

أيديولوجية الصراع السياسي

دراسة في نظرية القوة

دكتور
محمد الرمح خليفه
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش. موشير - الأزاريطة - ش. ١٦٣ - ٤٨٣

٣٨٦ ش. قنالى السويس - السجلى - ٥٩٧٣١٤٦٤

تقديم

من المتروك به أن المزدخ وهو يراقب ما يسجله التاريخ طوال مصوره المتابعة . يستطيع أن يلمس بسهولة كم سادت سمات معينة على النشاط البشرى ، في كل عصر أو حقبة زمنية ولا جدال في أنه لو قدر لنا أن نطلع على ما تتميز به مجتمعات المآصر فيما يرى التاريخ له من خصائص . لاستطعنا أن نضع أيدينا على سمة غالبية على كل ما يهتد من الإنسان المآصر من نشاط ، تلك السمة هي السمو وراء القوة باعتبارها الحل لكل ما يترضى طريقه من عقبات أو مشكلات ، ولذلك لقد أصبحت لديه هدفا وغاية ووسيلة إلى هذه وتلك . بل وقضية خالدة تدور حولها كل حياته . تبعا في ذلك منهجا مشروعا في أحيان ، وغير مشروع في أحيان كثيرة أخرى . طالما أنه يعايش مجتمعا . يعمل أفراد ، مبادئنا ظهرت على السطح السياسى . سافرة بدم استحياء . منذ أن ذهب إليها ليلوز الواقعية الأولى مكيا فيللى . الذى أنزل السياسة من سماء المثل وجعلها تتمرغ في أرض الواقع ، بكل ما فيه من مرارة سعبا وراء القوة ، وأصبحت قضية القوة بذلك تمثل البعد السياسى الأصيل لكل ما تلاه من مجتمعات . ولكل من أعقبه من مفكرين عالجا موضوعات السلطة والدولة والنظام السياسى . ولا بد أن نذكر أن معادلة القوة لم تكن لتغيب عن المجتمعات السابقة أو اللاحقة . إلا أنها كانت تتأرجح بين الأملانية والاستخفاء تبعا للظروف المجتمعية التى تستلزم هذا السلوك أو ذلك . في سلسلة متتابعة الحلقات بصورة تكاد أن تكون علمية لولا غلبة بعض الاتجاهات الذاتية على بناءات القوة التى ذهب إليها مختلف فلاستها .

والقوة في حد ذاتها موقف سياسى ينطلق من إطار ايدولوجى يساعد على صناعة الاتجاهات في المجتمع . سواء منها القتالية أم الحضارية . وهى في ذلك ترتبط بمعامل التغير . الذى يخاق المناخ الفكرى والفلسفى بمعنى البيئة الصالحة ليزوغ القوة وازدهارها . ولذلك كانت هناك الارحاميات المختلفة التى تهدد دوما إلى تهديد الطريق إلى ثقل القوة وهى تحتل مقام الصدارة في الإنسان الاجتماعية والسياسية .

والقوة هى محصلة عوامل تتفاعل سويا لتخرج لنا على هذا الصورة التى نراها متمثلة في الوحدات السياسية الاجتماعية أو السرية ، فالبجاء - على سبيل المثال - والنراء والمركز والمنصب والمصب والكارزمية . كلها

دواعي الى ايجاد القوة . ومن هنا يستتبع ان ينكر انه يسعى الى القوة : عن طريق هذا أم ذلك . من قولي البهائم : « هناك امر مساوي بالاستحقاق على أكبر قدر منها في الآية الكريمة » واعتبروا انهم ما استطعتم من قوة » . وفي ظل الدعوى النبوية بأن « المؤمن الفوز خذ واحد عند الله » .

وانطلاقاً من هذا كله . خطيب القوة . باسم الأكر في مجتنب التبرعات الإنسانية . من لقد أصبحت محور اعتماد بعض المصوم الاجتماعية . كعلم الاجتماع السياسي الذي يعتبر القوة قضيتة الأولى . ومن ثم فهو يوليها الجهد الأكبر من اهتماماته . وإذا ما كان علم السياسة - في بعض أحواله - يطلق القوة من أسرارها تحقيقاً لاهدافه على يد فلاسفة مثل نراسيماخوس . وبشرودن ومكيايللي وهوبز ونيتشه وبسمارك وغيرهم : فإن علم الاجتماع السياسي يتخذ نفس النهج في تزيينات ماركس وتوكفيل وفيسر ومينيلز وبرسونز وميلز . ومن حذا حذوهم في جعل القوة أساس البناء المجتمعي والعمليات التي تنشأ بين أفراد : ودليلهم في ذلك . أن هو الانتماء بسبب والتطابق بين الدولة والمجتمع . ومن ثم فلا يمكن التعرض بالدراسة لأي مصلحة من مفضلات المجتمع بمعزل عن النظام أو المؤسسات التي تستمد مشروعيتها من الدولة . ويبدو ان علم الاجتماع العلم . وقد أدرك أهمية علم السياسة في معالجة معادلة القوة برمتها . فكان ان ارتفع الى مستوى الدراسات التجريبية وقد وجدها في علم الاجتماع الأساسي . مميماً وراء بعض الأسانيد المعاصرة لانيات الذات :

والاستحواذ على القوة هو الميزة الطبيعية لعملية أخرى من العمليات السياسية وهي الصراع الذي لا يمكن ان يتواجد في بيئة تتركز الى الضعف . انحرصت على اتخاذ قواعد القوة . وإلى مثل ما ذهبت سابقاً من الحكم . تستتبع القول بأنه ما من نظام اجتماعي أو سياسي يور . ان يرى نفسه ضعيفاً وسط بيئة تتسارع فيها الكتل قبل الأفراد . ولذلك فإن الصراع على الموارد - من المؤدية الى مكان القوة ومكانتها سيطر هو الدافع أو المحرك الرئيسي لأنواع السلوك البشري . على الرغم من المحاولات التي تبذلها مختلف الأنظمة لاستئصال ظاهرة الصراع ضامناً لعدم تفجرها الى عنف قد يؤدي نالتهاء الاجتماع كله .

وطا ان صاعره الصراع ملاره بطاهرة القوة فلا بد وان يتطبيع بدر
دراسات القوة لكي تصدى للصراع بالبحث والدراسة والتحليل ، لي
لوضع أسس تقوم عليها بناءاته ، ويبدو أنها قد وصلت جميعها إلى درجة
عالية من التاصيل العلمي ، مما نستطيع ازامه ان نتحدث عنه علم للقوة أو علم
للصراع ، الذي يدين بالولاء لعلم السياسة بقدر ما يستخدم الظواهر
التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، فيما يظفر عليه بالثبوت
الساوكة التي تسيطر على العلوم السياسية هذه الايام ، وقد وجدنا على هذا
الصدد - من ينسب التاريخ - على صيل المثال - بأنه سلسلة من الصراعات
التي تحدث بين الافراد والدول ، وعاء فانها تخضع - ونحن نضدم على
دراستها - لمطيات الصراع ، بقدر ماتحكم فيها وقائع التاريخ .

وعالم السياسة الان - نظريا وتطبيقيا - هو عالم القوة والصراع .
ولا يمكن لاي كيانات سياسية ان تملك اليه بدون ان تملك على قدر امكاناتها
بمطلبات القوة والصراع ، والا فتن تستطيع ان تجد لنفسها مقاما مزعوريا
وسط هذا السباق المحموم نحو القوة ، والذي انجزت فيه كثير من الدول قفزات
يفرض لها الاحترام والمهابة ، بالجميع ، فتن يمكن ان نسمية بالك اول قوتين
القوى ، الذي يستخدم كثيرا هذه الايام لاسيما عند التحدث عن الدولتين
المعظمين .

ولهذا كله تصدى الكثير من المفكرين لدراسة هذا الموضوع ، الا ان
الاغلبية جاءت من لغات اخرى غير العربية ، وصورة محددة كل ماكان يتصل
بالصراع ودوائه واشكاله والنتائج المترتبة على عملياته ، ولذلك أيضا كانت
هذه الدراسة ، خطوة في سبيل التعرف على ابعاد الصراع جميعا ، التي لن
نستطيع ان ندرکها بدون ان نتخذ مدخل القوة سبيلا اليها ، وكم نأمل ان
تكون قد حققت بعض ماكان يرجى منها ولها في مجال التعرف على ابعاد هذه
العمليات التي مازالت تحتاج الى المزيد .

ولذلك رأيت ان تبدأ الدراسة ببعض الحديث عن نظرية القوة ، سواء
من وجهة النظر العلمية الموضوعية أو التطبيقية من خلال التعرض للمنظور

التاريخي لدى الفلاسفة الذين عرّفوا واشتهروا بفكر القوة ، ولم يحاولوا
 استكمال الجانب النظري للدراسة ، رأيت من الحير أن يكون هناك بعض
 التجاوز المفهوم الإيديولوجي لكي نطلق منها إلى ماقصدها من الدراسة ، وهو
 بسط مفاهيم الصراع وهوائه المتحركة في عملياته ، ثم الصور التي يتخذها
 على السطوح المحلي أو على المستوى الأول وما يجم عن ذلك كله .

وكان علينا أجراً أن نعرض لدراسة تطبيقية لنظام سياسي اتعذ من
 القوة والصراع من خلال . وقد تمثل ذلك في الماركسية التي أصهت في
 الحديث عن تطور الصراع انطلاقاً من محاولة إقامته على شواهد المادة
 وحدها . وقد فُهم أن يكون هناك سر ، من الرد عليها بتنفيذ ادعاءاتها التي قد
 لا تتلاءم وواقع العملية السياسية ولذلك كثرت الانسازات إلى الماركسية في
 السياق كله .

وأخيراً ، فكما يقولون هذا هو جهد الناس ، وهذا هو عمل الناس فلا بد
 أن ينتابه كثير من لوجه القصور - ومقد متى يتكامل مع الإنسان - فإن
 مرجعت طائفاً مسببها ، وإلا فهو توفيق من عند الله سبحانه وتعالى ، الذي
 ارتفع إليه بالمرجاء أن أكون قد أغفبت واستغفرت ، وما " وجه الله والعلم
 قصبت ، والحمد لله رب العالمين

المؤلف :-

١٧ ان هناك زاياء عربيا يحاول ان يطبق مقولة مارك توين Mark Twain
التي يذهب فيها الى انه على الرغم ان كل شخص يتحدث عن الطقس الا انه
لم يوجد هناك من يحاول احراء اى تعديل ، يحاول تطبيق مدلول ذلك
مقتولة على السياسة ، فيقول ان كل شخص يتحدث عن السياسة ، والقليل
يعرف عنها الكثير ، ولكن لا يوجد هناك من يفهمها .

نرى من يصح ذلك القول : ان فيه من الخطا اكثر مما فيه من الصواب ،
اد ماذا قول عن محاولات اسقاط المطر الصناعى على بعض المناطق التى
معانى من الجذب والجفاف ، او تكيف بعض الاجواء كما يحدث فى المملكة
لعربية السعودية تيسرا علم حجاج بيت الله الحرام ، والا يعتبر ذلك
الطوف الذى تشبه المصنع او عوالم المركبات تغييرا بنال الجو وبصورة
مشابهة يمكن ان ينفذ ذلك على السياسة ، اذ يمكن لنا ان نمارس شيئا
لا نفهمه ، وهل تغض السياسة بصورة عامة الى الدرجة التى تدق فيها على
كل الانعام ، ان القول رايى - لا يصدر الا من ضيق افق وعدم احاطة
ولذلك نلابد من الحذر والتمرن ونحن نقرا هذا الراى ام ذاك .

موسميا لا يبدو احتياج حين ندمى ان السبب جمارسه هى قدمة قدم
للتحقيق الانجليزى ، ويجه يتد بذاكر محاولات كثيرة للتعريف بالسياسة غير
المشهور للتاريخية المعاصرة ، ولذلك لا يحصل الى ومرة غزيرة ، وقد يكون من
الغريب ان نعرض لبعض منها ، ونحن نهدف الى عملية التعرف والتعرف ، ولا نريد
من ذلك ان يكون تاريخا للسياسة بل بيانا وتوضيحا لاختلاف المنهج الذى خضعت
نه السياسة فى العصر المعين تبعاً لتباين الظروف البيئية مما يرد لها بعد ذلك
الى الناتج المحتتم ، والمجتمه كائن حى ، وجوهر الحياة هو التغير ، وعليه
فلا بد وان نتوقع تغييرا فى المفاهيم السياسية من عصر الى آخر بل من حقبة
الى اخرى .

رغمته والضمير السرى - هى اختلاف صروبه - ولكنه ليس ساج نصيبه -
للمخالفة بله للجاذبي الموحدة لمانا ومكانا . بل نتاج العقل الانبساطى المتنوع
فقدان لوبر كترية منه فانه لا يمكن بحال فصل حاضره عن ماضيه ، او الفصل فيه

بين مكانه ومكانه لانهم لا يرونه متصلة ، بل يرونه كونه متصلة بمكانه ، ولا تستلزمه
لا تستلزمها حواجز اقليمية ، اذ انه لا يعترف بالحدود الاقليمية ، ولا تستلزمه
عوامل التفريق القاريخية او الجغرافية (١) .

واذا كان جورج سابين قد ذهب الى الربط بين الفكر السياسي والمجتمع
فيه ، كما يرد نفي الرأي الذي سببه اليه مفكر كبير آخر هو فجييس ،
من حيث دعونه الى عدم دراسة النظريات السياسية بمعزل عن الظروف
السياسية . بمعنى انه ينبغي الا يغيب عن بالنا العلاقة الوثيقة بين النظرية
والواقع (٢) وفي الحقيقة لم يكرها منها اول الداعين الى ذلك حيث سبق
ان نادى بهذه العلاقة لاملان . واذك على وجودها ارسطو من بعده (٣) ومن
ثم فلا يحق لاحد من المحدثين ان يدعى انه هو الذي استحدثها .

وطالما اننا ارضينا القول بتقديم السياسة مع قدم المجتمع البشري ، حيث
نتنقش وجود السلطة مع وجود المجتمع ، لانه لا مجتمع هناك بدون سلطة
فنظم شئونه ، وحينئذ توجد السلطة توجد السياسة ، ولعل هذا هو أخذ
مدخل العرف على السياسة بانها الدراسة التي تبحث في السلطة واصحابها ،
من يمارسها ومن يمارس عليهم ، الا ان السامية اتخذت منهاها على مدخل
بداية تحديد مبادئها ومبادئها ، وهيبتها ان اول من له من ذلك هم الاغريق القدامى
الذين كان لهم باع طويل في هذا المضمار حيث كانوا اول من قدم للانسانية
فكرها سياسيا متكامل ، ولذلك يتسبب بؤرخو السياسة على جعل العصر
الاغريقي بداية للتاريخ للفكر السياسي بصورة عامة ، الا ان ذلك لا يعنى
عدم وجود تراث سياسي سابق عليه ، بل العكس هو الصحيح تماما .

(١) جورج سابين ، ترجمة حسن جلال لغرض نشره : تطور الفكر السياسي ،
الكتاب الاول (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، المصدر المذكور عند الترتيب
المسهورى ، ص ١٨ .

(٢) Figgis, From Jerson to Grotius J. Cambridge : the University
Press, 1931) P. : 27

(٣) McKeon The Basic Works of Aristotle . N. Y. Random House,
(1941) F xxxvi

هـيـث كان الشرق يـمـر بالفكر الانساني لى فترة تضرب بعينها فى انوار التاريخ فيما قبل الميلاد ومن هنا يستطيع ان ينكر الفكر الهندي او الصينى او اخرى القديم . بن ان كثيرا من المبادئ التى تعتبر قمة فى النكر الاشتراكي الحديث ، نجد لها اصولا فيما ذهب اليه فلاسفة الحكم فى الشرق القديم ، وهناك على سبيل المثال القانون الذى وضعه الملك البابلي المشهور هامورابي (١) والذى ينص على ان فى حالة وجود سرقة ما ، كان من حق النحس الذى تعرض لسرقة - فى حالة القبض على السارق - ان يقوم بحصر الاشياء التى فقدت منه ، وعلى الدولة منحه فى حاكم الاقليم ان تموضه عما فقد ، واذا كانت الخسارة حياة بشرية فهناك مبدأ الدية او التوفيق ، ولعله من اول من نادى بالمبدأ القانونى الحديث : العدل اساس الملك .

وفى الوقت الذى كان فيه النكر الاعريقى يأخذ طريقه الى القمة كان الفكر المصرى قد تربع فوقها فعلا . وبشهد بذلك افلاطون حين يرتحل الى مصر لينهر من سنجارها لى العلوم والفنون والفلسفة والسياسة ، ثم ان الاكاديميه التى انشأها ذات على غراز مارآه فى مصر فى جامعة عين شمس القديمة .

ويتميز ارسطو وهو يتحدث عن النظام الطبقي بتأثره بما كان يسود مصر من طبقات اجتماعية متميزة ، ويشهد فى ذلك بانسبقيتها وبما كان لها من قوانين ونظام سياسى عليهم الاخذ به طالما كان متكاملا مما لا يحسب لهم احداث اى تغيير فيه ، اللهم اذا شابه بعض النقص الذى يمكن تداركه .

... الا ان ذلك كله لا يبنى عدم الاعتراف بالفضل لاهله ، حيث لا بد من رجعة الى الفكر الاغريقى اذا ما اردنا ان نلتبس نظريات متكاملة من وجهة النظر السياسية . بل ان البعض ذهب الى ان الاعتراف هم لول حجة للبشرية ففكر سياسيا بالمعنى الدقيق (٢) ؟

(١) وقد حكم دى ارجع الآراء فيما بين عامى ١٧٢٧ - ١٦٨٦ قبل الميلاد ، قرا فى ذلك : محمود السقا ، فلسفة وتاريخ التظيم الاجتماعى والقانونية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) ص : ١١١ - ١٢٢ .
(٢) محمود فنجى الشنيطر ، نماذج من الفلسفة السياسية (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) ص : ١٣ .

وكان الشكل السائد للكيانات السياسية عند الإغريق هو الدولة المدينة ، ويمكن أن يرد ذلك إلى الظروف الجغرافية التي ساعدت على تقسيم اليونان قديما إلى أجزاء غير مترابطة لكثرة ما فيها من جبال وخليجان ، وكذلك يمكن أن يرد هذا إلى سبب آخر ولعله الأكثر منطعية وهو أن هذه الدولة المدينة كانت البيئة المثالية للأنشطة التي كان يستنزفها نظامهم السياسي ، وعلى أية حال فلم تكن بلادهم موحدة تشرف عليهم فيها حكومة واحدة ، ويخضعون فيها جميعا لسلطة مفردة ، بل كانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة تمام الاستقلال ، تحكم نفسها بنفسها ، وتشرع قوانينها وتضع قواعدما السياسية التي تؤمن بها ، وكانت كل مدينة من الصنوبر حيث يستطيع مواطنون فيها أن يلتقوا في صعيد واحد لممارسة العملية السياسية ، إذ لم تكن المجالس النيابية والتنظيمات البرلمانية المألوفة عندما اليوم معروفة لديهم ، وكذلك فلم يكن بينهم حاجة إلى ابتداع طريق للانتخاب أو الاقتراع ، فلما يتم الآن في الدول الحديثة ، وهكذا يمكن القول بأن ما نسميه بالديمقراطية المباشرة وجدت ومورست في أتيانا القديمة بصورة أقرب ما تكون إلى النمط المثال لهذا النظام ، ويظهر في ذلك في إتاحة الفرصة لكل مواطن راشد في أن يشارك في الحكم ولو ليوم واحد فقط في حياته ، وكذلك في هملتي التشريع والقضاء ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أنحاكم - أحد الأنظمة التي تميز بها البناء السياسي الإيثلي - وكان عند قضاتها يثراوح فيما بين ٢٠١ و ٥٠١ (ومن المعروف أن هذا الواحد الإضافي كان لترجيح انراي) وكان هذا العدد الكبير من القضاة يشير إلى المشاركة الشعبية في محاكمة المتهم (صورة أخرى للديمقراطية المباشرة ، ولذلك فقد أنانت أحكام المحاكم غير قابلة للطعن أو الاستئناف) إذا ما اتخذت المحكمة صلة القضاء (لا صفة المحلئين) طالما أن الشعب هو الذي أصدرها ، ويمكن لنا أن نقرن ذلك ومقارنه بما يحدث الآن من إصدار للأحكام القضائية في المحاكم باسم الشعب (١) .

(١) هيدالحمز فليفنة ، مقالات سياسية (. لاسكندرية : دار المعرفة

ولا يريد أن نسترسن في الحديث عن هذه المادى السياسية التى نادى بها أصحابها فى تلك العصور القديمة لجئنا أن نتطرق الى بعض مفاهيمهم من السياسة ، واداء كانت مبادئهم العملية قد استنبطت من واقع مجتمعاتهم فان محاولتهم فى التعريف بالسياسة عكست كذلك الظروف الاجتماعية التى مايزوها ، وحيث مثال كذلك كال الاعريق الذين عرفوا السياسة بأنها ادارة أو حكم « الدولة المدنية » التى سقت الإشارة إليها ، بل ان كلمة سياسة أو اللغات الأوربية Politics يبدو انها مستنقة من المصطلح اليونانى الذى يعبر عن هذه الدولة المدنية وهو Polis ، ومن ثم تطورت السياسة لتصبح فى ادارة الشؤون العامة بالمدينة (١) الا أن هناك من ينكر ذلك قائلا ان الكلمة فى اصلها اليونانى لا تنمى مع المعنى فى اللغات الأوربية ، ويرجع السبب فى ذلك الى اختلاف الهدف ، ففي الاصل اليونانى كان يقصد بالسياسة سياسة دولة المدينة ، وعلم السياسة هو العلم الذى يهتم بشئون المدينة ، أما فى اللغات الأوربية فان علم السياسة يعنى دراسة السياسة المتعلقة بالدولة القومية والوطنية Nation State (٢) ، غير اننى لا اشاركى هذا الراى ، لأن الإختلاف هنا ليس سوى إختلاف فى حجم موضوع الدراسة ، وهو الدولة ، نوعى أنه حال فقد توافرت للدولة المدنية به كل شروط قيام الدولة النهم سوى حدود الرقعة الجغرافية التى تحتلها ، والأمر قد قلنس فارقا آخر وهو التطور الذى حدث فى مفاهيم السياسة مما قد يؤدى الى بعض الجدل حول عملية التعريف .

وإذا ما عدنا الى سابق حديثنا حول تأثير المصطلحات ومفاهيمها بالبيئة الاجتماعية ، فليسوف نجد أن علم السياسة بصورة عامة قد تأثر باختلاف

(١) الظاهر فى ذلك : عثمن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ١٩ - ٢١ . وكذلك :

- محمد طه بدوى ومحمد طلعت الفنى ، دراسات سياسية وقانونية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٣) ص ٩٠ - ١٤ .

(٢) على محمد شمعش . العلوم السياسية (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢) ص : ٢٥٠ .

يعبر الى الهندسة الى انها وليدة حب الاستطلاع - حسب قول افلاطون -
الذى كان أحد رهاب الاعريقى بصورة عامة ، وكان من الطبيعي أن تدفعهم
هذه الصفة الى التساؤل عن كنه الاشياء التى أثارت دهشتهم ، وسألوا
عقولهم عن خواص الكلام فانتجوا علم المنطق . وسألوا عقولهم عن علاقات
الإنسان فى الماضى فكان علم الفلك ، وبفسر الفترة فى البحث والامتطاع
دراسة الدولة وخواصها فكان علم السياسة ، وهنا لابد وأن نسجل منفرة
للفكر الاعريقى السياسى . اذ لا نجد فى المفترمة السياسية الاعريقية شيئا
عن « الحق الالهى » ، أو عن وجود قوة فوق قوة الطبيعة من حيثها اقترار
الارواح . اذا استثنينا ما جاء فى بعض آراء الفينستوريين فى المصور
المتأخرة . (١) الذين ساعدوا على نمو علم السياسة بتطبيقهم نظريات
الفلسفة الطبيعية على الدولة ، ولقد ذعب بعضهم الى أبعد من تطبيق القاعدة
المعدية على فكرة الدولة ، ونادوا بنظرية سياسية محددة ، ولب هذه النظرية
هو أن للحكمة حقا سماويا فى حكم الدولة ، وكانت توجبها الايمان بملكية
دينية تستند الى حق آلهى وتحكم الرعية بمقتضى الحق السماوى (٢) .

ومن المحاولات التعريفية التى قد لا تسوق مع جوهر السياسة تلك
التي ذهب اليها الدكتور حسن صعب حين عنى بها علم أصول الحكم الذاتى ،
وكنه يريد أن يقتصرها على حالات معينة من الحكم الوطنى مما يعنى أن
الحكم غير الوطنى ، أو أن حكم الاقاليم ناقصة السيادة أو الاقمار معنوية
السيادة ، لا تدخل فى اطار ما يبحث علم السياسة . مع أن الواقع يثبت غير
ذلك تماما ، حيث أن المجتمعات فى مثل هذه الاحوال لا شغل لها مستوى
الصراع مع من يحرمه هذا الحق الطبقي فى حكم نفسه ، والصراع هو أحد
المدخل الهامة فى التعريف بالسياسة كما سوف يأتى الحديث (٣) .

(١) انظر فى ذلك : ارنست بازر ، ترجمة لويس اسكلندرية ، النظرية
السياسية عند اليونان ، الجزء الاول (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ،
١٩٦٦) ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣) حسن صعب - مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ومحاولة أخرى تحلل القدر من القرابة تلك التي ذهب اليها بسمارك
 للمستشار الألماني المتيد خلال القرن التاسع عشر حين قال بأن السياسة هي
 فن الممكن ، لم لانجعلها فن اختيار الممكن ، أو فن اختيار ما هو جدير من بين
 الخيارات الممكنة ، فجوهر السياسة هو الاختيار الذي يطينا حق الانحياز
 الى شيء معين دون شيء آخر ، ثم ليست السياسة هي البحث عن الوسائل
 بنفس القدر الذي نبحث فيه عن الاهداف . وطالما ان البيئة الحضارية تزخر
 بالمداد ، والقيم المتنافسة فان جوهر العملية السياسية يدور حول الاختـ
 بعضها ، رفض البعض الآخر ، وذلك كله يقتضي أن يتم بصورة علمية حيث
 أن قصر السياسة على عملية تقنية بعدها عن العلمية ، فالن احساس وتذوق
 يحكم الانسان فيه الهام شخصي ، والسياسة تتمنى هذه الحدود الضيقة
 حيث هي دافع للاستجابة لحاجات الانسان ومطالبه ، والسياسة فلسفة تحتم
 على صاحبها أن يكون مبدئياً ذا فكر نقدي تحليلي ، والسياسة بعد ذلك كله
 أو قبل ذلك كله علم لا يلجأ الى حدس وتخمين ولكن يدرس قضايا ويستتريه
 قوانين .

ولعله من هذا المنطلق الأخير - منطلق العلمية - ذهب البعض الى أن
 السياسة تستمد شخصيتها من السمات العالية للطبيعة البشرية ، فإذا
 ما ووجه الافراد بمواقف متشابهة فسوف يتماثل سلوكهم ومعرفهم ، ودراسة
 الكثير من المواقف ونتائجها يمكن أن يخرج بعض العموميات التي بناء عليها
 يمكن أن نتنبأ باستجاباتهم المستقبلية ، وإذا كان لنا أن نفهم برأى لهذا
 الصدد ، نقول ان هذه العموميات هي التي تمثل قوانين السياسة فإذا
 ما حاولنا صياغتها في قالب علمي خرج لنا علم السياسة .

السياسة والدولة :

ولا يمكن لأي باحث في مجال السياسة أيا كانت ميوله ونزعاته وأيا
 كانت معتقداته لفكرية ، ألا وتكون الدولة هي صاحبة القدر الغالب في
 دراساته ، باعتبارها التحسيد لكل ما يذهب اليه السياسي - يون من آراء
 ومذاهب ، بل انها كانت كذلك المحور الذي تدور حوله أنشطة رجال
 الاقتصاد والقادة العسكريين والناشدين بالمذاهب الاخلاقية ، ومن ثم فلا عجب

ان تكون الدولة هي غاية تلك الدراسات جميعا شكلا كيف تكون : جمهورية أم مالمية ، ومذهبيا شيوكيا : واسمالية أم اشتراكية موجهة ونمطيا فمن القيادة : جناعية ديمقراطية أم فردية تحكمية ، ولذلك رأينا الكثيرين حين يتصدون لعناية التمرين ، بالسياسة يقولون انها علم الدولة بدءا بالاغريق الذي نادى فيلسوفهم الكبير ارسطو بأن السبل الوحيد الذي يستطيع الانسان عن طريقته تنمية قدراته ، والوصول الى اكمل صور الحياة الاجتماعية هو التفاعل السياسي مع الاحري في بيئة اقيمت لاحتواء الصراعات الاجتماعية وهي الدولة ، وذلك انطلاقا من قوله الشهيرة التي بدأ بها كتابة عن السياسة بان الانسان كائن سياسي ، ولعله كان يتصد بذلك بان جوهر الوجود الاجتماعي هو السياسة ، وانه حين يتفاعل شخصان - او اكثر - فانما يخرطان في علاقة سياسية بصورة او باخرى ، ثم انه كان يعنى ان ذلك هو النزوع الطبيعي لدى الاشخاص ، وان القلة القليلة هي التي تتجالي حياة التجمع وتفضل الحياة الانفرادية ، ولذلك فحين يسمى الناس الى تحديد اوضاعهم - وحين يحاولون تحقيق امنهم وامانهم ، وحين يجهدون انفسهم لاقناع الآخرين بوجهات نظرهم - فانهم بذلك يزاولون بعض الانشطة السياسية (١) ، وانتهاء فان مدرسة الاشتراكية التي تذهب الى ان السياسة هي المشاركة في شؤون الدولة وتوجيهها - وتعدد أشكال ونهاج ومضمون نشاطها ، وذلك كله من منطلق اقتصادي ، حيث تعتبر الاشتراكية ان الافكار السياسية هي البناء العلوي للباس التحوي وهو الاقتصاد الذي احسن المرحلة انوارا من تفكيرها لتأخذ السياسة على الماشية التالية ٢١

ود
يتعان بالدولة كثيرا ان نتطرق الى مفهوم الدولة وهو موضوع كثر فيه الاخذ والمطاء بين المفكرين الى درجة كبيرة . ويبدو اننا نتفق على ذلك طبع

(١) Rodée and others, Introduction to Political Science, 4 th edition
(Tokyo : McGraw - Hill Book Company, 1983), P 2.

(٢) اقر في ذلك باكونيف وآخرون ، أساس المعارف السياسية
(موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص ٥ - ٨ .

فولتير حين قال انك اذا اردت أن تتناقش فلاند وأن تسوق تعريفنا
للمصطلحات التي سوف ترد في حديثك ، وعلى الرغم ان الدولة هي الموضوع
الرئيسي الذي تتناوله السياسة وعلمونها بالدراسة والتحليل ،
وعلى الرغم من اعتماد جميع الدارسين في هذا المجال بمحاولة
صياغة نظرية للدولة ، فند جاء التباين واضحا بينهم حول مفهوم الدولة
واركانها ومكوناتها ، وماذا حول تفسير نشأتها من نظريات ، ولعل ذلك
منشأه - عند البعض - الى أن المفهوم الحديث للدولة لم يكن هو نفس
مفهومها في العصور القديمة والوسطى ، بل حدث ه الكثير من التفسير
الى ما هو عليه الآن ، وعلى الرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد بأن الاختلافات
كانت في الفرعيات ، والوظائف والأجهزة المكونة ، وبقيت المقومات الأساسية
كما هي من يوم أن وجدت هناك دولة ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة اذا ما انتقدت
أحداء - من الأرض والجملة الجغرافية والسلطة السياسية -

وعلى أية حال يمكن لنا أن نسهم بقدر في هذا المجال فنقول ان الدولة
هي المؤسسة التي تنظم فيها وتتشكل ديناميكات السياسة ، بما ومن فيها
فيها من وحدات مادية وبشرية لتتألف أخيرا في مؤسسات قانونية ذات حق
وواجب ، فتقيم شبكة من العلاقات في حدود نطاق لا تمارس خارجة الا سلطان
واستطاعة لذلك نستطيع أن نقول ان مجال السياسة أوسع واشمل من
نطاق الدولة ، وعليه نحيت توجد الدولة توجد السياسة ، وليس العكس ،
وعلى سبيل المثال يمكننا أن نتحدث في السياسة عن علاقات دولية ، ولكن -
حتى الآن - لانستطيع أن نتحدث عن دولة عالة .

ويبدو أنه من المنطقي النظر الى الدولة على انها ارتباط أكثر من مجتمع
 واتحاد أكثر منه تجمع ، وذلك على عكس ما كانت عليه الدولة الاغريقية قديما
من حيث كونها مجتمعا محليا محدودا برقعة المدينة ، ولذلك فقد تأثر تحديد
لاغراض وأهداف الدولة بهذه المجتمعية المحلية بحيث انحصرت لديهم في توفير
الحياة الخيرة لمواطنيها - كما ينص على ذلك أرسطو في مقدمة كتابه عن
السياسة - الا أننا ندرك تماما أن هذا الامر الأخير أصبح يتدخل في اختصاص

مؤسسات اجتماعية أخرى داخل نطاق الدولة الحديثة (١) أضف الى ذلك
 انه لذا كثرت الجماعات تتكون وتشكل استجابة لبعض الحاجات والمطالب
 المعينة ، فان الدولة لكونها مؤسسة ذات طابع اعم واشمل من اى جماعة
 أخرى داخل المجتمع ، فلا بد وان تستجيب للحاجات التى تنصف بهذه العمومية
 وتلك الشمولية .

ويثور تساؤل هنا عن تلك الحاجات التى تستجيب لها الدولة ، ومدى تلك
 الاستجابة من والمدرة عليها ، وتكون الاجابة فى امكانية داسة الوظائف التى
 نعهد الدولة القيام بها . واذننا لسنا فى حاجة الى بيان كيف اختلفت تلك
 الوظائف حديثا عما كانت عليه قديما ، حيث انها كانت محدودة معروفة ثم
 اضيف اليها الكثير فى عصورنا المعاصرة ، الا ان بعض فلاسفة الدولتين جادلون
 بان البعض من هذه الوظائف لا يصح للدولة ان تقوم به ، حيث ان نشاط
 الدولة يتسع شيئا فشيئا ، وتدخلت فى مجالات كانت محظورة عليها من قبل
 واصبحت توجه الميالات الخاصة وتنظيمها بصورة جعلتها تؤثر كثيرا مباشرا
 فى النظام الاجتماعى ، فالتبعية فكرة السيادة دخلت فيها عناصر اجتماعية
 حتى انه يمكن ان يدخل فى مدلول السيادة كل ما يمكن ان يكون له تأثير على
 النظام الاجتماعى ، كما ان النظام الاجتماعى لم يعد - جرد حقيقة على هامش
 السياسة بل اصبح عنصرا اساسيا فى النظام السياسى ، بحيث يجب تحليل
 النظام السياسى لبلد معين ، الا تقتصر على دراسة نظام الحكم فيها ، بل
 يجب ايضا تحليل نظام الاجتماعى (٢) .

وهنا مسائل مرة أخرى من حدود هذه وتلك ، أو ما هو الحد الأدنى
 الذى ينبغى على الدولة الا تتنازل أو تقصر فى اداؤه والقيام به .

١١. امراى ذلك . D. Raphael, Problems of Political Philosophy

(London : The Macmillan Press Ltd., ١٩٧٦) P.P. : 39 - 41

(٩) تروت ندوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٥)

ص ٧٠ .

ان اهم وظيفة تقوم بها الدولة بحيث لا يسمح باى تقصير فيها هى حفظ الامن والمحافظة على الامان وبسط الحماية على جميع الوحدات التى تعيش فوق اقليم الدولة ، فنان لم تستطيع الدولة ذلك تكون قد قصرت فى اهم مسئولياتها مما يجعلنا نحبس اطلاق مصطلح الدولة عنها ، وعلى سبيل المثال عل. كانت المانيا وايطاليا واليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية دولاً بالمعنى المتكامل لهذا المصطلح ، بعد ان نشلت فى تحقيق الان تمامها لمواطنيها . لقد كان الانسان البدائى قديما يسعى الى الحصول على ذلك الامن عن طريق السلاح الذى كان يحمله فى كل اوقاته لاستخدامه ضد المعتدى من انسان او حيوان ، ولكن بعد نشأة الدولة وتعهدها بذلك أصبحت تلك المهمة هى اولى مسئولياتها .

ويبدو أننا ننساق سريعا الى بعض المفاهيم التى يريد بعض فلاسفة الدولة الصاقها بها وهى الصلة العضوية الوثيقة بين الدولة والقانون ، ويستدلون بذلك على انه بعد ان يتوفر الامن والامان ، لابد من المحافظة عليها مما يستدعى ضرورة وجود قدر من التواعد العامة التى تضمن ذلك ، بالإضافة الى الاجهزة المنوط بها تنفيذ تلك التواعد، وما استتباب الامن والنظام فى حقيقة الامر سوى نتائج تطبيق تلك التواعد العامة التى يعبر فيها بالقانون ويأتى أرنست باركر ليعبر فى هذا الصدد عن ذلك فى صورة مباشرة فى مقبلة ترجمته لكتاب الفكر الالماني أوتو جيركة عن «القانون الطبيعى ونظرية المجتمع» ، ويقول :

« الدولة هى - جوهريا - القانون ، والقانون هو جوهر الدولة (١) وذلك اتجاه ذهب اليه كثير من المفكرين فى ميدان العلوم السياسية وهم يحاولون تعريفها ، سواء من كان أجنبيا أم عربيا ، فريموند أرون يرى أن العلوم السياسية هى العلوم التى تقوم بدراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، أى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين أو هى دراسة ما يتصل بتدريج

(1) Otto Gierke, Translated by Ernest Barker: Natural Law and the Theory of Society, 1500 - 1800 (London : Beacon Press, 1975) P. 18.

سلطة داخل الجماعات ، (١) ولقد جاء هذا التعريف ليعكس تأثير القانون في الدراسات السياسية ، وكيف أنها أكتت تماماً على مفهوم الدولة من الناحية القانونية : ، وان ازدهار هذه الدراسات كان في اطار الدراسات الدستورية وخاصة في اطار مادة القانون الدستوري تحت ما يعرف بالنظم السياسية التي تعالج اشكال الحكومات (٢) .

ويسرد لنا الدكتور محمد كامل ليلة بعض التعريفات التي أرجعت كيان الدولة للشخصية القانونية التي تحملها ، فيذكر على سبيل المثال تعريف بونار Bonard المفكر السياسي الفرنسي الذي يراها على أنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ، في مواجهة أمة مستقرة على انقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة باوادنها المفردة ، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها (٣) .

ويذهب Esmein إسبان في ذلك الاتجاه بعيداً حين يجعلها التخصيص القانوني لامة ما (٤) .

(١) انظر في ذلك :

— هشام الشاوي ، مقدمة في علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) ص : ٢ .

— Tom Bottomore, Political Sociology (London Hutchinson Publishing Group, 1964) PP : 69 - 77.

— Stankiewicz, Aspects of Political Theory (London: Collier Macmillan, 1976) P. : 144.

(٢) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص : ٣-٢٧ .

— محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١) ص : ١٦-١٧ .

— ابراهيم دوريش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص : ١٧٩-١٩٠ .

(٣) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

(٤) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

ويبدو أن الغرض البعيد لكل هذه المحاولات من أسباغ الصبغة القانونية على الدولة هو ابعادها واستقلالها عن أشخاص الحكام بعدما قامت الجماعة السياسية كثيرا من جراء بعض الملوك والباطرة المسيطرين خلال العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة في أوروبا ، وحديث ذلك طويل ، ليس مجاله هنا الآن ويكتفينا مثال واحد حين حساؤل لويس الرابع عشر تشخيص نفسه بالدولة قائلا : أنا الدولة والدولة أنا .

الا ان الدولة وطيدة الإركان لا يمكن أن يقوم بناؤها على العامل القانوني وحده ، اذ لابد لها من عامل أخلاقي ، وعلى الرغم من محاولات مكيايل في هذا الصدد فلا يمكن لأي دولة الآن أن تعمل أو تعمل مناوراتها للسدا الاخلاقي انذى يقيم العلاقة بين الدولة والمواطن على ولاء قبل أن يكون على طاعة ، لأن الطاعة يمكن أن تحققها القوة ، ولكن الولاء لن يأتي الا اذا أحس المواطن أن النظام لا يجسد الا ما يعتبره الناس عدلا ، ومن ثم فلا بد من توافر العدل حتى يتسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة ، على الرغم من إيماننا التام تحتية ضرورة وجودهما معا ، وصلاة وسلاما على رسول الله حين يعبر عن ذلك قاهما في كلمات موجزة : ان الله ليضع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

والعدل يتضمن وسيلة وغاية . الوسيلة هي المعاملة بالقسط ، والغاية هي التعرف على مصالح الأفراد وتطلعاتهم في محاولة لتحقيقها وأشباهها في ضوء الامكانيات المتاحة أملا في انجاز الانسجام وتحقيق التكافؤ فيما بينها بيمينها ، ويبدو أن ذلك ينقلنا الى مفهوم آخر غير مفهوم العدل وهو العدالة فان كان العدل هو اقامة الحد وتنفيذ العقوبة ، فان العدالة هي مراعاة الواقع الاجتماعي الذي افترق مثل هذه الجريمة قبل اقامة والتنفيذ ، لعل الله يحدث امرا آخر بعد هذه المراعاة .

وكما يقول هيرودوت ان الحكومة أو الدولة بصورة عامة توجد حينما تتوافر لها شرطان :

أولهما . انه لابد وان يكون واضحا للجميع أن القيود التي يفرضها القانون

والنظام تحدث ازعاجا لعل من تلك الاضطرابات التي تنشأ في حالة عدم وجودهما .

وبتعبها : ان دور القضاء التي يلجئ اليها المتنازعون ينبغي ان تقرر
اللاقة في عدالة قراراتها واحكامها .

لقد استطاع ديوسيمس ان يحقق هذين الشرطين فتنشأ دولة بذلك كان
هو ملكها العادل ، ولكن اذا ما انتقدت العدالة من بلد فلن تستطيع ان تميز
الدولة من عصاة الخصوص كما يقول أوجستين (١) .

ونعود الى الدولة وغلبة الصيغة القانونية على شخصيتها لنجد الدكتور
محمد علي محمد - رحمه الله - يناقش الموضوع ويتخذ مدخلا تاريخيا تطوريا
فيقول ان المتبع للتطور التاريخي للدولة يستطيع ان يميز بين ثلاثة تصورات
رئيسية ، يعتبر الاول منها الدولة بمثابة للمنظام القانوني الذي تترابط بداخله
اجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا ، وينظر الثاني للدولة بوصفها تمثل
القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة ، وبعبارة اخرى يميل هذا
المنظور الى تصور الدولة على انها اداة سياسية تستخدمها طبقة او جماعة
مسيطرة لكي تتحكم في المجتمع بأكمله ، وثالث هذه التصورات هو ذلك الذي
يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيميا يتمتعين به مجتمع قائم على المساواة
في تحقيق وانجاز الاهداف العامة ، ويستطرد الدكتور لينكر ان كل تعريف
للدولة سوف يبرز جانباً محددا بالذات اكثر من الجوانب الاخرى ، فسادا
كل من محور اهتمامنا هو للعلاقات الدولية ، فمن التعريف الذي تنبئنا للدولة
حينئذ سوف يؤكد على أهمية وقدرة الدولة على الدخول في علاقات متنوعة
مع غيرها من الدول ، أما اذا انصب اهتمامنا على النفوذ والتأثير السياسي
فان علينا ان نؤكد سيادة الطبقة الحاكمة وأهمية القوة الملزمة ، واذا كان
الهدف الاساسي هو تحقيق التوازن والانسجام والعلاقات المستقرة فان

(1) Leslie Lipson The great Issues of Politics, Seventh Edition (New
York: Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1935) P. 50.

سيلة القانون سوف تصبح هي العنصر الاساسى فى بناء الدولة (١) .

الا ان هذه الثلاثة فى التصورات سوف تسلمنا الى بعض المفاهيم الجديدة وهى مفاهيم السلطة ، اننى تفتح لنا بابا فسيحا دلف منه الكثير ممن ساهموا فى اثراء العملية التعريفية التى ما زلنا بمسددها حتى الان ، فقد رأى كثير ممن تمسك بمظاهرة الدولة كمحور تدور حوله الدراسات السياسية القانونية أن دراسة الدولة تستوجب دراسة السلطة، وذلك لان السلطة تتجسد فى الدولة بصورة واضحة ، ومن هنا ظهر للتعريف الثانى للعلوم السياسية كحقل دراسة ، ليصل الى ان العلوم السياسية هى تلك للعلوم التى تعالج ظاهرة السلطة ، ويؤكد لنا الدكتور محمد طه بدوى هذا الاتجاه فيسوق حكا مفاده انه اذا كلن المجتمع الانسانى ظاهرة ، فان السلطة داخل هذا المجتمع ظاهرة حتمية ايضا- وذلك ما سبق ان المحنا اليه - ويستطرد مبررا هذا الحكم ان المجتمع من غير السلطة لا يستطيع الاستمرار ، لان السلطة القادرة على تحطيم مقاومة اعضاء المجتمع الانسانى بالاكراه عند الاقتضاء هى وحدها التى تستطيع أن تحقق الانسجام داخله وتسود مصالح الجماعة العليا ، ومن ثم يتولد كائن اعتبارى بذاتية مميزة عن الوجود العضوى للعناصر البشرية للمجتمع اساسى ، وهذه السلطة هى التى يوصف بمقتضاها المجتمع بأنه سيابسى (٢) .

وقد ادى اهتمام الدارسين للدولة والسلطة ، وتمسك البعض منهم بمفهوم السياسة على انها علم الدولة ، وانطلاق البعض الآخر الى فهم السياسة على أنها علم السلطة ، أدى ذلك الى محاولة لتأليف وجهتى النظر فى قول البعض أن علم السياسة موضوعا هو الدولة ومظهرا هو السلطة authority (٣) .

-
- (١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ١٩٠-١٩١ .
- (٢) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٨٩-٨٨ .
- (٣) لوى بحرى ، مبادئ علم السياسة (بغداد مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) ص : ٣٧ .

وكان من الممكن أن نحقق هذا التعريف لو لم ينشأ هناك اختلاف آخر عن تحديد البوتقة أو الوعاء الذى تقع فيه السلطة ، اذ يصر أصحاب النزعة القانونية على أن ذلك الوعاء هو الدولة ، بينما يرى الآخرون أن السلطة تكمن فى يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان أسرة أو مديرا فى إدارة أو رئيسا فى دولة ، وعليه يكون علم السياسة هو رئاسة السلطة فى موقع ممارستها بعض النظر عن ذلك الموقع وبالتبعية بغض النظر عن عدد التابع أو الرعايا الذين تمارس عليهم هذه السلطة ، وتلك مقابلة أو مقارنة تقتصر الى كثير من المنئيرات الثابتة ، حيث أن الفارق كبير بين الدولة والتجمعات البشرية الأخرى داخل نطاق الدولة : وغنى عن البيان أن سلطة الدولة مطلقة ، وسلطة التجمعات الأخرى محدودة بل ومستمدة من سلطة الدولة ، وما رب الأسرة أو المدير أو الرئيس الا وكلاء عن الدولة ، فى ممارسة تلك السلطة ، وكل ما هنالك هو أن سلطة من هم دون الدولة سلطة مقصورة أو ناقصة (١) .

وعموما إذا ما أخذنا فى الاعتبار التطور الذى مر به علم السياسة والمرحلة التى وصل إليها الآن ، نجد أنه أصبح لا يهتم فقط بالنولة أو الهيكل التنظيمى للحكومة ، ولكن بالواقع السياسى الذى يشمل جزئيات لم تكن تدخل فى السابق ضمن موضوع علم السياسة ، أن القول بأن علم السياسة يركز على دراسة السلطة إنما جاء كرد فعل للانتقادات التى وجهت الى من حاول تحديد مجال علم السياسة وقصره على دراسة الدولة دون الاهتمام بأى مؤسسة خارج نطاق الدولة ، وإذا كان هذا هو السبب الذى أدى الى وجود هذا التعريف الجديد لعلم السياسة ، فإنه حتما لا بد أن يدرس السلطة فى الجماعات أيا كان نوعها ودون قصرها على سلطة الدولة ، حيث أن ذلك سوف يؤدى بنا الى نفس الانتقاد السابق ، وهنا يعلق على محمد شمش على ذلك بقوله أن الخوض فى هذا التعريف يجعلنا نحدد العلوم السياسية على أنها

(١) أقرأ فى ذلك : بطرس : الى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية (القاهرة : مكتبة أنجلو المصرية) (١٩٦٣) ص : ١٦-١٧ .

دراسة السلطة في اى تجمع من التجمعات سواء كانت بسيطة ام مركبة ، صغيرة ام كبيرة ، بدائية ام متطورة ، ذلك اذا ما توافر في تلك السلطة الجانب السياسى ، اى اذا نتج عن ممارسة تلك السلطة تأثير على الوضع السياسى (١) .

ولابد وان نضع في الحسبان سولو انها حقيقة لا تحتاج الى بيان - ان المؤسسة الوحيدة في المجتمع التى تملك سلطة وضع الاوامر القانونية التى يلزم جميع اعضاء المجتمع بطاعتها هى الدولة ، الا ان هذه الاوامر القانونية لا تصدر من فراغ ، وانما هى في واقع الامر - كما يذهب الدكتور محمد على - تعبير ايجابى عن مطالب ورغبات قائمة بالفعل ، فكان القوانين الصادرة عن الدولة هى استجابة لهذه الرغبات ، اذ يتوقف مدى صلاحيتها على درجة هذه الاستجابة ، والدولة بهذا المعنى هى «طريقة» يلجأ اليها المجتمع لتنظيم السلوك الانسانى ، فهى النظام القانونى الذى تقيد معايير سلوك الافراد وتسميه في قوالب محددة . ولذا ان تبرير وظيفة الدولة على هذا النحو يرتكز دائما على الغايات والاهداف العامة التى نسمى الى تحقيقها ، فهى تشرف على مجموعة هائلة متنوعة من مصالح الشخصية ، الجماعة المتنافسة والمتعاونة ، ومن الواضح ان مطالبتها بولاء الافراد لها ، يجب ان يقوم على قدرتها على جعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها ، والواقع ان الذى يميز الدولة المعاصرة عن غيرها من الدول التى عرفها التاريخ الانسانى غير ان الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور فى شكلها القانونى الملزم ، وهى فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك ، حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقوم على الزعامة واختلاط السلطة بشخص الحاكم باعتبارها من امتيازاته وحقوقه الشخصية ، تسنده فيها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة فى المجتمع ورسوخها فى وعى الناس وادراكهم (٢) .

(١) على محمد شمش ، مرجع سابق ، ص : ٣٠ - ٣١ .

(٢) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢ - ١٩٣ .

وإدع ذلك كله الآن ، كي أعود إليه فيما بعد ، حيث يستحقنا موضوع آخر وهو نظرة بعض المفكرين إلى الدولة على أنها إحدى الظواهر الاجتماعية كما ذهب الفقيه الفرنسي ديجي Duguit ، أو على أنها نظام اجتماعي كما ذهب بيلارد Billard ، مما جعل بعض الدارسين ينظرون إلى المجتمع والدولة على أنها شيء واحد وذلك تكوّن بالطعم الميسر دوماً لك ، ولود في هذا المقام ، معلم التفرقة بين الدولة والمجتمع أن أعود إلى ما توصل إليها الفيلسوف الأيرلندي بيوك Burke من أن المجتمع هو نوع من التعاقد ، ولا ينبغي أن ننظر إلى الدولة سوى أنها مجرد عضو مشارك في هذا التعاقد (١) ، وهنا يتبين لنا قصيداً الأولى أن المجتمع أشمل وأعم من الدولة ، طالما أنها مجرد عضو مشارك في مجموع كبير ، وتبينها وهي استطراد طبيعي من الأولى أنه طالما أن الأمر كذلك فلا يمكن أن ينطبق الاثنان ، وإن كنا نحتاج إلى بعض التخيّل المجرّد لفهم واستيعاب ذلك . ودارس السياسة لابد وأن يعرف على وجه الدقة الفرق بين المصطلحين فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ، وتعتمد شخصية الإنسان على شبكة من التجمعات التي تكونت من خلال هذه التجمعات والروابط ، والشئ الذي يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم «الوعي المتبادل» ، وهكذا فإن المجتمع يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيمياً عقلياً أو رشيداً يحقق أهدافاً محددة بالذات شأنه في ذلك شأن المنظمات الأخرى التي تنتشر في المجتمع بأسره وتمارس فيه بعض الوظائف ، أما أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع فتتمثل في أن كلا منهما يختلفان من حيث الوظيفة ، فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الإطار القانوني ، والهدف الرئيسي لذلك هو المحافظة على القانون والنظام ، بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة حتى يتمكن من إشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية ، كذلك لاحظ بركر Barker أنه من الناحية البنائية هناك فارق بين الدولة والمجتمع ، فأعضاء أمة معينة ينتمون إلى تنظيم واحد فقط هو الدولة ، يتسم

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, fourth edit on

(Illinois : Dryden Press, 1969) P. 480.

بأنه تنظيم قانونى يخضع لاهداف وقواعد قانونية مقررة على حين ان هؤلاء الاعضاء ينتمون الى تنظيمات ، متعددة تشبه حاجاتهم الاجتماعية ولا تخضع لنفس هذه القواعد الزمة ، هل ان هذه الفرقة بين الدولة والمجتمع تفيد دارس السياسة من حيث انها تلقى الضوء على الطابع الحقيقى للدولة وتوضح سلطتها المحدودة التى تراسها استجابة لمتطلبات المجتمع (١) .

ومع اعترافنا بكل ما سبق ، مع اعترافنا بأن الدولة هى احدى مؤسسات المجتمع كما سبق ان دالنا ، الا انه لا بد وان ندرك انها المؤسسة الوحيدة التى لا يدلنيها واحدة اخرى من بين مؤسسات المجتمع المختلفة فى القوة ومستظلماتها والسلطة وأدواتها ، وعلى الرغم من ذلك نهى . تستطيع ان تعيش بمعزل عن تلك المؤسسات الاخرى ، اذ لا بد وان تسالها المون حتى يستقيم الطريق امامها ، وليس ادل على ذلك من ان العلم الذى يدرس الدولة وهو علم السياسة — وبالرغم ان ارسطو اعلى من شأنه جدا — فهو وثيق الصلة بالعلوم الانسانية الاخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والاخلاق والى مثل هذا يذهب هارولد لاسكى وهو فى معرض المقارنة بين الدولة والمجتمع فيصل الى الحكم بأن الدولة هى الثروة التى تتوج البنيان الاجتماعى الحديث وتكمن طبيعتها التى تنفرد بها فى سيادتها على جميع اشكال التجمعات الاجتماعية الاخرى ، ويستطرد فى تحليله ليرى فى الدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشرى ، وأى تحليل لطبيعتها يبين لنا انها طريقة لفرض المبادئ السلوكية التى يجب ان ينظم الافراد حياتهم على اساسها ، عن طريق بعض الاوامر التى تستمد شرعيتها من ذاتها ، فهى قانونية لا لانها خيرة او عادلة او حكيمة ، بل لانها اوامر الدولة ، وهذه الاوامر هى التعبير القانونى عن الطريقة التى يبغى ان يسلكها الافراد كما حددتها السلطة ، التى هى وحدها القادرة على اتخاذ قرارات نهائية من هذا القبيل ، ويسوف لاسكى فى النهاية حكما بأن كل دولة هى مجتمع يعيش داخل وقعة محدودة من الارض منقسما الى حكومة

(١) محمد على محمد مرجع سابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

وشعب ، (١) ويدور اتنا وان كنا نتفق به في تدليله إلا ما يختلف معه في حكمه النهائي ، فالدولة والمجتمع وهما المصطلحان الأساسيان في علم السياسة وعلم الاجتماع يتطابقان حيناً إلا أنها يتباينان حيناً آخر ، ويشتركان في المكونات إلا أنها يختلفان في الاتساق والتنظيمات وجميع من تصدى لعلاج هذا الموضوع تحدث عن فوارق كثيرة بين المصطلحين بل أن هناك من ذهب إلى أكثر من ذلك - بعد أن حذرنا من الخلط بين المجتمع والمجتمع السياسي على الرغم من التماثل العملي بينهما - وحاول أن يفرق بين الدولة والكيان السياسي بعد أن طغى المصطلح الأول على الثاني ، ولكي نتجنب سوء الفهم علينا أن ندرك بأن الاثنين ليسا نوعين متباينين ، إلا أن كلا منهما يختلف عن الآخر ، كاختلاف الجزء عن الكل ، فالكيان السياسي كل بينما الدولة جزء ، ولكنها الجزء الأعلى من ذلك .

إن الكيان السياسي شيء تتطلبه الطبيعة ويحققه العقل ، وهو في مجموعه حقيقة بشرية راسخة يتجه إلى المصلحة العامة ، والكيان السياسي نحمة ودمه وغرائزه وردود فعله ، وأبنيته النفسية اللاشعورية ، وله حركيته وكل هذه تخضع ، بالأكراه المشروح إذا دعت الضرورة ، لفكرة ما وللقرارات العقلية ، والشرط الأول لوجود الكيان السياسي هو العدالة ولكن الصداقة هي المبدأ الذي يمدّه بالحياة ، ويميل الكيان السياسي إلى الجماعة الإنسانية التي تكونت بحرية ، ويحيا على ولاء الأفراد وتضحياتهم ويقوم الشعور بالمدنى هذا على الاحساس بالولاء والمحبة المتبادلة إلى جانب العدالة والقانون ، والكيان السياسي لا يضم المجتمع المحل القومى فحسب بل يضم كذلك المجتمعات الخاصة الأخرى التي تنشأ من المبادأة الحرة للمواطنين ، وهذه المجتمعات يجب أن تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتى ، وذلك هو عنصر مذهب «الكثرة» "Pluralism" «الملازم لكل مجتمع سياسى صحيح» ، والحياة العائلية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية لها من الأهمية

(١) هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل إلى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) ص : ١١-١٢ .

بأنسبة الى وجود الكيان السياسى وازدهاره بقدر ما للحياة السياسية -
وكل القوانين ، من الانظمة الطقائية غير المكتوبة للجماعة الى العادات ، الى
القانون بكل معنى الكلمة ، تسهم فى النظام الحيوى للكيان السياسى ، ولما
كانت السلطة فى الكيان السياسى تأتى من أسفل ، أى عن طريق الشعب
فانه من الطبيعى أن تتكون دينامية السلطة فى الكيان السياسى من السلطات
الخاصة والفرعية لترتفع على شكل طبقات الواحدة منها فوق الأخرى حتى
تصل الى السلطة العليا فى الدولة . وفى النهاية يكون الصالح العام والنظام
العام للقانون هما الجران الجوعران للمصنعة العامة للكيان السياسى (١) .

وهكذا نستطيع أن نقول أخيرا أن الدولة كشخصية اعتبارية لها كيان
يخالف عن كيان المجتمع ، وأقرب مثال لذلك هو المجتمع العربى الذى يضم
بين جتيانه العديد من الدول ، ثم أن المقوم الاول لاقامة كليها وهو العدد من
الأفراد يختلف مدلوله من مصطلح لآخر ، فالشعب هو المدلول السياسى الذى
يتبع الدولة والامة هى صاحبة المدلول الاجتماعى الاخلاقى ولذلك فهى وثيقة
الصلة بالمجتمع ، مثلما أن السكان مصطلح يرتبط بالصيغة الجغرافية
والمواطنون لفظ آخر يمكن أن يكون ذا صيغة قانونية .

السياسة والقوة :

وفى محاولة أخرى للتعريف بالسياسة حاول البعض صياغة تعريف
يشتمل على أنواع السلوك المختلفة التى يعتقد بأنها ذات طبيعة سياسية ،
حيث رأى البعض أن السياسة هى السلوك البشرى الذى يصبر من الحكومة
ومؤسساتها ونشائاتها المختلفة ، ورأى آخرون أن السياسة هى الطريقة
التي تعالج بها المجتمعات البشرية مشاكلها ، وكذلك الوسائل التى تتبعها
هذه المجتمعات فى التغلب على الصعوبات الى تنشأ وهى تسعى الى تحقيق
أهدافها ، ورأى آخر ينادى بأن السياسة هى التى تدعو الى تبني كل

(١) جاك ماريتان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت : منشورات
دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) ص : ٢٧ - ٢٩ .

الموارد البشرية والمادية والروحية داخل إطار الوحدة السياسية سواء كانت تلك الوحدة مدينة أم دولة أم منظمة من أجل اشباع الرغبات والحاجات البشرية ، وهناك من يقول كذلك أن السياسة هي النزاعات البشرية التي تنتج عن محاولة تاصيل قيم معينة في مجتمع ما ومن ثم فهي تتضمن أيضا الأشخاص الذين يוכל اليهم مثل هذه المحاولات (١) .

الا ان ما يهينا في هذا الصدد هو ذلك التعريف الذي ذهب فيه القائلون به الى ان السياسة هي الاخذ بالقوة واستخدام السلطة والتهديد باستخدامها ومن ثم تكون القوة هي احد مداخل التعرف على السياسة ، وباستقراء بسيط لتجريات الامور على المسرح السياسي عبر تعاقب الحقب التاريخية ولاسيما في عصورنا المتزلزلة ، نرى المدى البعيد الذي يصل اليه صدق هذا الاتجاه بل ان فلاسفة الدولة الذين بحثوا في كيفية نشأتها ذهبوا الى نظرية في ذلك مفادها ان القوة هي التي انشأت الدولة ، ومن ثم فهي اساس أي نظام سياسي وحينما تقوم الدولة لا يمكن لها بأية صورة التخلي عن القوة والا فلن تستطيع فرض سيطرتها داخليا وسلطانها خارجيا ، ومصادق ذلك تاريخيا يبتدىء مع السوفسطائيين الذين نادوا بأن الحق للاتوى ، ليستمر مع مكافيللي الذي نادى بالقوة والمحافظة عليها والاستزادة منها الى بسمارك مستشار المانيا العديد في القرن التاسع عشر والى اسرئيل التي تطيح بكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية متبعة في ذلك خطا مكافيلليا خالصا .

ولكن بعد ذلك او قبل ذلك كله لابد ون نثير السؤال : ما هي القوة؟

ولعل في القصة التالية مايجيب لنا عن هذا التساؤل .

نقدتكتب دانيال ديفو Daniel Defoe قصة رمزية اسمها

(١) انظر في ذلك : عبد الرحمن خليفة ، في الفكر السياسي (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) ص : ٢٤٣ - ٢٤٩ .

روبنسن كروزو Robinson Crusoe (١) ، يحكى فيها كيف
ان سفينة ما كانت تبخر فى اعلى المحيط فى امان وطمانينة ، ويستمر الحال
هكذا فترة من الوقت ، ولكن يحدث ان يتغير الطقس فترتفع الامواج وتشد
الرياح ، وتقلب السفينة وتتحطم ، ويفرق كل من كان عليها سوى شخص
واحد فقط . هو روبنسن كروزو ، ظل يسبح متعلقا بقطعة من حطام السفينة الى
ان يصل الى شاطئ ما فيصعد اليه فيجده جزيرة صغيرة ، بدأ يجولها خائفا
من قربها ، فيتبين له فى نهاية الامر انه ليس هناك من انسان على ارض الجزيرة
سواه ، فبدأ يعايش الحياة فيها ، يستزرعها لنفسه ويطوعها لحاجاته ، الى
ان تمكن أخيرا من كل جزء منها ، فأصبح وكأنه مالك للجزيرة كلها ،
واذا صبح هذا من وجهة النظر الاقتصادية ، فمن وجهة النظر السياسية
ان نقول انه أصبح سيد أو حاكم أو ملك الجزيرة ، ولكن هل يتأتى لنا ان نقول
انه كان قويا ، سؤال نسينس الاجابة عليه الان .

وتر الامام ويحول الدور ، وتحدث نفس الحادثة مرة أخرى ، سفينة
تتحطم ويفرق كل من عليها سوى شخص واحد هو مان فرايداي Man Friday
ظل يسبح الى ان وصل الى شاطئ نفس الجزيرة ليجد هناك من سبقه اليها
وتكيف مع ظروف الحياة فيها مما يمكنه من ان يمارس نوعا من التحكم والسيطرة
على هذا القادم الجديد ، حينئذ وحينئذ فقط نستطيع ان نقول انه أصبح
قويا ، وهنا نستطيع ان نسوق تعريفا للقوة بأنها علاقة بين طرفين .

واذا ما كانت القوة علاقة بين طرفين كما نقول ، فانه يستلزم ان يكون
حد الطرفين اقوى من الآخر ، والا فلن يتوافر للقوة معاملاتها وسوف تتحول
الى عملية أخرى ليس هذا مجالها الان وهى الصراع ، ثم ان هذا الذى يمارس
القوة لابد وان يمتلك حرية العمل والتصرف ، والا فما معنى ان تتوافر للفرد

(١) دانيال ديفو (١٦٦٠-١٧٣١) صحفى وكاتب وقصصى انجليزى ، ترك
المدارس وعمل فى الاعمال التجارية لفترة من الوقت ولم يوفق فيها فكان ان
وقع فى متاعب مالية كثيرة ، وعمل أخيرا كمستشار للملك وليم الثالث ، ألف
عدة كتب فى اخريات ايامه كان من بينها روبنسن كروزو عام ١٧١٩ .

مقومات القوة ، وتغل يده بأى صورة من الصور : من الشخص الذى يتمتع بالقوة حين تلقى به وحيدا فى الصحراء الخالية الجرداء فلا يستطيع ممارسة القوة على الآخرين ، أضف الى ذلك ضرورة توافر معامل آخر هو الإرادة أو الرزمة فى أن يمارس الفرد أنشطة القوة بالفعل . وهكذا يصبح هناك مركب ذو ثلاث شعب : الإرادة والحرية والتمايز حتى نستطيع أن نقول أن الفرد يمارس عملية القوة .

والى مثل هذا المفهوم تماما يذهب برتراند رسل فى تعريفه للقوة على أنها تحقيق النتائج المقصودة ، ومن ثم فبى مفهوم كمى فإذا ما كان هناك رجلان يتماثلان فى رغباتهما ، فإن الأقوى هو الذى يحقق من رغباته أكثر مما يفعل الآخر (١) ، وفى نفس الوقت نراه وهو صاحب الثقل الفكرى والمؤثرات القوية فى عناصر الثقافة حديثا مما جعل البريطانيين يجعلونه فى مرتبة عالية فى حياتهم الاجتماعية — نراه يذهب مذهباً آخر حين يعتبر القوة سافرة أو « معراة » إذا ما احترمها رعاياها لمجرد أنها قوة فحسب ، وليس لاي سبب آخر ، ولذلك فإن القوة التقليدية تصبح « معراة » بمجرد أن ينتهى الأخذ بهذا التقليد ويتبع من ذلك أن عصورا سيطر فيها الفكر الحر والنقد القوى الفعال تطورت الى أن أصبحت عصورا من القوة « المعراة » (٢) .

ويبدو أن رسل وهو يسوق وجهة النظر هذه أنها كان يقصد بذلك ما نطلق عليه باللغة العربية « القوة الفاشمة » ، وتلك تضيعة تقبل النقاش الى حد بعيد ، حيث أننا إذا افترضنا وجود الإنسان الذى يتصرف بقوة وبذشامة

(1) Bertrand Russell, Power, A New Social Analysis (London : Allen and Unwin Ltd, 1938) P. : 3.

(2) Power is naked when its subjects respect it solely because it is Power, and not for any other reason. Thus a form of power which has been traditional becomes naked as soon as the tradition ceases to be accepted. It follows that periods of free thought and vigorous criticism tend to develop into periods of naked power.

— B. Russell, Ibid, P. : 99.

من فلا بد وان يكون قد تحول قبلا الى آلة صماء ، ليس لها من شعور واحاسيس ولا ميول ورغبات ، وهذا الافتراض وان يصح من وجهة النظر المجردة ، فإنه يخطئ من الوجهة التطبيقية التاريخية .

الا ان رسل يعود ويستدرك في نفس الجزء من الكتاب فيقول ان تعريف القوة «المعراة» هذا انما هو تعريف سيكولوجي ، لان الحكومة يمكن ان تكون «معراة» بالنسبة لبعض الرعايا ، ولا تكون كذلك بالنسبة للآخرين ، وبضرب امتنا لذلك - باستثناء النزو الاجنبي - الديكتاتوريات الاغريقية المتأخرة ، والديكتاتوريات التي عرفتها ايطاليا في عصر النهضة .

واعود مرة اخرى الى تعريف رسل للقوة على انها تحقيق النتائج المقصودة ، حيث انه وان صح في كثير من الحالات الانسانية، فهناك بعض الحالات تتحقق فيها الاهداف ، ولكنها لا تكون مقصودة من احد على وجه التحديد فهل يا ترى ينتفى وجود القوة في مثل هذه الحالات ؟ كلا بالطبع ، وبالإضافة الى ذلك هناك حالات أخرى تتحقق فيها اهداف غير مقصودة ثم ان كلتا الحالتين لا تخضع لتعريف رسل للقوة ، مما يجعله قاصرا عن ان يعبر عن المفهوم المتكامل للقوة .

وفي صدد البحث عن هذا المفهوم الاخير ، يمكن ان ننتقل الى العالم الجديد وعالم الانثربولوجيا الكبير تالكوت بارسونز Talcott Parsons ومذهبه في التعريف بالقوة حيث يعتبرها أحد المداخل الهامة الى دراسة وفهم الظواهر السياسية في الفكر الغربي ، ويبدو انه أدرك انه لم يعرف القوة بعد . فعاد واعترف بأن مفهوم القوة اقتصر على الرغم من تاريخه الطويل - الى اتفاق في آراء المفكرين حول معناه المحدد (١) ، وأظننا لسنا في حاجة الى بيان كيف ان بارسونز تم بصف جديد على الاطلاق الى عملية التعريف اللهم سوى ذلك التشبيه الذي شبه به القوة في عالم السياسة بالمال في عالم الاقتصاد

(1) Talcott Parsons, On the Concept of Political Power, in Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. : 101, No. : 3, 1963, P. . 232.

وطالما ان المال هو عصب الحياة الاقتصادية والذي بدونهُ ان يستعيم لها وضع
ويكيان فان السياسة لن تقوم لها قائمة مرهوبة ولن تفرض نفسها على المسرح
بدون القوة ، وهو في ذلك على حق تماما ، فالدولة الضعيفة مهينة الجناح
فريسة للمطامح والمطامع .

ويذكرنا هذا بتنوع الاتجاهات بصدده عملية التعريف ، اذ اختلفت
المفكرون وهم يعالجون قضية التعريف بصورة عامة ، حيث ترك البعض
الحوهر او الذات ليتعرضوا للمكونات لبسط الشيء المعروف امام الادراك ،
كان يقولون مثلا ان الدولة هي الشعب والارض والسلطة السياسية وتعتمد
المدرسة الوظيفية الى بيان الوظيفة التي يقوم بها الشيء المعروف حتى يتمكن
الدارس من الاحاطة بمفهومه ، ويحاول آخرون - حين تشق عليهم العملية
- تعريف الشيء بنقضه ، فالعدل عندهم هو ليس ظلما ، وهناك بعض آخر
ينجيه الى الحديث عن الصفات اذا ما صعب عليه التعرض للذات ، وعلى سبيل
المثال حين يقولون ان الله سبحانه وتعالى هو الخالق البارئ المصور . . الخ
وهناك مجموعة أخرى تعتمد الى سرد بعض التشبيهات في محاولة لافهام
القارئ العبق الذي يتصف به المشبه والمثبه به ، ولعل هذا الاتجاه الاخير
هو الذي ذهب اليه بارسونز في تشبيه القوة بالمال وهو ماذهب اليه
أيضا كارل مانهايم Karl Mannheim حيث يعتبر أن
مشكلة القوة محيرة في طريقة بحثها ، فهي توافد مشاكل الكهرباء
في علوم الطبيعة فعلى حين أننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كليهما ، فاننا
لا نستطيع أن نرى الظاهرة نفسها فالقوة في المجتمع تتحول الى عنف وسلطة
ونظام ، والقوة الكهربائية تتحول الى ضوء وحرارة وحركة وقد يكون استخدام
أى منهما شيئا مروعاً في بعض الاحيان بل ويمكن أن يؤدي الى فقدان الحياة ،
فجورج هارتين الظاهرتين ادن حد محير ، والحكم المطلق - على سبيل المثال -
اندى يمارس العنف الجامع على بعض الافراد او الجماعات قد يؤدي الى
الاضطراب والموضى وفقدان المعايير ، شأنه في ذلك شأن الكهرباء في أشكالها
غير المنضبطة كوميخنة الكهرباء العديدة التي تؤدي بحياة الناس الى الحبة (١)

(١) اسماعيل علي سمعد ، نظرية القوة ، بحث في علم الاجتماع
السياسي (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) ص ٨٥ - ٨٦

وطالما أننا في معرض تشبيهات القوة ، فلننشد إلى الفيلسوف البريطاني
برتراند رسل ، لنرى كيف أنه ينزل إلى الميدان التطبيقي ليثبته مشكلة
توزيع القوة في المجتمع يلقاها على نفس القدر من الصعوبة مثل مشكلة توزيع
الثروة . ونفى عن البيان أن الثروة تفتقر إلى مبدأ التكاثر وهي تستقر بين
أيدي الناس ، مما يجعل المسيطرين عليها هم غير المستحقين لها ، بمعنى أن
هؤلاء الذين يستحوذون على القوة ليسوا هم المواطن بل ينظرون بعينها
بصورة مرضية مقتنعة في المجتمع البشري ، وفي الحقيقة لا نستطيع أن نجزم
بما إذا كان ذلك هو مغزى تشبيه رسل ، أم أنه كان يريد أن يقارن استجابة
الآثر بالمؤثر في كسل من ميدانسي السياسة والاقتصاد مثلاً فعمل سابقه
بترسونسز (١) .

والى مثل ما ذهب إليه كارل ماركس يذهب موريس فيلرجيه ، حيث
يرى بعد بعض التحليل لعلم الاجتماع السياسي - الذي يعتبره أساساً علم
القوة - إلى نفس النتيجة من أن مفهوم القوة واسع وغامض ، مما يجعله
ينساق في شك عما إذا كان في الامكان أن نتحدث عن القوة إذا ما وجدته
أخلال أو عدم مساواة في العلاقات البشرية بين أفراد المجتمع ، وحين يوجد
ذلك الاتساق الذي يستطيع أن يفرض إرادته على الآخرين ، ويبدو أنه أحس
أنه لم يصف شيئاً جديداً ، لذلك فقد طالب بشدة بحتمية وضع تعريف دقيق
محدد ، للتمييز بين القوة السياسية والصور الأخرى للسلطة (٢) (وإن كنا لم
ننطلق بعد إلى مفهوم القوة السياسية) .

وما كان ماكس فيبر عالم الاجتماع والسياسة الألماني أن يتخلف عن
المشاركة في هذه المعركة الفكرية حول التعريف بالقوة ، إلا أنه ذهب إلى نفس
المفهوم العام للمصطلح حيث اعتبر أن القوة ما هي سوى إمكانية فرض إرادة

(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London : Unwin Books, 1968) P. 50

(2) Maurice Diverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics (London : Nelson, 1970) P. : 14.

الاساس على سلوك الآخرين (١) ، وما لاشك فيه أنه كلما كانت الامكانيات متاحة كلما كانت القوة كبيرة ، وفي معرض آخر اشارة مبيرة الى القوة على انها قدرة الشخص او عدة الاشخاص على أن ينقلوا ارادتهم الى حيز التنفيذ الواقعى ضد رغبة الآخرين الذين يشاركون فى نفس العمل (٢) .

ويبدو أن البحث فى موضوع القوة لم يقتصر على السياسيين وحدهم حين يمتدونها المحور الرئيسى الذى تدرج حوله كل العملية السياسية كما سبق أن أشرنا ، وانما تمداهم الى رجال الاجتماع ولاسيما كل من تطرق الى موضوعات علم الاجتماع السياسى الذى يعتبر أن القوة هى أحد مباحثه الهامة ، ولذلك كانت هناك محاولات عديدة للتعريف بها ، الا أننا لم نتمكن بسهولة كيف أن مضمون المفهوم عندهم لم يتغير كثيرا عما كان لدى السياسيين على الرغم من تعدد المناهج التى اتبعوها فى محاولاتهم ما بين وظيفية وتحليلية وبنائية وبرأجماسية ، مما يوحى الينا بحقيقة تعقد ظاهرة القوة من ناحية ومن علميتها من ناحية أخرى ، ومن المعروف أن المادة العلمية تثبت عن إحدى نظريتين : أولاها اختيار مفرداتها بمقاييس البحث والتجريب ، وثانيهما : استخدام المناهج العلمية فى اثبات ما تحتويه من حقائق ، وذلك ماتم بشأن موضوع القوة تماما ما جعل البعض يذهبون حديثا الى ما يسمونه بعلم القوة .

اقول أن الاجتماعيين لم يتقاعسوا عن المشاركة الى الدرجة التى اعتدوا القوة فيها ملكا خاصا بهم ، الاصل ينتسب اليهم والفروع او الظواهر او انواع يمكن أن تمتد الى مجالات للعلوم الأخرى ، وعلى أية حال فسواء كانت القوة يختص بها وبدراساتها هؤلاء أم هؤلاء ، فهى اضافة متممة للحصيلة العلمية الانسانية واطننا نعلم جميعا كيف أن العلوم الحديثة بعدما كانت فى الماضى تنتمى الى أم واحدة هى الفلسفة التى تفرغت منها كافة نواحي المعرفة

(1) Max Weber, On Law in Economy and Society (Cambridge : Harvard University Press, 1954) P. : 323

(2) Rinehard Bendix, Max Weber. An intellectual Portrait (N. Y.: Doubleday, 1960) PP : 294 - 300.

البشرية ، ليبدأ عصر التخصص ، والتخصص الدقيق ، عادت مرة أخرى
لكى توجد صلات وارتباطات بينها جميعا مما يجعل من الصعب اقالة الملء
كبهاء قائم بذاته بدون استعانة بمنجزات العلوم الاخرى .

• وكان المدخل الذى نفذ منه رجال الاجتماع وهم يدرسون قضية القوة
هو أن الظاهرة — وإن كانت سياسة مجردة — فهى ترتبط بعد أن تتعمد
بناء المجتمع ككل، وذلك هو ما ذهب اليه ماكيفر حين دعا الى أن محاولة
الفهم العميق لقضية القوة والسلطة ينبغي الا تتم فى حدود اطار النظام
السياسى فحسب وما فيه من تنظيمات ونظم، وإنما يمكن دراستها من خلال
الرجوع الى المجتمع ككل ، لان القضية لها جذورها المتشعبة وارتباطاتها
المتنوعة ومنطلقاتها المختلفة التى لا يمكن أن تفهم الا من خلال الدراسات
السيولوجية (١) .

• ودور كايم عالم الاجتماع الشهير اتخذت القوة لديه شكلا محوريا كذلك
حين يعتبر الحقائق الاجتماعية بصورة عامة إنما تصدر من منطلق القوة، حيث
انها هى التى تؤثر على الانسان وارادته . بل انها لديه تتعدى الجانب المجرد
لتلمس حياة الانسان البيولوجية والنفسية ، ومن ثم فان علاقات القوة
تحتل مقام القمة فى عالم الانسان الاجتماعى ، ولعله لهذا السبب اتجه
دوركايم فى أبحاثه الى دراسة انجماعات وبنائها وخصائصها المتميزة
أكثر من تركيزه على الفرد ودوافعه وصفاته ، لايمانه بأن الفرد لا ينشئ
علاقة الا اذا عايش المجتمع الذى يوجد العلاقات التى تخلق هذه الحقائق (٢)

وأود قبل أن سترسل فى سرد أمثلة أخرى أن تؤكد على حقيقة لابد من
وضعها نصب أعيننا ، وهى أن ذلك كله ليس سردا لآراء مفكرى القوة —
إن صح وصلاح هذا المصطلح — او للآراء التى تطرق أصحابها لموضوع القوة

(1) MacIver, The Modern State (Oxford : University Press, 1926)
PP. : 221 - 230.

(٢) انظر فى ذلك :

Alan, Ryan, The Philosophy of Social Sciences (London : The
Macmillan Press, 1982) P. : 174.

- فمجال ذلك ليس هنا الآن - وانما هي مجرد لبنات لبناء مفهوم متكامل للقوة .

واذا ما كان الجديد يستهويننا ، فلا بد من التعرض لمضمون القوة عند المفكر الاجتماعي والسياسي اليكسر دي توكفيل Alexis de Tocqueville - الفرنسي الاصل الامريكي الجنسية فيما بعد - . اذ أنه في دراسته عن «الديمقراطية في أمريكا» (١) بحث أثر الديمقراطية بصورة عامة على البناءات الاجتماعية والتراث والفترة في المجتمع ، مما جعله يسوق الحكم الحديث في مضمونه تماما ، اذ أنه ذهب - على خلاف العدد الاكبر ممن كتبوا عن الديمقراطية - الى أن الديمقراطية ليست نسا أو وعاء للحرية ، وانما هي وعاء للقوة ، واذا ما كانت الحرية هي الحصانة ضد القوة فان الديمقراطية هي شكل من أشكال القوة . فاذا ما تحدثنا عنها كنظام أو شكل للحكم ، فهي اعظم قوة واعمق اثرا من اى نظام آخر وهو على حق فيما يقول حين يكون الشعب وهو صاحب القوة العليا في الدولة هو صاحب السيادة في النظام الديمقراطي ، وان اختل النظام واعتلى منصة الحكم فرد أو فئة تحكم بأمرها فانما ذلك الى حين مهما طال بهم الامر ، ولا بد وان تعود القوة الى النظام الديمقراطي .

الاختلاف والاتفاق الايديولوجي حول قضية القوة :

وبعد أن كانت لنا هذه المعالجة البسيطة لموضوع التعريف بالقوة لدى البعض من رجال السياسة والاجتماع نود أن نرى عما اذا كان هناك اختلاف ام اتفاق بينهم حول قضايا القوة والى اى مدى يكون هذا ام ذاك ويستحسن في هذا المقام أن نعود الى ايديولوجية علم السياسة وعلم الاجتماع بعد أن ادعى

(١) دراسة توافر على كتابتها اثر ابتعائه الى الولايات المتحدة الامريكية لبحث حالة السجون وقد أتمها في مجلدين عام ١٨٣٥ ، لتترجم الى اللغة الانجليزية في ٤ مجلدات فيما بين عامي ١٨٣٥ ، ١٨٤٠ ، وقد ظهرت مترجمة باللغة العربية في سلسلة كتب «اخرنا لك» في العدين ١٨٠ ، ١٨٧ ، وقسم بالترجمة الاخيرة خيري حماد .

كل منهما ، أو بالأرجح بعد أن ادعى علماء كل منهما بأن علمهما هو علم القوة -
على الرغم من إدراكنا التلم بأن هناك الكثير من العلوم الأخرى التى تذهب
نفس المذهب وعلى رأسها العلوم العسكرية - على سبيل المثال .

وعلم السياسة له مشكلاته التى يهتم بدراستها ، وله مناهجه الخاصة
الخاصة فى ذلك ، وله أيضا نمطه الخاص فى التساؤلات التى يسوقها ،
والوسائل التى يفترضها لحل تلك المشكلات ، وهو علم العلوم السياسية
بعد أن توصل علماء اسيااسة وخبراء اليونسكو - فى اجتماعهم الذى عقده
عام ١٩٤٨ بغية تحديد المعارف السياسية - الى تصنيف لتلك العلوم وكانوا
ان هاغوه فيها يلى :

- علم الحياة السياسية : ويتطرق الى الاحزاب السياسية والرأى
العام والجماعات والنقابات وجماعات الضغط فى الدولة .

- علم للنظريات السياسية : ويعالج اصول النظرية السياسية وتاريخ
الامكار السياسية .

- علم النظم السياسية ويدرس مؤسسات الدولة مثل الدستور
والحكومة وهيئاتها ، ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية .

- علم العلاقات الدولية ، ويبحث فى السياسة الدولية وما يتعمل بها
من تنظيمات وقوانين .

والعلم الذى يبحث فى علاقة هذه العلوم ببعضها ، ويبحث كذلك عن
اصولها المشتركة ، ويحاول أن يربطها جميعا برباط علمى هو علم السياسة
ولذلك لابد أن يكون له قضايا معينة تتصل بهذه العلوم جميعا حتى تؤدى
الروافد الى مصب مشترك يمكن عن طريقه استخلاص القواعد ، وتحديد المجال
الذى تطبق فيه هذه القواعد لتثبت العلمية فيها بعد .

وقد جرت محاولات عديدة لتحديد القضايا الكبرى فى علم السياسة
على يد ليزلى لبيسون فى كتابه العميق «القضايا الكبرى فى السياسة» ، التى
يمكن ايجازها فيما يلى :

— المواطنة : وعما اذا كانت تضم جميع الوحدات البشرية التى تتواجد فوق ارض الوطن ، أم تقتصر على البعض دون الآخر .
وظائف الدولة : وهل مجال ممارستها لانشطتها مطلق ، أم مقصور تحده حدود .

— مصدر السلطة واين تتبع : هل فى الشعب بصورة عامة أم فى الحكومة وهى الـوكالة عن الدولة فى ممارستها للـعملية السياسية .
— بناء السلطة : و هل تكون القوة مركزة فى ايد معينة أم موزعة بين المؤسسات المختلفة .

— حجم الدولة وعلاقتها الخارجية : وما هى افضل انواع الحكومات ، وما هى العلاقة الخارجية المثلى بين الدول .

ثم يؤكد لبسون أن كل واحدة من هذه القضايا تتميز عن الأخرى ومن ثم يمكن دراستها وتحليلها بصورة منفردة حيث أنها تمثل مشكلة فريدة فى مجال علم السياسة :

فالتفضية الأولى : يمكن أن تعالج المواطنين وبالهم من حقوق وما عليهم من واجبات فى نطاق الدولة .

والثانية تتمنى بالمدى أو المجال الذى تمارس خلاله الدولة وظائفها .

والثالثة : تتصل بمنبع السلطة والقادر الذى تتمتع به من الشرعية .

والرابعة : تبحث فى اقامة وتأسيس وتنظيم القوة فى الدولة .

والخامسة : تدرس المساحة الجغرافية لرقعة الارض التى تشغلها اندوزة وكذلك ما يتصل بسكانها فيما يمكن أن يطلق عايه مصطلح الديمـجرافية السياسية .

والعجيب أن لبسون بعد أن يعرض ذلك كله يذهب الى أن الحل يكمن فى مرحلة وسيطة بين موقفين متعارضين ، ومن ثم — على سبيل المثال — فإن

- وظائف الدولة تد تكون أكثر أو أقل تحديدًا .
- القوة تكون موزعة أو أقل توزيعًا .
- الحرية إما أن تكون متوافرة أو أقل توافرًا .

لان النظرية تتبعها المجردات ، والممارسة هى موضوع درجة بصفة دائمة ، ولعل هذا هو الطريق الى جعل العملية السياسية جلية واضحة ، وحيث أن الاحتمال قائم لاختيار احد الحلين فلا بد وأن تتنوع القرارات تبعاً لتنوع أنماط الحكومات وشخصيات الدول . وهذا التنوع هو التحدى الذى يواجهه هؤلاء الذين يمارسون فن السياسة عملياً وهؤلاء المنظرون الذين يجهرون على صياغة المعارف السياسية فى قالب علمى .

وحيث أن حل المعضلة هو وسط بين قطبين متنافرين ، فإنه يمكن إعادة صياغة القضايا على الصورة التالية :

- فالأولى تختار فيما بين المساواة وعدم المساواة .
- والثانية بين الدولة الجماعية والدولة الفردية .
- والثالثة ما بين الحرية والديكتاتورية .
- والرابعة ما بين توزيع القوة وتركيزها .
- والخامسة ما بين إمكانية وجود الدولة العالمية ، وواقع العدد الكبير من الدول الموجودة فى العالم الآن (١) .

ونعود الى قضيتنا لنجد أن القوة حظيت بالمقام الاكبر فى هذا البيان ، مما يعتبر مؤشراً الى صدق الحكم الذى سبق أن سرفناه ودللنا عليه ، وهو أن علم السياسة هو علم القوة أولاً وأخيراً .

(1) Lesue Lipson, The Great Issues of Politics. An Introduction to Political Science, Seventh Edition / New Jersey : Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, 1985) PP. : 14 18.

وماذا عن علم الاجتماع . إن له مباحثه الخاصة ، كذلك ، وله علماءه وباحثوه ، وعلى الرغم من حداثة النشأة فله يقف شامخاً بما قدم وأنجز ، مرس نظرياً وساهم تطبيقياً في حل المشكلات التي تعرضت لها المجتمعات ومن المعروف أنه إذا ما ذكر علم الاجتماع فلا بد وأن يتبادر إلى الذهن دراسة المجتمع وأنواع التفاعلات والتأثيرات المتبادلة التي تحدث بين الأفراد داخل نطاقه ، والمشكلات التي تنجم من هذه التفاعلات كالطلاق والجريمة والبطالة في محاولة لتفسير نشأتها وأسباب قيامها ووسائل حلها .

ويقسم الدكتور السيد محمد بدوي أنشطة علم الاجتماع إلى قسمين :
— المورفولوجيا الاجتماعية أو علم بنية المجتمع وهو الذي يهتم بدراسة الشكل المادي الخارجي للمجتمع سواء منه السكان والبيئة والخصائص الطبيعية لهذه وطك ، مما يجعله يقترب من الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة النشاط الإنساني وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

— وثاني بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع دراسة الحياة الاجتماعية نفسها أو النظم الاجتماعية وذلك ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية ، وبالمثل فإنه يقترب من علم التشريع الذي يدرس تركيب الأعضاء وكذلك علم وظائف الأعضاء الذي يدرس الكيفية التي تؤدي بها الأعضاء وظائفها . وقد كانت المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتي ترعها اميل دوركايم *Emile Durkheim* (١٨٥٨-١٩١٧) صاحبة الفضل في جمع شتات البحوث الاجتماعية والربط بين نتائجها ، حيث أخرج علماءها إلى دراسة الظواهر الاجتماعية كالدين واللغة والقانون والأخلاق والنظم السياسية بمكوناتها ومقوماتها ، وكان المبدأ الذي ساروا عليه هو بحث الظواهر الاجتماعية في ضوء العلاقات التي توجد بين بعضها والبعض الآخر (١) .

ويحاول الدكتور مصطفى الخشاب أن يضع تصنيفاً للدراسات الاجتماعية نلخصه فيما يلي :

(١) السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) ص : ١٤ — ١٧ .

— علم الاجتماع العام وهو فلسفة العلم والمخيل الى دراسة العلوم الاجتماعية
— علم اصول الحضارات وتطورها وهو المختص بدراسة اصول المذنبات
القديمة والقوى الاجتماعية المؤثرة في التطور .

— المورفولوجيا والديموجرافيا .

— العلوم الاجتماعية الخاصة (او ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية) ،
وبهنا ان نتعرض لهذه بشيء من التفصيل ، وهى :

- ١ - علم الاجتماع الاسرى ، ويدرس الاسرة ومايتصل بها من ظواهر ونظم .
- ٢ - علم الاجتماع الاقتصادى ، ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية للمجتمع
- ٢ - علم الاجتماع السياسى ، ويدرس الطواهر والنظم السياسية وما
بتهل بها من مشاكل وعلاقات دولية .

٤ - علم الاجتماع القانونى ، ويدرس الناحية القانونية والقضائية والنظم
المتعلقة بالمسئولية والجراء .

٥ - علم الاجتماع النفسى ، ويدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى
انجهاير والعوامل المهيئة لقيام الثورات والانقلابات والزعماء ومقوماتها
وانراى العام واتجاهاته .

٦ - علم الاجتماع الاخلاقى ، ويدرس المعايير الاخلاقية ومظاهر التراث
الاجتماعى من عرف وتقاليد وعادات .

٧ - علم الاجتماع الجهالى ، ويدرس معايير الجمال ، والفولكلور والفنون .
٨ - علم الاجتماع اللغوى ، ويدرس اللغة وتطورها وصراعاتها واللهجات
وقيامها .

٩ - علم الاجتماع التربوى ، ويدرس النواحي التربوية ، لاسيما التربية
الرسمية التى تتجه بالنظم التعليمية نحو العادات العملية والتطبيقية .

١٠ - علم الاجتماع الدينى ، ويدرس النظم الدينية من معتقدات وعبادات .

١١ - علم الاجتماع الحضرى ، ويدرس المدينة وتمتد العلاقات الاجتماعية
ليها .

- ١٢ - علم الاجتماع الريفي ، ويدرس شئون الريف ومشكلاته .
١٣ - علم الاجتماع الصناعي ، ويدرس التصنيع ومشكلاته .
١٤ - علم الاجتماع الترفيهي ، ويدرس الناحية الترفيهية والمؤسسات التي تؤدي الاغراض الترفيهية .
١٥ - علم الاجتماع الحربي ، ويدرس نشأة الحروب ودوافعها واسبابها .
١٦ - علم الاجتماع التطبيقي ، ويدرس مبلغ الانتفاع بحقائق الاجتماع والتوانين الاجتماعية في الاصلاح الاجتماعى (١) .

وباستعراض بسيط لهذه وتلك من التقسيمات والفروع أو العلوم يتبين لنا بعض الحقائق التي من أولها هذه الشمولية التي يتميز بها علم الاجتماع الماصر ، مما أتاح له أن يتطرق الى علاج الكثير من مجالات المعرفة الانسانية وتلك ميزة كبرى الا انها ميزة تلقى الكثير من المسؤولية على عاتق علماء الاجتماع وما يهمننا فيما نحن بصدد من موضع القوة هو علم الاجتماع السياسى الذى يعتبرها المبحث الرئيسى فى مادته العلمية .

فاذا ما اردنا عقد مقارنة فى هذا الشأن لاستطعنا ان نلمس بوضوح كيف أن علوم السياسة وقضاياها تتصل بصورة قريبة أو بعيدة بموضوع القوة ، فالحياة السياسية بها فيها من نقابات وجماعات للضغط تستخدم القوة فى نيل أغراضها ، والنظام السياسى لا ينتقيم أمره ان لم تكن له قوة تساند بقاؤه ، وبالمثل فان علم العلاقات الدولية يتطرق بالدراسة الى العلاقات التى تربط الدول ببعضها فى المجال الخارجى ، وما هى فى حقيقة الامر سوى علاقات قوى لانها علاقات تمارسها الدول بقدر ما أوتيت من قوى .

وبالمثل فان القضايا الكبرى فى السياسة - كما سبق أن المحنا - تتصل بالقوة فى أكثر حالاتها ، فالسلطة وموقعها وبنائها ، والنزعة وعلاقاتها

(١) مصطفى أخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المجلد الى علم الاجتماع (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص : ٣٣-٣٧ .

وظائفها ، كلها تصدر من منطلق القوة ، وعلى قدر ما تأخذ بالقوة على قدر ما تكون هناك استجابات ايجابية ، وفي معترك الحياة . الآن سواء في داخل نللاق الدولة أو في خارجها لبس المضعف من سلطة ولا سلطان ، ولذلك ترددت الاصداء المناذية بالقوة من يوم أن بداها ثراسيياخوس السونسطاى فى اثينا القديمة الى أن أخذت بها النول المعاصرة فى القرن العشرين فى علاقاتها مع من هم دونها قوة وامكانات .

ولكن اذا ما اتينا الى تقسيمات علم الاجتماع وفروعه فلن نجد الا القدر البسيط الذى ينادى بالقوة وهو علم الاجتماع السياسى ، وفارق كبير بين أن يوقف علم نفسه على عملية القوة ، وبين من ينتدب احد اثنائى لبحث الموضوع ولا غضاصة فى هذا أو ذاك ، لانها يتلاقيان فى نهاية الامر ليسهم كل فى ابحاث الاحد بل ان - الابن - اذا توافر على دراسة هذا البحث فقط قد يصل الى اعماق تتجدها له كثرة اتصالات العائلة الاجتماعية الكبيرة .

الا اننا لابد وأن نعترف أن التوافر السياسى على بحث موضوع القوة هو ظاهرة قديمة فدم المعرفة السياسية نفسها ، والممارسة السياسية التى نرجع الى بدايات المهتمع البشرى ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن الفكر الاجتماعى لم يهتم بفكرة القوة كعملية اجتماعية حيوية الا حديثا . على الرغم مما يذهب اليه من أن القوة هى مطلق النشاط الاجتماعى كله ، بوصفها السبب والنتيجة فى قيام التنظيم الاجتماعى مما يجعلها أهم العمليات والانشطة التى تمارس داخل اطار المجتمع .

ومن المعروف أن محاولات تعريف القوة لم تنجز بعد تعريفنا جامعاً حاسماً لاي خلاف الا أن الامل مازال يراود الكثيرين من علماء الاجتماع حيث توصلوا الى بعض القضايا التى بدأوا فى مناقشتها فى محاولة تحقيق فهم أفضل لمفهوم القوة ، يلخصها الدكتور نبيل السمالوطى فيما يلى :

أو : هل من الأفضل أن نصنف القوة على أنها أمر يتعلق
بالمكانية Potentiality ، كالشخص الذى تتوافر لديه إمكانات
Actual استخدام القوة ، أم رأى أنها أمر يتعلق بها هو متحقق بالفعل

كالشخص الذى ينقل هذه الامكانية الى حيز التنفيذ ؟ ، (ولو أنها فى الحقيقة وجهان مختلفان وضروريان لمفهوم واحد) .

ثانيا : هل يجب ان نقصر استخدام مفهوم القوة على الانشطة الممارسة عن قصد ، أم أنه يمكننا أن نوسع من مفهومنا لتشمل كافة أنواع التأثير على سلوك الآخرين ، سواء كان هذا التأثير مقصودا به تحقيق هدف محدد أم لا؟ (وهنا أيضا لابد وأن نعرف أن القوة لا يمكن أن تستخدم بصورة اعتباطية) .

ثالثا : هل يمكننا ان نعتبر القوة عاملا ايجابيا فى تكوين وتطوير الحياة الاجتماعية المنظمة ، أم على انها عامل سلبي يقيد أو موق لـتنظيم الاجتماعى ؟ (وهناك الكثير من الاخذ والعطاء فى هذه القضية ، مما جعل البعض يعترفون بعدم وجود الدراسات الموضوعية حول هذا الموضوع) .

رابعا : هل يمكن ممارسة القوة داخل جماعة ، اذا ما كان جميع اعضائها على درجة متساوية من القدرات أو امكانيات ممارسة القوة ؟ وفى هذا الصدد يثير الدكتور نبيل نقطتين أساسيتين وهما :

الاولى : أنه اذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقابل بمقاومة قوية من الآخرين تفقدها فعالياتها تماما ، فإنه لا يمكن الحديث هنا عن وجود ظاهرة القوة بالمعنى الاصطلاحي الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قدر متساو من القوة الا أن كل فرد يستطيع التأثير فى الآخرين فى بعض الجوانب ، فى الوقت الذى يتأثر هو شخصا بقوة الآخرين فى جوانب أخرى (وهو ما يطلق عليه الموقف لذى تسوده القوى المتبادلة) ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بوجهود ممارسة القوة أو بظهور ظاهرة القوة (١) .

(١) نبيل السبالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الاكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٥١-٥٥

نقول تلك هى محاولة تصرت نفسها على احتمالات داخل نطاق معين،
إلا أننا لابد وأن نعترف أنها تمثل إضافة الى رصيد التعرف على المضمون ،
ولابد وأن تتلوها محاور كمثيلات سبقت يمكن التعرض لها ببعض التنصيل
فيها بعد .

منظور تاريخي

لعلنا لا نحدو الحقيقة اطلاقا ان قلنا ان الانسان هو كائن صانع للحضارة
في كل فترات حياته ، حيث هو الذى يوجد البيئة الصالحة بعد أن يكيف
ويتكيف مع عوامل الطبيعة ، وذلك بسعيه الدائم لاتاحة الفرص الملائمة للحياة
الانضل ، وهو في ذلك كله يغير ويبدل ومن ثم يبدأ في عملية تحضير لاتصل
إلى نهاية محددة طالما كان هناك انسان حي وهو في هذا انما يشكل الوقائع
التاريخية مستخدما في ذلك الامكانيات المتاحة وغير المتاحة مما يستطيع تطويره
فيها بعد ، ولابد لنا من العودة الى هذه الوائع لفهم وادراك ما يحدث في
حاضرنا ، وما سوف يحدث فيما نستقبل من أيام، ولن يكون التاريخ مجرد سرد
لحقائق دون أن تكون هناك الخبرة العملية التى تضى لنا طريق السداد
واتخاذ القرارات ، ومن هذا المنطلق أصبح التاريخ علما يعاوننا في الكشف
عن طبيعة الاءور لبحثها ودراستها ومحاولة الاستفادة منها في حالاتها جميعا ،
اننى ينتابها فيها الكثير من التغيرات ، وذلك أمر حتمى ، طالما ان المجتمع كائن
حي قابل للتطور ، ومن الحقائق المعروفة انه ينبغي علينا أن نكشف عن طبيعة
المادة التى تنطرق الى دراستها ، والطريقة التى يحدث بها هذا التغير أو
التحول ، وذلك بتتبع التغيرات التى طرأت عليها منذ الازمنة الماضية ، وحتى
وقتنا الحاضر ، فإذا ما اراد الانسان استطلاع جوهر ذلك كله فسوف يجد
القوة تابعة في الخلقة الدائمة والمحدثة لكل هذه الوقائع ، ولذلك كان لابد
لنا وان نعود الى الماضى وظروفه في محاولة لتلمس مضمون القوة والدواعى
التي استلزمتهما والفلاسفة الذين تحدثوا باسمها أو الذين تقمصوها كى يكون
عامل التأثير اعمق وأوقع ، وهم كثيرون يزخر بهم التاريخ السياسى ، نحاول
ان نوضح آراءهم في تلك القضية ، ولنضع في الازهان من البداية أننا لانصدر
حكما على ما كانوا يسوقون من مفاهيم ، حيث يمكن أن يحدث أن نصدر حكما

على فيلسوف - ولو من وجهة النظر الاخلاقية - ثم اذا ما عايشنا مجتمعه
وعدنا معه الى ماضيه لتعيش حياته لتغير الحكم الى حكم له وليس عليه .
والباحث المؤرخ الموضوعى يتخذ هذا منطلقا له ، وهو فى ذلك يتطلب رؤية
افقية شاسعة بالاضافة الى قدر التعمق المطلوب الذى يمكنه من النفاذ الى
ما وراء الظاهر ليستوعب الكامن من الدواعى والمبررات ، ومن ثم تتكون
ادبه البصيرة التى بها ان تملكها استطاع ان يتخلص من النظرة الذاتية التى
تد تشوب قدرته على اصدار الاحكام الموضوعية .

وطالما اننا فى ساحة قضاء تصدرها علم التاريخ ، فلا بد وان تحاور
الاجابة على التساؤل الذى يبحث عن سبب عدم ادراج القوة ضمن الحقوق
الطبيعية التى لا بد من توافرها للمواطن الصالح فى الدولة .

ان الحقوق الطبيعية هى حقوق تلزم الانسان منذ مولده ، يستبدها
من طبيعته وليس من تشريعات تصدرها الدولة ، لان هذه الحقوق سابقة على
وجود الدولة ، والفرد حينما ارتضى ان يكون عضوا فى المجتمع السياسى ،
انما كان يهتف الى تأكيد ذاته وحماية تلك الحقوق التى تمتع بها قبل هذه
العضوية ، ولا يمكن اطلاقا ان يطرا على باله فكرة التنازل عن اى قدر سمها
كان بسيطا - منها ، وبالطبع فلم يكن يسمح باى عدوان او انتهاك او
انتقاص لاي منها ، ولذلك كان على هذا المجتمع السياسى مثلا فى الدولة
الاهل على صيانة الحقوق الطبيعية للانسان دون مساس ، ولعل هذا هو
السبب فى ابتداع الفكرة فى اول امرها ، اذ انها كانت وسيلة الى تأكيد حقوق
الانفراد ومقاومة الطغيان الذى ضحى بصالح الفرد والافراد لمصلحة الحكم
المطلق ، وقد قامت هذه الفلسفة على افتراض وجود قانون طبيعى ثابت لا
يتغير ولا يتبدل مهما تغيرت الظروف والملابسات من حوله ، هذا القانون هو
من نتاج العقل البشرى ، اثمرته المعاناة وانضجته الخبرات المريعة التى
فأساها الانسان ، وجاءت الاديان لتسانده وتدعم مسيرته الى الحياة الكريمة
لتنتى ارتضتها له السماء .

وكلنا يعرف ان الاصول الاولى للمفاهيم الوضعية لهذه المدرسة ترجع
الى الفكر القديم ، ومن اوله الفكر الاغريقى الذى كان يعتبر الطبيعة ذات

حرمة من الواجب احترامها ، وأبلغ مثال لذلك أفلاطون حينما تصدى للدفاع عن العدالة في مواجهة عدوان السوفسطائيين عليها ، حيث لم يجد أقوى من أن يصورها بأنها حق طبيعي ، ومن ثم مله كل الرعاية والعناية ثم ان هذه النظرة الغائية للكون لم تنفرد بها المدرسة الاغريقية بل شاركتها في ذلك المصور المتوسطى التى سيطر عليها الطابع الدينى ، وكذلك بعض المدارس الحديثة والمعاصرة ، وهكذا تكون كلها قد اشتركت في اضرار قدر من الحرمة على الانسان والطبيعة مما يستوجب الاحترام والتبجيل (١) .

ولبيان ماهية هذه الحقوق الطبيعية ذهب الفقه التقليدى الى تحديدها بتلك التى تتعلق بهصالح الافراد المادية والمعنوية ، يندرج تحت النوع الاول منها : الحرية الشخصية وحرية امتلاك وحرمة المسكن وحرية العمل ، ويتضمن النوع الثانى حرية العقيدة وحرية الراى وحرية التعليم .

ويضيف بعض الفقهاء الى الحريات التطبيقية هذه مبدأ المساواة ، ويفرعونها الى المساواة امام القانون والمساواة امام القضاء ، والمساواة امام الوظائف العامة ، والمساواة فى انصائب والمساواة امام الخدمة العسكرية ، وقد حدث هناك تطور فى هذا المفهوم لكى يظهر الاتجاه الاجتماعى فى الحقوق والحريات العامة، ويمكن ان نؤرخ هذا التطور بدماية الحرب العالمية الثانية (٢)

وهكذا تكون الحرية هى أولى مكونات الحقوق الطبيعية ، وقد عبرت عنها صرختان مدويتتان عبر التاريخ : صرخة سيدنا على بن أبى طالب فى قوله «لا تكن عبدا لغيرك» ، وقد جعلك الله حسرا» ، وصرخة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنها حين قال لعمر بن العاص «بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» ، الاثنان يؤكدان على الحرية : أحدهما يعتبرها

(١) اقرأ حول ذلك .

- ملحق قربان ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص : ٦٣-٧٦ .
(٢) عبد الكريم حسن الببلى . الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) ص : ١٩-٢١ .

منحة ريتية لو هية سبلوية ،والاخر يجعلها فطرة /الإنسان ، وذلك كله في إطار قاعدة عمولية أخرى ، تلخصها الآية الكريمة فواعبدهوا لهم ما استنظمت من قوة ،وتلك كانت وجهة النظر الحق الى ما نحن بصدد من قضية .

فلما ما اردنا ان نلتصق مثالا في الفكر الوضعي ، فسوف نجد في فيلسوف الحرية صاحب الإرادة العلية : جان جاك روسو حين يقول : أن قوة كل إنسان وحريته هما ابرز وسيلتين للحفاظ على سلالته فيكون بذلك الوحيد من بين فلاسفة العقد الاجتماعي الذي قرن لولحق من الحقوق الطبيعية وهو الحرية بالقوة ، على الرغم ان مفردة العقد الاجتماعي هي من أولى المدارس السابقة الى تقرير الحقوق الطبيعية للإنسان ، وعلى الرغم كذلك ان لوكة لم يميز على وجه الخصوص ثانيا بالقوة ، الا انها لم يحدث ان سلكا نفس مذهب روسو وهو يجعلها صنوا للحرية في المحافظة على حياة الإنسان .

ويبدو ان منطلقتنا لبحث هذا الموضوع سوف يعود الى بزوغ فكرة الإنسان في التاريخ الفلسفي العلم ، ونعني بذلك فترة عصر النهضة في التاريخ انغريسي ، حيث كان الفكر الفلسفي الغالب الذي ساد تلك الفترة يدعو الى اعتبار الإنسان أهم مخلوقات الله ، وأن جميع الأنشطة لابد وان تؤدي الى سعادته ورفاهيته عن طريق الشخصية المثقلة بالناحية ، وذلك كان محور الاختلاف بين المصور الوسطى وعصر النهضة الذي اهتم بالإنسان اكثر من اهتمامه بالالهة والاديان ، وقد جاء ذلك انكاسا لما ساد المصور الوسطى من تزعج في التفكير الديني ،ولذلك فقد أطلق على مفكرى عصر النهضة اسم « الاتصاليين » .

نقول ان اكبر انجاز لعصر النهضة كان هو اكتشاف الإنسان على مفكس ما كان يدعو اليه النظام القديم من عدم التأيد للاتجاه الفردي أي الإنعزال الذي في المجتمع ، وكانت الرواقية والمسيحية هما اول من ساعد على ذلك ،الرواقية بتأكيدا على الناحية الخلقية والمسئولية لدى الفرد ، والمسيحية بدعوتها الى جعل روح الإنسان او حقيقته الداخلية بمودة كل البعد عن السلطان الديوي ، وان حريته انما تعتمد على أعماله وتصرفاته وقراراته ، على الرغم

أن للنهضة ما قامت الا كرد فعل تجاه مفاسد رجال الدين المسيحي ، ولم يكن النظام الاجتماعى خلال العصور الوسطى والتلثم على العرف والتقاليد يشجع الاتجاه افردى حيث انه كان يؤكد على الجماعة او الطبقة التى ينتمى اليها الفرد .

وبصورة عامة نستطيع ان نقول ان النهضة قد نجحت فى ان تخطو الى ماوراء الاخلاق الوافية ، وروحانية المسيحية وفردية الاغريق ، وعالمية الديوان ، لتبصر الى الانسان بكيته ، يلحمه وحمه ، وكذلك بروحه وعقله ، الانسان فيما يتصل بنفسه وبالمجتمع وبالعالم ، وهكذا اصبح الانسان مركز العالم بقيم دينيونية جديدة غير تلك القيم الدينية التى سيطرت عليه مدة طالت الى قرون عديدة (١) .

وهكذا يعود الانسان ليكشف نفسه بعد طول ضياع ، وايشق طريقه وسط عالمه الجديد ، وليسترد كيانه بعد ان انفرط عقده ، ولن يتسنى له ذلك كله بدون القوة ، ومن غير المقبول ان تكون القوة عاملا ساعدا للانسان فى انجاز كل ذلك ، ثم نجعله ينعم بمنجزاتها فى الوقت الذى نجرم من ان يكون له حق طبيعى فيها كان السبب فى كل هذه النتائج .

وفى الحقيقة ان موضوع منحه هذا الحق الطبقي فى القوة بالاضافة الى ما نعترف له به من حرية ، انما تقرره الخبرة والتجربة ، ثم ان هاتين القيمتين تتلازمان بصورة وثيقة ، بحيث تصبح الواحدة سببا واخرى نتيجة ، وبالحرية يستطيع الانسان ان يثبت وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية وبالقوة تنجح له مجالات التحرر من كل الرق والعبودية ، الى ان نصل الى التحرر من سلطان الهوى والشهوة ، ولعل هذا النوع من التحرر هو الاشق والاكثر صعوبة ، وكما يصدق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العودة من احدى الغزوات : عدنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر وهو جهاد النفس .

(١) انظر فى ذلك : عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سبق ذكره ص : ٣٣٨-٣٤٠ .

ولنسل أنفسنا في آخر الامر سؤالا : ما قيمة الحياة وما هي قيمة الحرية
بل والمثل لو مجرد الانسان من قوته ؟

نظرية القوة عند السوفسطائيين :

واعود بعد ذلك الى السرد التاريخي ، ولنضع في اذهاننا مقدما ان
القوة قيمة مثل اى قيمة اخرى ، مما يتيح لنا ان نستغلها لتحقيق قيم اخرى
في نفس الوقت نستطيع التحلى بها في حد ذاتها دون ان تكون وسيلة الى
غاية اخرى ، الا انه من المؤكد انه في اى حالة من هاتين نجد ان العبرة ذات
صلة وثيقة بالسياسة .

وغنى عن البيان كيف ان كل مفكر سياسى ساهم بقدر في عملية التعريف
بالقوة ، انطلاقا من كونها الوسيلة الى دراسة السياسة ، الا أننا لابد وأن
نعترف في نفس الوقت ان البعض منهم مر عليها مروراً كريما وعالجهها بصورة
هنية ، بحيث انها لم تحظ بنفس القدر من الاهمية التى اولاهها اياها البعض
الاخر ، ولذلك فسوف يكون تأكيدنا على هذا البعض الاخير ، والذي من اوله
هم جماعة السوفسطائيين .

فعلى الرغم من التقارب الجغرافى الذى كانت عليه المدن الاغريقية
فان الفلسفات الفكرية التى كانت تدور بها اختلفت بل وتناقضت في كثير من
الاحيان ، ولعل ما حدث بين اثينا واسبرطة افضل شاهد على ذلك ، اذ لدى
هذا التناقض الفكرى الى نزاع اتخذ صورة دموية فيها عرفنا باسم حرب
البلوبونيز ، واذا كانت اثينا قد اعلنت من شأن الفكر وحرية الرأى والديمقراطية
فان اسبرطة اخذت تفهمها بالنظام العسكرى سعيا وراء القوة ، وفى مجال
التصارع لا يستطيع الفكر ان يجابه القوة والمهارة والتدريب ، ولذلك سرعان
ما انتصرت اسبرطة وانهار المجتمع الاثينى .

والنظام السياسى اذا ما اصاب بنكسة حربية لابد وان يعيد حساباته
وراجع اوراقه ، وقد انعكس ذلك تماما على شباب اثينا الذى بدأ يتساءل
عن جدوى تلك الفلسفات التى آمن بها رفحا طويلا من الزمن . لاسيما بعد
ان ثبت فشلها امام مبادئ القوة والديكتاتورية التى كانت تؤمن بها اسبرطة

ووسط هذه البلبلة الفكرية ظهر هناك اتجاه الى ضرورة تحقيق النجاح باليسر واسرع السبل ولو كان ذلك على حساب الاخلاقيات والمثاليات .

وكانت هناك في ائتنا في تلك الآونة جماعة تحترف التعليم الخاص لتساءل ماديات معينة ، جماعة لم تكن تؤمن ببدا فكري محدد بقدر ما كانت تسعى الى تحقيق هدفها المادى ، ولذلك وجدت في هذه البيئة الطارئة فرصة مواتية لتنفيذ ما تريد ، وكان ذلك في غياب من المثاليات الاخلاقية ، تلك كانت جماعة السونسطاين الذين كانوا يلبدون الحق بالباطل والباطل بالحق تبعاً لاهداف خاصة يودون تحقيقها مما يعتبر مقدمة ضالحة للفكر المكيده للسلي ، وبما لا شك فيه انه في مثل هذا الجو لا تقوم للقانون قائمة ، بحيث انتهى به الامر الى أن أصبح وسيلة يتذرع بها الضمآن طلباً للامن والسلامة ليس الا ، وفي هذا الجو كذلك تصبح القم نسبية غير مطلقة ، والقواعد العامة للسلوك تتراجع لكي تصبح أدوات ووسائل لتحقيق المنفعة الخاصة .

نقول ان جماعة السونسطاين هؤلاء وجدوا الفرصة مواتية لهم فلم يضيخوا الوقت في اغتنابها ، ووجدوا في تعطش الشباب وطموحه ما يشبع ممارستهم السابقة للعملية التعليمية ولكن بفاهيم جديدة بحيث أصبح التنوير - كما قال أحد مؤرخيهم - الجراة شجاعة، والاناعة جناً، والاعتدال ضعفاً، والتأمر سلامة ، والعدل مصلحة القوى بعض النظر عن الحقوق الطبيعية التي تستلحق له ذلك ، وهذا ماذهب اليه ثراسيماخوس في قوله المشهورة التي تلخص لنا مذهبه في القوة وهي ان العدل هو مصلحة القوى (١) ، الا أن صاحبي «السياسة بين النظرية والتطبيق» يرجعان هذا المبدأ الى كليكليس متابعين أرنست باركر في ذلك - انطلاقاً من الدعوى بأن الطبيعة تريد أن يتغلب القوى

(١) اقرأ في ذلك :

— George Sabine and Thomas Thorson, A History of Political Theory, fourth edition (Tokyo : Holt Saunders, 1981) PP. : 43 - 44.

وكذلك :

— William Ebenstein, Great Political Thinkers (Illinois : Dryden Press, 1969) PP. : 13 - 17

عنى الضعيف ، وان القوى لا ينبغي عليه ان يلتقى بالا الى عدالة البشر التى تعاف عليها الناس . ومن ثم فله الحق كاملا فى ان يعيش حياته كما يحلو له ، مطلقا لرغباته واهوائه العنان غير عابىء بما يريده الناس من حوله طالما ان قوته تتيح له ذلك (١) .

وعلى الرغم من هذا المبدأ ورد فى محاوره «جورجياس» التى ذهب فيها المتخفون الى انكار العدالة التطبيقية انكارا تاما ، والدعوة الى اخذ بمثولة الحق الطبيعى للقوة ، فان انلاطون لم ينسبها الى جورجياس نفسه بل الى كليكليس جدا - الذى يقول هذه ارنست باركر انه من الجائز انه شخص عاش اiban الجزء الاخير من القرن الخامس ، وان لم يذكر عن حياته شيئا غير هذا ، وفى هذا الصدد يرفض كليكليس كل قانون على اساس انه من يخلق عقود او اتفاقات وقسمها الضعفاء لنسلب الاقوياء من الحق العادل الذى تكسبهم اياه قوتهم ، والقانون لا يخلق الا «مستوى اخلاقيا يناسب الارقاء» والاحلاق من هذا النوع لا يمكن ان تكون اخلاقا سليمة لان الطبيعة والقانون متناقضان ، والطبيعة هى القاعدة السليمة للحياة الانسانية (٢) .

وما يبدو امامنا الان ان كلا من كليكليس وثراسيماخوس يتفقان سويًا فى النظرية الى القوة وبنائها . نعم هو كذلك ، الا ان التطابق ليس تاما حيث وجدت هناك بعض الفوارق التى تميز رأى الاول عن الثانى ، فوارق تجعلهما يبدوان وكأنهما متعارضان فى نهاية الامر على الرغم من انطلاقيهما من منطق واحد فى بادئ الامر ، فوارق تتلخص فى ان الاول كان من النوع المثالى الذى يؤمن بان هناك حقا واحدا دائما ، وهو لذلك اقرب الى هوبز منه الى نيتشه وهو يشبه هوبز فى اعتقاده ان الحق الوحيد هو ما تسنه السلطة ذات السيادة (٣) .

-
- (١) محمد على محمد وعلى عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ص : ٦١ .
(٢) ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان (غادرد : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) ص : ١٣٢-١٣٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ١٣٤ - ١٣٥ .

وهكذا تخبط الفكر الفلسفى السوفسطائى فترما يتصل بعلاقة الفرد بالسلطة الحاكمة بين معتدلين ومتطرفين ، وان كان طابعه العام هو استمرار سيادة الفرد الاقوى ، سواء ارتكز هذا على حقوق طبيعية أم اعتمد على القوة المطلقة ، فالفرد كائن مستقل ، له ذاته التى لا يمكن أن تنفى فى نظام المجتمع السياسى مهما ارتبط عبر السنين بتقاليد أو أعراف ، وعلى هذا فقد ارتكزت معظم آراء السوفسطائيين على فكرة التعارض بين الطبيعة والدولة وهى نتائج العرف . ولما كان خضوع الثابت للمتغير ضربا من المحال ، ولما كانت الطبيعة ثابتة ، والتقاليد والأعراف المتوارثة متغيرات ، كان خضوع وطاعة الفرد - ابن الطبيعة - لارادة الدولة التى صنعتها التقاليد البائدة غير ذى موضوع وهنا لا تكون الغلبة الا للقوى القادر (١) .

تلك كانت وجهة النظر السوفسطائية بصورة عامة تجاه القوة ، تنطلق من الواقع لتعبر عما هو كائن وليس عما ينبغى أن يكون ، وتطبيقا لذلك فى عالم السياسة يكون الخدم القائم سواء كان أوتوقراطيا أم أريستقراطيا أم ديمقراطيا ، طالما أنه يمسك بالسلطة العليا هو الذى يسن القوانين التى تخدم مصالحه ومصالحه الطبقة التى خرج منها ، وهو فى ذلك كله يعتبر القوة وسيلة وغاية ، وسيلة إلى توطيد دعائم الواقع الذى يريد أن يفرضه وشاية تتمثل فى القوة ذاتها التى ينبغى أن يتحلى بها المواطن الذى ينتسب إلى أعلى طبقات المجتمع الاثينى (وذلك بالإضافة الى الطبقتين الاخريتين طبقة الأرقاء والعبيد فى قاع المجتمع ثم طبقة التجار وأصحاب الحرف) .

ولا بأس بعد ذلك ان نسوق بعض الحديث عن مفهوم القوة لدى عمالقة الفكر الفلسفى الاغريقى على الرغم أنها لم تكن تشعشع الحيز المتوقع فى فكرهم السياسى ، وعلى كل حال فمنطلقاتهم الى دراستها لم تكن مباشرة فسقراط - على سبيل المثال - الذى شب فى بيئة يشيع فيها الفكر السوفسطائى ، بما

(١) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، الاغريق الاقدمون (القاهرة :

كان ينبغي ان يعطى القوة المرتبة الاولى من الاهمية، دعا الى قوة تخصصية هي قوة القانون التى اعلاها فى مواجهة اللاهستولية السوفسطائية ، وكان اول من طبقها عمليا على نفسه ، فاصبح احد شهداء حرية الفكر فى التاريخ .

واذا كان سقراط قد اتخذ مدخل القانون ، فان تلميذه وحواريه افلاطون اتخذ العدالة مدخلا للحديث عن القوة ، وكانت العدالة لديه هى قول الحق ودفع الدين واعطاء كل شخص ما هو مناسب له ، وفى التزام الطبقة بهكرها لا تتعداه ، وفى ذلك اعتراف ضمنى يتقبل الامتياز الطبقي ، وبالتالي قبول الامراد للسلطة الحاكمة ذات القوة ، وتلك كلها بدايات لما يسمى ببناء القوة او نظرية القوة فى المنهوم الحديث لها .

اما ارسطو فلم يذهب الى ما ذهب اليه افلاطون من اسناد القوة الى الطبقة الحاكمة، حيث انه دعا الى ان الجهاز الذى تولى الحكم فى الدولة ويمسك بالسلطة ذات السيادة فى المجتمع هو الدستور ، لان التبعية لسلطة الدستور افضل من التبعية لسلطة احد المواطنين ، وادامحدث وكان المستور عاجزا فى بعض الحالات ، فسوف يكون الفرد اشد عجزا ، وبما الدستور الا القانون الاعلى فى الدولة وهو السلطة المحايدة التى لا تميل مع الهوى ، ثم انك اذا ما اعطيت السيادة للقانون فكانما تعطيتها للعقل ايضا ، ومن ثم كان القانون لدى ارسطو هو العقل مجردا عن الهوى والشهوات .

ويحدث بعد ذلك ان ينوب نظام الدولة المدنية ليحل محله نظام الدولة العالمية بعد ان تكون روما قد مدت ياتها وسلطانها الى خارج حدودها ، ومن ثم يتغير حجم المجتمع فتتغير بالتالى علاقت القوة فيه ، وتتاح الفرصة لظهور قادة كبار كان من ابرزهم شيشرون الذى يعتبر الواجهة المبررة للفكر السياسى والادارى والعسكرى والقانونى للدولة العالمية الرومانية ، ومن المعروف اننا وان كنا ورثنا الفكر والفلسفة والحرية والديمقراطية من انينا فقد اخذنا من روما النظام والادارة والقانون وقد تمننت جميعها فى الفكر الفلسفى لسيشرون . الا انه نظر الى القانون نظرة مغايرة اذ اعتبره شكلا من اشكال القوة وبما ان الفكر لا يصدر من فراغ ، حيث هو نتيجة تفاعل انسان ونشئة

والتانون هو بعض الفكر الاساسى الذى يضعه اناس لهم من القوة بإمكانهم من التشريع له ، والقانون ليس نصوصا على ورق اذ لابد وأن يأخذ طريقه الى مجال التنفيذ الواقعى ، ومن ثم فلابد من وجود نئة تستطيع عملية التطبيق وى ذلك كله تكون القوانين تعبيرا عن بعض ملامح أو علاقات القوة فى المجتمع أو الدولة .

نظرية القوة عند مكيافيللى

ومن الطبيعى لأى مفكر أن تكون له نظرات معينة ازاء حقائق الحياة ، تختلف تبعا لتنوع تلك الحقائق من سياسية الى اجتماعية الى طبيعية الى غير ذلك ، وربما تخضع هذه النظرات لمعامل التغير اذا طرأ هناك ما يستدعى ذلك من أمور ، الا أن البعض يغير القاعدة ويتخذ خطا مختلفا ، فيوقف نفسه تمام على مبدأ واحد لا يتعداه ، لا يغيره ولا يبدله طيلة حياته ، الى الدرجة التى يعرف الواحد منها بالآخر ، وفلسوفنا نيكولا مكيافيللى ينتمى الى هذا "نوع الاخير، حيث نادى منذ أول ما درج الى الحياة العامة ببدا وحيد هو مبدأ القوة ، دعى اليها وبشر بها، اثرت عنه طيلة حياته مما يجعلنا نطلق عليه بحق مفكر القوة أو فيلسوفها المتحدث باسمها فى كل المجالات .

• وإذا ما كانت كلمة وولتر باجوت ، عالم السياسة البريطانى المعاصر من أن «كُل امرئ سجين خبرته» تصبى على أحد فلن تصبى بنفس القدر الذى تصبى به على مكيافيللى (١٤٦٩-١٥٢٧) .

ولد مكيافيللى فى فلورنسا فى وقت كانت ايطاليا تعاني فيه من الصراعات الدينية والسياسية ، مما أبقى وحداتها الجغرافية منفصلة بدون توحيد حتى بدايات القرن التاسع عشر ، ولد فى ايطاليا العصور الوسطى التى تسرع انخلى تجاه عصر النهضة ، وما فيها من تطور فى العلم وتغير فى المفاهيم وانهيار فى الفلسفات ، فيتأثر بذلك كله ويقدم لنا افكارا نابعا من واقع وطنه عاكسا لفترة يعايشها بكل خلجاته .

لقد كان يرى ان الهدف الأول للعملية السياسية هو المحافظة على قوة الدولة والاستزادة منها بأية وسيلة حتى ولو كانت غير أخلاقية ، وهذا هو

السبب فيما لحق به من سمعة سيئة بين فلاسفة 'نسياسة حيث كان يرى، ان غاية الانسان تترك له ما يتخذ من وسيلة تجاه تحقيقها ، لذلك فقد كسان يدعو الحاكم الى ان يأخذ بالكر والدهاء حذرا ، وبالشدة والبطش حذرا ، نبعا للظروفه التي يواجهها الحاكم ، ولذلك رأيناه كثيرا ما يمتدح الحكام الذين لا يتقيدون بالقواعد الاخلاقية في سبيل تحقيق ما يريدون من قوة للدولة .

للحاكم .

ولكن يجب ان نضع في اذهاننا ان مكيا فيللى وهو يدعو الى ذلك كله لا يعتبر النظم الاخلاقية أو الدينية أقل مرتبة من القوة ومتطلباتها ، بل يعتبرها انساقا مستقلة عن بعضها في المجتمع ، وبذلك يكون من أوائل من فصل السياسة عن القيم العليا ، وأول من أقام دولة ذات نظام ذاتى من القيم يستقل بنفسه عن أى مصدر آخر لها .

وما كان يشغل بال مكيا فيللى على الدوام هو الحكم ومشكلاته ، وما يتطلبه من مهارات وامكانيات ، او بمعنى أدق قدرة الحاكم على تحقيق القوة السياسية والاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة ، ولذلك فالمصطلحات الاخلاقية نأخذ مضمونها جديداً عنه ، فيصبح الحاكم الفاضل لديه هو الطموح الماكر المخادع ، وليس الحاكم الاخلاقى الذى يكثر من الذهاب الى دور العبادة .

ومن جميع الواقعين من بعده كان مكيا فيللى يعتقد أن القوة هي محور العملية السياسية كلها ، وكان بذلك يتجاهل قدرة الافكار والمثل على ان تصبح اسلحة حاسمة اذا ما استخدمت استخداما سليما في معركة البقاء السياسى ، ان التاريخ يزخر بالحكام الواقعين سواء في الماضى البعيد أو القريب ، فهناك نابليون ووليم الثانى وهتلر وموسوليني وغيرهم من أساءوا فهم للعوامل المختلفة في معادلة القوة ، فاغفلوا من حساباتهم العامل الحاسم في هذه المعادلة ، الا وهو رغبة الانسان في الحرية حتى ولو كان على حساب البعض الآخر من مطالب الانسان في الحياة (١) .

(١) William Ebenstein, Great Political Thinkers, op cit PP 282 .

لقد كان مكيا فيللى يدرك تماما أن القوة هي إحدى الحقائق الرئيسية في الحياة ، القوة التي تؤدي إلى السيطرة : سيطرة الإنسان على نفسه وعلى الطبيعة وعلى الآخرين ، القوة التي تبحث عن المعرفة ، معرفة الوسائل المؤدية إلى الحكم ، ومن ثم إلى صياغة القواعد التي تحفظ لنا هذا الحكم ، ولما من هذا المنطلق نستطيع أن نقول أن القوة عند مكيا فيللى تمثلت في المعرفة ، والمعرفة بدورها كانت هي القوة ، فأنت تمارس القوة إذا ما كنت تستخدم المعرفة في توجيه العمل الذي يمكن أن يؤدي بفتاى إذا ما استخدم بصورة سليمة إلى القوة .

ويستطرد مكيا فيللى ليتحدث عن ضرورة دراسة وتفهم القوة إذا ما أراد الإنسان استخدامها بطريقة مثمرة ، انطلاقا من أن معرفة القوة قوة في حد ذاتها ، وعليه كلما تعرفت على عملية القوة واستوعبتها كلما اتاحت الفرص أمامك لكي تكون قويا ، ولا يعنى سعيك نحو القوة أن تكون بالضرورة لا أخلاقيا ، لأنها ضرورية لكل فرد بغض النظر عن طبيعته الخيرة أم الشريرة :
« واء كان قديسا أم عريدا .

أن المكيافيلية ما هي في حقيقة الأمر سوى فلسفة سلوك ، لقد كسان صاحبها مهتما بصورة رئيسية بما يمكن أن يفعله الأفراد حتى يستطيعون تحقيق ما يهدفون إليه ، والمنظور المكيافيللى ليس مجرد نظرية واقعية مريرة إلى العتيم ، لأنها تتخطى ذلك لكي تصبح دعوة وتوجيه ونداء إلى الأفراد لتصرف بطريقة محددة ، مما يمكنهم من التغلب على المشكلات والعقبات التي لابد وأن تنشأ في حياتهم ، ولذلك فإن المكيافيلية تدرس أكتا الوسائل والطرق لعمل الأشياء واقتدرها على الانجاز السريع ، وعلى قدر ما تكون صاحب كفاءة على قدر ما تكون مستقلا في ارادتك حرا في تصرفك ، ولعل الكفاءة أو القدرة هذه إنما تتبع بصورة عامة من القدرة على التحكم في الظروف التي يجابهها الإنسان فالحياة انشطة وفعاليات ، والمكيافيلية هي التي تدرس الطرق التي تستطيع الانشطة والفعاليات بها تحقيق النتائج المرجوة .

ولعله من نافلة القول التأكيد مرة أخرى على أن القوة عند مكيا فيللى مرتبطة بصورة عضوية بالسياسة بصورة عامة ، ومن ثم كان لازما علينا

ان نتطرق بصورة موجزة لمفهوم السياسة في المدرسة الكيمايلية الذي ينطلق لديهم من نظرتهم الى الحياة على انها «لعبة» ، كلما اقتربت منها في مجالات السلم والحرب والعمل بل والحب ، كلما ادركت أنك لست بعيدا عن ابعاد وخصائص «اللعبة» ، «واللعبة» هنا هي مجرد مجاز لنهم كل عمليات الحياة فهناك على سبيل المثال لعبة الحرب (مثلا هناك مسرح الحرب) ولعبة الدول ولعبة السياسة ، وما لاشك فيه ان الاحاطة بمنظن اللعبة وقواعدها سوف يساعدنا تماما في معرفة كيفية ممارسة «لعبة» الحياة ، وكيفية احراز النصر فيها ، وكلما طاللت بنا «اللعبة» كلما ظهرت الحاجة الى استخدام المزيد «الجديد» من - التكتيكات - والمناورات ، وذلك كله يطبقه كيماييلي على السياسة التي ينهها على انها «لعبة» ذات قواعد مطابقة (سواء كانت دستورية ام ثقافية ام اخلاقية ام شخصية) ، لعبة لها لاعبوها المتخصصون الذي ينبغي علينا اول ما ينبغي أن ندرس وأن نحلل شخصياتهم مما يمكننا من فهم أعمالهم واستنباط أسس يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بما سوف يتخذون من قرارات .

الا ان «لعبة» السياسة ليست بالسهلة الطيعة على الإطلاق ، حيث ان السياسيين يندسسون في أكثر من لعبة بأكثر من طبيعة في أكثر من وقت وبصورة أخرى يمكن أن ننظر الى السياسة على أنها بيئة «للعب» التي ينبغي على السياسى أن يتوافر على دراستها ، مستخدما في ذلك المهارات المختلفة ومستقرنا بذلك ما يمكن أن ينشأ هناك من «لعبة» أخرى ، وذلك عادة لا يتم في فترة وجيزة ، ومن ثم فان بناء الموهبة السياسية أو المزاج السياسى يستغرق وقتا طويلا ، وعلى الرغم من ذلك فلا ضمان هناك أنه سوف يكسب حل المباريات أو أن يسيطر على كل الألعاب أو أن يمنع الجديد منها من الظهور وبصورة أخرى يمكن أن ننظر الى السياسة على انها «بيئة» للعب التي ينبغي على المسرح السياسى (١) .

(١) اقرأ في ذلك :

James Camos and Dan Ninano, A Primer of Politics (New york : Macmillan Publishing Company, 1984) PP. 16 - 20

وهكذا تكون السياسة عند ميكائيلي مجرد قاعدة براجماتية للخبرة العملية في الحياة ، يحكم عليها ببتدار ما تنميه من نتائج ، وأذلك فان علم السياسة الميكائيلي يضيغ لنا انماطا معيارية للتفكير السياسسى وكذلك لسلوك السياسسى وفي هذا يعتبر ان الوسيلة الرئيسية الى التفكير السياسسى النفعال هو المنطق السياسسى ، ولهذا لا يترك الميكائيليون امورهم للحظ او القدر ، حيث يستخدمون الذكاء البراجماتسى طمعا فى النتيجة التى سوف يثمرها الاستخدام الحكيم للقوة ، واذا ما كانت السياسة تغرف على انها من الممكن ، فاننا قد نضيف الى ذلك بانها من ما يمكن عمله وهتايظهر دور السياسسين الذين يحولون هذا المنطق السياسسى الى سلوك عملى ، للاقدام على عمل أى شىء يمكن ان يحقق النتائج المرجوة ، ومن ثم فان السياسة يمكن النظر اليها على انها ارقى فن عملى ، ولعل ميكائيلي انهما يحكس فى هذه النظرة الى السياسة ما سبق ان ذهب اليه ارسطو حين قسم العلوم الى نظرية وعملية وشعرية ، لتقوم على عمليات عقلية متوازنة هى المعرفة والعمل والابداع ، واذا كانت العلوم النظرية تبشيل الرياضيات والطبيعة عند ارسطو والعلوم الشعرية وهى التى تثرها ملكة الابداع تتضمن الخطابة وفن الشعر ، فان العلوم العملية تغطى الاخلاق والاقتصاد والسياسة رقد جعل من هذه الاخيرة علما عمليا ليس هدفه الوصول الى معرفة دقيقة او قوانين رتبة ، لان هذا من شأن العلوم النظرية ، بل ان الهدف الاكبر للسياسة هو العمل والتنفيذ ، ثم انها تعالج امور الدولة التى تشمل التنظيم الاجتماعى بأكمله ، ومن ثم فعلى تحتل مقام الذروة بين مختلف العلوم .

تلك هى نظرة سريعة على فكر القوة عند ميكائيلي ، ساتها مفصلة فى كتابه « الأمير » (١) ، ومركرا - كما رأينا - على معادلة القوة بفرض النظر عن اخلائية العملية السياسية ، وقد عرف عنه فى هذا الصدد - المبدأ الذى

(١) وهو رسالة الى أمير عائلة الميديشى التى استطاعت أن تطيح بالنظام الجمهورى فى فلورنسا ، وتحكم القبضة على نظام الحكم مرة ثانية ، ويبدوان ميكائيلي كان من رجال النظام الجمهورى ، فكان أن فصل من وظيفته وقبض

الصدد - المبدأ الذى يذهب فيه الى الانسان الذى لا سيد له ، لا سيد له من قيم دينية أو وضعية ، وفى الحقيقة لم يكن « الأمير » تعبيرا عن عواطف الانسان وطموحه السياسى بقدر ما كان تعبيرا عن الانسان ذاته ، ولو كان مكيا فيلى قد اتبع نفس منهج فناني النهضة فى التعبير وحاول أن يقدم لنا لوحة تعبر عن الشياطين وكيف تسكن النار ، لكان قد عجز عن بلوغ نفس الانر الذى أحدثه « الأمير » فى نفوس معاصريه ، لان مكيا فيلى قدم لنا الانسان بواقعيته الالهية فى صورة جعلت المجتمع يحس باقتراب فجر ينبيء عن نها: تختلط فيه السماء الداكنة بالشمس المشرقة التى تبعث الامل والدافء فى القلوب .

لقد أثار مكيا فيلى بذلك كله القصة القديمة - الحديثة - وهى مدى ارتباط السياسة بالاخلاق ، نقول انها قديمة لأنها تعود فى تاريخها الى العصور القديمة . وانى الفديس أوجستين بصورة خاصة حين ذهب الى أن السياسة ذات صلة بالشر أكثر مما هى عليه بالنسبة للخير ، ويشترك فى هذه النظرة كل من مارتن لوتر Martin Luther وجون كالفين John Calvin ، وسورين كيركجارد Soren Kierkegard

وبعض أصواء هذه النظرة نراها أيضا عند ماكس فيبر Max Weber ، ركارل باسبرز Karl Jaspers ، وكذلك فى بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة عند هانز مورجنثاو Hans Morgenthau ، ورينولد نيبور Reinhold Niebuhr

=

عليه وحكم عليه بالسجن ثم افرج عنه على ألا يعيش داخل فلورنسا فيخرج منها حسيرا ليعيش فى مزرعة فى بلد مجاور ، كان قد اشتراها سابقا ، وهناك توفر له الوقت للتأليف ، فأخرج لنا أزوع مؤلفاته متمثلة فى كتابيه « الأمير » و«دراسات فى الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس» ، وبما أن مكيا فيلى لم تكن تروق له الاتمة الجديدة ، فقد كتب هذا « الأمير » مترضيا أمر العائلة لحاكمية كى يسمح له بالعودة الى بلده ووظيفته .

ولعل الداعى الى ذلك هو ذهابهم الى اختلاط السياسة بالقوة وأساليب الخداع ، ولذلك سادت النظرة تماما الى السياسة . ولاسيما بعد أن قال اللورد اکتون كلمته من أن القوة مفسدة والقوة المطابقة مفسدة أطلاقا ، وطالما انه لا توجد هناك سياسة بدون قوة فلا بد وأن تقسد السياسة بالضرورة .

ومن الغريب أن نرى البعض يذهبون بعيدا فى هذا الصدد ، حين يتوقعون استحالة سيادة العامل الاخلاقى فى العملية السياسية ، ولو حدث ونجح ذلك - من وجهة النظر البراجماتية - فانما يمكن ارجاعه الى النفحات الالهية ، بمعنى انه يكون خارج نطاق القدرة البشرية .

واذا افترضنا وجود عدم انسجام بين السياسة الواقعية والتقاليد والقيم الاخلاقية الكبرى للبشرية ، فسوف نجد اختلافا كبيرا بين آراء الفلاسفة فى هذا الصدد ، ففي الوقت الذى يرفض فيه مكيافيللى - على سبيل المثال - أى صلة بين الاخلاق والسياسة ، حيث أنه فصل بينهما وجعلهما أنساقا منفصلة فى المجتمع - كما سبق أن أشرنا - ، نجد فيلسوفا مثل نيتشه Nietzsche يذهب الى أن هذه الصلة غير مرغوب فيها محاولا أن يستنبط لنا مجموعة جديدة من القيم بعد تحليل السلوك السياسى النشط والصراع السياسى العنيف .

وهناك رأى آخر يرى صاحبه وهو شوبنهاور Schopenhauer

أننا يمكن أن نقبل السياسة ، على ما فيها من شرور ، كشمى ، حتمى ، الا أننا لابد وأن نعرف أنه من الحتمى أيضا توقع فشلها فى مثل هذه الظروف والاحوال .

وبين أولئك وهؤلاء ، بين المتشائمين والمتفائلين توجد هناك نظرية وسيطة ، فيما يتصل بالعلاقة بين الاخلاق والسياسة ، بحيث انهم لا يفرغون العملية السياسية تماما من اللمسة الاخلاقية ، و حيث انهم لا يخضعونها للاخلاقيات بصورة مطلقة ، ومن هؤلاء نجد أرمسطو وثرما الاكوينى St. Thomas Aquinas وادموند بيرك Edmund Burke

وينجامين درراييل Benjamin Disraeli وندتون تشرشل Winston Churchill

الا أن فشل الحكام ورجال الدولة في التنبؤ بالنتائج البراجماتية لقراراتهم السياسية يمكن أن يكون هو القاعدة وليس الاستثناء ، وذلك يعود بنا مرة أخرى الى التصور الاوجستيني بأن السياسة ليست مجرد الجانب-الشرير في لعبة الحياة (١) .

ونريد الى مكيافيللي لدلخص وجهة نظره تجاه القوة السياسية التي أسندوها على الدولة والقائمين بأمورها ، حيث أعطى الدولة سيادة على كل تجمع من التجمعات الانسانية الأخرى ، ولكنها ليست السيادة القانونية ، حيث أدى دائما بأن الانسار يسعى لتحقيق غايته بأية وسيلة كانت ، ومن ثم فإنه جعل الضرورة لاتعرف ولاتخضع لاي قانون مهما كان مبيدته ، وبما عليك الا اتباع الطريق الذي تراه مناسباً لنيل ماتريد بعض النظر عن طبيعة هذا الطريق من وجهة النظر الاخلاقية او القانونية .

وهكذا يكون مكيافيللي داعية الى علم للسياسة محرد من القيم الاخلاقية ، ولست أدري هل يمكن أن نقبل منه ذلك ؟ بالطبع لايتأتى ذلك بصورة مطلقة ، فليس هناك أدنى شك في أن السياسة إلا أخلاقية هي منبع كل الشرور على الرغم انها السائدة على المسرح السياسي العالمى فى أيامنا الحالية ، لاسيما فيما نسميه بأجهزة الاستخبارات وماترتكب من جرائم فى سبيل ما تريد تحقيقه من أغراض .

وقبل ذلك كله يثور عناك تساؤلان : عما إذا كان هذا العلم ممكناً ويتطور السؤال لكى يتعلق بالمدى الذى يكون عليه هذا العلم انرا مرغوباً فيه اذا كان ممكناً ، فالسؤال الاول قضية حقيقية يمكن فى النهاية الرد عليها عن طريق البحث الاختيارى فى طبيعة العلم كنوع من النشاط البشرى ، أما الثانى فهو قضية قيمة ، وسيبقى قائماً مابقى العلماء أنفسهم يعدلون ردوداً مختلفة .

اقرأ فى ذلك :

— Karl Deutsch, The Nervous of Government (New York : the Free Press, 1963) PP 214 - 219

واذا كان علم السياسة الخال من هذه القيم الاخلاقية ممكنا ، كان في الامكان وضعه في خدمة الخير والشر على السواء والحسرية والعبودية ، والصواب والخطا ، وفي هذا المجال يشارك علم السياسة في المعضلة الكبرى لجميع العلوم الطبيعية منها والسلوكية ، ولايستتبع من ذلك ان علم السياسة الحالي من القيم امر غير مرغوب فيه ، لانه قد يكون من الصعب تحقيقه ، فالقيم الاخلاقية قد تنفذ الى عالم التطبيق واحدة بعد الاخرى ، في اى مرحلة من مراحل البحث ابتداء باختيار المشكلة ، وفرض الفروض واختيار المنهج ، والوصول الى النتائج ومحاولة تفسيرها ، الى الدرجة التي تكون فيها المادة اخلاقية ، ولكن هل انحياز الباحث نحو القيم يجعل دراسته تتخذ الصبغة العلمية ؟

انه الامر يكثر فيه الاحد والرد ، الا انه في ظل ذلك - كما نعلم جميعا - يجب ان يوضع علم السياسة في خدمة الاهداف التي يسعى اليها الانسان في السياسة ، والواقع المجتمعي يقودنا الى الحكم على علم السياسة بأنه شديد الحساسية للتوازن الدقيق القائم بين الحقيقة والقيمة ، وعلى أية حال لابد وان يراعى عالم السياسة هذا التوازن ، ولكن بدون ان يفقد التمسك بالمذهب والعقيدة ، ايا كان نوعهما ، حيث ليهما يجد الانسان نفسه ويحقق ذاته ، وفي ذلك طمأنينة كبرى يجدها الانسان السوي في حيوياته المدنية (١) .

(١) اقرأ في ذلك هاينز يولاو ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ،
عن المؤلف السياسي (بيروت : دار الافاق الجديدة . ١٩٦٣) ص :
١٣٦ - ١٣٦ .

نظرية القسوة عند بودان

نحن هنا نبدأ زافاييل حديثه عن نظرية القوة في الدولة في مؤلفه « مشكلات الفلسفة السياسية - Problems of Political Philosophy » أرجعها إلى مشكلة السيادة Sovereignty . باعتبارها المثلثة للسلطة المطلقة للدولة ، صاحبة القوة العليا التي لاتدانيها قوة (١) ، متأجعا فيأسسوف السيادة في ذلك ، والحق يقال ان الفكر الوحيد الذي ذرعه الدولة ليجمع لها سيطرة غير سيطرة اللاهوت ، كما كانت عليه في المصور الوسطى ، غير سيطرة الضرورة التي دعا اليها مكيا فيللي هو الفلاسوف الفرنسي جان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) بل ان المؤرخين لعلم السياسة ينهبون الى ان الاضافة الاصلية في الفكر السياسي عند بودان هي ذلك الجزء الذي تحثت فيه وافاض عن السيادة ، مما يمكن ادتياره اهم اجزاء نظريته السياسية ، ولعله يكون بذلك قد اعطى الضوء الاخضر لكل من اتى بعده من فلاسمة للتطرق لوضوح السيادة .

والسيادة صفة لصيغة الدولة ، وبالدولة القومية الحديثة بصورة خاصة ، ويبدو ان مكيا فيللي اقترب كثيرا من هذا المفهوم الحديث ، حيث انه كان اول من استخدم مصطلح « الدولة » بهذا المضمون ، الا انه كان مهتما - كما اسفنا - بصورة رئيسية بالقوة ، والحكام الذين يناضلون من اجلها ، وليس من اجل المؤسسات التي تضمها الدولة اذ ان الدولة كانت تعنى عنده الحكومة او الحاكم وجهازه الاداري والعسكري .

واذا كان كل امرئ سجين خبرته - كما سبق وأن اشرنا - فان بودان لم يكن ليذهب الى مفهوم السيادة ، وهو مفهوم قانوني ، لو لم يكن قد خبر القانون واستوعبه ، وقد حدث ذلك بالفعل اذ انه درس القانون في جامعة تولوز ، وهي جامعة امتازت بدراستها المتعمقة في اصول الحق القانوني ،

(1) D N Raphael, Problems of Political Philosophy (London ; The Macmillan Press, 1976), PP. : 54 - 58.

لقد أدرك بودان أكثر من أي فيلسوف سياسي قبله جوهر السيادة الذي يتبع في الفترة على تشريع القوانين العامة (١) .

وإذا كان النضل بالفضل يذكر ، فبالإضافة إلى أسقيته في المنادة بمبدأ السيادة ، كان من أوائل من ذهب إلى أن البيئة الطبيعية تؤثر على فكر الإنسان وتاريخه واتجاهاته السياسية ، ومن ثم يكون من السابقين إلى البحث في فلسفة التاريخ المعنى الحديث ، لقد كان مهتما بالتفسير العلمي للظواهر السياسية في محاولة لاقامة نسق سياسي قائم على مبادئ المعرفة العلمية ، وهذا فانا نستطيع القول بأنه إذا كان مكيايللي وضع الاساس القوي للبناء العلمي للسياسة فان بودان بدأ في البناء العاري الظاهر للعيان .

ذهب بودان إلى القوة ، القوة المطلقة للدولة والدائمة كذلك ، حيث لا يمكن أن تتواجد قوة الدولة ممثلة في السيادة لفترة محددة لكي تنحل بعد ذلك ، ويبدو أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفيلسوف ، وإن كان منطلق حل مشكلاتها شخصي ، فإنها قد ثمر لنا أفكارا عالميا يصح لكل زمان ومكان ، بعد ذلك ، وذلك كان الأمر بالنسبة لبودان وهو يذهب إلى القوة المطلقة للدولة ، إذ أنه عاش في فترة توحدت فيها فرنسا أولا من وجهة النظر الجغرافية ، إلا أنها وقعت صريعة الصراعات الدينية العنيفة فقد انتشرت فيها البروتستانتية الكاثولية خلال القرن السادس عشر انتشارا كبيرا مما دعا المذاهب المسيحية الأخرى إلى محاولة إيقاف ذلك المد بالقوة ، وهكذا بدأت الحرب الدينية عام ١٥٦٢ لتستمر بصورة متقطعة لما يقارب الثلاثين عاما ، ويسجل التاريخ هنا أحداثا رهيبة تدهور الصراع الديني فيها إلى تصلب في الرأي وقتل وقتال ، ومذبحة سان بازولومبو في ٢٤ أغسطس ١٥٧٢ (٢) خير شاهد على ذلك ، وقد اختلطت الانقسامات الدينية

(١) جان توشار وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تاريخ الفكر السياسي (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ٢٣٢-٢٣٣
(٢) مذبحة وقعت ضد المواطنين الهوجنوت (أصحاب الاغلبية البروتستانتية) وكانوا معتقلون في باريس بواج شقيقة الملك شارل

أى أحدثها حركة الإصلاح بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العميقة ما جعل الصلح بين الفرقاء صعبا للغاية ، وما كانت فرنسا تحتاجه فعلا في تلك الآونة ، كن هو التوسط والاعتدال في الرأي والمقيدة .

وإذا كانت الدولة ذات قوة مطلقة - في حدود أقليمها الجغرافي - ، أسفها عليها بودان ، فانه نادى في نفس الوقت بإطلاق قوة او سلطة الحاكم كذلك ، ولكن في ظل التزام أخلاقي أمام الله والمجتمع ، وذلك على غرار ما كان سائدا خلال العصور الوسطى ، ولم يكن للامير الحق في أن يحطم قانوني الله والطبيعة .

وكان بودان وهو يتعرض لتعريف السيادة يؤكد على كونها قوة شرعية وكأنه بذلك يود أن يشرق بينها وبين سيادة قائد عصاة القراصنة او اللصوص فوق جميع أفراد مصابته ، ويستمر بودان في تحليله فيفرق كذلك من صور الحاكم في أن يحطم قوانينه وحقه في أن يحطم عقوده وعهوده ، ان الحاكم صاحب القوة والسيادة ليس مرتبطا بقوانين سابقه لان سلطة سن القوانين مطلقة ليست الا بمن حقه هو فقط . الا أن الأمير وهو يتعاقد مع رعاياه أو مع الحكام الآخرين يكون قد التزم التزاما مريوجا ، وعليه فانه ليس في حق في أن يطيح بهذا التعاقد لأن القانون الطبيعي يفرض احترام

التاسع من الامير هنري نادر ، وكان القصر الملكي مسرحا للمسائس والمزمارات ، وكذلك التقلبات السياسية ، وكأنما كان صورة مصغرة لما كان يحدث في الوطن كله (ما بين غلاقات مع اسبانيا ثم انقلاب عليها ومعاودة الاتصال بانجلترا) وقد انتهز الفريق الآخر الكاثوليك انشغال الهوجونوت بهذه الاحتفالات وانقضوا عليهم ذبحا وتقتيلا ، وحدث نفس الشيء في المدن الأخرى حتى ليقال أنه راح ضحيه لتلك المذابح حوالي عشرين ألفا من الهوجونوت ، ولعل هذا كان الدافع الرئيسي الى التفكير في انشاء جماعة « السياسيين » الذين دعوا الى التسامح والحرية الدينية . وأن المواطنين الفرنسيين مولوا وآخرا بغض النظر عن انتماءاته المذهبية الدينية . - أنظر في ذلك : حسن صبحي ، التاريخ الاوربي الحديث (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٣) ص ١٤٢ - ١٤٤ .

العبود . ثم ان القوة المطلقة التي يتمتع بها الامير لا تتيح له ذلك ، وانطلاقا من هذا كله رأينا بودان يفضل الملكية على حكم الارستقراطية او الديمقراطية ، لأن الخصائص التي تتصف بها السيادة من حيث كونها موحدة وغير قابلة للتجزئة تجد البيئة المناسبة لها في حكم الفرد الواحد .

وعلى الرغم من دعوته الى اصحاء القوة المطلقة على الدولة . فإنه لم يكن يهدف من ورائها أى عدوان على القوى الأخرى : وذلك خلافا لما ذهب اليه برتراند رسل من أن القوة هي السبب الرئيسى لكل الحروب (١) ، اذ كانت وجهة نظر بودان تجاه الحرب تختلف عما كان الواقعيون يرونه ازاءها وتقرب من وجهة النظر الحديثة في هذا الصدد . حيث كان يمتثل لأنها محطة لكل أهداف المجتمعات البشرية ، سواء كانت مادية أم روحية ، إلا أنه آمن بضرورة الحرب في حالة واحدة وهي رفع العدوان عن الوطن والتصدي للمعتدى على أرضه وممتلكاته (٢) .

وهكذا نستطيع أن نصوغ أخيرا فلسفة بودان في هذا الشأن بأنه كان يدعو الى دولة قوية بلا عدوان ، وملكية بلا تحكم ، متسامحة دينيا ، ومتأسكة أخلاقيا مما يعتبر ازاءه انه ناقض مكيا فيللى جدا في الكثير من المبادئ التي ذهب اليها ، ومن ثم يمكننا القول أنه حاول رأب الصدع الذي أحدثته المكيا فيللى حين فصلت السياسة عن الأخلاق ، وحين أنزلت السياسة من سماء المثال لكي تنمرغ في أرض الواقع .

“(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London: Unwin Books, 1963 P. . 50

(٢) انظر في ذلك :

— William Ebenstein. Great Political Thinkers. op. cit., PP. : 349-351

— على عبد المعطى محمد ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر العربي (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣) ص ٢١٠ - ٢١٩ .
— عبد الرحمن خليفة ، مثالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٣ - ٣٧٠ .

نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعي :

قبل الحديث عن موضوع القوة في مدرسة العقد الاجتماعي لابد من معالجة توضيح لنا ماذا نقصد بمصطلح العقد، وفي هذا لابد لنا من العودة الى الانسان في بداية حياته حيث وجد في مجتمعه البدائي ممارسا لكل اوجه النشاط التي تستلزمها معيشته واستمر به الحال معتمدا على ناتج يديه فترة طويلة من الزمن ، أحس بعدها تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزي نحو الائتلاف مع اقاربه في نوع من التجمع حفاظا على النفس ، وطلبا للأمن والأمان ، وقد أدرك بفطرته أن ما يطلب لن يتوفر وهو يعيش في عزلة عن الآخرين ، فكان أن أقام مع من كان يعيش في بيئة صورة بسيطة للمجتمع البدائي انتهى تمت فيه العمليات الاجتماعية والاقتصادية الاولى في صورة المقايضة وتبادل السلع والمنفع ، ومع مرور الوقت أدرك كذلك ان هذا التجمع لابد له بمن يتولى أمره ليفرغ كل عضو مشارك فيه الى ما أهله له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم أحدهم للقيام بهذه المهمة ، ومن طبيعة الامور أن ولي أمر الجماعة لا يستطيع أن يمارس اختصاصاته دون سلطة تعهد اليه ، فكان أن تنازل له كل واحد عن جزء مما يتمتع به من حقوق طبيعية ، وهكذا نشأ مايسميه علماء السياسة الاجتماع بالـعقد الاجتماعي ، وعليه فلا يستطيع العصر الحديث أن يدعي بأنه مستدع الفكرة ، حيث أنها مورست بصورة طبيعية في القديم من الزمان ، الا أنه في حقيقة الامر يرجع الفضل الى أوروبا العصور الحديثة وفلاسفتها السياسيين في إعادة توجيه الاصواء الى فكرة العقد الاجتماعي كنظرية مفسرة لنشأة الدولة ، حيث تذهب الى أن الدولة قامت نتيجة اتفاق متصود واختياري عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعة التي كانوا يعيشونها قبل الاتفاق .

ومما يجدر بالذكر هنا أن العقد ليس سوى افتراض خيالي بمعنى عدم مسابقة تاريخية له ، حيث التجيء اليه المناوون به كترير هيتافيزيقي لنشأة الدولة ، مما جعل أحد فلاسفة العصر الحديث « كانط » منه بأنه خرافة منهجية ، خرافة من حيث انه خيالي ابتدعته فئة من المفكرين ، دون أن تكون

له أصول واقعية ، ومنهجية من حيث انه اتبع منهاجاً معيناً من اقامة الدولة :
تجمع لمجتمع فتولة .

فكرة العقد الاجتماعي في حقيقتها هي مجرد تعبير عن قيمتين
اساسيتين في حياة الانسان ، وهما قيمة الحرية بمعنى ان الارادة هي
الاساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الحكومة ، ثم قيمة العبدالة بمعنى أن
الحق وليس التعسف هو أساس المجتمع السياسي كله (١) .

ومن الامور الجوهرية في هذه النظرية الادعاء بان الانسان عاش في اول
امره على حالة من الطبيعة اختلفت طبيعتها وطبيعته من فينسوف الى آخر ،
وذلك قد أن تظهر الدولة الى الوجود ومن ثم يمكن أن نقول بان حقوق
الانسان أو بصورة أخرى حقوق المواطن الفرد أسبق في الوجود من حقوق
الدولة التي ساهم هو في انشائها (٢) .

وعلى الرغم من اشتراك فلاسفة العقد ، واتفاقهم في فكرة العقد ذاتها ،
فإنهم استخدموها بصورة مختلفة ، حيث في الوقت الذي جعلها هوبز تبريراً
لحكم القوة أو الحكم المطلق ، فقد استخدمها لوك ليؤيد الحكم
الدستوري ، فو الملكية المقتينة انطلاقاً من حق الأفراد في الثورة على الحاكم
صاحب السلطة ، أما روسو فقد ذهب مخالفاً لهوبز تماماً ومثالاً فيما ذهب
اليه لوك حين استخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية ، وعلى وجه العموم
فإن النظرية استخدمت لتأيد ضرورة قيام السلطة في الدولة على رضى

(١) عبد الرحمن خليفة ، في الفكر السياسي (الاسكتلندية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) مذكرات غير منشورة ، ص : ١٦٤ - ١٦٧ .
واقراً كذلك :

→ D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London : The
Macmillan Press Ltd., 1976) PP 85 88

(٢) أنظر في ذلك .

→ Locke Hume and Rousseau Social Contract (Oxford University
Press, 1976) Introduction by Ernest Barker. PP : xxxiv

الحكومين واقتناهم ، وذلك نقد ماتيج للشعب أن يمارس حقوقه بحرياته ، وفي نفس الوقت ساعدت النظرية على روال الصفة المنقصة التي أضفاها لنظر العصور الوسطى على الدولة ، بعدما تبين أن الإنسان هو الذي شارك في ايجادها وهكذا أصبحت السلطة في الدولة أقرب إلى الأرض وإلى حياة البشر منه إلى السماء والسلطان الإلهي .

وإذا ما عدنا إلى سابق مصطلحنا ، فإن منكر القوة في هذه المجموعة من الفلاسفة هو توماس هوبز Thomas Hobbs (١٥٨٨ - ١٦٧٩) .

نشأ هوبز في بيئة شهدت الكثير من الصراعات الدينية والسياسية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر ، وقد أظهر نبوعا مبكرا ، إذ استطاع أن يقرأ اللاتينية والإغريقية وهو صبي لم يتعد السادسة من عمره بعد ، وانتسب إلى جامعة أكسفورد وهو في الخامسة عشر ليكمل بعد تخرجه معلما للابن الأكبر للورد كاندس ، وكان تلك الأسرة إحدى المائلات الأرستقراطية الكبيرة في إنجلترا ، ومن طريقها استطاع هوبز أن يلتقي بكثير من رجال الفكر والعلم في العالم ، مثل إيكون وهارفي وديكارت وجاليليو وقد ساند هوبز طويلا وكثيرا بمفرده وفي صحبة هذه العائلة عبر كل أوروبا ، وهكذا استطاع أن يشهد عن كثب التطورات العلمية والفلسفية في تلك الآونة ، وتأثر وهو يسوق فلسفته بما ساد القرن من علوم طبيعية ، ولذلك فقد كان من أوائل من تار على المنهج اللاهوتي الذي قام عليه مجمع العصور الوسطى ، ليقيم فكريا علميا منطقيا ، ويفسر الكون تفسيراً ماديا حركيا . والإنسان لديه يحضن لهذه المادية الحركية منذ بداية حياته التي يحكمها غامل الانانية ، وقد تمثلت كما ادعى في حرص الكائن البشري على ما يحفظ عليه ذاته ، ويدفع عنها ما يضر بها ، بل إنه سعى إلى إقامة نظرية سكيولوجية يجعل من الانانية ركيزة علمية للسلوك ، ويعتبر رغبة الإنسان في توفير كافة دواعي الأمن لذاته - أي غريزة حفظ الذات - ضرورة لازمة للطبيعة البشرية . ولكنها - لأسباب عملية - تلازم الرغبة في القوة (١) .

(١) فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي ، دراسات مقارنة للمذاهب

ولذلك فقد كانت حياة الانسان في تلك الحالة الطبيعية تنطلق من منطلق محدد هو التنافس الذي يقوم على الخوف مما يؤدي الى صراع وحرب قد تطيح بالبناء كله وتلك حالة خلت من كافة القواعد الاخلاقية الالهية الا المصلحة الشخصية التي يسعى الانسان اليها بكل ماله من قوة ومنعة وقدرة على الخداع والاحتيال ، ومن ثم فلكل فرد الحق في ان يحصل على ما يستطيع الحصول عليه ، وبأى وسيلة كانت ، وكأنه بذلك يردد ماسبق ان نادى به مكيا فيلى ، رعى عدا يكون الحق الطبيعي عند هوبز أولى اساسى يسبق أى قانون آخر حتى ولو كان طبيعيا . وبما أن الافراد يتقاربون في قوتهم ، فمن يستطيع أحدهم وضع حد لهذا الصراع ، ولذلك فسوف يظلون في حالة خوف وترقب .

وحين تم اقامة العقد ظهرت هناك الحاجة الى قوة عليا تلزم الجميع باحترام وتنفيذ بود العقد . وان لم تتوفر هذه القوة فلن يكون العقد سوى كلمات جوفاء بدون معنى واقعى ، هذه القوة أو بمعنى آخر هذا الشخص المنوى الذي تتوافر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التي يسميها هوبز بالمعلاق العظيم أو التتين ، وان تكلمنا باجلال أكثر هذه هي نشأة « الاله الثانى » - على حد قول هوبز - الذي تدين له في ظل « الاله الخا » .
بسلامتنا والدفاع عنا (١) .

وطنا ان هذا الكيان يتمتع بكل القوة والسلطة فسوف تصبح له السيادة جميعا . وكل من تنادى هم الضعاف الذين يجب ان يخضعوا لازادته التي هي القانون ، ومن ثم فليس لهم حق الثورة عليه ، ولا يحق لهم بالتالى

السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية للمساهمة للكتاب ، ١٩٧٤) ص : ٣٩٤ .

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .
وانظر كذلك .

— W. J. Stankiewicz, Aspects of Political Theory. (London : Collier Macmillan, 1976) PP. : 140 - 143.

تعبير شكل السيادة أو شكل الحكم (١) . وهكذا تتبلور نظرية القوة لدى هوبز شيئاً فشيئاً ، وقد استحدثها وسيلة وأداة ، وسيلة لتأكيد الحكم المطلق ، وأداة في يد الحاكم لإنجاز ما يريد ، ويجب ألا ننسى أن هوبز كان دائماً يستخدم فكرة العقد الاجتماعي لتبرير سيادة القوة وقوة السيادة .

والقوة عند هوبز لا تتجزأ ، حيث أنها إذا ما قسمت أو وزعت - قلن - يستطيع حائزها ضمان الطاعة بين المواطنين ، ولذلك فقد جُمعها لاتنفصل عن صاحبها ، ولا يمكن النازل عنها لاسيما أن اتصال الموضوع بالدولة ، ومن هذا المنطلق كان لا يؤيد أي نظام يضعف من قوة السولة وكم كان يرى أن الحرب في إنجلترا كان بالإمكان تجنبها لو لم تكن القوة أو السيادة مقسمة بين الملك واللوردات ومجلس العموم . ثم إن الرغبة هي القوة تتحول بالتالي لكي تصبح الرغبة في الحرية . وتلك حالة نستطيع فيها تحقيق رغباتنا التي نتطلع إليها ، والقوة التي ينصف بها الحاكم لا بد وأن تكون مطلقة وفي هذه الحالة سوف يكون هناك نظام في الدولة ، وفي حالة عدم تمتع الحاكم بهذه القوة المطلقة ، أن يكون هناك سوى الفوضى وما يتبعها من عدوان وقتال ، ولذلك لا خيار أمام المواطن إلا أن ينحاز إلى مع الحاكم تلك القوة المطبقة ضماناً للامن والطبائنة في ربوع الوطن (٢) .

وعلى الرغم أن دولة هوبز كانت دولة مسيحية (٣) فإنه كثيراً ما كان ينصح الحاكم أنه لكي يستطيع أن يحتفظ بالسلطة في الدولة قوية ، لا ينبغي عليه أن يسمح بنمو جماعات أو مؤسسات تتوسط العلاقة بين الدولة والمواطن، ولهذا فقد كان منعظاً أن يوقف تدخل الكنيسة في شؤون الدولة ، وعلى هذا فإن الكنيسة لديه إنما هي إحدى مؤسسات الدولة ، ويقاؤها إنما يعتمد على وجود الدولة وليس العكس .

(1) Robert Dowse and John Hughes, Political Sociology (London . John Wiley & Sons 1975) P . 21.

(٢) محمد طه بدوي ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص ٢٥٥ - ٢٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ص : ٢٦١ .

لقد ذهب هوبز بعضنا في تأييده لمعادلة القوة ، وهو في ذلك لم يكن يؤمن بنظام سياسي محدد . وما كان يشغل باله هو براجماتية الحكومة القوية «المؤثرة» ، وعليه فلم تكن الشرعية تحظر له على بان ، ولذلك كان مستعدا - على الرغم من تأييده للنظام الملكي المطلق - لمساندة كرومول بعد اطاحته بالملكية وإقامة أول جمهورية في إنجلترا - والتي لم تطل مدة بقائها سوى ما يقارب تسع سنوات فقط . وذلك انطلاقا من أن كرومول كان هو صاحب القوة الفعلية التي أعادت الأمن والنظام إلى إنجلترا ، وحين عاد تشارلز الثاني وعادت بعودته الملكية عام ١٦٦٠ أظهر هوبز واقعية لانؤمى الا بنسحق القوة في استعداده للانحياز إلى صف الملكية مرة أخرى .

وهل لنا بعد ذلك كله أن نسأل هوبز عما اذا كانت القوة وحدها تستطيع أن تقيم نظاما سياسيا مستقرا ؟ سألته وقد شهد تجربة كرومول ، حقيقة أنه يؤكد على أهمية القوة في علم السياسة ، وذلك منطلق سليم ، ولكن هذا العلم ، من جانب آخر ، يركز على المؤسسات السياسية وهو يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل النظام السياسي ان هوبز يفترض أن الأفراد لن يتسنى لهم تسوية منازعاتهم بطريقه عقلانية أو بالفهم المتبادل المتبادل لوجهات نظر بعضهم ، ولذلك يلتجئون إلى القوة وسيئة إلى تلك التسوية . متناسيا في ذلك فطرة الانسان في الائتلاف والتجميع ولاسيما في مواجهة الكوارث أو أمام رهبة الموت مما يدفعهم دفعا صوب قدر من السلام فيما بينهم .

لقد تجاهل هوبز العلاقات الاجتماعية التي تنطلق من نسق القرابة والنظام العائلي مما أدى به إلى انكار التقاليد والاعراف التي تجمع بين الأفراد في المجتمع الواحد في وحدة متآلفة ، ويبدو كذلك أنه لم يعر اتجاهات التمسك الاجتماعية المتأصلة في الطبيعة البشرية الاعتمام التام ، ومن ثم فانه يكون بذلك قد ذهب مخالفا المنطرة الكلاسيكية للانسان على أنه كائن اجتماعي أو على أنه الكائن الذي يولد وبه فطرة التجمع . حين نصادى بان السى، الوحيد الذي يربط البشر سويا في المجتمع هو بناء قوة قادرة على أن

تبعت الرعب في قلوبهم جميعا (١) .

وقد أسند هوبز لصاحب السيادة حقوقا جعلته يطلق يده في تنظيم شؤون الدولة حسبها يراه صالحا لها ، دون النظر الى أى اعتبار آخر ، مما جعل بعض الباحثين يذهب الى القول بأن هوبز استلهم في نظريته عن القانون برأيه القائل ان القانون هو ارادة الحاكم (٢) ، وفي ذلك يمكن أن يقال الشيء الكثير في باب اطلاق الحكم والسلطة والقوة اللتين يتمتع بهما الحاكم بالتالى .

ويبدو أن هوبز كان يود أن يقدم لنا نسفا فلسفيا في نظرية الحكم يزاوج فيه بين القوة والسلطة ، وهو وإن كان قد صادف بعض التوفيق في ذلك ، إلا أنه لم يدرك كل أبعاد العملية السياسية التى تضم الكثير من البناءات فى مركب معقد . ولذلك نستطيع أن نقول أنه نجح فى صياغة فلسفة سياسية ، فى الوقت الذى اتجه فيه مكيافيللى - على سبيل المقارنة - الى الناحية التطبيقية ، حين تطرق الى الوسائل العملية فى فن الحكم ، مما يجعلنا نصنف هوبز فيلسوفا سياسيا ، ومكيافيللى عالما سياسيا .

وعلى أية حال لابد أن هوبز فيلسوف قوة - إلا أن مبداه فى القوة اعضب الجميع ، أغضب أصدقاءه من الملكيين حيث رفض مبدأ السلطة الالهية للملوك حين جعل السلطة مستمدة من الشعب ، وأغضب الليبراليين حين أعطى السلطة الحاكمة كل القوة فى الدولة مما يعتبر مقدمة للنظريات الشمولية فى الحكم .

ويكفينا هذا القدر من الحديث حول هوبز لتكون لنا كلمة صغيرة عن جورج لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وعما اذا كانت له نظرية معينة حول القوة ، حقيقة له وجهة نظر ولكنها تختلف فى تطبيقاتها ، حيث فى الوقت الذى

(1) R. M. Maciver, The Web of Government (New York : The Free Press, 1965) P. : 55.

(٢) امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز : فيلسوف العقلانية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص : ٣٨٣ .

اعطى هوبز فيه القوة مطلقه للحاكم أو الهيئة الحاكمة ، فقد جعلها لسوك للمجتمع كله بل انه ذهب الى تحديد سلطة الحاكم وضرورة خضوعه اسلطة القانون الذى تصنعه الحكومة عند هوبز وتبحث عنه عند لودطالما ان القانون الطبيعى موجود ، وعنده فان القانون يسبق وجود الحكومة عند لوك ويساوى نتيجة لها عند هوبز .

لقد كان هوبز مقتنعا الى درجة كبيرة بضرورة استخدام القوة والاكرام لتدعيم التماسك الاجتماعى الى الدرجة التى لايتحيل معها مجتمعا بدون حكومة وكان انحلال الحكومة يعنى عنده انتهاء كل نظام وتوقف كل حياة مدنية والموتة الى الحياة البربرية . الا ان لوك بآرائه التى كان ينادى بها ، كان يعلن مبدا هاما من المبادئ الرئيسية للحرية الكلاسيكية بالفصل التام بين الدولة والمجتمع . وفى مجال المقارنة نجد ان المجتمع هو الاكثر اهمية ودواما ، وانحلال الدولة او الحكومة لايمنى انحلال المجتمع بالتبعية . بل العكس هو الصحيح بمعنى انه فى حالة انفسراط المجتمع تزول وتنتهى الحكومة .

وعلى الرغم من ذلك فان لوك اباح استخدام القوة المطلقة وشق مصا الطاعة على الحاكم الديكتاتورى لانه يستخدم القوة غير الشرعية ، ولذلك لابد من مساواة القوة بالقوة . وهكذا يكون لوك قد أطلق الحرية الفردية الى أقصى مدى لها ، وهو فى ذلك اما ينادى لشرعية الثورة ضد الحاكم الذى يتحرف عن المسار السليم للنظام الديمراطى (١) .

وبالمثل لم يكن للقوة نصيب كبير فى فكر جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، حيث ان المجتمع السياسى لديه لايقوم على اساس القوة ، لأن اصطلاح « حق الاقوى » اصطلاح متناقض لا معنى له ، وفى ذلك يقول روسو " انه اذا نظر الى القوة وحدها ، ومعنى بايضاح النتائج المرتبطة بها ، وجد ان شعبا يحسن الصنع اذا اضطر الى الخضوع فخضع ، ولكنه يحسن الصنع

(1) Rodee and others, Introduction to Political Science. Fourth edition (Japan : Macgraw Hill Book Company 1981) PP . 26 27

أكثر إذا ما استطاع خلع العظم أنه يستفيد حريته بالعق عليه الذي سلبه
أيضا ، ويستطرد روسو ليقول أننا إذا أدركنا أنه ليس للإنسان من سلطان
طبيعي على أخيه الإنسان ، راد. كنا أن القوة لا يمكن أن تحقق حقا ، لعرفنا
أن السلطة التبريرية بين الناس إنما تقوم على اتفاقات عقدت بينهم . وأن
صاحب القوة العليا - أي الأقوى لا يمكن أن يؤتى من القوة ما يكفل له
السيادة دائما ، المهم ألا إذا قلب « القوة » إلى « حق » و « الطاعة »
« واجب » . وهذا محال لأن الحصول للقوة حكم ضرورة . ولا يمكن أن يكون
واجبا لأنه ليس بالعمل الإرادي الحر ، فنحن إذا لم نكون مجبرين على
الحصول ، فليس أمة الترام يصطربنا إليه ، وس ثم فإن القوة لا تخلصنا
حقا (١) .

تلك هي القوة في مدرسة العقد الاجتماعي ، اتحدعا فلاسفتها وسائل إلى
غايات محددة ، وإن كانت الصورة تتخذ شكلا واضحا لدى هوبز الذي
أضاف لنا الكثير إلى رصيد القوة في الفكر السياسي إلا أنها كانت قوة
دات طبيعة معينة ، حيرت إلهامنا قبل الإعداء ، ولكنها على أية حال
أضحت الطريق للكثير من تطبيقاتها العملية .

هيجل وفكر القوة

ينفق مؤرخو السياسة على أن أهم منجزات روسو السياسية كانت
فكرة الإرادة العامة التي نادى بها في أحرىات إياه لتشكل قسمة النضج
السياسي لديه ، وقد أعلى روسو من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على
الجسد السياسي للدولة ، وجعلها تسمى بالحفاظ عليه وعلى كل عضو

(١) محمد علي محمد وعلى عبد الحظي محمد . السياسة بين النظرية
والنطبيو ، مرجع سابق ، ص : ١٨٧ - ١٨٨ .
والقرأ في ذلك أيضا :

— S. E. Finer, Comparative Government (Penguin Books, 1984)

فيه (١) . وحيث أنها المصدر لكل القوانين التي تنظم العلاقات بين الافراد وبعضهم وبين الافراد والدولة ، فان طاعتها واجبة انطلاقاً من كونها التعبير عن الحرية الاخلاقية للفرد ، فاذا مارفص هذا المرد تلك الطاعة لسوف يضطر اليها بالقسوة ، وعند روسو لايعنى ذلك سوى مجرد اجباره على ان يكون حراً ، ومن هنا نفذ كل من اراد أن ينتقد روسو اذ كيف يتأتى أن يكون هناك اجبار وتكون هناك حرية في نفس الوقت . وعلى أية حال فان روسو لم يكن يدري أنه بذلك يضع سلاحاً قوياً في يد الفلاسفة الذين قدسوا الدولة في العصر الحديث ومن أولهم هيجل الذي أعطاهم قوة مطلقة واضفى عليها قيمة عالية فوق قيمه وقوة المجتمع المدني ، وجعلها تتحكم في كل جوانبه الاخلاقية ، على الرغم من اعترافه بضرورة وجود مكونات المجتمع من نقابات وطبقات وجمعيات ومجتمعات محلية . لان الافراد بدون هذه التكوينات سوف يتشربون الى حرد عدد من الوحدات البشرية ، لايتخذون شكلاً معيناً ، وبالتالي لن يكون لهم تأثير في أنشطة الدولة ، ولذلك كان هيجل يرى أن الدولة لاتتكون من مواطنين قاننين بدانهم ، حيث ان الفرد لابد وان يوضع في مكان وسط عن طريق سلسلة من المشاركات والارتباطات قبل أن يصل الى المركز النهائي للمواطنة في الدولة (٢) .

لقد مجد هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاماً وقوة على الافراد المكونين لها وهي - طبقاً للـهـيـجـل - غاية ونهاية التطور التاريخي ، ومن ثم فهي مصدر كل القيم الاخلاقية والاجتماعية والروحية ، وهكذا يتحول الانسان المشارك في أسسها من فرد أو كائن بيولوجي الى شخص يشارك في

(١) ويكون روسو بمنادائه بفكرة الارادة العامة هذه قد غير من التصور الميكانيكي للدولة ، الذي ذهب اليه كل من هوبز ولوك ، وأعاد الى الأذهان النظرية الصوتية التي تعود تاريخياً الى أفلاطون وأرسطو .

(2) Sandor Halelsky, Mass Society and Political Conflict
(Cambridge : University Press, 1976) P. : 19

- وقرأ في ذلك أيضاً :

- جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسي ،

الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٦٧١) ص ٨٦٤ - ٨٨٣ .

الحياة السياسية ، ويدخل في علاقات مختلفة داخل مدى الدولة التي بدونها جميعا لا تقوم هناك ارادات خاصة - بل لا تقوم للجتمع قائمة - حيث أن الدولة وما تفرض من قوانين وماتضع من تنظيمات هي التي تخلق لنا « الإرادة العامة » التي تتحكم في المواطنين بصورة تكاد ألا تترك لهم أى قدر من الحرية الفردية . ومن ثم فهي القوة المسيطرة المتحركة في مقدراتهم ، مما ينتج عنه الإبقاء للمواطن الفرد في معزل عنها ، وتلك وجهة نظر عكستها أغلبية المدارس الاجتماعية الحديثة .

وهكذا تتجسد في الدولة كل السلطة السياسية التي تقبع في هذه الشخصية الاعتبارية انطلاقا من كونها فكرة مقدسة ، ومن ثم فقوتها « مطلقة » شاملة ، لا ينسحب عليها القانون ، وكذلك فهي تحل وتترفع عن أى مسألة أخلاقية ، لكونها ذاتا تملو فرق كل الاعتبارات الحثائية ولذلك ينبغي على الفرد أن يضحي بنفسه في طريق الحياة ، وبهذا يكون هيجل قد أحضج الفرد تماما للدولة التي ينبغي أن تكون قوية لانجاز ذلك (١) .

وإذا كنا نستطيع أن نضفي سمة الواقعية على مفكرى السياسة في قرننا العشرين ، فإننا لا نستطيع أن ننكر أصولها التاريخية التي تتمثل في مفكرى القوة مثل مكيا فيلي وهوبز وهيجل ، - على الرغم من اختلاف منطلقاتهم ما بين العدية والفلسفية - حيث تأهل لديهم الاحساس بضرورة توافر عوامل القوة لاستقامة العملية السياسية - كما سبق وأن أشرنا ، وذلك في مواجهة المدرسة العقلانية التي ينضم الى عضويتها فلاسفة من أمثال لوك وروسو وبيرك - على الرغم من تناقضهم في آرائهم التي ذهبوا اليها بصدد وقائع الحياة السياسية - .

(1) John C. Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics (London : the Macmillan Press 1984) P. : 123.

وافرا كذلك .

- امام عبد الفتاح امام دراسات هيجلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٩١ - ١٣٦ .

وفى مواجهة هؤلاء وهؤلاء نجد فريفاً آخراً يستخدم القوة فى عمليات اقرب ما تكون الى - النوردية - . وعلى رأسهم كارل ماركس - وسوف يأتى الحديث عنه - الذى ينادى بالصراع ، ويذهب الى القوة التى يستخدمها فى محاولة تغيير الوضع الطبقي للمجتمع ، وعليه تكون غاية القوة لديه قد اختلفت تماماً عن غاية القوة فى فكر من سبقوه الى الحديث عنها .

وعلى كل حال فلا نستطيع أن ننكر أن فكر القوة عند هيجل أصبح اضافة الى - ترسانة - الأسلحة التى يستخدمها أصحاب الأيديولوجية الشمولية التى تضحى بالفرد فى سبيل الدولة التى ينبغي أن تسيطر على جميع مظاهر حياة الامة رطاقاتها ! النتيجة .

ولذلك كله يمكننا أن نذهب مع جورج سباين فى تأريخه للفكر السياسى ، حين يعتبر عيجل ، كيا فيلى ألمانيا ، اذ ظهر الشئ الكثير من التفهم الراشح للحقائق التاريخية ، والواقعية السياسية الصلبة (١) .

ويبدو أن نظرية هيجل فى القوة سرعان ما اخذت طريقها نحو التطبيق الواقعى على يد أحد مواطنيه . السياسى العتيد بسمارك (١٨١٥ - ١٨٩٨) ، رجل الدولة القوى . وموحد التراب الالماني . أول مستشار للامبراطورية الالمانية بعد قيامها خلال القرن التاسع عشر وزعيم المدرسة الوافية فى الفكر السياسى الالماني .

وكان أول عهده بالمناصب السياسية حين انتخب عضواً فى البرلمان البروسى عام ١٨٤٧ ، وتدرج فيها حتى وصل الى منصب رئيس الوزراء عام ١٨٦٢ ، فكان أن بدأ فى ممارسة سياسة مطلقة . فحل البرلمان وخرق الدستور ، وتسلم زمام الشئون الداخلية والخارجية ، وتحكم فى الميزانية ، وهكذا أصبح الرجل القوي فى جميع انحاء الامبراطورية ثم اتجه ببصره الى خارج ألمانيا وبدأ فى ممارسة سياسة القوة تجاه الدول الاجنبية ففرض الخوف والرهبة من ألمانيا فى نفوس الجميع . تعيناً فى ذلك بكل وسائل

(١) جورج سباين . تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٨٤٩ .

القوة ، مما جعل الكثير من المؤرخين يظنون عليه رجل القرن التاسع عشر
أو صورة أخرى يسون القرن ولاسيما في الجزء الثاني قرن بسمارك .

وبموت الامبراطور فردريك الثالث وتولية وليم الثاني عام ١٨٨٨ نشأ
هناك صراع في سبيل القوة بين بسمارك والقيصر الجديد . انتهى بمسزل
بسمارك من المستشازية عام ١٨٩٠ .

والآن نستطيع بعد ذلك كله أن نحكم عليه بأنه كان رجل قوة ، نقل
فلسفة القوة الى عالم الواقع ، لكي يفتح لنا مجالا جديدا على مصراعيه في
واقع العملية السياسية ، مجالا يمكن أن يتحول الى بيئة تجريبية لكل النظريات
التي نادت بالقوة ، ولاسيما ان كانت مصادرها قريبة اليه تستقي مادتها
النظرية من نفس المنابع التي تستجيب لتطبيقاتها العملية (١) .

تلك هي بعض الامثلة افكرى القوة عبر العصور التاريخية المتعاقبة ،
أمثلة ذهب أصحابها مذاهب مختلفة في استخدامهم لمعادلة القوة ، الا أن
المنطلق كان مشتركا وهو النظرة الوظيفية الى القوة التي اتخذوها وسيلة الى
غايات محددة ، قد تكون شخصية وقد تكون على مستوى عام ، وعلى أية حال
فان الصراع للوصول الى القوة سرف يظل هو السمة المميزة للمجتمعات
البشرية جميعها ، بل ان القوة في حد ذاتها أصبحت هي الخاصة الضرورية

الأي نظام سياسي يسعى لتوطيد أركانه ، وكذلك لاي قائد أو زعيم ، حيث
لا لقاء للصعيف في عالم يتصارع فيه الاقوياء ، لا سيما بعد سيادة المفاهيم
الجديدة فيما يسمى بالثورة السلوكية التي يجتازها علم السياسة الآن والتي
تتطلب التطوير في المفاهيم القديمة وأغلب الضن بل أغلب اليقين أن القوة
هي التي تستقطب كل دروب التعبير ، وان غلفت أحيانا في صور تتسق
والمزاج السياسي العام ، الا انها تكشف عن نفسها في أول صدام مع وقائع
الحياة العملية والعلاقات الدولية المعاصرة كلها أدلة على ذلك لدرجة أن
المسرح السياسي العالمي أصبح استعراضا ما تتمتع به الدولة من قوة .

(١) افرا في ذلك .

- جلال يحيى ، أوربا في العصور الحديثة ، حتى الحرب العالمية الاولى
(الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص ٣٩٢ - ٤٠٣ .

وبسبب ذلك كله ، ولأن القوة أصبحت محور البيئة الحضارية الحديثة ، فقد تحولت بالتالى الى أن تكون هى المطلب لكل العلوم الانسانية من اجتماع واقتصاد ونفس . وتعدت ذلك لكى يتخدها أصحاب الفلسفات الفكرية منطلقا عمليا لهم . وقد يكون من الضروري دراستها أو دراسسة احداها ، كمثال للديناميكيات التى تتأزر من المواقف المعينة عبر الاطلسار الايدولوجى ، وأفهم ما يمكن أن يقدم كنموذج لذلك هو النظام الماركسى الذى مازالت أمدهاء يرددها أكثر من نصف سكان العالم على الرغم من انقضاء مائة عام أو يزيد على رحيل مؤسس الفكر فى البداية ، ولعل هذا هو أحد الدوائى التى جعلتنا نقدم على دراسة هذه الايدولوجية فى الجزء الآخر من الكتاب .

تصنيفات القوة :

كان لنا بعض للحديث فى البداية عن القوة كعلاقة تتواجد ان توافر لها طرفان ليسا على نفس المستوى فى التمتع بمقوماتها ، ولعل من هذا المنطلق كانت دراستنا لها ، وليس كمعضلة أخلاقية أو دينية ، واذا كان الأخلاقيون يتوقفون لدى بعدها الممئوى ، ويعتبرونه شيئا يمكن أن يقتنى وأن يلمس لمسا حسيا ، إلا أنه يكاد يهمل علاقة تطل على حالة حركة وتطل على حالة صيرورة ، وتطير لا كشيء يستأثر به بعض الافراد ، بل كعلاقات تصون بقاء الجماعة ، وتحولها الى جماعة متماسكة (١) ومن ثم يكون للقدرة دور اجتماعى فعال بالإضافة الى أدوارها الأخرى فى السياسة وغيرها . بل لقد وجد من بين رجال الاجتماع (هول) من يدعب الى ان كل فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وكل علاقة اجتماعية هى معادلة معينة للقوة ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين للقوة (٢) وان كنا نرى فى ذلك توسيعا لدائرة القوة لتشمل كل تعامل بين الكائنات البشرية بصورة تكاد أن تكون

(١) حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦)

ص . ١٧٢ - ١٧٨ .

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية (الإسكندرية :

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٦٣ .

معتبه أو متعددة ، حيث أنها تعض الطرف في معادلة القوة عن العوامل الأخرى مثل العامل النفسى والاقتصادى والسياسى التى تتداخل مع بعضها فى كل يثمر لنا فى النهاية محصلة هى مانعرفه باسم القوة ، وتلك كلها هى بعض الاهداف البعيدة للثورة السلوكية فى علم السياسة التى سبقت الإشارة إليها .

ثم ان بعض الاستخدام للقوة يعتمد على كونها مضمرة غير معلنة ، بحيث ان الكثير من المدارس والجاضعين لها قد لا يستشعرون وجودها مما قد ينقلها الى كينونة أخرى كأحد الفروع المنبثقة عن القوة ، والتى سوف تأتى الحديث عنها .

وإذا كانت القوة علاقة بين طرفين فلا بد وأن يكون هناك موضوع لتلك العلاقة التى لا يمكن أن تصدر من فراغ وذلك هو المطلق لتصنيف القوة ، فهناك على سبيل المثال قوة الكاعن على حواربيه ، وقوة الرائد على مريديه وقوة السيد على عبيده ، وقوة الرئيس على مرؤوسيه وهكذا ، ثم اننا اذا ما أردنا أن نتحدث عن الصبغة أو اللون الغالب من النشاط على القوة الممارسة فسنجد هناك مثلا القوة الاقتصادية والقوة الزراعية والقوة المالية والقوة العسكرية والقوة السياسية ، بل اننا يمكن أن نتحدث كذلك عن قوة العدل وقوة الشخصية ، ونسمع فى بعض الأحيان عن قوة الحب ، الذى يندفع الانسان الى تغيير السلوك منلما يقفل الخوف تماما ، وتحليل بسيط لآل وجه من أوجه القوة هذه يمكن أن نصل الى مضمون محدد له حينما نقول على سبيل المثال أن دولة ماتتمتع بقوة عسكرية كبيرة : حيث نعى انها تمتلك الكثير من الجيوش والطائرات والسفن والمعدات والعتاد ، وبالمثل ندرك تماما مانقصده بالقوة الاقتصادية أو الصناعية أو الزراعية ، الا أننا لانستطيع أن نصل الى مفهوم ماضى محدد اذا ماتحدثنا عن القوة السياسية لأن طبيعتها تختلف عن طبائنها جميعا ، ولكن بالدراسة والتحليل يمكن أن نعرفها بأنها محصلة لشك القوى جميعا ، وفى رؤية أكثر عمقا وتحليلا استطلنا أن نصل الى المكونين التاليين :

- السلطة authority ، وهي القوة المتمثلة في اصدار قرارات تسمى مصير الآخرين استنادا الى أساس قانونى مشروع داخل التنظيم أو الجماعة ، وهنا نمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمة تصاحب الجزاءات السلبية على المخالفين بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد باستخدامها .

- النفوذ أو السلطان influence وهو مسألة تتعلق بالشخص لا بالتنظيم وار. كان يستند بالضرورة على البناء الثنائي القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات ، ويمثل النفوذ أو السلطان في قدرة شخص أو جماعة على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف أساليب الاقناع أو الإغراء أو الإكراه ، وذلك دون أن يكون الشخص أو الجماعة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الغرض ، وهذا يعني أن للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي ، ويتحقق هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوى في المجتمع ، كذلك فإن هذا الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة ، حيث يستطيع ذوو المكانة العالية - اقتصاديا وفكريا - الوصول الى المواقع الرئاسية في المجتمع الأمر الذى يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة (١) ، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول ان جمال عبد الناصر كان قوى السلطة والسلطان حين استجاب له الجماهير العريضة في الامة العربية سواء في مصر انطلاقا من تمتعه بقوة السلطة عليهم وكذلك فى سائر البلدان العربية انطلاقا من قوة السلطان ، ولعل فى سقوط رئيس الوزراء العراقي - محمد مرجان - بعد أن هاجمه عبد الناصر فى بعض خطبه مثال واضح تماما للنفوذ القوى الذى كان عبد الناصر يتمتع به ، مما جعله يأخذ هذه الشخصية الاسطورية عبر أرجاء الوطن العربى .

الا أن الدكتور اسماعيل سعد يذهب مذهبا مغايرا وهو يتعرض لهذا الموضوع ، فيفرق بين القوة والسلطة فى انه بينما تربط القوة جورجيسا

(١) نبيل السبالوطى ، المرجع السابق ، ص : ٦٨ .

بشخصية الافراد ، فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والاداء الاجتماعى . فالقوة علاقة اجتماعية واقعية (أى بحكم الامر الواقع) والسلطة علاقة شرعية ، واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة ، اذ ان هذه العلاقات وحدة تشكل جزءا من البناء الاجتماعى (١) ، وفى الحقيقة لا غناء لها عن تلك ، فالقوة والسلطة هما بناءان متلازمان ، ودائما ما يتواجدان سويا لدى الانسان او الجهاز او النظام ، فالحاكم لا تستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها اذ لابد له من القوة بالاضافة الى السلطة ، وكثيرا مايحدث أن يتمتع القائد او الرئيس بالسلطة السياسية ولكنه يعجز عن تطويرها الى قوة سياسية ، وقد يعود ذلك الى اسباب ودواعى أخرى اقوى من قدرته على التصدى لها ، والمتمس قد يتمتع الزعيم بقوة سياسية كبيرة ولكنه ليس فى مناصب السلطة ، وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام .

وفى حقيقة الامر ان كل قوة ، فردية كانت او جماعية ، ظاهرة او مستترة ، انما تهدف الى الاستحواذ على السلطة ، وطبيعى أن يصبو اليها الاشخاص الذين يحفزهم اليها باعث المنفعة الفردية او الجماعية ، وهم اذ يريدون الافادة او الاستفادة ينساقون بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاستيلاء على السلطة ، او الى التأثير عليها على الأذن ، والتاريخ السياسى بمعناه الصحيح اذا لم يهبط الى مجرد سرد الحوادث يكشف عن الميل الاساسى الى الاستحواذ على القوة وعلى السلطة محتمتين ، وهذا هو شرط قيام كل دولة ، وتوجد وراء كل سلطة قوة تستند لها ان لم تكن قوى عديدة بصمة عامة ، وليس يلقى مجرد النص القانونى وحده لتزويد رئيس الدولة بسلطته او الهيئة التشريعية بقوتها (٢) .

والسلطان السياسى له كونهاته ، فهناك التهديد بالعقوبة البدنية او

(١) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) ص . ٩٢ .

(٢) انظر فى ذلك :

- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) ص ١٠٦ - ١٠٨ .

الوعد بالهبات والمكافآت . وهناك كذلك محاولة الاقتناع والاعتراف وقد يكون السلطان السياسى مستهدفا منها جميعا ، بل انه يعتمد كذلك على القدر الذى يستحوذ الانسان من الثروة والصحة والثقافة ، بل والجاذبية والمهارة التى عن طريقها نحسن استخدامها جميعا مما قد نسميه بالفدرات الشخصية .

وطالما ان القوة السياسية تتبع فى بعض الاحيان من استخدام الردع او الجزاء . فيتبع من ذلك انه يتدر ما يكون الردع او الجزاء تكون القوة السياسية ضالة او ضائعة ، والجزاءات قد تكون بالسلب او بالايجاب والقائد السياسى ينجح فى اكتساب التأييد لقراراته بالوعد لمؤيديه بالنجح يحدث فى احيان كثيرة ألا يستطيع أحد الفريقين بأنه توصل الى احراز النصر والهبات . والوعيد لمعارضيه بالتأديب والحرمان ، بل قد يصل الى حد السجن أو الاعدام ، وفى حقيقة الامر أن القوة السياسية تستمد فعاليتها من كليهما معا . الا أن الواقع السياسى يثبت لنا أن القائد السياسى اذا ما أسرف فى استخدامه لهذه الجزاءات قائما ينبىء عن وعن أصاب قوته السياسية مما ينذر شمسبه بغميب فى نهاية الامر ، وعلى أية حال فان النجاح فى استخدام القوة السياسية انما هو موضوع درجة وليس موضوع حجم ، حيث قد يحدث فى احيان كثيرة ألا يستطيع أحد الفريقين الادعاء بأنه توصل الى احراز النهائي على الفريق الآخر ، ثم ان القوة السياسية دائما ما تطلب لانجاز أهداف محددة يمكن أن نوجرها بالتغيير الذى يتم فى سلوك الرعايا الذين يخضعون لمعادلة القوة تجاه ما يريد الممارسون لها ، ونحن لانستطيع أن نقطع بأن هذا السلوك يتغير بصورة حاسمة حيث هناك من العلاقات المتشابكة الشئ الكثير الذى لابد وأن يوضع فى الحسبان ونحن نقيس هذا التغيير (١) .

وإذا ما كان للسلطان السياسى مثل هذه المكونات أو المصادر ، فان الجناح الآخر للقوة وتعنى به السلطة لها كذلك منابع يمكن أن تكون ذات أثر

(١) انظر فى ذلك :

— Alan R. Bail. Modern Politics and Government (London : The Macmillan Press Ltd , 1974) P.P. : 26 - 31.

وكذلك :

— Eric Rowe, Modern Politics (London : Routledge and Kegan Paul, 1974) P.P. : 24 - 31

كبير على شكل القوة السياسية والاسلوب الذى تمارس به على زعمايها ،
وفى هذا الصدد يقترح لنا عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر تصنيفا ثلاثيا
لمصادر السلطة السياسية .

- اولها السلطة التقليدية التى تنتج عن الممارسة المستمرة أو
الاستحواد الدائم على مراكز صناعة القرار السياسى ، وخير مثال لذلك
أنظمة الحكم فى دول مجلس التعاون الحنيجى الذى يضم المملكة العربية
السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة .

- النوع الثانى هو السلطة التى تنشأ نتيجة لتواجد الشخصية
- الكارزمية - وهى السلطة التى تستمد زرعيتها من الخصائص الفريدة
للقائد ، ومن الطبيعة الالهامية لرسالته ، وهى تعتمد على قدرة القائد على
إقناع أتباعه ، وتأكيد التلبية الخاصة أو المقدسة لرسالته ، وعلى الرغم أن
مفهوم - الكارزما - نابع من أصل دينى (١) ، فإن السلطة الكارزمية ليست
بالضرورة دينية بالمعنى التقليدى . ويمكن أن تعتمد الرسالة المقدسة على
القومية ، وذلك اذا ما نظر الى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة ،
ومثال ذلك سلطة هتلر فى المانيا النازية (٢) .

- والنوع الثالث وهو السلطة القانونية أو ليبروقراطية والذى فيه
تنبع السلطة من المنصب وليس من الشخص ، انصب الذى يشغله طبقا
لقواعد أو لقوانين سائدة ، قرونا لد ويجان تنصت له الدنيا الآن ، بصفته
رئيسا لأقربى وأعتى دولة ظهرت فى العالم حتى الوقت الراهن ، وليس
بصفته الشخصية ، بحيث أنه اذا ما ذهب عنه المنصب زالت عنه تلك
السلطة .

(١) ولعل فى مصطلح « الكرامات » الذى يظهر عند أهل الصوفية ما
يدل على ذلك ، بل ان المصطلح الاجنبى Charisma يبدو أنه مشتق من
هذا المصطلح العربى .

(٢) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع (القاهرة . الهيئة
المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٩) ص : ٣٣ .

الا أن ماكس فيبر يستدرك بعد ذلك فيقول انه لا يوجد أى من هذه التصنيفات ، قائما بذاته فقط كمصدر فريد للسلطة السياسية فى عائنا الراهن ، بل عادة ماتختلط كلها وتتفاعل لكى تنتج لنا ما نطلق عليه فى النهاية : القوة السياسية (١) .

ويبدو أن فيبر وهو يسوق كل هذا التحليل لأنماط السلطة انما كان يرمى الى البحث فى مصورن الشرعية السياسية التى هى الضمان لاستمرار واستقرار النظام السياسى ، والشرعية هنا تعنى ، وائقة المبدأ مع الواقع ، بل واستمداد المبدأ من الواقع ، فالحرية الفردية فى بيئة اشتراكية مبدأ غير شرعى ، وفى البيئة الرأسمالية تمثل الحرية الفردية قمة الشرعية ، ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على هذا النمط أو ذاك من السلطة أو الحكم له تبعاً للقدر الذى هو عليه من الشرعية ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على نظام الحكم أمكننا أن نقول أن شرعية الحكم تكمن فى تقبل المحكومين له ، ولذلك فإن مصدرها هو ارادة الشعب ، ومن هنا نشأ مانسميه بالالتزام السياسى الذى كان روسو يقيمه على الرضا والقبول فى محاربة لانتاذا الحرية الفردية فى مجال الدولة ، وحكم المزم لنفسه ليس هو خضوع للخير العام وكنه نتيجة طبيعية له ، فلاتوجد هناك وطنية بدون حرية ، ولا حرية بدون فضيلة ، ولا فضيلة بدون مواطنين فاعمل على خلق المواطن الصالح الحر فى آرائه ، القوى فى ارادته ، وسوف تجد انك حققت ذل ماتصبو اليه من آمال بالسببة للوطن ، وبدون هذا المواطن لى تجد أمامك الا عبداً وأرقاء من أول الحاكم الى آخر فرد فى الدولة (٢) .

الا أننا لابد وأن ندرأ أن القوة قد تحلق شرعية فى حالة الغزو المسلح أو الثورة والاطاحة بالنظام القائم مما يهدم شرعية لكى يقيم شرعية أخرى ، على الرغم أن القوة فى حالة الغزو أو الثورة تعتبر تحدياً للشرعية والقانون فى

(١) أنظر فى ذلك :

- عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٢٢ .

التي لا يمكن أن تكون إلا في إطار القوة ، وهذا هو المبدأ الأساسي
للماركسيين .

وبعد ذلك كله يمكن لنا أن نسوق حكماً في هذا الصدد ، وهو انه من
النادر أن يصفوا العمل السياسي لصنف واحد فقط من تصنيفات القوة ،
حيث أنها محصلة عدة منها نفاعلت مع بعضها لتتجزعا على النمط الذي تراها
عليه ، وذلك يلقي قدراً كبيراً من الصعوبة على عملية الدراسة .

دخول القوة

وبقيت لنا كلمة أخيرة عن الديالكتيك القوة ، وإن كنا قبل الخروج في
هذا الموضوع عن الديالكتيك أو الجدل نحتاج الى ايجاز مسط لمعناه ، وقد
بدأه حديثاً هيجل على أنه حوار العقل الحالي مع ذاته ، يناقش في نفسه
محتوياته ، ويقيم بواسطته العلاقات بين هذه المحتويات ولذلك فهو مبدأ كل
الحركات والنشاطات التي يحدثها في الواقع ، وتكون الجسمل الهيجلي من
الفكرة thesis والنيقي antithesis والتركيب أو الناتج منهما
synthesis ، وقد استخدمه ماركس من بعده في عملياته السياسية ، فكان
أن ذهب الى أن الثورة هي الواقع العمالي المتدهور والتقيص هو الغلبة
الرأسمالية المتحكمة ، ولا بد وأن ينشأ الصراع بينهما ليخرج الناتج نحو
النهاية وهو سيطرة البروليتاريا أو الطبقة العاملة الجديدة على نظام الحكم
وسوف نتطرق الى ذلك شئ من التفصيل فيما بعد .

ومن هذا المنطلق يكون القوة جدلاً ، إذ غالباً ما تلقي القوة مقاومة من
هؤلاء الذين يمارس عليهم ، لأن القوة والمقاومة عما جزءان مكملان لظاهرة
الموحدة لقوة . فالمقاومة على أي صورة كانت ضرورية كالممارسة متمسكاً ،
والمجتمع الحديث إنما هو ضرورة من التوازن بين القوة والمقاومة التي تساعد

(١) اقرأ في موضوع الشرعية هذا .

— ملحق قريباً ، قضايا الفكر السياسي : القوة (بيروت : المؤسسة
الجامعية للدراسات ، الطبعة والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ١٦٥ — ١٧٠ .

هي : نسبة على ابتعادها ، مما يضع بعض المؤسسات في طريقها ، وذلك
في معادلة القوة في أبسط صورها المعروفة .

ومن المعروف أن الرقعة أو الانطباع الأول لممارسة القوة ليس هو
الباعث الرئيسي للبحث عن الوسائل المتاحة لمقاومتها ، ولكنها الرغبة في
القضاء عليها بعد أن تكون قد وضعت بأنها غير صائبة أو تعسفية أو غير
شرعية أو غير دستورية ، إلى آخر ذلك من مبررات تتيح الفرصة لتلك الرغبة
في الظهور ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على عالمنا السياسي الواقع ،
أنكنا أن نقول أنه بما أن الحكومة في نطاق الدولة تتمتع بالقوة كلها ، إذا
لا بد وأن تكون هناك من الأجهزة التي يمكن أن تعده أو أن تقف في مواجهة
تلك القوة ، وتتمثل في الجماعات والجمعيات والمقابات التي نفخرط في
عضويتها ، والتي تؤدي دور الوسيط في الجزء الأكبر من حياتنا في المجتمعات
الحديثة ، وبصورة أكثر تطوراً من وجهة النظر التحليلية يمكن أن تكون هذه
الأجهزة الوسيطة قوية كذلك ، بما يستلزم وجود عوامل ضبط أخرى ،
تجسد في هذه الحالة وفي الحالة السابقة في القانون وتنظيماته في المجتمع
مما يدع للسرد بعض الحرية في التصرف والسلوك بل والتخطيط لمواجهة
القوة .

وثالث ، هي الاستجابة المنطقية - على ما يبدو - للممارسة العملية للقوة في
المجتمع ، في إتاحة الفرصة للفرد أو الجماعة في وضع حد لتلك الممارسة
أو في تحجيم منابع التي تسمى القوة منها انطلاقاً ، وربما تكون حسنة
السير أكبر من قدرة الإنسان العادي أو مما لا يستطيعه مواطن الدولة ، لذلك
ظهرت الحاجة هناك إلى بناء أجهزة مصادرة لبناء القوة في المجتمع ، فعلى سبيل
المثال لا بد من مواجهة محاولاً سيطرة الرجل وغلبته للمرأة بأعطاء المرأة كافة
حقوقها التي يمكن أن تقف في وجه هذه القوة وهذا التسلسل ، وفي مواجهة
قوة أصحاب رؤوس الأموال والتحكمين في أسعار المنتجات ، لا بد من الاتحاد
لتنظيم مقاطعة سلعهم إذا لم يكن هناك رصوح للمطالب بتخفيض الأسعار ،
وقد يكون هناك مفاوضات تدس حدة تلك القوة ، وإن كان ذلك كله يحدث
بصفة تلقائية الآن ، بعد أن أصبحت كل هذه من السمات النالبة في المجتمعات

الصناعية ، وفى الحقيقة ان القدر الكبير من النشاط السياسى الحديث تتضمنه مختلف الجهود المبذولة للاستحواذ على القوة فى الدولة ، أو لبناء الهياكل المقاومة للقوة ، ولذلك يمكن أن نصل الى نتيجة او الى قاعدة ما عن طريق تحليل بنات القوة والقوة المضادة فى المجتمع بأنه لاتوجد للقوة على الاطلاق بدون قوة مضادة حتى تكتمل معادلة القوة التى سبقت الاشارة اليها ، الا أن ذلك لايعنى تساويهما فى القدر ، أو تطابقهما فى الوسائل حيث ان هذا الأمر من المحتمل الا يحدث بهذه الصورة الحسابية .

وعلى أية حال ، فتلك هى احدى صور الصراع السياسى الذى تزخر به المجتمعات السياسية . والذى يعتبره أصحاب مدرسة القوة مدخلا آخرًا للتعريف بالسياسة ، ولأصيته فى هذا المجال ولتميزه الواضح على مسرح الحياة الآن رأينا أن يكون هو موضوعنا التالى بعون الله ، بعد أن نكون قد انتهينا من الجزء الاخير فى باب القوة - حتى تكتمل المعادلة الفكرية - ونعنى بالاصرات التى ارتفعت لتعارض مفردى القوة فى مذاهبهم المختلفة ، وذلك مما لاشك فيه اتجاه علمى سليم ، حيث لانستطيع أن نسوق حكمًا موضوعيًا بدو البحث فى كل من وجهتى النظر (١) .

الافتراضات على نظرية القوة

إذا كانت السياسة هى محاولة يبذلها الانسان لتغيير سلوك الآخرين الى الوجهة التى يريد لها أن تكون ، بحيث تتوافق مع ما يؤمن به من مبادئ ، ومايدعو اليه من مذاهب فكرية ، فلن يكون ذلك سوى القوة فى بعض صورها العامة التى اتخذتها عبر العصور المختلفة ، والتى كان لها النصيب الاوفر فى الدراسات السياسية ، ونيس بفريب اذن على فلاسفتها حين يفردون لها احدى

يمكن الاستزادة حول هذا الموضوع فى المراجع التالية :

— John Kenneth Galbraith, The Anatomy of Power (London: Corgi

Books, 1985) PP : 80 94.

— Adolf A. Berle, Power (New York : Harcourt, Brace and World, 1969) PP. : 63 82.

نظريات نشأة الدولة اقرارا لواقعها الحتمى فى حياة المجتمعات ، وطالما أن القوة تعنى قدرة على احداث تغيير فسوف تربطها خيوط كثيرة بالممارسات العملية لوقائع السياسة ، الا أن هذه الممارسة العملية للقوة كانت هدفها لانتقادات كبيرة حيث كان المصطلح مرادفا - بصورة أو بأخرى - لبعض المفاهيم ذات السمعة السيئة فى أوساط المجتمعات السياسية ، مثل الإكراه والعنف والقمع والظلم والرعب ، والوسائل التى تتبعها الانظمة السياسية لاحراز القوة التى تنوعت فيما بين استخدام القانون العرفى لمحاولة كبت كل قوة مضادة ، الى السجن والقتل والابادة ، بل ان تلك الوسائل قد نظورت حديثا لكى تتيح للقوة أن تحدث أثرها على العقول مثلما تؤثر على الاجسام ، مستعينة فى ذلك بالدراسات الحديثة فى علم النفس والانثروبولوجيا بل وعلم الجريمة وما الى ذلك مما يحسن رجال المخابرات - على سبيل المثال - استخدامه ، ومما يزيد فى تلك السمعة السيئة التى التصقت بممارسة القوة أنها حين ترتبط ، فانها ترتبط بالتالى بالمقوبة وما تحدثه من آثار بدنية أو نفسية ، ولعلنا ندرك تماما ان كل تلك التأثيرات لا ترتبط بعملية رسم السياسة بقدر ما ترتبط بعملية التنفيذ أو التطبيق الفعلى .

ونذلك كله نشأت هناك بعض الاصوات التى ارتفعت معترضة على احلال القوة تلك المرتبة العالية فى العملية السياسية ، وهى وان كانت أصوات قلة من المفكرين الا أنها على أية حال تحمل قدرا من الواجهة الفكرية مما يفرض علينا الاشارة اليها ، للاحاطة بكل جوانب الموضوع ، أو من باب آخر لمنابعة المعادلة أو الديالكتيك الذى أشرنا اليه سابقا ، وليس معنى سرد تلك الحجج هنا أننا نتفق مع أصحابها فى كل مايسوقون من آراء ، ولكنها يمكن أن تكون انطلاقا من القولة المشهورة لفولتير : على الرغم أننى أعارضك فى كل ما تقول الا أننى على استعداد أن أبذل النفس فى سبيل أن تقول أنت هذا الرأى .

أولا :

ان القوة القاهرة ليست ضرورية دائما لتأكيد السلطة العليا للدولة ، حيث أن ذلك ليس له مجال الا فى العلاقات الدولية ، ومن المعروف ان ادعاء الدولة للسلطة العليا فى حدودها الجغرافية لا يصبح فعالا الا اذا امتلكت قوة

قاهرة اكبر مما يكون لأي هيئة او مؤسسة داخل اطار الدولة ، ولايعنى ذلك انعدام وجود بعض الاستثناءات ، الا انه بصورة عامة فان سلطة الدولة وقوانينها لن يتيسر لهما البقاء ، الا اذا كانت هناك قوة تساندها ، ويصدق ذلك أيضاً حتى قبل ظهور الدولة ذات السيادة ، ان فكرة السيادة لهما ما يؤيدها بصورة رئيسية فيما يتصل بملاقة الدولة بالهيئات والمنظمات التي التي لاتقع داخل اطارها الجغرافى أو الاقليمى ، ونعنى بها الدول الاخرى والهيئات الدولية ذات الصبغة السياسية او القانونية .

ومن الجدير بالاشارة هنا ان فكرة الدولة ذات السيادة فى مجال العلاقات الدولية فى غموضنا المعاصرة لم تعد نحتاج الى قوة عليا ، وعلى سبيل المثال فان دولاً مثل سان مورينو فى ايطاليا وامارة موناكو فى فرنسا ، ليست لديها قوة على الاطلاق ، وعلى الرغم من ذلك فانها دول ذات سيادة حسبما يقتضى بذلك العرف الدولى ، ولكن اذا ماحدثت زلزال جاره قوية الاغارة عليها ، فلن تستطيع الصمود فى وجهها اطلاقاً ، بل ستكون نعمة ظيمة فى يد هذه التجارة ، مما جعل دعاة مبدأ القوة يذهبون الى ان هذه الكيانات السياسية ليست دولاً بالمعنى الحقيقى . الا أننا نستطيع ان نرد عليهم باننا اذا ما حاولنا تطبيق ذلك المبدأ (مبدأ صرورة تواجد قوة القاهرة لوضع سياسة الدولة موضع التنفيذ دون ان يحاول المس باستقلالها دولة اخرى) ، فلن نجد دولاً ذات سيادة مرهوبة اللهم الا الدول انعطى فى عالمنا الآن ، ولعسر فى اجتياح القوات السوفيتية لافغانستان عام ١٩٨٠ حير دليل على ذلك ، والذى حدث فى معركة قناة السويس عام ١٩٥٦ منال آخر ، حيث اجبرت كل من المملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية - وهما دولتان كبيرتان لهما ماضى جيد وحاضر يتمتع بحق الاعتراض فى مجلس الامن من بين الخمسة الكبار - ، اجبرتاً على الاذعان لارادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، وقد كانتا تمتلكان من القوة مايسمح لهما بحرية التصرف لتنفيذ سياساتهما ، ولكن أمام الفوتين - الاعظم - نشأ هناك موقف جديد وصع حدا لحيثهما فى العمل ، ولذلك يذهب بعض السياسيين الى أن السيادة ماهى الا خدعة او اكذوبة تعتمد فى بقائها وبنائها على رغبة وارادة الدول التي تمتلك القسوى الكبرى بالفعل .

وإذا كان لنا أن نستمر في نفس الطريق من التحليل ، فإن نفس الشيء يمكن تطبيقه على الدولتين الكبيرتين ، إذ أن كلا منهما لا تمتلك حرية التصرف انطلق لأن هذه الحرية تحددها إرادة وقوة الدولة الأخرى ، وذلك ما ينفقون عليه مصطلح توازن القوى إلا أن التاريخ لم يخل من دول استطاعت فرض إرادتها دون منافس ، وأفضل مثال على ذلك كانت الإمبراطورية الرومانية خلال العصر الأول للمسيحية ، وعدم الحرية هذا الذي يفرضه توازن القوى يمكن منافسته بالسيادة القانونية التي تقصر نفسها على الحدود الإقليمية للدولة ، حيث أن هناك سيادة أخرى وراء هذه الحدود . ولذلك يذهب البعض إلى أن سيادة السلطة القانونية لا معنى وجود سلطة أعلى من السلطات الأخرى ، بقدر ما يعنى أن هذه السلطة ليست خاضعة أو تابعة لأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن للدول العظمى دورا إيجابيا فعلا في السياسة العالمية ، وذلك حكم لا يحفى على أى محلل بل أى مراقب نسرجم الأحداث في العالم الآن ، ولذلك علينا أن نذهب أخيرا مع من يقول أن المساواة الشكلية للسيادة القانونية لكل الدول ليست حقيقية من وجهة النظر العملية إذا ما حدث وتعرضت لفرضية سياسية ذات شأن في المجال الدولي ، إذ هناك من العوامل ما يتدخل سوريا لاتخاذ القرار المناسب ، مما يجعل حرية الإرادة ينال وجودها الكثير من الشك .

ثانياً :

وإذا ما تركنا المجال الدولي لتنفيذ إلى المجال القومي أو الداخلي للدولة ، فسوف نجد أن ممارسة السلطة على الرغم من حيويتها وضرورتها لاستقامة العملية السياسية ، إلا أنها ليست كافية ، وتلك كانت وجهة نظر كثير من فلاسفة أمثولة ، فهويز - على سبيل المثال - يسبق عصره الذي عايشه خلال القرن السابع عشر ويذهب إلى أن القوة وحدها - كما سبق أن تطرق اليه - لا تخلق السلطة السياسية ، وذلك على الرغم مما عرف عنه من تأييد لنظرية القوة ، حيث كما يبدو كان مغزى نظريته هو توافر كل من السلطة والسلطان للدولة ، ويبدأ في التدليل على ذلك بصورة تكاد تكون نيوفراطية ، ويتحدث عن أن قدرة الله سبحانه وتعالى تكمن في القوة المظنة التي نسمو فرق طاقة البشر جميعا ، ومن ثم فإنه يستجيب الرقيب في طريقها ، وذلك

مايربر لديه السيطرة المطلقة لله سبحانه وتعالى على العالم ، إلا أن الأمر يختلف اختلافا تاما في النوع وفي الدرجة إذا ما أردنا أن نرى إلى أي حد يمكن أن ينطبق ذلك على مجال العلاقات الانسانية . حيث لا يمكن لأي شخص أن يمارس أو أن تكون لديه هذه القوة المطلقة عبر الازمنة جميعها ، وفي كل مايرتاد من أماكن ، وقياسا على ذلك نجد أن الحاكم الذي يمتلك القوة القاهرة وتتوفر لديه الوسائل التي تضمن له طاعة الناس ، خوفا من النتائج غير المحددة في حالة عدم الطاعة التي تؤدي إلى الكثير من العقوبات ، هذا الحاكم لن يتيسر له ذلك بالنسبة لجميع المواطنين وفي كل الاوقات حيث لن يكون له من الأعداء من رجال الجيش والشرطة وغيرهم من الذين يقفون لكل مواطن بالمرصاد لضمان اطاعة كل مايصدر اليه من أوامر وتعليمات ، والا لأصبح الوطن مثل السجن الكبير ، الذي يحاول كل فرد فيه الهروب منه مااستطاع إلى ذلك سبيلا ، ثم ما هو الضمان مرة أخرى في جعل رجال الجيش والشرطة وهؤلاء الأعداء انفسهم طيعين أو منفيين للقانون ، ان هيوم وهو يتحدث عن الاستسيات والدعائم الاولى للحكومة يشترط اقناع هؤلاء جميعا (من شرطة وجند وأعداء) أولا بالرأى والفكرة ، وفي ذلك المعنى يقول افلاطون في جمهوريته أن عصاة اللصوص لن تنجح في ارباب المواطنين الا اذا وجد الاخلاص التلقائي فيما بين بعضهم .

وطالما أن الدولة يستحيل ادارتها مثلما يدار السجن مهما كانت ديكتاتورية أو اتوقراطية أو غير ذلك من الانظمة الشمولية ، فلا بد وأن توجد الرغبة التلقائية أو الإرادة غير المفروضة في الطاعة والاعتراف بالسلطة ، حقيقة أن قوانين الدولة تحمل بين طياتها التهديد باستخدام القوة ، الا أن ذلك لا يتم في العادة الا اذا دعت الحاجة إلى استخدامها في حالات عدم الطاعة أو التمرد أو العصيان أو الثورة أو ما شابه ذلك ، ولا يعنى استخدام القوة في مثل هذه الاحوال - أو الاسراف فيها - قرب انهيار النظام أو زوال القائمين عليه ، وعلى أية حال يمكن القول بعد ملاحظة السلوك السياسي الواقعي للمواطنين أن معظم الافراد يتنقيون في الحقيقة مع القانون ، لأنهم يتركون سلطته ويعرفون عاقبة مخالفته ، ومن ثم فإنهم يقبلون على طاعته عن طواعية وليس عن خوف ورهبة .

والسلطة بصورة عامة يمكن تبريرها بعدة أسباب ، لعل من أولها أنها الممارسة الفعلية للقوة وتلك هي الحقيقة التي تفبع وراء النظرية التي تقول بأن القوة تخلق السلطة . فإذا ما حدث واستولى شخص على الحكم فسوف يظل عليه في أول أمره مصطلح « المتعصب » . لأنه اغتصب شيئاً لم يكن من حقه من قبل ، إلا أنه بمضي الأيام سيصبح هو الحاكم الشرعي صاحب السيادة ، وهؤلاء الذين يدورون في علك سلطته يتقبلون سيادته لما له من قوة ، وهذا هو ما كان هو بن يهدف إليه بحديثه عن تأسيس الإمبراطورية أو الدولة عن طريق العنف ، وذلك يظهر عند توقيع صك الاستسلام الذي يفرض على الدولة المنكسرة أن تقبل كل الشروط التي يضعها الحاكم المنتصر ، والتي سوف تظل فعالة دائماً بقيت القوات الغازية ببلدها ، فإذا مارحلت انك ذلك العقد الذي تمثل في صك الاستسلام .

وعلى الرغم ان استخدام القوة يجبر الناس على الاعتراف بالسلطة إلا أن ذلك لا يحدث في كل الأحيان ، لأن القوة إذا ما كانت تحكمية تعسفية غير شرعية فإن البعض يقابلونها بالرفض مفضلين المقاومة على الخضوع حتى ولو كانت فرص النجاح بسيطة ، وهناك شواهد كثيرة عبر التاريخ على صدق ذلك لاسيما فيما يتصل بدول العالم الثالث التي تكثر فيها الاضطرابات بسبب الانتقال الى الثقافة السياسية الديمقراطية ، وكذلك فإن البعض البعض لا يعترف بشرعية مثل هذه الانظمة وان كانت مسيطرة بصورة فعالة مما يفتح الباب فسيحاً امام الاضطرابات من وقت لآخر .

والدولة لا تستطيع أن تمارس سيطرتها دون أن يكون هناك بعض استخدام للقوة القاهرة إذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، إلا أنه من المعروف أنه قليلاً ما تلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة طالما أطاع الناس القانون عن اقتناع به وإدراك كامل له ، وذلك ماذهب إليه الفكر الماركسي من ادعائه بانتها الدولة كنظام سياسي حين يعتاد الناس على عمل ما تمليه عليهم المصلحة العامة بإرادتهم دون ما اجبار مثلما يحدث في المجتمعات الدينية التي نلتزم بطاعة ولي الأمر بكل رضى وطعانية . طالما كان الحاكم متمسكاً بالنفائيد القويمة في عملية الحكم ، وكذلك في المجتمعات الصغيرة مثل

الاسرة أو العائلة حيث يعترف المجتمع بالسلطة سواء لشخص أو لمجموعة دون أن يضطروا الى ذلك ، ولعله الى مفهوم قريب من هذا دعت المدرسة الموضوعية حديثا .

ومما لا شك أن سلطة الدولة هي سلطة القانون ، وقوانين الدولة كما تعرف تختلف عن قوانين هيئاتها ومؤسساتها ، في أن قوانين الدولة تستمد فعاليتها من القوة والسيادة ، أما قوانين البيئات والمؤسسات فانها تستمدها من قدراتها الذاتية ، وكذلك من قريبا أو بعدها من محور السلطة في الدولة ، وكما أن القوة مطلوبة لتنفيذ القانون ، فانها مطلوبة كذلك للنظم والظواهر السياسية الاخرى .

ثالثا :

واذا ما كانت القوة مطلوبة كعامل مساعد لتوسيع رقعة الدولة للاستيلاء والسيطرة على اراضى مجاورة تابعة لدول اخرى ، وان كان ذلك لا يتم الآن بنفس الصورة التي كان عليها في بدايات العصور الحديثة ، حين كانت القوة هي التي تحدد نوع العلاقات الدولية . وعلى أية حال فإن ذلك غالبا ما يتم تحت ستار من الدواعي والاسباب ، مثل الحرية أو نشر الحضارة والمدنية ، وتلك الدعاوى هي التي تاجأ اليها الدول الاستعمارية في محاولة لتحاشي الاتهام بالاستغلال او الاستعمار ، وأحيانا كثيرة تخلق مصادير أخرى لتبرير ذلك التوسع والتسلط . مثلما حدث في دولة ألمانيا النازية تجاه اليهود الذين يساكنوها بدعوى أنهم أشراز لابد من التخلص منهم ، أو من الكاثوليك تجاه البروتستانت بدعوى أنهم ملحدون ، كما يحدث الآن في بعض أقطار أوروبا الغربية ، مما تسنح الفرصة ازاءه لقيام الصراعات الدينية ، وكذلك مثلما حدث من بريطانيا تجاه كثير من مستعمراتها في محاولة لايهايم مواطني هذه الدول انها انما تقوم بذلك تحتقنا لصالحهم ومنفعتهم ، الا أن هذه المااذير مردود عليها كلها ، فنحن لانستطيع أن ننسب الشر الى جنس معين بصورة مطلقة . وان كان هذا بصدق اني حد ما على العناصر الصهيونية ، الا أننا لابد وأن نشرق بين اليهودية كدين سماوي والصهيونية كمذهب سياسي يطبق المتأفيلية كما لم يكن يفعل فيلسوفها الاول) ، ثم انه ان كانت

بعض المعاذير، صادقة حقا ، فمن الذى أعطى الحق لدولة أن تقاوب أخرى ما هى عليه من أخلاقيات ، لاسيما بعد أن وجدت هناك هيئات دولية يمكن الرجوع إليها لأقرار حريات وحقوق معينة (على الرغم من عدم جدوى ذلك من وجهة النظر العملية فى كثير من الأحيان) .

و موضوع تطويز دولة أو تحضيرها يناله الكثير من الشك والتساؤل . بل إن الشيوع البديعية كانت أكثر سعادة قبل أن تفسرها المدنية الغربية بـ صحتها وبالحقا اذاء ذلك من أمراض إنجتماعية (١) .

ومن الحقائق البديعية أن أى مجتمع لا يستطيع أن يحكم بسمو طريقته فى الحياة الى درجة فرضها بالقوة على مجتمعات أخرى ، حيث أن تلك أمور بها كثير من النسبية ، ومن النادر أن تسعى دولة لبناء أخرى حضاريا أو ثقافيا لمجرد البناء بغض النظر عن المآرب الأخرى . كالحصول على المواد الخام ، أو فتح أسواق جديدة أو الاستفادة من وفرة الأيدى العاملة الزهيدة التى تسعى إليها الكثير من الدول الصناعية .

رابعا :

والقوة فى ذاتها ليست خيرا بصورة مطلقة ، حيث لها الكثير من الآثار الجانبية ، تخفى مجال العلاقات البشرية تفسد صاحبها وتجعله يجبر فى أحكامه ، وتقلب الرحيم قاسيا ، والطيب شريرا . وقد تحدث افلاطون عن ذلك كثيرا فى الكتاب الثامن من جمهوريته ، وبالمثل يذهب الملورد لكتون - كما سبق أن ذكرنا - أن القوة مفسدة ، والقوة المطلقة مفسدة اطلاقا ، وانها

(١) وفى هذا المقام يروى أحد الانثر وبولوحين كيف أنه فى إحدى رحلات أبحاثه فى وسط أفريقيا نفح بعض الاطفال الذين كانوا يستخدمونهم فى قضاء بعض الحاجيات شيئا من الما ، فادا بهم يستدعون أقرانهم وزملاءهم ، ويوزعون عليهم هذا القدر من النقود ، وذلك لما لاشك فيه سلوك حضارى متطور من وجهة النظر الاخلاقية ، على الرغم من معيشتهم فى بلد يعتبر - طبقا للمقاييس العربية - بدائيا ، وتلك خيرة كم تدل على سقوط هذه الدعاوى بالنسبة للتحضير أو التمدين .

انما تعتمد على كيفية واثار ذلك على هؤلاء الذين يستخدمونها وكذلك الذين يعرضون لذلك الاستخدام .

والقوة خير طالما كانت وسيلة الى غاية خيرة أخرى ، ولكنها لم تكن كذلك في اغلب الظروف التاريخية الماضية ، حقيقة ان مكانة الأمة تتفرع عن طريق قوتها العسكرية كما يقول موسوليني ، أو كما جاء في تقرير هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الذي قدمه الى لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب في أول فبراير ١٩٧٨ ، بأن القوة سواء كانت في شكل قوة عسكرية منظمة ، أو في شكل قوة ادهابية مازالت هي العامل الرئيسي لحل النزاعات الدولية ، وبذلك تكون القوة وسيلة الى غايات أخرى ، ويبدو أن هتتر قد ذهب الى مثل هذا حين اعتبرها الصفة اللصيقة للدولة ، أو الصبغ الآخر لها ، ومن ثم لابد وأن يعملوا سويا على تكوين الجهاز المضوى لخدمة الفكرة العليا وهي امتياز النصر والمحافظة عليه (وان كان يذهب بعيدا في هذه الآراء) ، وهكذا يكون للقوة - والعسكرية منها بصورة خاصة - تأثير هائل على الاتجاهات الدولية للاصدقاء والخصوم على السواء . في وقت السلم أو في زمن الحرب .

واستطرادا لكل ذلك ، يذهب معظم المفكرين السياسيين والمؤرخين الى ان المكانة انما هي انعكاس للعظمة العسكرية ، بجانب انها القدرة على فرض الارادة على الآخرين ، ومن المعروف أن ذلك لا يتم بصورة سلمية ، حيث أن الوقت يأتي على الدولة التي تمتلك هذه القوة العسكرية فتضعها موضع الاستخدام الفعلي مستجيبة في ذلك لنزعات عدوانية أو رغبات لاتحمل أى قدر من الشرعية ، وهكذا تتحول القوة العسكرية الى أداة للعدوان ، الا أن التاريخ يثبت بأكثر من دليل ان القوة العسكرية غالبا ماتكون وبالا على الدولة التي تحتفظ بها ، لاسيما وان استخدمتها في تلك الاعراض ، ومثال ذلك دولة قرطاجة التي اثبتت العبقورية العسكرية هانيبال الذي كان السيف في حطيتها وخرابها في نهاية الأمر ، وهكذا عبر التاريخ الانساني نجد أمثلة تثبت لنا ان ظهور أي عبقرية حرية في شعب ما غالبا ماتكون ادهاسا كوارث سوف تحل ، حتى ولو أحررت بعض الانتصارات في بداية الامر ، وادا ما انتقلنا الى

التاريخ الحديث وجدنا نابليون الأسطورة العسكرية الفرنسية وكيف انتهى به الأمر إلى جلب الدمار على بلده ، والقتل والتشريد لجيشه وشعبه ، وعلى هذا هل نستطيع أن نعتبر ظهور نابليون في بلد ما ندير شؤون أم فال خير ، سؤال لا نستطيع الإجابة عليه بسهولة ، حيث تتداخل عوامل كثيرة في تقرير المصير الأخير لهذا النابليون ، إلا أننا نستطيع أن نقول - استخلاصا من ذلك - أن القوة العسكرية لدولة ما ليست خيرا بصورة مطلقة في حد ذاتها ، حيث ينبغي أن نعرف أولا كيف قامت وعلى أية مبادئ أو أسس ، ثم إلى أين تتجه وإلى حركات تؤيد ، وإلى أهداف تسعى إليها، وإلى أغراض تحاول تحقيقها . وإلى أخلاقيات تتحلل بها ، إلى آخر ذلك من تساؤلات (١) .

(1) D. D. Raphaël, Problems of Political Philosophy, op. cit., PP. : 59 75.

الباب الثاني

ايدولوجية الصراع السياسى

اولا : الايدولوجيا

مداخل تعريفي

كنا قد ارتضينا لانفسنا مهجا معيناً ازاء التقدمة لاي موضوع نسوق فيه الحديث ، وهو التعريف بالمصطلحات التي تتركز حولها الدراسة ، انطلاقاً من محاولة التاء بعض الضوء على ما غمض منها ، أو تأكداً على مفهوم معين للمصطلح يساعدنا في عملية البحث ، لاسيما حين تتعدد التعريفات وتباين .

وامامنا الان مصطلحان جديدان هما : الايديولوجيا والصراع ، لابد من شيء من التوضيح بالنسبة لهما ، ابتدئ مع الاول منهما ودرجىء الثانى — موضوع التركيز — بعضاً من الوقت .

فى تعريف الايديولوجيا :

يعود استخدام الايديولوجيا فى بادئ الامر الى المفكر الفرنسى دسستى دى تراسى Destutt De Tracy عام ١٧٩٧ (١) الذى اراد به ان يبتدىء علماً جديداً اسماه «علم الافكار» Science of ideas ، فى محاولة للفرقة بين هذا المضمون الجديد وما تعرفه باسم الميتافيزيقا او ما وراء الطبيعة (٢) ، ولعل الداعى الرئيسى الى ذلك الاتجاه الجديد هم معاشته لفترة الفليان التى واكبت الثورة الفرنسية ، وكان يهدف الى نقد الافكار الفلسفية التى سادت فترة ما قبل الثورة باعتبارها غير صالحة لمفاهيم العصر الثورى الذى تغيرت فيه كل العقائد الفكرية ، لاسيما وان تلك المفاهيم ترجع فى أصولها الى العصور الوسطى التى كانت تعتمد على هذه الميتافيزيقا ، التى اراد دى تراسى هدمها ، لعدم واعمثها للمنطقات الفكرية الجديدة التى يجب ان يقوم بناؤها على عام جديد يتحدى ما وقع عليه فكر

(١) انظر فى ذلك :

— H. M. Drucker, The Political Uses of Ideology (London .

Macmillan, 1974) P. : 3.

(٢) وكان اول من اطلق هذا المصطلح هو اندرزيكس ، احد تلاميذ أرسطو ، حين اراد تصنيف مؤلفاته الى : كتب الرياضيات وكتب الطبيعة وما بعد الطبيعة ، حين وجد ان موضوعات هذه الاخيرة لا يمكن ان تندرج تحت أى من التصنيفين السابقين .

العصور الوسطى من أخطاء ولذلك يكون دى ترأسى قد أقدم على عمل ثورى
فى مجال الفكر تمثيا مع ما كان سائدا فى تلك الفترة من أحداث التغييرات
التي استلزمها الثورة الفرنسية .

الإنسان لا بد أن نغترف بفضل هذا الرعيل من الفلاسفة ورجال الفكر الذين
مهدوا للشوب وازدهار الثورة الفرنسية ، مثل بيكون وديكارت ولوك وبنثام
وغيرهم ممن أثروا على الواقع الاجتماعى والسياسى لأوربا القرن الثامن
عشر ، وذلك عن طريق قوة الفكر التي أطلقتها ديكارت وهو يهاجم الفلاسفة
المدرسيين (١) الذين نحوا العقل جانبا من دراساتهم ، وإلى لوك يرجع كذلك
كثير من الفضل حين دعا إلى ضرورة تمتع الإنسان بالقدر الكبير من الحقوق
والحرمان العامة ، وكان بيكون من سبقها إلى ذلك ، حيث كان من أول من
تمنى بهجوم لفكر العصور الوسطى لتمسكه بالآل والب الكلاسيكية .

ويبدو أن مساهمة لوك كانت كبيرة فى الفكر الايديولوجى الذى ساد خلال
تلك الفترة بعد أن ساعدت كتاباته فى تأسيس أول ملكية دستورية فى إنجلترا
بعد صدور وثيقة أقرار الحقوق لعام ١٦٨٨ والتي أحتوت من المبادئ ما يعتبر
نقطة كبيرة فى المسيرة الدستورية لنظام الحكم الانجليزى ، حيث حرمت الملك
من الوسائل الفعالة للحكم دون الموافقة الصريحة من مندوبى الشعب وممثليه
فى البرلمان ، وظل الحال على ما هو عليه إلى أن صدرت قوانين الإصلاح
البرلمانى عام ١٨٣٢ نتج عنها توسيع قاعدة السلطة السياسية بعد أن كانت
مقتصرة على الطبقة الوسطى ، وفى الحقيقة لم يكن ذلك ليتم بدون وثيقة
١٦٨٨ التي يعتبرها كثير من المؤرخين الأساس الذى انجدر منه النظام
الانجليزى الراهن .

وبمثل ما تأثر هؤلاء المفكرون الفرنسيون بجون لوك ، فقد تأثروا بشخصية

(١) اسم يطلق على فلاسفة العصور الوسطى الذين حاولوا التوفيق بين
الفلسفة الارسطية والتعاليم الدينية ، مستخدمين فى ذلك المنطق الارسطى
وقياساته فى استدلاله التى توصلت إليها ، وكان من أهم دعاة العودة إلى
الفكر الكلاسيكى فى ذلك هو توماس الاكوينى خلال القرن الثالث عشر .

أخرى كانت رائدة في مجال الإصلاح وهو ينشأ الذي قرأت له كل أوروبا ،
نحان أن ان استجابات له كل الاصوات في مختلف الاقطار الاوربية ، وكان
هؤلاء الايديولوجيون الفرنسيون يهتمون بقدر كبير من القدرة على التأثير
في الاتجاهات الفكرية السياسية والاخلاقية التي عمت فرنسا خلال البدايات
الاولى للقرن التاسع عشر ، إلا أنهم اصطدموا في ذلك بأفكار نابليون بونابرت
بأن ان استغنى عنهم حين أعاد تنظيم الجمعية الوطنية عامي ١٨٠٢-١٨٠٣
بل وذهب بعيدا في وصفهم بصفات ليست فيهم ، وعلى سبيل المثال حين
ادعى أنهم 'ظريون لا يحسنون العمل' ، ومن هذا المنطلق بدأ استخدام
المصطلح ليصبح أداة اتهام في يد السلطة الحاكمة تدفع به كل من يعترض
على التشريعات التي تقوم بإصدارها ، أو الفلسفات التي تؤمن بها (١) .

وعلى أية حال فإن الفترة التي أعقبت القرن السابع عشر في أوروبا
والسمى بعصر العقل) وإلى انتهاء القرن التاسع عشر تعتبر من أخصب
الفترات الفكرية التي عرفها تاريخ البشرية ، وذلك بسبب كثرة ما ظهر فيها
من نظريات وتصورات حول طبيعة الإنسان وتفسير علاقاته بالوضع
الاجتماعية. آنذاك ، وقد ساعد على ذلك التنوع والخصوبة امتلاء المرحلة
بالثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت خروج أوروبا من
ظلام الاقطاع في العصر الوسيط ، ودخولها في النظام الرأسمالي الصناعي
وما أدى إليه من ارتفاع وعى الإنسان بالوسائل المتعددة . والطرق البديلة
التي يمكن أن يسلكها في تنظيمه للمجتمع وتغيير معتقداته وانتفاءاته الفلسفية
والدينية والسياسية ، لهذا كان طبيعيا أن تسمى الفترة كلها بعصر
الايديولوجيا ، وأن يصل الأمر ببعض إلى اعتبار القرن الثامن عشر بعصر
التنوير داخلا في تلك الفترة أيضا .

نتيجة لذلك كثرت بشكل ملحوظ التعريفات حول ماهية الايديولوجية ،
وسعت الاتجاهات تبعا لحقل اهتمامات الكاتب فظهرت تعريفات تركز على

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات في الايديولوجيا والحضارة ، بذكرات
غير منشورة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ص: ٦-٧ .

انجاذب الفلسفى ، واخرى تهتم بالمضامين الاجتماعية ، وثالثة بالابعاد
الانفسية ، كما تلونت نفس التعريفات وغنا لعقيدة المفكرين ونظرتهم للحياة
والانسان وموقعهم من القيم المادية او الروحية بحيث صار من المتعذر وربما
من المستحيل أن يتفق المفكرون حول ماهية الايديولوجية ، وما اذا كانت
ضارة او نافعة ، والاسباب الداعية الى تغليب رأى او موقف على آخر ،
فماكارنا العامة ومفاهيمنا المتعددة حول ماهية الايديولوجية يناسب كل منها
ابدلوجيتنا نحن ، بمعنى اننا ختلف لانتا نتظر الى الايديولوجية من وجهة
نظر ايديولوجية ، أى نبحت فيها من منطلق افكارنا كمحافظين او ليبراليين او
ماركسين (٢) .

تلك كانت مقدمة تاريخية لابد منها للاحاطة بالاصل الذى انطلق منه
المصطلح ، والظروف التى نشأ فيها، حيث سيعيننا ذلك كثيرا في عملية
تعريف التى يمكن أن نقول بصحتها أن جميع من ساهبوا في تلك العملية
كانوا يرددون بصورة او باخرى نفس ما ذهب اليه رواد ومفكرو الايديولوجية
الاول من حيث كونها نسقا او منظومة من الافكار ، سواء في ذلك الفرنسي
دستيت دى تراسى في كتابه «عناصر الايديولوجيا Principles of Ideology
او الالماني كارل مانهايم في كتابه «الايديولوجيا واليوتو Ideology and Utopia
ما يجعل نكرا مثل جورج لابيكا يذهب الى انه لا يوجد هناك جديد يمكن
توله عن الايديولوجيا لانه ليس بالامكان تقديم أى تعريف لم يسبق أن اقترح
وسجل في مجموعة لا تزال تتسع وتتزايد حتى أن أحدا لا يستطيع في الوقت

(٢) اقرأ في ذلك :

— محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات السياسية المعاصرة ، قضايا ونماذج
(الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩) ص : ١٤-١٥ .
— نقلا عن :

— Drucker, 'The Political Uses of Ideology, op. cit., P. : XII.

— واطرا في ذلك أيضا :

— Karl Mannheim, Translated by Edwards Shils, Ideology and
Utopia (Lndon : Routledge and Kegan Paul, 1979) PP. : 53 - 57.

الحاضر أن يدعى أنها كاملة بحوزته ، وإن استعمال هذه الكلمة بها فيه أحيانا استعمالها النظري قد وصل الى حد يعنى من أى تحديد أو تعريف ، فالكاكتب يكتب «ايدىولوجيته» وعلى القارئ أن يفعل الباقى (١) .

وعلى أية حال فلا بد من التطرق الى محاولة مانهيم حيث كان صاحب الفضل فى تقديم المصطاح بصورة أكثر علمية ، وفى ذلك كان يفرق بين معنيين للايدىولوجيا : أحدهما خاص أو جزئى والاخر كلى أو شامل ، ويتراوح الخاص منها بين الكذب الوجدانى الشعورى والخداع النفسى ، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية ، أى أن الفرد الذى يؤمن بالمعنى الخاص للايدىولوجية يمكن أن يكون قادرا على التفكير بأسلوب آخر ، لاسيما وأن نالسه الشك تجاه الآراء والأفكار والمفاهيم التى يذهب اليها من يعارضه فيها يعنى أوعلن من فكر ، مما يترتب عليه عدم القدرة الموضوعية على ادراك الواقع الاجتماعى ادراكا كاملا ويتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلى الشامل للايدىولوجية ، وذلك حين تشير الى ايدىولوجية عصر من العصور ، أو حقبة تاريخية كاملة ، أو فئة اجتماعية واضحة المعالم وإسمات ، أو حينما نهتم بتركيب البناء الكلى للعقل وبخصائصه فى مرحلة تاريخية معينة ، وبينما يشير المفهوم الخاص الى جزء منقطع من الأنوال التى يطلقها المعارض ، نجد المفهوم الكلى يتناول المصلحة كلها ، ويدعى أن يعرف المفاهيم استفادا الى الحياة الجماعية ، كذلك بينما يقيم المفهوم الخاص تحليله للانكار والآراء على مستوى نفسى ، نجد المفهوم الكلى يعزو الانكار والآراء الى مرحلة تاريخية ، ويعمل المفهوم فى إطار سيكولوجية المصالح فى الوقت الذى يتجه فيه المفهوم العام الى التحليل الوظيفى والوصف الموضوعى للفروق البنائية بين العقليات التى تعمل داخل مركبات اجتماعية مختلفة ، فالخاص يرى أن تلك المصلحة هى السبب الكامن وراء تلك الاكذوبة أو ذلك الخداع ، بينما يفترض العام سلفا وبكل بساطة وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعى معين ووجهة نظر بالذات ، وتكون

(١) جورج لابيكا ، ترجمة كمال مازن ، السلطة والاساطير والايدىولوجيات مجلة العالم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٨٠) ص

نقطة الانطلاق. في الخاص هي الفرد دائما حتى لو بدلنا بالفئة الاجتماعية لان كافة الظواهر النفسية يجب ان تختزل الى عقول الانفراد ، بينما نحاول بالمفهوم الشامل اعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية ، اى اعادة بناء الخلفية النظرية التي تستقر وراء الاحكام الشخصية للانفراد ، فتتضم بذلك المظاهر النفسية الجماعية للايديولوجية (١) .

واذا كنا قد ركزنا على هذا التحليل لمفهوم الايديولوجيا عند كارل مانهايم . ليس معنى ذلك انعدام المحاولات الاخرى — على الرغم من اتفاقها العام في انهمون — بل العكس هو الصحيح تماما ، حيث ان كل من تحدث في موضوع الايديولوجيا من قريب او بعيد كانت له محاولة في تعريف المصطلح (٢) ، ويمكن لنا ان نتخير بعضا منها كمآذج لاتجاهات الفكر . وكيف تتناول أمام القضايا

(١) اقرا في ذلك :

- محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى (الاسكدرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ٢٣٩ — ٢٤٤ .
- Karl Mannheim, Ideology and Utopia, op cit., PP. : 57 - 62
- Martin Seliger, Ideology and Politics (London : George Allen and Unwin Ltd, 1976) PP. : 80 - 88.

(٢) ومن بينها على سبيل المثال :

- نبيل النماطوى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- قبلوى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- عادل ضاهر ، الفاسفة والايديولوجيا ، في : مواقف ، العدد : ٤٥ ، شتاء ١٩٨٢ .
- مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، في : قضايا عربية ، السنة : ٨ ، العددان : ١٢ ، ١١ نوفمبر ، ديسمبر ١٩٨١ .
- ميشيل نادية ، ترجمة أمينة رشيد وسيد البصرأوى ، الايديولوجيا (بيروت : دار التنوير ، ١٩٨٢) .

العلمية ، وفي الحقيقة أن البحث في العلم النظري يجد صعوبة بالغة حين يتمدى لعملية التعرف ، لأن مجالاته غالباً ما تكون غير محددة تحديداً قاطعاً - مثلها هو عليه الحال بالنسبة للعلوم العمياء التطبيقية - وذلك للتداخل المستمرتينها وبين مجالات العلوم الأخرى ، مما يجعل مهمة الباحث كحقبة للغاية وهو يصوغ المصطلحات المعينة التي تتناسب ويدان ذلك العلم ومنه منى يقتصر مجال العلم على مادة معينة خالصة ذات صفة واحدة فقط ، وهل يستطيع أن يغض الطرف عن العوامل الأخرى الداخلة في تشكيل غالب ذلك العلم .

وعلى كل حال يمكن النظر إلى الأيديولوجيا على أساس أنها رؤية للكون ذات أصول اجتماعية تاريخية ، وهي نسق للأفكار محدد بشروط مجتمعة من أهمها علاقات الإنتاج ، والتي تعبر عن مصالح طبقية معينة تؤثر على تفكير وشعور وأفعال البشر وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم ، وأفكار الطبقة السائدة هي في الغالب أفكار المجتمع ، فالطبقة التي تملك السلطة العادية هي في الوقت نفسه تملك السلطة الروحية ، فالأيديولوجيا مضمونة وشكلها مشروطة حسب وضعيتها في مجتمع تاريخي محدد وبالذات في علاقة الملكية (١) .

- محمد علي أبو ريان ، المدخل الإسلامي للأيديولوجية العربية ، نحو أيديولوجية عربية إسلامية (بيروت : منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٩)
- جوران ثربورن : ترجمة الياس مرقص ، أيديولوجيا السلطة وسلطة الأيديولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .
- محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والأيديولوجيا (بيروت : دار الطائفة ، ١٩٨٢) .

عبد الله العروى ، مفهوم الأيديولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٣) .

(١) - حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي العربي ، في «المستقبل العربي» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٨٥) ص : ٦ .

وفي معرض التعريف يحاول الدكتور أحمد مبحى أن زيد الأمر توضيحا عن طريق عقد مقارنات بين بعض المصطلحات الفكرية ، فيفرق على سبيل المثال بين الأيديولوجية والمذهب الفلسفى قائلا أنه بينما أن المصطلحين يعتبران محاولة انسانية لتفسير الواقع ، فهناك الكثير من الفروق بينهما ، فالفيلسوف يتجاوز الانسان الى الكون ، بينما يظل الأيدىولوجى حبيسا لمشكلات الانسان ، وفي الوقت الذى لا يسعى فيه الفيلسوف الى نشر مذهبه بين الجماهير ويتصره على صفة المثمنين (وتدائلا على ذلك كان الكثير من الفلاسفة يفتخرون بذكرهم على العاية خشة اساءة الفهم) مثلا فعل افلاطون حين اشترط عدم دراسة الفلسفة قبل سن الثلاثين ، حتى لا تستحل الى سيطرة لدى الشباب ، ومثما فعل الغزال حين طلب الجام الدوام عز علم الكلام وعن فلسفته الصوفية) فان الأيدىولوجى يسعى الى انتشار آرائه ومثالياته بين قطاعات المجتمع محاولا فى ذلك أن ينقل ما يراه من فكر الى عالم التطبيق الواقعى ، ومن ثم يكون — حسبما يعتد — قد نجح فى مهمته الأيدىولوجية .

وفي مجال ايجاد أوجه الشبه بين الأيديولوجيا والمعتقد الدينى يرى الدكتور مبحى أن الأيديولوجيا تشترك معه فى أنها تشكل العلاقات الاجتماعية فتوجد انتحاما عضويا بين المعتقدين أو الاتباع ، بينما تصبح علاقة خصومة أن لم تكن عداوة بين متبنى الأيديولوجيا والمخالف لها .

وتنشأ الأيديولوجيا كما ينشأ الدين من فرد على درجة عالية من الابداع الفكرى أو الروحى تتبعه صفة أو أقلية بدعة (الصحابة فى الاسلام ، والحواريون فى المسيحية) يعملون على نشر العقيدة أو الأيديولوجيا باعتبارهم قدوة روحية أو فكرة ، ويسعى كلاهما الى القيام بعملية احتلال روحى وفكرى ووجدانى فى كيان المجتمع لازاحة الدين أو الأيديولوجيا القديمة .

وتتطوى الأيدىولوجيات وكذلك الدين على مجموعة من المعايير ومن ثم يندى كل منها تعدها مطابقة ، أى أنها حتى وما ادعاها باطل ، نفى الدين توجد تعبيرات مثل طاعة ومعصية ، حرام وحلال ، مؤمن وكافر ، توحيد وشرك ، وفى الأيدىولوجيا صراع ، بين الرأسمالية والشيوعية ، بين الليبرالية والاشتراكية ، وهكذا .

وتواجه الايديولوجيات وكذلك الادان خلال تطورها مشكلة الهوية بين الفكر والواقع ، حيث تواجه مشكلات أو عقبات ينبغي امامها الاجماع الذى تم انجازه في عهد النشأة ، فينشأ بين الاتباع صراع ناجم عن اختلاف وجهات النظر ، صراع بين السلفية وبين المبتدعة ، صراع مرجعه : هل نخضع الراقع للفكر والظروف المتجددة للنص ؟ (وهذا هو موقف السلفية) أم نخضع الفكر للواقع ، حيث تأويل النص ؟ وقد يصبح الصراع من الحدة ليس الى حد الاشتقاق فحسب ، كما حدث بين الاتحاد السوفيتى والصين ، أو بين اهل السنة والشيعة ، أو بين الكاثوليك والبروتستانت ، بل انه يصبح في بعض الاحيان بائس من العدا بين اصحاب ايديولوجيتين أو دينين مختلفين ، ويبدو أن الصراع بين اتباع الايديولوجيا الواحدة ، أو معتقضى الدين الواحد امر لا مفر منه ، اذ تصادف الاتباع مشكلات يخلفون عندها : النص أم الفكر (١) .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أنه قد تكون لدينا تصور عن مفهوم الايديولوجيا ، لعله كذلك حتى يمكن أن ننطلق الى جزئية أخرى تأخذ الطابع التخصصى في هذا المجال، وهى العلاقة التى توجد بين الايديولوجيا والسياسة . ديث أن البحث فى تلك العلاقة أو البحث عنها سوف يعطينا بما نحن بصدده من دراسة .

(١) احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة
لاستندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥ ص : ج١ ، ٤٥ هـ .

الايدولوجيا والسياسة

لا يمكن لاي باحث في مجال العلاقة بين الايدولوجيا والسياسة الا ويدرك تماما ان الطريق نسيح وموصول بينهما ، الى الدرجة التي يمكن بها ان نتخبل ان الايدولوجيا ما وجدت في بادىء امرها الا لكي تكون سياسة ، ولذلك فان النظام السياسى ، ايا كان شكله وايا كانت صبغته ، لا يمكن ان يتعايش بدون ايدولوجية معينة يعيش لها وبها ، ولعله انطلاقا من ذلك كان كتاب فلسفة الثورة لعبد الناصر وكتاب كحاحى لهنتر — على سبيل المثال — .

ان المتبع لنشأة الايدولوجيا يستطيع ان يلمس بسهولة ان الموضوعات التى تطرقت اليها كانت كلها سياسية ، وحين حدث بها التطور كان للسياسة النصيب الاوفر من انشطتها ، حيث ان العملية السياسية فى الدولة المعينة كانت تدار بصفة قطعية تبعا للمذاهب والمعتقدات التى تؤمن بها من وجهة نظر السياسية ، وفى نطاق ذلك كان البحث فى مختلف أمور الدولة : علاقة المواطن بالسلطة ، والجهة التى تكمن فيها هذه السلطة والقدر الذى يتمتع به الانفراد من الحرية والمسئولية ، الى غير ذلك من أمور تتعلق بشئون الحكم ونظرياته .

ثم ان الايدولوجيا لم تاق هذا القدر من الاهتمام الا بعد ان ازدهر الفكر الماركسى ، على الرغم من نظريته المتعالية للايدولوجيا ، لا سيما بعد ان بدا الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على المسرح السياسى اثر الصدام الذى وقع بين النازية والاشتراكية والديمقراطية ، ومن المعروف ، ان الايدولوجيا تساعد الحاكم فى اقرار وتبرير النظام الراهن ، الا انها فى نفس الوقت تستخدم من قبل الثوريين فى محاولة الاطاحة بالنظام ، فاذا ما انتهى الحكام الى ادعاء استمداد السلطة من السماء عن طريق الحق الالهى للحكم ، فسوف يكون لهؤلاء الثوريين ان يبرروا اعمالهم طبقا لبنود الحق الطبيعى للانفراد ، وتبعا لرضى وموافقة المحكومين .

وكم تستخدم الايدولوجيا ، لاضفاء الشرعية على الحركات الثورية عن طريق الاتصال الرمزي بين القادة واتباعهم ، مما يساعدهم فى الكناخ من اجل

المبادئ أكثر مما يكون من أجل الاضخاص ، الا أن الاستخدام الأشمل والاعم للايديولوجيا انها يكون خلال فترات الحكم المطلق ، حين يحاول الحاكم أن يلتبس لنفسه وسيلة ندعم من حكمه فيحدها في عالم الفكر : الا أن سيطرة هذه المبادئ الايديولوجية ، في مثل هذه الحالة ، مرهونة ببقاء الجاسم في منصة الحكم ، فاذا ما خفت قبضته تحرر الافراد من تلك الايديولوجيا المفروضة عليهم وذلك مثال واضح تماما للمشكلة التي تواجه الايديولوجيين في أول ابرهم ، وهي القدرة — كما اشرنا سابقا — على تجاوز الهوة التي تفصل ما بين النظر والتطبيق ، أو ما بين المبدأ الايديولوجي والممارسة الواقعية له ، ونفس الشيء يواجه الثورات والانقلابات في بداية امساكها بالسلطة حيث يجد أصحابها أن ما كانوا يحملون من أفكار شيء يختلف عن قدرة التطبيق التي تحكمها امكانيات أخرى تتخطى امكانيات الفكر تماما ، وذلك بداية لظهور الخلافات المذهبية بين قادة الجهاز مما يؤدي الى نشأة الصراع الذي يعصف بالأجتماع السابق ، وبالتالي الى محاولات التصنيف التي يلجأ اليها كل طرف تجاه الآخر .

وتلك في الحقيقة هي الظاهرة الغالبة في الدول التي تستقل حديثا في العالم الثالث ، حيث يخرج الشعب من تجربة استعمارية تميعت فيها معالمه لكي يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية أو ادارية وبلا ادراك لمفهوم الدولة ونظام الحكم ونظريته ، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها ، ووسط ذلك كله ضلت الانجازات السياسية طريقها ، وبدأت فترة من التجريب السياسي تخبطت فيها الدول فسحقت الفرصة لثورات وانقلابات ، وأصبح رفاق السلاح بالامس هم المتصارعون من أجل شهوة السلطة وكرسي الحكم (١) .

وطالما أن الحديث ما زال متصلا عن الايديولوجية والسياسة ، فلا بد من التعرض لوجهة نظر رائدها الأول مانهايم ازاء العلاقة بينهما ، وفي هذا المجال

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات في الايديولوجيات والحضارة ، مرجع سابق ، ص : ١٧ — ١٨ .

نجده يستخلص بعض القواعد العامة من الأبحاث التي قام بها بالاشتراك مع بعض من تلاميذه وزملائه يمكن أن نوجزها فيما يلي : عن صاحب « مفهوم الأيديولوجيا » :

أولا :

جعل مانهام من الأيديولوجيا المفهوم المحوري في علم السياسة واجتماعيات الثقافة ، وهو الذي نشر الكلمة خارج الأوساط الماركسية ، رسم للعلمين بها هدفا واحدا : الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تسير وتحدد الدعوة السياسية والانتاج الفكري ، سمي المنظومة الفكرية الفعالة في الميدان السياسي أيديولوجيا بالمعنى الضيق ، وسمى تلك التي تسيطر على أذهان منتجي الثقافة أيديولوجيا بالمعنى الواسع ، وعلى أية حال فإن الأيديولوجيا السياسية ترتبط بمصالح الفئات التي تصل إلى السلطة السياسية (وقد كان لنا حديث عن ذلك) ، وفي هذا ترى كل أيديولوجيا لكي تكسب الاتباع ولكي تكون فعالة ومؤثرة ، ترى في ذاتها حقيقة مطلقة ونسرى في منافستها بهتاناً وزوراً وتدليلاً .

ثانياً :

ميز مانهام بين الأيديولوجيا واليوتوبيا ، كانت الحركة الاشتراكية تمنعت الليبرالية بأنها مجرد أيديولوجيا . فترد الثانية على الأولى وتصنفها بأنها ليست سوى يوتوبيا (بمعنى الحلم صعب التحقيق بعيد المنال) ، إلا أن المصطلحين يشتركان سوياً في معنى واحد هو الابتعاد عن الواقع والمعجز عن إدراكه (على الأقل في وقتها الراهن) ، ويرجع عجز الأيديولوجيا في نظر الاشتراكيين إلى أنها متعلقة بوضع يتجاوز التطور الطبيعي ، ويرجع عجز اليوتوبيا في نظر الليبراليين إلى أنها متعلقة بمستقبل مستبعد التحقيق ، وقد حافظ مانهام على هذا التمييز ، وعرف اليوتوبيا بأنها نوع من التفكير يركز حول النظر إلى المستقبل بصورة مستمرة ، وعرف الأيديولوجيا بأنها التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر ، ونفى بذور التغير الموجودة فيه .

لذلك يمكن القول بأن كل منظومة فكرية يمكن أن قد نأخذ مبعده أيديولوجية أو يوتوبية حسب الطرف التاريخي الذي تظهر فيه والنقطة

الاجتماعية التى تستعملها ، فقد كانت الابرالية — على سبيل المثال — يوتوبية فى القرن الثامن عشر ، ثم انقلبت الى ايديولوجيا فى القرن اللاحق ، وكانت المسيحية ايديولوجية فى القرون الوسطى ، ثم أصبحت يوتوبيا مضادة لليوتوبيا اللبرالية داخل الفكر الرجعى فى بداية القرن الماضى ، وعلى العموم يمكن أن نقرر ، حسبما يرى مانهايم ، أن اليوتوبيا هى الوسيلة الفكرية للطبقات اiban صعودها ، والايديولوجيا هى الوسيلة للطبقات فى حالة اندحارها .

ثالثا :

ان الافكار السياسية سواء كانت محافظة تبريرية أو يوتوبية ، تعبر عن مصالح فئوية ، فهى اذن مطابقة لاغراضها ، انها متكافئة بالنسبة لاهلها كل واحدة منها تؤثر بشكل أو بآخر فى سير التاريخ وتطور المجتمع ، وهكذا يصل الى النسبية الخلقية والمنطقية ، وذلك مبدا ساد البئة الالمانية التى نشأ فيها مانهايم ، إلا أنه رفضه ولم يقبله وحاول أن يتخلص منها . لقدسّى مذهبه «المنظورية» لكى لاينمت بالنسبية ، ومعنى المنظورية هو أن كل فئة اجتماعية ترى المجتمع ، حسبما يرى مانهايم ، من موقع خاص بها تحدده مصالحها ، فترى الاحداث طبقا لمنظورها الخاص ، أن النسبية فى نظره تحن الى الدتيفه المطلقة فى الوقت الذى تقبل المنظورية فيه ، بدون تحفظ ، كون الحقيقة المطلقة خارج متناول الانسان ، ومن ثم فإن المنظورية لا تمنع من اصدار حكم صريح ، فى حين أن النسبية تعود الى الحيرة والتردد .

رابعا :

يرى مانهايم أن مذهب المنظورية يعين على تحرير الانسان ، لان الباحث عندما يرى الواقع الاجتماعى والاحداث التاريخية انطلاقا من منظور طبقة معينة ، ثم يرى نفس الواقع ونفس الاحداث من منظور طبقة أخرى فانه يقترب من الواقع ولا يبتعد عن الاحداث ، أن موقف النسبية صحيح لو كان الانسان يفتقد وسيلة الاحتكام الى الواقع ، لكن الوسيلة موجودة وهى الممارسة ، فالانسان دائم الممارسة ، حكم بالضرورة على نتائج أعماله وبالحكم على النتائج يحدد مدى مطابقة أفكاره للواقع ، ان الايديولوجيات متساوية فيما يتعلق بوزنها الذاتى وبمنطقها الداخلى ، لا فيها يتعلق بمطابقتها

الواقع وبنعالياتها الاجتماعية والتاريخية ، ان المجموعة الفكرية تكون أقل أو أكثر يوتوبية ، أقل أيديولوجية ، أى أقل أو أكثر ابتعاداً عن الواقع ، حسب النظرف الزمنى الذى تظهر فيه ، وهكذا نصل الى النتيجة التالية :

ان مفهوم الايديولوجيا والوتوبيا تندرجان تحت مفهوم واحد وهو الوعى الزائف الذى يقابله الوعى الصادق ، وعندما نميز بين الوعىين نشأنا بفصل بين عالم السياسة ، وما فيها من نقد متبادل ودسرة ومراوغة ، وبين علم السياسة الذى يستهدف الحكم الموضوعى على المشاركين فى اللعبة السياسية .

خامساً :

يقول مانهايم أن الشخص الذى ينتقل من منظور الى منظور ، أى الذى لا يعتنق أيديولوجية معينة بصورة ترمتية ، هو الشخص المثقف المتحرر — من كل انتماء طبقي (١) وهو الذى يصل الى الوعى الصادق والى الموضوعية الفكرية ، لانه حين يفعل ذلك فانها يكون قد بدأ فى عملية مقارنة بين الايديولوجيات السياسية — والمقارنة هى التى نستعين بها الفاضل — من الفضول — ومن ثم غانه ينتقد الواحدة من منظور الاخرى ، فيتحرر من الحدود الاجتماعية ويتجاوز المعطيات البديهية الظرفية ليلتصق بالواقع المتغير ولا شك فى أن مانهايم كان يعادى الماركسية والفاشية على حد سواء ، كما انه كان يرى أن الليبرالية أصبحت قناعاً للدفاع عن مصالح اقتصادية ضيقة لذلك فقد دعى قبيل الحرب وبعدما الى ديمقراطية سياسية مبنية على اقتصاد منظم وموجه ، كان يرى فى علم السياسة سلاحاً فى أيدي المثقفين الاحرار لضمان الديمقراطية الاجتماعية ، ومهما يكن من أمر هذه الدعوة ، فان ما يهمنا فى هذا المجال هو ما سبق أن قررناه فى مطلع هذا الفصل هو انه جـمـل من دراسة ونقد الايديولوجيات محاور العلوم السياسية (٢) .

(١) يبدو أن مانهايم استعار هذا المصطلح . المثقف الحر أو المتحرر من فيبر وكان قد قرأ له كثيراً فيما ابتدعه من اجتماعيات الثقافة .

(٢) عبد الله العزاوى : مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص :

الايدولوجيسا وفلسفة السياسة

استطعنا في الصفحات السابقة أن نقيم العلاقة وثيقة بين السياسة والايدولوجيا ، في بادئ الامر كانت كذلك ، والان وبعد مضي الحقب الكثيرة على نشأة العلم مازالت العلاقة على ماكانت عليه (على الرغم من نشأة الفكر المضاد الذى يذهب الى أقول عصر الايدولوجيا بصورة عامة) ولكن لنا أن نتساءل الان عن ذلك الشق المين من السياسة الذى ينجسب الى الايدولوجيا فيرتبط بها ، ليتماعر فينشئ كيانا جديدا غالبا هو الايدولوجيا السياسية ، نتساءل عن ذلك الشق : والسياسة علم وفلسفة ، وطالما أن الايدولوجيا لاتتطابق مع العلم من حيث انها لاتخضع لمنطق العقل ، لانطوائها على وعى تاريخى يعبر عن وجدان الجماعات والشعوب ، وارتباطها بالسلوك فى الحياة ، وليس على فكرها النظرى المجرد فحسب (١) ، فلن يكون ذلك الشق سوى فلسفة السياسة وليس علم السياسة ، وقرق كبير بين العلم والفلسفة ، ففي الوقت الذى تقوم فيه الفلسفة على التفكير المجرد فان العلم لا يعرف الا طريق التجربة والملاحظة وسيلة لاثبات وجوده ، وفي الوقت الذى يجيب فيه العلم على سؤال يبدأ بـ «كيف» ، فان الفلسفة تجيب على نفس السؤال ولكنه الذى يبدأ بـ «لماذا» ، ولذلك كان العلم وصفا تقريريا ، والفلسفة نقدية تفسيرية ، الا أن النجوة بدأت تضيق بيؤما جدا هذه الايام حيث بدأت الفلسفة تسلك طريقا نحو العلمية لاسببها فى نظرياتها التى توصلت اليها فى مباحثها المختلفة ، ثم أنها تمد العلم بطرق الربط والتدليل التى بدونها ينفطر عقدده الى شتات غير متماسك من وحدات المعرفة .

اذن هى فلسفة السياسة التى تأتلف بل وتتماثل مع الايدولوجيا ، نكلاها يهدف الى التوصل الى تفكير سليم ، وسيلتهما فى ذلك دراسة الفكر الانسانى ولابد أن تقود هذه الدراسة الى الكشف عن تأثير التقاليد والمعتقدات والافكار الموروثة على السلوك الفردى والجماعى .

(١) انظر فى ذلك :

محمد على أبو ريان ، المدخل الاسلامى للايدولوجية العربية ، مرجع سابق .

ولكن ما هى فلسفة السياسة؟ (كمعادتنا لمحاولة التعرف على كل المصطلحات الواردة ، وقبل أن نجيب على هذا التساؤل ، أود أن ألفت النظر فى هذا المقام الى بعض الخلط الذى يقع فيه الكثير من عالجا مثل تلك الموضوعات حيث كان حديثهم ينتقل فيها بين فلسفة السياسة والفلسفة السياسية، وكأنهما مسميان لمضون واحد ، إلا أننا لو امعنا النظرة التحليلية الى أصول كل منهما لوجدنا أن الأولى تحمل أساسا سياسيا ، بمعنى أننا نتحدث فقط عن الجانب الفلسفى من السياسة ، أو بصورة أخرى فكأننا نفلسف السياسة هذا فى الوقت الذى ينطلق منه المصطلح الثانى من الاصل الفلسفى أى أننا إنما نتحدث عن الجانب السياسى من الفلسفة ، وهكذا نكون قد انتقلنا الى عملية تسييس الفلسفة .

وأغلب الظن أن من كتب فى هذا الموضوع كان يقصد الحديث عن فلسفة السياسة ، وليس الفلاسفة السياسيين ، ثم فى باب المقارنة وجدناهم يعتقدونها بين فلسفة السياسة وعلم السياسة .

والإيديولوجيا ، فى حقيقة الامر ، تستمد مادتها وشكلها العام من فلسفة السياسة بالإضافة الى ما يسود المجتمع من فلسفات اجتماعية ، وطالما كان الامر كذلك ، وطالما أن الإيديولوجيا لا تميّش إلا بدعم تتلقاه من هذه جميعا ؛ فهل يتسنى لنا أن نقول بوجود تطابق فى الأساسيات مع فلسفة السياسة على سبيل المثال ، وللإجابة على هذا التساؤل ، لابد وأن ندرك أن فلسفة السياسة وهى أحد وجهى السياسة التى تدرج تحت ما نسميه بالعلوم الاجتماعية ، لابد وأن ينسحب عليها ما يمكن أن يقال عن العلوم الاجتماعية صفة عامة ، من حيث أنها لم تصل بعد الى مستوى الدقة التى تتصف بها العلوم الطبيعية أو الرياضية ، وذلك لاتصالها بالكائن البشرى المتقلب المزاج ، والذى قد تتحكم فيه العواطف والشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا نتوقع الوصول فيها الى قوانين حاسمة تحكم الظواهر على أسس علمية تجريبية ، وبإتقطع لابد وأن ينسحب ذلك على كل من الإيديولوجيا وفلسفة السياسة .

وإذا كان لنا أن نبحث في المكونات أو المحتويات لكل منهما فسوف نجد أن فلسفة السياسة بصورة عامة مهما كانت صيغتها تمتلك نفس مقومات بناء الأيديولوجيا ، إذا ما تعلق الأمر ببلد معين ، إلا أن الحق يقال أن فلسفة السياسة تحتل بعدا أسبق زمتا وأعلى مقاما من الأيديولوجيا ، حيث أن النظام يضع مع بدايته تصورا معينا لفلسفة سياسية تتفق ومبولة وعقائده وذلك هو الأساس الذي تنطلق منه الأيديولوجيا بعد ذلك .

وفلسفة السياسة لا تعيش في قالب جامد لا تتعداه ، إنما تطور نفسها مقدر ما تتفاعل أفكار ومناهيم لفلسفة السياسة عبر الحقب السياسية المتباينة ، وكل تجديد فيها إنما هو ثمرة نقاشهم لبعضهم ومراجعتهم لمن سبقهم فدراسة تطور الفكر السياسي تبير لنا كيف نما فكر أرسطو من خلال نقده لأفكار افلاطون ، وكيف نشأ فكر ماركس في ثانيا فلسفة هيجل بل أن تصور جان جاك روسو للسيادة في كتابه عن العقد الاجتماعي ، لم يكن ليتاح له بغير أن يطلع على فكر أرسطو وفلسفته وتصوره للدولة وأثرها في تربية المواطن : واستفادته مما قدمه سابقا بودان وهوبز من نظريات جديدة في السيادة ومن ثم يكون من بين ما تتعرض له فلسفة السياسة من موضوعات هي المشكلات التي تعرض لها كبار الفلاسفة حين كانوا بصدد التفكير في مشكلات واقعهم السياسي ، ولعل أوضح مثال لذلك أن ما يبدو لنا اليوم بديهيا عن حق الفرد في التعبير عن رأيه ، وممارسته لحقوقه السياسية ، والمشاركة في الحياة العامة ، إنما هو رأى لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكري كبير ، وصراع فلسفي قدمته قرائح الأسلاف من الفلاسفة ، هؤلاء الفلاسفة الذين استوعبوا مشكلات عصورهم ، واستطاعوا في نفس الوقت أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم ، والا فهل يمكن أن ينكر أثر مونتسكيه وفولتير في التمهيد للثورة الفرنسية ، أو أثر الفلاسفة الماركسية والفلسفة اللينينية في قيام الثورة السوفيتية ؟ (١) .

(١) أميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ ، ص : ٨ .

ونفس الشيء يحدث للايديولوجيا ، رواد يتحملون مهام النشأة ، وتحول
يطرا تحت ضغط العوامل البيئية والاجتماعية ، ومثلما تغيرت النظرة الى
فكرة السيادة ، وتغيرت الماركسية عما كانت عليه منذ نشأتها في منتصف
القرن الماضي ، وتغيرت كذلك بعض القيم الايديولوجية التي لمعت فتسرة من
الوقت ثم فقدت بريقها بمضى الايام اثر التغيرات الاجتماعية والسياسية فقد
كانت قيم الاخوة والحرية والمساواة تحمل القدر الكبير من التقدير والاحترام
في ازمة مضت ، ثم أصبحت الان مجردة انماط عادية يتداولها الافراد في لغتهم
العادية ، ومن المعروف ان تلك القيم الايديولوجية كانت حلما تهفو اليه قلوب
المطحونين من الطبقات الشعبية في القرون الماضية اثر الحرمان الذي كانت
تقاسيه من الحقوق الطبيعية والسياسية ، الى ان قامت الثورات الديمقراطية
المختلفة لتسجل في المواثيق المتتالية حق الانسان في الحياة الكريمة ، وهكذا
تحول التركيز انذى كان يحيط بلك القيم الى قيم أخرى أخذت محلها في التكريم
والتبجيل ، وعلى سبيل المثال ، هل تحمل كلمة «مريكا» الحرية نفس المرتبة
وتحدث نفس الاثر في نفوس الاندونيسيين الان مثلا كان لها حين اطلقتها
الدكتور احمد سوكانو الرئيس السابق لاندونيسيا ذات يوم في بداية الثورة
ضد الاستعمار الهولندي عام ١٩٤٥ ، وهل وجهة النظر تجاه الانسان
المطحون في المجتمع المصري بقيت كما هي بدون تغيير ، لقد كانت وسائل
الاعلام ووسائل الترفيه ترى ذلك الانسان في العامل في الاربعينات والخمسينات
من القرن الحالي ، لكي تجسده الان في الموظف الحكومي . الا أننا لابد وان
نضع نصب أعيننا حقيقة هامة في هذا الصدد ان هذه القيم ، التي سبق الحديث
عنها من عدالة وحرية واءاء ومساواة ومثالاتها ، لا يمكن ان ترتبط بشخص
معين أو بسياسة محددة أو بذولة واحدة دون الاخريات ، ولذلك فإننا يمكن
ان نتعامل معها بصورة مجردة ، وبقدر ما يؤمن بها الافراد في المجتمع —
والمواطنون في الدولة ، ومن ثم فهي غايات واهداف تتواجد في البيئة السياسية
بشكل عام ، للجميع وليس لفئة دون أخرى .

وازاء ذلك كله ، يصبح من الصعب على المؤرخ السياسي ان يضع حدا
فاصلا بين ماهو فلسفة سياسية وماهو ايديولوجيا ، فالايديولوجيا السياسية
الاغريقية تعنى من قدر الفكر والحرية والديمقراطية ، وهذه حينها تدخل

تماما في نطاق ما تبحثه فلسفة السياسة لديهم ، وفلسفة السياسة بصورة عامة اذا ما انتقلت من جيل الى آخر ، ليؤمن بها رهط من الاتباع والمؤيدين أصبحت تدخل في عداد المذاهب السياسية التي تقترب مرة أخرى من الايديولوجيا السياسية ، فاذا ما التمسنا بعض التحليل في هذا الامر اوجدنا ان المذهب يختلف في شيء عن الفكرة والفلسفة والنظرية السياسية ، فالفكرة هي اكثر بساطة وشمولا من غيرها والمذهب هو فكرة أصبحت منهجية ، والنظرية هي فكرة أصبحت فرضية علمية (١) .

ومثال صارخ آخر عن تغير الفكر وتحول الايديولوجيا ، تلك الملاحظات التي ظل روبرت ميشيلز يسجلها اثر مشاهداته لتطور الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني وقد سجل فيها نبوءاته بقرب اقول ايديولوجية الحزب مما جعله يذهب الى مبداه المعروف بالقانون الحديدي للاوليجاركية ، بمعنى انه مهما تنوعت الانظمة السياسية او مذاهب القيادة الادارية فلا بد وان ينتهي بها الحال الى ان تعود الى الاوليجاركية وهي حكم العدد القليل الذي يتطلع الى اهداف معينة اكثرها ذاتي (٢) .

ولابد لنا من ملاحظة أخيرة ، قبل ان يصل الحديث الى غايته ، وهي ان فلسفة السياسة وهي تتقدم على ذلك كله من التمام والدماج مع الايديولوجيا انما تظل فلسفة للسياسة كما هي دون ان يطرأ على جوهرها تحول او تبدل باهدافها التي تسعى فيها نحو تبرير الاسس التي بناء عايمها نستطيع تقبل او رفض نظرية او نظاما معيننا من وجهة النظر السياسية .

(١) اقرا في ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص :

٥١-٥٢ .

(٢) اقرا حول هذا الموضوع :

الايديولوجيا الماركسية :

سبق لنا أن أوضحنا كيف أن بعض المصطلحات تثير في ذهن ارتباطات معينة ببعض المصطلحات الأخرى أو المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بها ، وربما ببعض الشخصيات التي ساهمت بقدر في فكر هذا أو ذاك ، ولذلك فلا يمكن أن يذكر مصطلح ايديولوجيا في مجاز البحث ، الا ويتوارد على ذهن النظرية الماركسية في هذا الصدد عنى الرغم من النظرة غير الطيبة التي تحملها الماركسية تجاه الايديولوجيا ، وفي نفس الوقت هل يمكن أن تذكر الماركسية دون أن نشير لعلاقات الصراع المختلفة التي أثارها حول البناء الاجتماعي ، وذلك بيت التصيد لهذا الجزء من الدراسة .

ولذلك كان لابد لنا من بعض الاشارة الى الايديولوجية الماركسية ، لاسيما والكتابات فيها وعنهما كثيرة للناية ، وهنا تكمن الصعوبة حيث أن أغلبها ذاتي بجانب الموضوعية ، إذ أن بعضها يقف في صفها مدامعاً عنها متغاضياً عن مآخذها وعيوبها ، وعين الرضا - كما يقولون - عن كل عيب غائلة متغافلة ولذلك كان الأخذ بهذه الدراسات أمر يفتقر الى النظرة العلمية ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن البعض الآخر الذي كتب ينتقد الماركسية ، فنجسم المآخذ والمساوىء في محاولة لإثبات عدم الجدوى في مجال التطبيق العملي (وعين انسخط تبدي المساويا) ، وكان ذلك أيضاً من منطلق ذاتي ، يقع في الخطأ من يأخذ عنه دونها وعى وحذر -

وعلى أية حال ، لابد من المحاولة رغم صعوبتها ، الا أن البداية لابد وأن تعود الى الوراء قليلاً ، الى هيجل الذي أخذ ماركس عنه كثيراً ، وكذلك الى نظريته ونظريته عن التاريخ ، لقد كتب ماركس يقول : أن المؤرخين الذين يسجلون الوقائع الكبرى فقط ، من أحداث سياسية وحروب دينية ونزاعات مظرية ، يشاطرون رغبا عنهم أوهام الحقبة التي يؤرخون لها (١) .

(١) كارل ماركس وفردريك انجلز ، الايديولوجيا الالمانية الطبعة الاولى من الترجمة الفرنسية (على الرغم من أنها لم تكن كاملة مثل الطبعة الثانية التي

ولعل ماركس بهذا يكون احد الدعاة الى تاريخ اعرق من مجرد سرد للاحداث لانه هو الذى يساعدنا باهتمامنا بها حدث فى الماضى على فهم وادراك ما يحدث فى حاضرتنا ، وما سوف يحدث فيما ننتقل من ايام ، وهكذا ان كان التاريخ مجرد ذكر لوقائع دون أن تكون هناك عملة نستفيد منها ، فسوف يتضاءل الى أن يصبح قصصا لها مجالات أخرى لروايتها غير مجالات العلم والدراسة ، وما كانت الحقائق المجردة التى تكون جوهر التاريخ مفسرة للحاضر أو مخططة للمستقبل فحسب اذ من المفروض أن يتعرض التاريخ لبيان كيف تحول الماضى الى حاضر ، وذلك للامادة فى معرفة كيف يتحول الحاضر الى مستقبل .

ويبدو أن ماركس كان يثق مع هيجل تماما فى ذلك ، وقد كان هذا الآخر يبحث فى روح الوقائع ، ولكنه اختلف عنه فى نقطة أخرى ، اذ كان هيجل يدعى انه كشف روح التاريخ الذى تجسد فى فلسفته ، فكان يظن انه يعرف سر كل عصر من العصور الماضية ، وقد تابع هيجل فى ذلك عدد من المفكرين الالمان الذين ظنوا أنهم يستطيعون فهم التاريخ دون أن يكونوا مؤرخين ، وقد تطور ذلك الاتجاه خلال حياة هيجل وبعد وفاته بحيث أصبح تاريخا فلسفيا بعيدا كل البعد عن تاريخ المؤرخين .

وقد رفض ماركس هذا الاتجاه ورأى فيها نوعا من اللاهوتية التى يبحث فيها صاحبها عن أسباب كل شىء ، ولا يتحمل عبء البحث عن الأسباب الواقعية الأخرى حتى ولو كانت ظاهرة للعيان ، بديهية للعقل والمنطق . ولذلك فقد كان المؤرخ الهيجلى حين يبحث عن مسببات الاحداث ، فانما كان يرجع الى فلسفة هيجل فهى الوسيلة له فى ذلك ، لافى تطور الوقائع التاريخية

=

ظهرت بعد ذلك عام ١٩٧٦ ، وقد ظهرت تلك الطبعة الاولى الناقصة فى باريس عام ١٩٥٣ فى سلسلة المنشورات الاجتماعية ص : ٣٩ .
وانظر فى ذلك أيضا الطبعة العربية التى أصدرتها دار دمشق للطباعة والنشر عام ١٩٦٤ . ص : ٤٤ .

وهكذا فبدل أن تكون فلسفة هيغل على النسخة الحتمية للتاريخ ، نجدهم يطرعون التاريخ لتحقيق فلسفة هيغل .

ويقند ماركس ذلك كله في بداية كتابه «الأيديولوجية الألمانية» في اعتراض واضح بادئا في شرح بعض المبادئ التي كان يراها جوهرها لهذا الموضوع وبالتالي معتقدا فلسفيا عرفت به الماركسية في كل ما كانت تبحث من أمور . يتول ماركس أن كل حقبة تاريخية تدور داخل معطيات مادية معينة : الموقع الجغرافي وما يترتب عليه من اقتصاد ، وعدد السكان وما يتولد عنه من قوة عسكرية ، والادوات وما يترتب عليها من انتاجية الى آخر ذلك من قوى مادية (على الرغم من اختلاف النظرة التقييمية الحديثة الى بعض هذه المعطيات مما يجعلها لا تأخذ هذه المرتبة من التسليم والإيمان) ، ويذهب ماركس بعد ذلك الى أن تلك المعطيات هي التي تحدد بالضرورة إمكانات الحقبة موضع الدراسة ، وبالتالي تحدد من إنجازاتها الفكرية والفنية وذلك هو منطلق الماركسية في المناداة بالابنية التحتية التي تتمثل في قوى الانتاج وعلاقاته وبكلمات أخرى فهي تتمثل في الاقتصاديات المتاحة ، أما الابنية العلوية فهي تتحدد بمجموعة الآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والفنية والفلسفية والدينية وجملة المعارف العلمية التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتلك كلها هي صدى أو انعكاس للمبانيات التحتية التي تعتبر الأساس لكل تطور وتحول يحدث في المجتمع ، ولذلك فإن الماركسية — كإحدى فلسفات التاريخ — تفترض فرضا اقتصاديا تاريخيا للتغير الاجتماعي ، ومن ثم فإنها تضع قواعد ثابتة للتطور من خلال الدوافع الاقتصادية ، تلك التي تنجم عدا الابنية التحتية ، وينطلق ماركس بعد ذلك لكي يصدر حكما بأن طريقة الانتاج في الحياة المادية أنها تسيطر بل وتشكل كل عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية .

ويلخص ماركس القضية الرئيسية ، كما يقول لينن ، القضية الرئيسية في فلسفته وفي كل فلسفة أخرى ، بأنها علاقة الفكر بالكائن ، أو علاقة العقل بالطبيعة ، أيهما يسبق الآخر ، العقل أم الطبيعة ، وكان الفلاسفة الذين

نطرقوا الى الاجابة على هذا السؤال بنفسون تدعى لاجابتهم الى معسكرين كبيرين ، فاولئك الذين ذهبوا الى تقدم العقل على الطبيعة هم الذين كانوا دعاة المثالية ، اما الآخرون فهم اصحاب المدرسة المادية ، ولا حاجة بنا بعد ذلك الى تحديد وجهة النظر الماركسية ازاء هذه القضية ، ويبدو أن الظروف المجتمعية هي التي أوحى لماركس بهذه المبادئ ، التي بدأ يدعو لها منذ الفترة فيما بين عامي ١٨٤١-١٨٤٥ ، وأهم تلك الظروف كانت تلك المقالات الثورية التي اعتاد على كتابتها في إحدى الجرائد المحلية في كولونيا ساعا عن أوضاع الفلاحين المتردية ، إلا أنه أدرك ضحالة معلوماته عن الاقتصاد في تلك الفترة ، فاندفع في حماسة ينهل من مراجع علم الاقتصاد (السياسي) ، لاسيما بعد أن فصل من عمله في الجريدة ، على أثر غضب السلطات المسؤولة على النهج الثوري الذي اتبعته الجريدة تحت قيادة ماركس .

وينبغي ألا ننسى كتابيه من جوهر المسيحية وأسس فلسفة المستقبل تلاذين كأننا علامة واضحة في تحول ماركس الى الفكر المادي بصورة عامة بعد أن تعرض بالنقد فيهما للفاسفات غير المادية لكل من هيغل وفيرباخ (١)؛ تلك كانت كلمة موجزة لمحاولة التعرف على بعض جوانب الفكر الماركسي إلا أنها على أية حال تعطينا صورة لما سوف تكون عليه الأيديولوجية الماركسية وهي أيديولوجية صراع وثورة منذ أن بدأت فكرا في ذهن مؤسسها الأول ، إلى أن أصبحت سلوكا واقعا لكل أتباعها والمؤمنين بها في مختلف المجتمعات بما أمكنها .

ولابد لنا قبل الدخول الى تفاصيل الأيديولوجية الماركسية من كلمة عن تصور ماركس للأيديولوجيا كعلم للانكار ومن الطبيعي أن نتوقع منه نظره

(١) انظر في ذلك :

لينين «مرجعة الياس شاهين» . ماركس . انجلز . الماركسية (موسكو : دار
تقدمه . بدور تاريخي) ص : ١٦-١٧ .

غير طيبة طالما انه رنع من قدر المادة في مواجهة الفكر، وتعريف ماركس للايديولوجيا ينطاق من نفس الافكار الدائمة لديه عن الابنية الفوقية وتأثيرها بالتحتيه منها، ولذلك فهو يذهب الى أن الايديولوجيا ليست سوى ظاهرة فكرية عامة تستند الى اسس اقتصادية تنجم عنها احكامنا في الاشلاق والسياسة والفن والقانون والفلسفة ، وهذه البناءات الفوقية أو العلية لا تخضع في تطورها لمتطلبات البناءات التحتيه فقط ، بل أيضا لكل قوانينها الجوهريه ، والعكس صحيح بمعنى أن أى تغير فى البنية العلوية لا يتبعه بالضرورة تغير فى البنية التحتيه ، فى اقتصاد المجتمع ، حيث أن التغيرات فى هذه الاخيرة سابقة على التغيرات فى البنية العلوية ، ويؤكد ماركس هذا المعنى فى أكثر من موضع فى كتابه عن نقد الاقتصاد السياسى معلنا بأن التغير فى البناء التحتى أو الاساس الاقتصادى ، لابد وأن يتبعه — ان عاجلا أو آخرا — بالضرورة تغير فى السياسة والاجتماع والفلسفة والفن وبقية مكونات البناء التحتى (١) .

ولقد نشأت فكرة الايديولوجيا فى الفكر الماركسى باعتبارها انعكاسا لصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، الذى يتحكم بالضرورة فى التنظيم الطبقي فى المجتمع ، ويتركز فى تلك المواقف والارتباطات العامة التى تتعلق بصراع الجماعات والطبقات عبر التاريخ ، وقد وافق مانهيلم ماركس فى ذلك الاتجاه فى كتابه الذى سبق الإشارة اليه ، والذى يتعرض فيه لبداية المفهوم لدى ماركس وتطويعه له حتى يتوافق مع عناصر النظرية نفسها التى تذهب — كما سبق أن عالجنا — الى أن الفكر لا يتوقف على مجرد ابروضع الاجتماعى للفرد ، بل انه يتوقف على ابروضع الاقتصادى للطبقة وبذلك يرجع ماركس الايديولوجية الى ما ينشأ داخل بنية الطبقة من مشكلات وفى الحقيقة أننا نتعرف على أيديولوجية العصر عن طريق دراسة البناء الفكرى للمجتمع سواء منه «روح العصر» أو «الفكر الطبقي» أو

(١) انظر فى ذلك :

—George Gurvitch, Twentieth Century Sociology (New York
Philosophical Library, 1945) PP. 370 - 373.

«عقل الجماعة» ، ومن ثم نستطيع أن نقول أن ماركس يعود في تعريفه الى
«المكونات العامة للايديولوجيا التي سبق أن اشرنا اليه .

نإذا ما انتقلنا الى المعنى السلبي : الوجه الآخر لفهوم الايديولوجيا في
المدرسة الماركسية ، وجدنا استمرارا - أكثر عنفا - للنظرة الناوليوية تجاه
الايديولوجيين ، حيث رأى فيها ماركس الوعى الزائف المرتبط بالظروف
الاجتماعية ، وهو مصطلح شامل يستخدم عادة للإشارة الى كافة الاحساسات
والافكار والمعتقدات التي يكونها البشر حول الموضوعات المادية للموسسة
الايديولوجيا كذلك هي افكار مضللة وأوهام ليس لها وجود حقيقى ، لانها
تقف - على حد قول ماركس - فى مواجهة النظريات العلمية ، وفى تشبيبه
آخر كتب ماركس يصف الايديولوجيا بأنها تمثل نوعا من الوعى بالواقع ،
يظهر فيه الناس وظروفتهم فى أوضاع معكوسة كما لو كانوا اشباحا فى غرنة

ومن اللطيف أن يذكر ماركس أن الايديولوجيين يجهلون أن أحوال الوجود
المادية هي التي تقرر العملية الايديولوجية في ذهن الانسانى ، ولو أدركوا
هذه الحقيقة لكان هذا الادراك هو النهاية لكل ايديولوجيا .

ولذلك كله استخدم الماركسيون الايديولوجيا لنقد المذاهب العقائدية
الفكرية التي اعتبروها تجريدية غير متفقة مع الواقع ، والتمييز بينها وبين
اشتراكيتهن العلمية المستمدة من الواقع ، والمبنية على العلم - حسبما يقولون
- فهذه المذاهب تستخدم الايديولوجيا فى نظر الماركسيين كمبرر فكري للمصالح
المطبقة التي تدافع عنها ، فالايديولوجية الليبرالية - على سبيل المثال -
هي التبرير الفكري لمصالح الطبقة الرأسمالية ، والايديولوجية النازية هي
التبرير للعنصرية والفرقة العسكرية الالمانية وهكذا ، الا اننا نجد أخيرا أن

(٢١) وقد افاض مانهيلم كيرا فى التعليق على الايديولوجية الماركسية بمسور
مؤنوعة - ويمكن الرجوع فى ذلك الى :

Mannheim, Ideology and Utopia, op cit PP . 110 - 119.

الماركسيين اذا ما استخدموا الايديولوجيا فانما للتمييز بين الايديولوجيا العلمية التابعة والانابعة من مبادئهم ، وسائر الايديولوجيات غير العلمية وغير المستمدة من الواقع ، وغير القابلة للتطبيق العملى ، على الرغم أن بعض المفكرين السياسيين يحتجون بتلك النظرة الماركسية للايديولوجيا التي تجعل منها مرآة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ليستدلوا منها على أن تغير هذه العلاقات ينسخ الايديولوجيا الماركسية ، كما ينسخ غيرها من الايديولوجيات (١) .

واذا ما اعترض معترض : كيف تكون الايديولوجيا أو الايديولوجيين على هذا القدر من الزيف ؟ يجيب الماركسيون بأن المفكر حقا يفكر بشكل واسع ، الا أن هذا الوعى زائف ، لان القوى الحثيثة التي تدفع المفكر تبقى غير معروفة لديه ، والمادة الفكرية التي يتعامل معها يقلبها كشيء مسلم به بدون فحص على أساس أنها نتاج الفكر ، والمفكر هنا لا يريد أن يبذل الجهد لكي ينقب عن مصدر هذا الفكر لمحاولة ادراك الصحيح منه من الزائف ، حيث لابد وأن يتحرى الاصل والمصدر حتى يخرج الناتج (وهو الايديولوجيا) متوافقا مع المتطلبات العلمية التي من اولها الاستمداد من الواقع ، وطالما أن سلوك الانسان تقرر مصاحته العامة ، فان الوعى إما أن يكون موافقا لهذه المصلحة ومن ثم يكون وعيا صحيحا ، أو لا يكون كذلك ، فيدخل في نطاق الاوهام مما يجعلها غير مجدية ، في حاضره أو على المدى البعيد .

والايديولوجيا الماركسية بصورة عامة نبعث حين تعرض ماركس لطبقات المجتمع وتحليل بنائه ، وهنا لابد وأن نشير الى المفهوم الذي رآه ماركس وهو يتعرض لبيان ما يعنيه بالمجتمع ، حيث أنه ليس عددا من الأفراد أو الطبقات ، ولم يكن كذلك مرادفا للدولة أو الأمة ، وانما كان المجتمع عنده

(١) انظر في ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٢-٥٣ نقلا عن :

مثلا لفترة تاريخية بأكملها بكل حصيلتها الحضارية والثقافية ، وكما نعرف ان ماركس وافق الاجتماعيين حين جعل من المجتمع كائنا حيا يتطور من حالة الى أخرى ، وكانت أولى مراحل تطوره عند ما كس هي المرحلة التي وجد الانسان فيها على حالته البدائية، والتي كان يقوم فيها بكل أوجه النشاط بحياته دون أن يكون هناك نوع من التخصص الذي هو سمة العصر الحديث ثم يتطور المجتمع بعد ذلك الى المرحلة التالية والناجية من المرحلة السابقة لصل الى ما يسميها بالمرحلة الانتاعية التي تتطور هي الاخرى في نهاية الامر الى المرحلة الرأسمالية ، التي يعتبرها مقبلة في المجتمع الاوربي المعاصر الذي تكون اثر اندلاع الثورة الصناعية وانقسم الى طبقتين : الأولى هي الطبقة المالكة لوسائل الاتاج ويطلق عليها الطبقة البورجوازية والثانية هي الطبقة العاملة وسميها البروليتاريا ، وهذا يفترض ماكد أنها لا يكتها التعايش سويا بصورة سلمية ، وعليه فلا بد من وجود الاحتكاك والصراع بينهما ، مما يتبع عنه دمار النظام القائم وزواله لكي تحل المرحلة الرابعة من تطوير المجتمعات وهي المرحلة الاشتراكية التي تعتبر الوريثة الطبيعية للمرحلة الرأسمالية ، لكي نصل أخيرا الى المرحلة الأخيرة والتي ينظر اليها ماركس على أنها قمة التطور الاجتماعي وهي الشيوعية ، التي هي — على حد قول دعاةهم — نظم اجتماعي لا طبق تقوم فيه الملكية الواحدة للشعب بأمره على وسائل الاتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع أعضاء المجتمع ، حيث الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ، ستنمو أيضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكنيك المنتهين على الدوام ، وتتدفق مصادر الثروة الاجتماعية ، ويتحقق المبدأ « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » ان الشيوعية هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين أحرار وواعين ترسم له الارادة الذاتية الاجتماعية ، ويفدو فيه العمل لغير المجتمع الحاجة الحيوية الأولى في نظر الجميع وأمره يتركز ضرورته ، وتطبق فيه كماءات كل فرد على اكبر وجه ممكن لصالح الشعب (١) .

(١) باكو فليف وآخرون ، أسس الممارف السياسية (موسكو : دار التقدم ،

وأخيرا أن كانت هناك كلمة تلخص المذهب كله ، وحتى يمكن أن تساعد على إصدار حكم موضوعي له أم عليه ، نقول أن ماركس كان يرى في الأيديولوجيا وهما أوزينا في حالة واحدة فقط ، وهي حينما تنعزل عن المصادر الموضوعية التي أدت إلى نشأتها وقيامها في أول أمرها ، وعليه فليست كل أيديولوجيا وهما أوزينا ، لأنه من الطبيعي — طالما أننا اشتغلنا بهذا الشرط — ألا تكون الأيديولوجيا وهما إذا ما ربطت الوعي بالوجود، وللانصاف فإن كثيرا من الأيديولوجيات تحقق هذا الارتباط ، حيث أن الشعب الآن وفي مختلف البقاع أصبح على ادراك تام بالأصيل وبما هو غير ذلك ، ومن حجة أخرى أن قدر للأيديولوجيا أن تنتشر وأن تبقى صاعدة في مواجهة الافكار الأخرى سواء لكائنات وائدة أم محلية ، فلو تكون الأصلية على غير ما يدعى بعض الماركسيين المتشددون من إطلاق عمومية الزيف على كل ما خالف الماركسية ، وعلى كل ما لم يتخذ الاقتصاد أصلا ومنطلقا .

وإذا كنا بصدد بعض النقد الذي يمكن أن يوجه للنظرية الأيديولوجية الماركسية فسوف نستعر رأي ماكس غير في هذا ، وهو الذي يذهب فيه إلى عدم جدوى ربط العمليات الذهنية بالقاعدة المادية ، ودليله على ذلك أن السبب المادي يقود ويؤدى إلى نتيجة من نفس طبيعة المنطق ، بمعنى أنه لا بد وأن تكون النتيجة مادة ولا يمكن أن تكون قبة ، حيث أن هذه الأخيرة هي محصلة بعض التفاعلات المعنوية التي يمكن أن يضيفها الفرد على الرقائع المعنية التي تمر أمام عينيه ، ومن المعروف أن ذلك يتم بصورة اختيارية ، حتى لو كانت الأيديولوجيا ذاتها مفروضة بصورة شسرية ، ثم أن الصور الذهنية التي تشكلها الظروف تأتي في العادة صورة مطابقة لتلك الظروف ، أما الأحكام القيمية فهي التي تكيف الظروف لتحكم عليها عما إذا كانت ايجابية أم سلبية ، وباستعراض التاريخ يمكن أن نقول أن الجهد لابد وأن يكون مضاعفا حتى يمكن تمييز الخيم عن بعضها ، وتلك كنهى المنظومات الفكرية التي قد تؤثر في مسار التاريخ ، إلا أن الكثير منها لابد لنا من البحث في ذاتياتها لمحاولة استنباط دواعي الوجود ، ومن ثم فلا مبرر لها سوى ذاتها .

تعليق :

ونحن وإن كنا قد أعطينا الأيديولوجيا الماركسية بعض الاهتمام ، انطلاقاً من كونها أولى الفلسفات التي أضفت على الأيديولوجيا مفهوماً سلبياً ، إلى جانب أنها لا تتعاشى إلا بالصراع ، وهو بيت القصيد بالنسبة لدراستنا الراهنة ، كما سبقنا الإشارة لأكثر من مرة ، نقبل ونحن وإن كنا قد فعلنا ذلك ، إلا أنه لا ينبغي أن نغفل أنواعاً أخرى من الأيديولوجيات وقفت مؤثرة في فترات تاريخية ، أو هي استعمالات معينة للأيديولوجيا سادت في أزمنة معينة أثر ظهور بعض الرواد والفلاسفة الذين كان لتأييدهم أو لدعوتهم إليها الفضل الكبير في ازدهارها ، ولكي نكون منصفين يجب أن نعترف بفضل الاستعمال السابق على اللاحق ، حتى ولو كان يقف معه على النقيض ، وإن كان الشيء بالشيء يعرف ، فالنقيض بالنقيض يدرك وتعرف جدواه .

ويلخص لنا صاحب مفهوم الأيديولوجيا هذه المراحل بعد عرض تحليلي مهيب فيما يلي :

أولاً : أيديولوجية القرن الثامن عشر والتي كانت تعني الأفكار المسبقة الموروثة من عصور الجهل والاستعباد ، ويتقابل في هذا الاستخدام للأيديولوجيا التقليد الذي لا يدرك المغزى أو المعنى ، لأنه ليس لديه من الوسائل ما يعينه على ذلك ، وإن كان لديه ذهني معطلة لا تؤدي مهمتها بالشكل السليم ، مع العقل المدرك الواعي الذي يكشف بما أوتي من ملكات عن الحقيقة وهو عقل لا يختلف في الفرد عما هو في الإنسانية كلها .

ومن ثم فإنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من العقل الفردي

ثانياً : فإذا ما انتقلنا إلى وجهة نظر الفلاسفة الألمان تجاه الأيديولوجيا لاسيما هيجل ومن سار على نهجه وبعض الرومانسيين من بعده ، وجدنا أنها تعني لديهم منظومة فكرية ، تعبر عن الروح التي تدفع وتحفز الحقة المعينة لتجعلها تسير إلى الهدف المحدد لها في خط وخطة التاريخ العام .

ومن ثم شأنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من التاريخ كخطة واعية بذاتها .

ثالثا : فاذا ما وصلنا الى الايديولوجيا كما كان يراها ماركس ، فهى منظومة فكرية تعكس البناء الاجتماعى كله (أخفين فى الاعتبار معنى كلمة .جتماع الذى كان ماركس يراه) وقد كان الماركسيون يعتبرونها التعبير الفكرى لما كان يتفاعل فى المجتمع من عوامل ولاسيما المادية منها .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من البناء السفلى ، واثره على الابنية الفوقية ، كما أسهبنا سابقا .

رابعا : ونصل الى استعمال نيثشة وعصره للايديولوجيات ، حيث كانت فى نظرهم مجرد مجموعة من الاوعام ، والتعليلات والحيل ، التى يلجأ إليها الانسان للدفاع عن نفسه ضد العوامل الطاغية فى معادلة الحياة ، حتى لا يقع ضحية لها خلال عملية الصراع التى يمكن ان تحدث .

ومن ثم فانه كان ينظر الى الايديولوجيا انطلاقا من الحياة كظاهرة عامة تتصل عالم الجهاد عن عالم الاحياء .

خامسا : اما عالم النفس الشهير فرويد ، فقد كان يرى فى الايديولوجيا : مجموعة الانكار الناتجة عن العقل الذى يقف فى مواجهة الاقنعة التى تخفى وراءها اهداف الرغبة ، والذى يساعده فى البناء الحضارى ، وهكذا تصور الايديولوجيا خط دفاع ضد طبيعة الانسان الحيوانية .

ومن ثم تطلق الايديولوجيا لدى فرويد من اللذة التى يمكن ان تمير الحيوان من الانسان العاقل (١) .

ويبدو أن هناك عاملا مشتركا بين هذه جميعا ، على الرغم من اختلاف المنطقات وتباين قيمها السائدة تبعا لذلك ، يتمثل فى البناء الفردى لكل منها ؛ ونعنى به التشابه فى استخدام المعطيات ما بين الظاهر والخفى ، وما بين

(١) اقرأ فى ذلك :

— عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص : ٦١-٤٠ .
١٠٣ - ١٠٤ .

الوجود والقيمة ، وما بين العرض والجوهر ، مما يساعد الليبرالي ، على كشف التقليد ، ومما يساعد الماركسي على كشف التعليلات البورجوازية ، ولعل هذا هو السبب في تداخل الاستعمالات المعاصرة في الايديولوجيا التي اخذت مفهومها مغايرا وان كانت لبنات بنائه مستمدة من هذه كلها ، ودليلنا على ذلك تأثير ماركس بهيجل (وان كان التأثير في بعض الاحيان عكسيا) ، وتأثير مانهيم بماركس ونير ونيتشه ، وهكذا ، مما يجعلنا لا نستطيع أن نجد أحدا من الايديولوجيين المحدثين يخلو تماما من بعض التأثير بأحد هذه الاستخدامات السابقة ، ولا معنى ذلك عدم تمايز كل من هؤلاء المفكرين بشيء محدد الا انه مغاير لما نتحدث عنه من موضوع حيث يمكن أن يدخل في نطاق نظرية المعرفة التي تقع كاملا في مجال الفلسفة بصورة خالصة .

ثم اننا قد نجد باحثين من مدرستين مختلفتين في الفروض الفلسفية وليكونا مثلا الاشتراكي والراسمالي ، او الماركسي والفرويدى ، نجدهما يستطيعان القيام بأبحاث متطابقة وصما يدرسان ظاهرة ما ، وذلك لانهما غير مطالبين في سياق البحث ان يظهر او ان يدرس أصل نشأة الايديولوجيا عند كل منهما ، فتلك اضافة لا جدوى منها ، بل ربما تسيء الى الشئ سل الموضوعى للبحث ، ذلك مع الافتراض بتساوى المعطيات لدى كل منهما في البداية ، ثم ان كل منهما قد يستفيد من ابحاث ونتائج الآخر ، مما يدل على ان العلوم أصبحت تتداخل مع بعضها في اطار من وحدة المعرفة البشرية ، لاسيما تلك العلوم الانسانية التي تبحث في الطواهر الاجتماعية بهدف الكشف عن القوانين المتعلقة بهذه الظواهر ، وهذه العلوم جميعها هي المكونة للمجال المعرفى الانسانى .

وكلمة أخيرة في هذا المجال ، حيث يمكن أن تكون هناك مصادحة بين الايديولوجيا والعلم ولا مناقضة ، لانها تحمل في بعض احيائها قدرا من العمومية لاسيما حين تنطلق من الواقع ، والتفكير الايديولوجى ، بدون مراعاة للمضنون والمحتوى ، لم يظهر الا في نطاق انلم الوضعى الحديث وكان ذلك مع اقتراب القرن التاسع عشر في نهايته ، على الرغم ان الانسان في بادىء الامر وفي

مختلف الفاسفات كان يميز دائما بين الفكر الواقعى والفكر الايديولوجى ، كما لو كان يميز بين الصحر والنوم ، ولنا ان نتساءل عن القدر الذى يمكن ان يكون فيه العلم ايدىولوجيا ، ان الدارس الايدىولوجيا يمكن ان يكون علميا باستخدامه اساليب وطرق البحث العلمى ، وغالبا ما يصدق فى فروضه ، ومن ثم يمكن اسباغ حطاح العلمية على مادة ادراسة ، ثم ان الموضوعية المطلقة نادرة الوجود ، لان الباحث لا يمكن ان يتجرد من الاعتبارات البيئية والانماءات الشخصية بصورة تامة ، وذلك يذكرنا بوضع انيغورسوف الذى يتواجد فى برج عاجى ليذهب الى فكر تجريدى ، لا يمكن ان يكون كذلك بصورة مطلقة ، ولابد وان يحل بعض تاثيرات البيئة الواقعية ، وها هو افلاطون يعترف بعد ان رسم لنا صورة مثالية لجمهورية يود ان يعيش فيها ، يعترف بأنه اما فعل ذلك — على الرغم من تجريدها المطلق — فى محاولة لسلاج مسوىء لجميع الواقعى ، بمعنى انه انفصل مع الواقع فخرجت انفعالاته مجردة لاتصلح للتطبيق اطلاقا ومن ثم فلا يمكن ان نذهب مع القائلين ببطلان الايدىولوجيا بصورة مطلقة ، ثم ان ايدىولوجيا اليوم هى عالم الفد الواقعى بقدر ما يبذل الجهد فى الاخذ بوسائل التطبيق الفعلى ، وعلى أية حال فان الاقتراب نحو العلمية هو الاتجاه السائد فى فكرنا المعاصر ، بعدما استطاع العلم ازاحة الفلسفة عن كثير من مجالاتها التى كانت تسيطر عليها فى أزمنة سابقة .

الايديولوجيا والثقافة :

من المعروف أن أى مصطلح لا يفرض نفسه على السطح إلا إذا واكبتة مكونات معينة توحى به وباستخدامه ، وغالبا ما تكون تلك هيئة لينة في اول امرها ، لتنمو وتزدهر حتى ولو كانت في صورة مضهرة ، حينئذ يأخذ المصطلح الصورة العلوية الظاهرة ليمبر عن مضمون بدأ يسرى حثيثا ليظهر نفسه فيما نعرفه به ، الا أن الامر كان مختلفا بصورة تكاد تكون تامة ، في حالة مصطلح الثقافة حيث أن المكونات توافرت منذ القديم من الزمان ، الا أن الكلمة ذاتها لم تظهر في مفهومها الحالى الا ابان حركة النهضة في اوروبا ، وعليه فلم يكن لها وجود في الفكر الانريتي أو الرومانى أو المصرى القديم ، اللهم الا بصورة غير مباشرة - كما سوف يأتى الحديث ذ ، أو عن طريق التعرض للمضنون مثلما اوضحنا سابقا، دون أن يكون هناك بحث في بناء قائم بذاته . وكذلك لم يتعرض له الفكر الإسلامى بما نحمل له من مفهوم معاصر ، على الرغم من وجود اللفظ واشتقاقاته فى اللغة العربية منذ أن قدر لها أن تتكامل كلفة فى بادئ امرها .

لقد حظيت الثقافة بمحاولات تعريفية عديدة، وخرجت كل محاولة كالعادة بالنسبة لمعطيات الفكر الانسانى - لتعكس خلفية معينة عايشها صاحبها ، وعلى سبيل المثال ذهبت المدرسة الفريية الى انها نتاج للفكر الانسانى وحرية ، فى الوقت الذى نظرت فيه المدرسة الماركسية الى الثقافة على انها ثمرة مجتمعية كطبيعتها فى النظر الى مختلف الامور .

الا أن الامر ليس بهذه البساطة ، حيث أن مفهوم الثقافة من اكثر المفاهيم تداولوا ولكنه أيضا من أكثرها غموضا وتلونا ، فالتعاريف التى اقترحت فى المائة سنة الأخيرة على الأقل بلغت حدا من التنوع يصعب معه الاتفاق على تعريف محدد ، وإذا كان كروبر Kroeber عالم الانثروبولوجيا الأمريكى الشهير بالاستتمانة مع أحد من زلائه قد صافا ما لا يقل عن ١٦٠ تعريفا للثقافة

فإن التفرعات التي تبلورت بعد ذلك تزيد ولاشك في عدد هذه التعاريف المقترحة (١) .

وعلى أية حال فمن المعترف به أن أول من وجه الانظار إلى تعريف الثقافة كان هو ، لانثروبولوجى التجايزى انوار. تايلور Edward Tylor (١٨٣٢ - ١٩١٧) في كتابه «الثقافة البدائية» The Primitive Culture ، الذى صدر عام ١٨٧١ ، وذلك من خلال تعرضه لموضوع علم الثقافة ، وفيه يذكر أن الثقافة بعبارة الواسع هي ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة ولقائد واغن والاخلاق والعرف ، وكل الترات واعادات الاخرى التى يكتسبها الانسان من حيث هو عصر في المجتمع (٢) وقبل أن ندخل في مدى وائفة هذا لتعريف للواقع الآن ، وعما اذا كتبت تلك هي المكونات التى تؤلف لـا مركب الثقافة ، نود أن نعود الى الاصول الاولى للكلمة من وجهة النظر اللغوية ، حيث تعنى تعامل الانسان مع الطبيعة ورعايته لها وتبسيط الطريق السوى لرعاية ما هو موجود لينمو ويزدهر ، وكما تنفذ في الاصل اسأل مع اطبية المادية ما يمتد أيضا الى مجال الانسانيات فتعنى ، رعاية النفس وقواها العقلية والاخلاقية ربيدو أن الرومان قد وصلوا الى شيء قريب من هذا حين ذهب فيسوفهم الكبير ششرون الى مفهوم ثقافة الروح التى ينوغل للانسان فيها بعض المعارف والقدرات .

ولم يستخدم الاغريق القدماء هذه الكلمة ، ولم يقدموا مرادفا لها وإنما

(١) الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة «القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨» ص ٦٠ - وقد قاما بجمع هذه التعريفات من الكتابات الاثروبولوجية والسوسيولوجية والانثولوجية التى ظهرت منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، والتي تنوعت فيما بين تعريفات وصفية تهتم بالمحتوى والمكونات ، وتعريفات سيكولوجية تهتم بالجانب الرمزي وتعريفات أخرى تهتم بالصيغ العامة وانماط الفعل والسلوك . انظر في ذلك :

- احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعى ، :دخول لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المفومات (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص : ١٨٦-٢٤٢
(٢) احمد ابو زيد ، تايلور « دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧ » ص : ١٩٥ .

كانت الثقافة لديهم هي ثبرة التربية الحرة بحيث أنها لم تكن تنفصل عن الحياة ، وهكذا لم يكن هناك فارق بين مثقف وغير مثقف ، وانهما كان الفارق بين نوع انشغال المواطن الحر وعنايته بالامور العامة وانشغال العمال اليدويين بالحرفيين بالامور التي لا ترتفع الى مكانة الامور السابقة .

والثقافة على ضوء هذا التفسير هي باختصار وع من السلوك والتفكير والاحساس يكسب صاحبه شخصية معينة يلقاها من بيئته الاجتماعية ويستتشق غيرها ، مما يجعل الكائن البشري يستمد كل ما يتصل بشكله ولونه من البيئة التي يمر فيها ، وهي تسرى الى الافراد بلا وعى منهم ، كما يقول المفكر والفيلسوف الانجليزى هربرت ريد ، اذ تمكس الثقافة في أسلوب السلوك والعمل والاستجابة بصرف النظر عن نصيبه من المدنية او الحضارة (١) .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذهبنا الى القول ببعض التطابق بين هذا التعريف وتعريف تايلور السابق من حيث كون الثقافة امكاسا او تعبيرا لما يسود المجتمع أو البيئة من خصائص بغض النظر عن نوع هذه الخصائص التي قد تتباين من غيزيقية وديجرافية ، الى اجتماعية واقتصادية وسياسة ، الى غير ذلك ، ويبدو اننا بذلك نكون قد هجرنا التعريف العام الذي درج عليه عصر النهضة ، من حيث ان الثقافة هي محصلة ثمرات الفكر في يداين العلم والفن والفلسفة والقانون ، لننخل الى ما اتسرت به الحثب المعاصرة او المتزامنة من اتجاه الى التحليل والنزيع لمعرفة البناءات وتركيباتها ، والناصر وجزئياتها ، ولن يكون ذلك بالامر الهين بالنسبة لمن ينزاون الى مجال الدراسة حيث لا بد من توافرهم على المعرفة النامة باجازات علوم مثل الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع .

ويبدو أن تايلور قد أعزاء لنا النور الاحضر لكى ينفذ عن طريقة كل من أراد

(١) أميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة « القاهر

مكتبة مدبولسى ، بدون تاريخ » ص : ٨٨ .

أن يساهم في عمالية التعرف والتعريف ، بل أن الأمر لم يقصر على ذلك فحسب حيث وجدنا من المفكرين من يتابع تايلور في كل مذهب اليه ، ولكن بيمض الاختلافات في التحليل والتركيب ، ويظهر ذلك تماما عندا رالف لينتون Ralph Linton الذي رأى في الثقافة كلا مركبا تتداخل أجزاءه تداخلا وثيقا ، بحيث يكون من الممكن التعرف فيه على الاشكال البنائية المعينة ، بمعنى أننا بذلك نستطيع أن نلمس فيه وأن ندرك العناصر المختلفة التي تقيم هذا البناء الثقافي أو التي تكون هذا الكل المركب .

الا أن لينتون يزيد التعريف توضيحا فيجعله يقوم على مستويين: الاول وهو العموميات باعتبارها الارض الصالحة التي تمتد فيها جذور الحياة الثقافية للمجتمع ، وذلك كالدين واللغة والتقاليد ، تلك التي تعتبر الاساس الذي يحدد ويشكل نوع العقلية الخاصة بالنموذج الاجتماعي . والثاني وهو مستوى الإنكار الخاصة: الناتجة عن التخصص المهني ، التي تكون على أساسها: التفرقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية (١) .

ونستطيع أن نجزم أن الاتجاه الحديث للتعريف بالثقافة يربطها بكل ما نشئت عنه الدراسات الانسانية في مجالاتها المختلفة ، وما ينجم عن تنافلاتها وما يصدر من الانسان من استجابات مؤيدة ومعارضة — ازاءها ، ومن ثم فإنها تتضمن المعايير والقيم التي تشكل المجتمع المعين ، بالإضافة الى معتقداته ولغاته ولهجاته ، وحرفه وفنونه . بحيث أن القيمة أو المصطلح يأخذ معنى واحدا في كل انداء المجتمع الذي تحده حدود جغرافية معينة ولبيان ذلك كله بصورة تطبيقية دعونا نحاول أن نلمس رد فعل انسان العصر القديم أو أحد سكان الكواكب الاخرى — لو افترضنا وجودهم هناك — حين ينزل الى أحد مجتمعاتنا ويرى كيف أننا نتسوق كل حاجياتنا بقطع صغيرة من الورق التي نسميها نقودا ، أو حين يرى تلك الطريقة التي نرتدى بها ملابسنا وهي غير اليفة بالنسبة له ، ولم نذهب بعيدا ونسوق أمثلة لا يحتمل حدوثها

(١) مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة «دمشق : دار الفكر» ١٩٨١ ص: ٣٠-٣١

السنا نرى اختلافات جمة بين قيوسلوك ابن أوربا الشمالية الغربية وابن صعيد مصر ، والسنا نرى كم من الآثود تضيع هباء في المناسبات التى نسمى فيها الى المرح والتسلية مما لا نقبله في البيئات المحاذية ، والسنا نعتبر القاتل مجرماً فى حين وبطلا فى حين آخر وظروف أخرى ، الى غير ذاك من امثلة ، ثم السنا نرجع ذلك ، الى اختلاف الثقافات ومن ثم اختلاف القيم والمعايير والمناهيم التى تخلق وتؤثر فى تقييدنا واحكامنا على الآخرين ، وذلك بقدر ما تكون تلك المعاملات الاخرى مقبولة لدينا (١) .

وانطلاقاً من ذلك كله تكون الثقافة اثر شمولاً وعمقاً مما توارثناه من معارف الاغريق والرومان ، وكذلك تجاوزت الثقافة كل ما انترته قرائح عمالقة الفكر الكلاسيكى ، بل انها تطورت عما كان عليه المفهوم فى اول نشاته ، وهكذا يصل المصطلح اخيراً الى صورة تكاد تجمع عليها آراء المفكرين فى عالم اليوم جميعه ، بدون النظر الى طبيعة مكوناتها واختلافها ما بين بيئة وأخرى ، وكذلك بنفض النظر عن النظرة الضيقة التى يمكن أن تقصرها فى حدود اقليمية ، حيث أن عالم اليوم وما به من تكنولوجيا متقدمة ، جعلت الاتصال بين مشرقه ومغربه امراً ميسراً ما ساعد على تقارب وجهات النظر وتكوين مفهوم مشترك لمصطلح الثقافة .

وعلى قدر ما نستطيع أن نحكم . تطرقت كل محاولات التعريف حتى الان الى مقومات تشترك كلها فى خاصية واحدة ، وهى عدم وقوعها فى عالم المحسوسات وهنا يظراً على البال تساؤل ما ، يتصل بما يمكن أن يكون عليه الامر لو انتسبت تلك المقومات الى الماديات ، قطعاً سوف يتغير المصطلح تبعاً لذلك ، ومن وجهة نظر شخصية ذاك هو الطريق الى « الحضارة » ولا بد من التفرقة بينهما حيث أن الخلط بينهما كثير ، وكل من تحدث فى هذه كان له

(١) ولذلك وجدنا المؤتمر الثقافى العربى الثانى ، المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بمدينة الاسكندرية فى ٢٢ اغسطس ١٩٥٠ يذهب الى تعريف الثقافة بأنها جملة معارف الامة وآدابها وعلماؤها وتقائدها واتجاهات الروحية والفنية .

راى فى تلك ، بل ان البعض استخدمها بصورة متردغة مما أوقعنا فى بعض
الاحيرة ومن هنا افاض الكثيرون فى القاء الضوء على هذه التفرقة بين الثقافة
والحضارة ، باعتبار الثقافة حياة ونشاطا ، طاقة وقيما واحاسيسا فى بيئة
بذاتها ، بينما الحضارة وسائل وادوات وآلات وفنون تكتيكية ، الاولى نزعة
الى طراز أو لون من الوجود . الثانية وجسود ملموس ومتحقق ، له مظاهره
ومؤسساته وقواعده ، الاولى فى حياة الفرد شعور وفكر وسلوك ، والثانية
اشياء تدور وسطها حياته ، فالكتابة مثلا ترتبط بالحضارة لانها وسيلة واداة
بينما اللغة ثقافة أى حياة تتمثل فى رموز وعلاقات، واشارات، والثقافة تنحصر
فى الامور الذهنية والمعنوية وحدها ، وتظهر بأجلى مظاهرها فى الفنون
والاداب وقواعد السلوك ، فى حين ان الحضارة تشمل الامور والوسائل
العادية وتتجلى بأحسن صورها فى العلوم والصناعات ، ويستطرد صاحب
هذا الراى غيرى مرقا آخرأ يتمثل فى كون عمر الحضارة لا يرتبط بعبر الثقافة
فقد هوت أثينا تحت ضربات البرابرة ، ووقعت أسيرة فى أيدي الرومان ،
وتحكم فيها الاتراك فترة من الزمن . غير أن أشعار هوميروس ومسرحيات
سوفوكليس ، وفلسفات افلاطون وأرسطو ، وعلوم جالينوس وأببقراط
واقليدس وهيرودوت لم يقو عليها البرابرة ولا الرومان ولا الاتراك، حتى قبض
الله سبحانه وتعالى لها العرب فى القرون الوسطى فانقذوها وبعثوها ،
وتناولها من بعدهم رواد النهضة الحديثة ، ولا تزال تفعل فعلها الى اليوم ،
واذا كان ذلك قد قبض للثقافة اليونانية القديمة ، على الرغم من عدم وضوح
الصلة بين حضارة وثقافة ولغة أهل اليونان فى الوقت الحاضر ، وبين
الحضارة واللغة والثقافة الاغريقية القديمة ، فمن باب أولى أن يقال فى شأن
الثقافات الحية التى مازال يعبر عنها بلغاتيا الاصيلية ولاسيما العربية التى
تعتبر من أبرز مظاهر الاستمرار فى حياة العرب ونشاطهم الثقافى (١) .

ونميل الى هذا الراى الاخير الذى يذهب الى جعل الحضارة الصورة المادية
لكل ما يصدر من الانسان من نشاط ، بينما تقتصر الثقافة على الجانب الفكرى

(١) عز الدين فودة ، المجتمع العربى ، مقوماته ووحدته وقضاياها السياسية
القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦) ص : ١٧٢-١٧٣ .

والمعنوى فقط ، ولعلنا من هذا المنطلق نقول حضارة قدماء المصريين وليس ثقافتهم حين نشاهد تلك الآثار المادية التى أقامها هؤلاء شاهدا على ذلك ؛ نقول نميل الى هذا الرأى الا أننا لا نذهب الى ما ذهب اليه صاحبه من حكم زمنى على الحضارة والثقافة ، حيث ان المقياس هنا هو الاصاله والصلاحية ، ويمكن لنا ان نستعمل المبدأ الذى توصلت اليه الداروينية بأن البقاء للأصلح لتدليلا على ما نقول ، ثم كم من الثقافات انقثرت بعدها انحلت مجتمعاتها ، وكم من حضارة بقيت صابدة تتحدى عوامل الزمن ، ولم يواكبها في ذلك ثقافات معينة ، مع اعترافنا ببعض العوامل الأخرى التى تطمس هذه أم تلك (١) .

واذا كنا قد ارتضينا لانفسنا مدخلا معينا للتفريق بين الحضارة والثقافة حين يغلب على الأولى كل ما يتصل بالامور المادية من الأنشطة البشرية ، فغالبا الظن أننا لن نذهب الى ماذهب اليه وليم أو جبن وهو يفرق في الثقافة بين مجالين الأول يضم الجانب المادى أى مجوع الأشياء وأدوات العمل والثمرات التى تخلقها ، والثانى ويشمل الجانب الاجتماعى كالعقائد والتقاليد والعادات والافكار واللغة والتعليم ، وهذا الجانب الاجتماعى هو الذى يتمكس في سلوك الافراد (٢) ، حيث ان الشق الأول هو الحضارة بعينها — كما أشرنا — واذا ما أتينا الى الشق الثانى وجدنا ان الثقافة في حقيقة الامر — من وجهة النظر هذه — هى علاقة متبادلة يتحدد فيها سلوك الفرد بنمط

(١) على الرغم ان هذا الرأى لايجد ترحيبا — على حد قول استاذنا الدكتور أحمد أبو زيد — من معظم العلماء الذين أتيحت لهم فرصة القيام بالدراسات الحقلية ، والاتصل عن كتب بالثقافات التقليدية ، بحيث يمكنهم أن يلمسوا ملامح الثقافة والسمات الثقافية المختلفة في تداخلها وتفاعلها ، وأدركوا بالتالى انه من الصعوبة إمكان فصل مظاهر السلوك المادية الشخصية عن الافكار والتصورات والقيم التى تختص وراء هذا السلوك .

— اظر في ذلك : أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفهومات ، مرجع سابق ص : ١٩٢ — ١٩٣ .

(٢) مالك بنى نبى ، مشكلة الثقافة . مرجع سابق . ص ٣١ .

الحياة السائد في المجتمع ، ثم ان اسلوب الحياة بصورة عامة يتشكل عن طريق تصرفات الافراد في المجتمع ، وعليه نستطيع ان نقول ان ثقافة بلد ما انما هي اسلوب الحياة السائد في هذا البلد الذي يمكن ان يجسده الانسان بأقوال وافعال تستطيع عن طريقها ان تحكم على هوية وانتماءات وقومية ذلك الانسان ، الا اننا لابد وان ندرك امرين في غاية الاهمية ، الامر الاول هو ان الثقافة ترتبط بالجماعة ، ومن ثم بالمجتمع اكثر مما تنسب لافرد ، والامر الثاني هو ان الثقافة تستبعد في دراستها العوامل البيولوجية والفسبولوجية التي يتميز بها الافراد كوحدات منفصلة بذاتها مما تؤكد عليه ابحاث علم النفس .

وطالما اننا في معرض التفريق بين الثقافة والحضارة فلا بد من الاشارة الى المحاولة التي تناولها ماكيفر في كتابه عن «المجتمع» والتي يلخصها في النقاط التالية :

اولا : للحضارة دون الثقافة معيار دقيق ، حيث تخضع لمعيار الفعلية :
نمطية نتاجات الحضارة نستطيع ان ننسب اليها التفوق او الاتحطاط .

ثانيا : الحضارة في تقدم مستمر خلافا للثقافة ، حيث انها تتطور بصورة فعالة مفترضة في ذلك استمرارية العمل الاجتماعي ، فأي انجاز حضارى يتم استغلاله بوجه عام وتدخل عليه التحسينات الى ان يبطل او يصبح غير ذي موضوع بظهور اختراع جديد في مجاله .

ثالثا : ان الحضارة خلافا للثقافة تتقدم بدون مجهود ، حيث تنتقل الثقافة في نطاق المجتمع وقتا مبدا يختاف عن المبدأ الذي يحدد نقل الحضارة .
فالثقافة لا تنتقل الا الى عقول متشابهة ، فالذي يقدر الفن لابد وان يكون على قدر من التفوق الفنى بخلاف نتاج الحضارة التي يمكن ان نستمتع به دون المشاركة في القدرة التي اوجدهته .

رابعا : ان الحضارة خلافا للثقافة تستعار بدون تغيير ، فنقل العناصر الثقافية من احدى المناطق الى أخرى يختلف عن نقل النسق أو النظام

الحضارى ، حيث من السهل الحكم على جهاز ما بأنه أفضل — للصحة مثلاً — من الجهاز القديم ومن ثم فلا بد من استيراده أو استخدامه (١) .

وفى هذا الصدد يحدد لنا الدكتور أحمد أبو زيد اتجاهين وضحا بعد أن ساهم الكثيرون فى عملية التعريف ، يعرف الأول منها بالاتجاه الواقعى الذى يمثّل فى صورة خاصة فى كتابات مالىنوسكى وبواس ، ويرى أصحابه أن مجال الثقافة هو السلوك البشرى الاجتماعى ، ولذلك فهم يميلون الى تعريف الثقافة فى حدود العادات وقواعد العرف والتقاليد المكتسبة المتوارثة ومن ثم فانهم يميلون بذلك الى اغفال الجوانب الماثية والمعيارية فى الثقافة . يتعلق الدكتور على ذلك بأن الرأى السائد بين هؤلاء العلماء هو أنه يلزم لوجود الثقافة وجود زمرة اجتماعية تمارسها وتتوارثها ، وإذا كانت الثقافة عندهم تعنى فى المحل الأول «التراث» الثقافى الملموس الذى يمثّل فى مختلف الصناعات والادوات والمعدات المادية (٢) ، فانهم لا يغفلون النظم والعادات وقواعد العرف التى توجد فى المجتمع وتوجه سلوك الناس وتصرفاتهم بل وترسمها لهم . أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه المثالى المياري ، الذى يميل على العكس من الاتجاه الواقعى الى تعريف الثقافة فى حدود والفاظ المثل الاجتماعى والى اغفال الممارسات الواقعية التى لا تدخل ضمن المكونات

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيا ، والحضارة «مذكرات غير منشورة» (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦) ص : ٧٣ - ٧٦
(٢) ولا بد وأن يكون لنا تعليق هنا ، اذ أن كل ما سقناه من اعتراض على تعريف أوجبرن السابق ذكره ، سوف تؤكد عليه هنا مرة أخرى حيث أن كل ما يتصل بالمنجزات المادية فى المجتمع ، سواء على مستوى الفرد أم الجماعة يدخل فى تصنيف الحضارة ، بغض النظر عن قدر تلك المنجزات ، لاسيما وقد نمارقنا على أن الثقافة كظاهرة طبيعية من وجهة النظر الاجتماعية هي ثمره من نمار العقل البشرى لم تأخذ طريقها بعد الى عالم التطبيق المادى ، بمعنى تلك التى تظل معنوية فى عالم المثل أو القيم أو بصورات الذهنية ، فان انتقلت الى نطاق التنفيذ الواقعى بحيث يمكن أن تتشكل فى صورة مادية ، تدخلت الى حضارة .

«الحقيقية» للثقافة ، وأصحاب هذا الاتجاه يتصورون الثقافة على أنها مجموعة من الأفكار والتصورات التي توجد في أذهان أعضاء المجتمع ، وكذلك المعايير والأماط الذهنية التي توجه على أية حال السلوك الاجتماعي ، ولكنهم حين يبنون مظاهر السلوك المخصص فانهم يتصورون في الحقيقة الثقافة شيئا مجردا ، ولذا كان بعضهم يستعين في فهمها وتقريبها للاذهان ببعض الأفكار الفلسفية مثل فكرة « ما فوق الموضى » (١) .

ولا يمكن لنا أن نسترسل بلا نهاية في الحديث عن الثقافة فنبأها فسيح والحديث عنها ساهم فيه الكثيرون ، ولذلك كانت هناك محاولات تأخذ من تلك التعريفات كلها لتصوغ لنا واحدا يجمع بين مكوناتها جميعا ، وقد تمثلت إحدى هذه المحاولات فيما صاغته مارجريت ميد Margret Mead في كتاب «الأماط الثقافية والتغير التكنولوجي» الذي أصدره اليونسكو تحت إشرافها عام ١٩٥٣ ، والذي تقول فيه أن الثقافة هي الكلى المنظم المتكامل ، المستخدم الدلالة على تجديد الهيكل من السلوك المكتسب الذي تطله جماعة من الناس بكنسته الى أبنائهم ، وبجزء منه الى المهاجرين اليهم من الكبار الذين يصبحون أعضاء في مجتمعهم (٢) .

وبعد ذلك كله ، أمل الا نكون قد استغرقتا طويلا في الحدث عن الثقافة ولو أنه كان حديثا ضروريا حتى يمكن أن نضع أيدينا على المفهوم السليم لهذا المصطلح وكذلك المكونات التي تقيم بناءه ، وذلك توطئة البحث عما اذا كان هناك من صلة بينها والإيدولوجيا ، ولعلسه ببعض النظرة التحليلية نستطيع أن نحكم بوجود كثير من التماثل بين مكونات كل منهما ، بل أن

(١) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، المفهومات ، مرجع سابق ، ص: ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) كمال دسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع « القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ » ص: ٧٣ ، وذلك نقلا عن :
Margret Mead, ed., Cultural Patterns and Technical Change
(Unesco, Tensions, Technology Series 1953) P. 54.

الواحدة قد تكون سببا من أسباب الأخرى ومكونا من مكوناتها ، حيث أن تصورات الأفراد فيها تتشكل وتعمق الى أن تصبح وسيلة تحقق للإنسان حاجاته ، ومن ثم تكون الثقافة والايديولوجيا مجرد جزء من اللغة العامة .
التي على أساسها يكون السلوك المشترك للأفراد الشعب .

وعادة ما تكون الايديولوجيا والثقافة هي الوسائل التي تجعل التفاعل ممكنا داخل الجماعة أو المجتمع ، حيث هما اللذان يجسدان ويساعدان على تشكيل الصيغ والتوابع الفكرية التي لا يمكن للتفاعل أن يتم بدونها ، وإذا كان لنا أن نستعمل مصطلح العقل الجمعي الذي ذهب اليه دوركايم ، فسوف نجد أنه لا ينسحب على أي شيء بقدر ما ينسحب على كل من الايديولوجيا والثقافة ولكن ليس العقل الذي نتج عن الكائن المجرد وهو المجتمع عند دوركايم ، ولكنه العقل الناجم عن التفاعلات الذي نجده عند ماركس .

والثقافة تخلق القيم بمعنى الأنواع المعينة من السلوك ، بغض النظر عن المذى الذي تكون عليه من الاخلاقية ، وذلك ما تذهب اليه الايديولوجيا لاسيما تلك التي لا تحلق بعيدا عن عالم الواقع .

وإذا كان ثابور قد ذهب الى أن الثقافة هي جملة الخصائص التي يتصف بها الإنسان نتيجة لانتثائه الى مجتمع معين ، فإن الايديولوجية هي التي تفعل ذلك تماما ، حيث هي التي تحدد له أنساقا من التفكير لا يتعداها وكذلك أنماطا من السلوك لا بد من الالتزام بها ، وإذا كانت الثقافة تلزم الإنسان بطريقة معينة في جميع أنشطة حياته اليومية ، فإنه بذلك يتصرف وفق ايديولوجيته - الفردية أو الجماعية - بطريقة لا شعورية .

وتشارك كل من الثقافة والايديولوجيا في أمر في غاية الاهمية بالنسبة للإنسان وهو النظرة الى الحياة ، النظرة التي تليق من معطيات كل منهما والتي تبدو واضحة في حركة المجتمع كله ، والتي تحدد بالتالى العلاقات مع الوحدات الأخرى من - مجتمعات - أفراد ، بحيث أننا نرى أراء ذلك سلوكيا واقميا أو متوقعا صادقا ملتزما بهذه النظرة العامة الشاملة .

بـ ليست الثقافة هي الانعكاس الفكرى للتقاريد والقوانين والنظم
السائدة . سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، وليست تلك
القواعد والقوانين وهذه النظم هي التي تحدد وتشكل الإيديولوجيا من جهة
أخرى ، وكما أننا نستطيع استنباط النظم والمعتقدات السائدة في مجتمع
ما عن طريق تحليل الأنماط الإيديولوجية . فأننا بالمثل نستطيع الحكم على
القواعد والقوانين بواسطة تحليل النسق الثقافى للمجتمع ، ولذلك فإن كلا
من الثقافة والإيديولوجيا تعتبران عوامل تأثير وتأثر أو متدبة ونتيجة في نفس
الوقت كما أننا لم نجد ذلك سابقا .

وعلى الرغم من ذلك كله ، هناك بعض الحالات التي تختلف فيها
الإيديولوجيا عن الثقافة ، بل أن هذه الأولى قد تتكون وتتشكل بشكل ذاتى
لثقافة السائدة في المجتمع ، وأوضح مثال على ذلك هم الرواد والأنبياء
الذين يذهبون إلى آراء ومبادئ فكرية جديدة ، مما يهدد الطيرى لإيديولوجيا
مختلفة تماما لما يسود المجتمع من ثقافة ، مما يتيح الفرصة لصدامات فكرية لا
يتمتع فيها إلا الصالح الذى يثبت جدواه وصلاحيته للمجتمع الذى ينشأ فيه .
وذلك على الرغم أن الرائد أو النبى ينشأ في كنف الثقافة المجتمعية المعاصرة
له ، إلا أن بناء الفكرى لابد وأن يكون متناقضا مع معطيات هذه الثقافة .

وحالة أخرى من حالات اختلاف الثقافة مع الإيديولوجيا وهى حالة الطفل
الذى ينشأ من البداية طبقا لمقومات ثقافة بيئته إلى أن يتكون لديه وعى ما
هو المقدمة الطبيعية لفكرة الضمير الذى يمكن أن يعرف على أنه حسيلة
الإنذار والنوامى التى يلقاها الطفل منذ الصغر ، وبما طبوع تبعاً لذلك
المقومات المجتمعية ولعله من هذا انطلق جاءت تسمية الضمير الاجتماعى
إلا أنه في حالة الإيديولوجيا فإنها تأتى في فترة تالية إذ أن مجموعة النصيرات
التي سمعتها الفرد لا تأتى إلا بعد أن يكون قد تشرب القيم الثقافية التى تسود
مجتمعه .

وتنتشر الثقافة عن الإيديولوجيا في عدد الاتباع ، حيث في الوقت الذى
يضع فيه الجميع لبنود ثقافة المجتمع ، فيما يعرف بسيادة أو تحكم أو طغيان

الثقافة في مواجهة بقية العناصر الفكرية ، فليس الامر كذلك بالنسبة للايديولوجيا ، اذ ليس بالضرورة أن يؤمن جميع أفراد الشعب أو الأمة بنفس الايديولوجيا ، لاسيما وأن كانت تلك هي ايديولوجية الطبقة الحاكمة التى تريد نرضها بالقوة ، والناس - كما يقول المبدأ السيمسى - فى عداء دائم لمن يحكم ، ومن ثم فاننا نتوقع وجود أكثر من ايديولوجية بين أفراد المجتمع الواحد الذى تشيع فيهم ثقافة واحدة .

وتبقى لنا كلمة اخيرة فى موضوع الثقافة ، تتصل بالثقافة السياسية ، وما لاشك فيه انها لا بد وأن تكون جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع ، ينسحب عايبها كل ما ينسحب على هذه الاخيرة ، طالما انها تكتسب مقوماتها من ايدئة المحيطة بها ، الا انها تلك التى تتصل بالموضوعات ذات الصبغة السياسية ومن ثم يمكننا أن نعرف الثقافة السياسية بأنها ذلك القدر من المعرفة والافكار التى تساند النظم المختلفة فى المجتمع السياسى ، الذى يحاول أن يصل الى نوع من اتفاق الراى حول القيم السياسية ، عن طريق وضع معايير معينة للعملية السياسية ، ومن ثم فانه يمكن التنبؤ بالسلوك السياسى المتوقع لشعب ما ، بل اننا اذا استطعنا انجاز ذلك أمكننا التنبؤ بالايديولوجيا السياسية بصورة عامة ، وهكذا تثبت الصلة العضوية بين الثقافة والايديولوجيا مرة أخرى .

واظننى لست فى حاجة الى بيان أنه على قدر ما تكون الثقافة السياسية من العمق والشمولية ، على قدر ما تكون القدرة على تجاوز المشكلات السياسية التى قد تواجه المجتمع السياسى ، دون أن تكون لها آثار جانبية عذيفة مما قد يودى بأمن وسلامة الدولة ، ولذلك فان الاتجاهات السياسية لدى الافراد لها تأثير هام على النسق السياسى بصورة عامة ، وعلى السارك السياسى لاجاز الحكم بصورة خاصة .

وينبذو أن افضل تصور للثقافة السياسية هو أن نجعل هذا المصطلح يشير الى تلك البيئة أو ذلك المناخ العاطفى والسيكواوجى الذى تعمل داخله للنظم

والانساق السياسية ، فكار الثقافة السياسية من هذه الزاوية هي نمط تمييز التوجيه يستوعب بداخله كل نسق سياسى (١) .

ومن المعروف ان الثقافة السياسية هي النتيجة الطبيعية للتشئة السياسية التى يتوثر على اتمايتها جميع انساق ونظم المجتمع السياسى ، ومن بينها الاسرة والمدرسة والحزب والمهنة ، والخبرات الاخرى التى يكتسبها الفرد نتيجة انغماسه فى الممارسات السياسية المختلفة طوال حياته ، ومن الاحكام المعروفة ان تلك التشئة التى هي الوسيلة الى بناء الثقافة السياسية . هما السياج الواقى والدعم لكل الابنية السياسية المتواجدة فى المجتمع بغض النظر عن طبيعتها الاولى او مذهبها الفكرى .

والثقافة السياسية ليست جامدة طوال فترات المجتمع ، بل لا بد وان يحدث بها التغيير والتبديل على قدر ما تتعاقب الظروف والاحداث من خرب و استثمار او ثورة ، والامثلة كثيرة ، فهناك الاتحاد السوفيتى ، بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وهناك مصر بعد اثورة الناصرية عام ١٩٥٢ واليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

الا ان الثقافة السياسية ان لحق بها تغيرات كثيرة سريعة ، فاما ينهى ذلك عن عدم رسوخ ايمان الافراد بها يسودها من قيم ، مثال ذلك تلك التحولات التى كثيرا ما تطرا على البلدان النامية او البلدان التى لم يستقر فيها النسق السياسى على شكل معين يرتضيه الافراد ، وذلك ما نعرفه وما مراد كثيرا فى الانقلابات والتمردات فى عدة البلدان (٢) .

(١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ : نقلا عن :

Y. Almond, Comparative Political Systems Journal of Politics (XVIII, 195٥) .

(٢) اقرأ فى ذلك المقدمة القيمة للكتاب .

Gabrial Almond and James Coleman (eds), The Politics of Developing Areas (Princeton University Press. 1970) pp. : 30 - 31.

ويبدو أن الآراء كما اختلفت حين تعرضت للثقافة العامة كمفهوم . فاهم .
سوف تتنوع كذلك بالنسبة للثقافة السياسية : حيث أن جميع من تعدوا لعملية
التعريف اشتركوا في بيان بنودها بدون اختلافات كثيرة فيما بينهم ، الا اننا
نجد مفكرا مثل دمل Dahl ينظر الى الثقافة السياسية على انها
العامل الذي يفسر أنماط السياسة (١) ولعله انما كان ينادى بذلك على
اساس ضرورة تسليح المعارضة بكل ما من شأنه ان يؤدي الى الاطاحة
بالنظام القائم ، الوثوب الى منصة الحكم ، وفي هذا وجدناه يحاول ان يصنف
مشاعر الافراد او اتجاهاتهم نحو النظام السياسى عبا اذا كانت تنصف
بالولاء والثقة وما الى ذلك من امور ، ام انها تقف على النقيض من ذلك ،
يمكن تصنيفها بالمعارضة .

والى مثل هذا كله ذهب ماركس في تعرضه لمفهوم الثقافة السياسية التى
يرجعها كعادته دائما الى تفاعل العلاقات الطبقية والبناءات الاقتصادية ، وفى
هذا وجدنا ماكس فيبر يتابع ماركس ، حين يفسر الظواهر السياسية تفسير
ثقافيا ماديا ، الا انه لم يفعل فى نفس الوقت العوامل الاخرى التى يمكن ان
تكون مؤثرة فعالة ، مثل العامل الاخلاقى او النفسى وكذلك درجة التوازن
بين البناءات الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع السياسى .

(1) Dahl, Political Oppisition in Western Democracies (N. Y. :
New Haven, 1966) P. : 352.

ثانياً

نظرية الصراع السياسي

مدخل تفسيرى :

ونصل أخيرا الى بيت القصيد من بحثنا هذا ، وهو موضوع الصراع السياسى ، وكما تعودنا عند لقائنا بأى مصطلح جديد ، لابد من التعرف عليه والتعريف به قبل الحديث فيه أو عنه ، والصراع هو اصطلاح يشيع تداوله فى كل ما نرتاد من مجالات حديث هذه الايام ، من حيث هو سمة لكل المجتمعات البشرية ، سمة غالبية يفرضها واقع الحياة المتغيرة ومن ثم فلن نجد مجتمعا يخلو من صراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع أو نوع ذلك الصراع ، وهو خاصية ملازمة لكل تفاعل فى الحياة ، الى الحد الذى يجعلنا نقول انه ما وجد الصراع فهناك الحياة ، وللصراع مقوماته ودواعيه ، وله مقدماته ونتائجه ، وله خططه واستراتيجياته ، وكلها كانت عملياته تدار طبقا لذلك بصورة علمية ، كلها كان له النصيب الاكبر من غرض النجاح ، ولكن قبل ذلك كله : ما هو الصراع ؟

ان من يصدى لتحليل الظواهر البشرية يلمس كيف تتباين عملية التعريف وتتنوع بصددتها الاراء مما يوقعنا فى متاعه فى ايها نأخذ أو ايها نعتبر معبرا عن العملية أو الظاهرة بصورة تقترب من واقعها ، وازاء ذلك لابد وان تكون هناك امثلة بمثابة لكافة الاتجاهات أو المحاولات .

وأول محاولة لتعريف الصراع والتي قد تكون أكثر شهولا ، تلك التى تعرضت الصراع على انه عملية سياسية لابد لها من اركان أربعة :

اولا : لابد وان يكون هناك أكثر من طرف ضالع فى العملية .

ثانيا : ويتحتم ان تتعارض الانشطة التى يمارسها كل طرف .

ثالثا : ومن الطبيعى ان نتوقع من كل طرف ان يستخدم من الوسائل ما يكفل له تحقيق ما يريد ، سواء كانت هيئة سلمية أم قهرية عنيفة سعيا وراء تحطيم أو التحدى فى الاطراف الأخرى .

رابعا : وهذه التفاعلات لابد وان تكون في صورة يمكن ان يلمسها وان يدركها الملاحظ المحايد (١) .

واذا كن ماك وسنايدر قد ذهبا الى عدم اضافة بفة معينة على الصورة الخارجية للصراع ، فهناك من يرى ضرورة ان يكون الصراع في صورة علنية ومرئية ، وعليه فان الصراع لديه هو احد بؤر الكفاح العدائي التي يشترك فيها جهات مختلفة ، تتعارض في مصالحها مما يولد سلوكا معادية في اكثر الاحيان (٢) .

ويستمر ماك وسنايدر في عملية التعريف بمحاولة تمييزه عن التنافس حتى لا يختلط الامر على الدارسين ، فالوحدات الاجتماعية تحكمها القوانين او الدوافع التي توجه التفاعل بين الافراد ، فلما يثمر حالة من التنافس ، حين ينخبط اعضاء هذه الوحدات الحدود والقواعد في محاولة للتفيل من جهات مناوئة اخرى بأى صورة من الصور ، حينئذ نستطيع ان نقول ان حالة من الصراع قد بدأت .

وينطلق آخرون في عماية التعريف من فكرة سيادة الصراع على اغلب الانشطة البشرية ، فيجعلونه مهيمنين على جميع عمليات الذهن الانساني . وذلك بالاضافة الى المفهوم العام السابق الاشارة اليه ، الا ان صاحب هذا الراى يجعل هذه السيطرة تأتي في المرتبة الثانية بعد الله سبحانه وتعالى ، وكذلك يضع عاطفة الحب في مرتبة اسمى من عملية الصراع (٣) .

(1) Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict : Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957, I, P. : 218.

(2) Fink, Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968, 12, P. : 431.

(3) Anatol Rapoport, Fight* Games and Debates (University of Michigan Press 1960) P. : 12.

والصراع تفاعل بينى ، سواء على النطاق المحلى أو الاقليمى أو العالمى ، فرجل الشرطة حين يواجه المظاهرات ، والجمهور حين يتصدى لاحد الحكام المتسلطين ، والطبقة التى تتصارع مع طبقة اخرى ، كلها عمليات تتبع من الواقع البيئى وتتأثر بها يسود البيئة من عوامل مادية : اقتصادية واجتماعية ، وكذلك العوامل البيولوجية والنفسية لان القوى المفضلية والعقلية لدى الانسان تكون غالبا فى تفاعل مع القوى البيئية . ولاسيما مع العوامل الثقافية التى قد لا تتلاءم مع القوى الفكرية لدى الفرد .

ويبدو اننا ننساق سريعا الى الحديث عن الصراع السياسى ، واغلب الظن ان اكثر عملياته تقع فى النطاق السياسى ، بل لقد وجد هناك من يذهب الى ان كلمة صراع ليست الا عملية سياسية ، مهما كانت صبغتها التى تبدأ بها ، اذ لابد وان ينتهى بها الامر الى ان تكون سياسية ، ومن ثم يكون الصراع هو خلاصة العمليات السياسية ، بل واحد المداخل للتعريف بالسياسة (١) ، وفى هذا الصدد يرى هؤلاء ان القوة والصراع هما الوسيلة لفهم واستيعاب جميع انواع النشاط السياسى ، فالكائنات البشرية تتنوع اصولها الثقافية وتختلف ميولها واهتماماتها نوعا وعمقا واتجاها ، ثم ان الثروات الطبيعية والمادية التى يمتلكها المجتمع محدودة ومن ثم فهى غير كافية لسد حاجات القوى البشرية المتزايدة فى المجتمع ، ولذلك فمحاولة السيطرة على هذه الموارد امر غالب الحدوث ، وهذه المحاولات هى التى تخلق هذا الصراع بين الافراد والجماعات والمنظمات والدول .

ولعلنا جميعا نعلم ان جميع أجهزة السلطة تعمل فى حدود اطار معين تفرضه الظروف البيئية الاجتماعية والطبيعية ، فالبينة الطبيعية التى تنمو فيها الوحدات الاجتماعية هى التى تحدد الحجم الكلى للإمكانات المتاحة والتى

(1) Raphael, Problems of Political Philosophy, op. cit, PP. : 31 - 32.

سوانظر كذلك :

— Maurice Duverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics (London : Nelson. 1976) PP . 108 - 111

تشمل اى شىء تتطلبه الكائنات البشرية لغرض زيادة معدل انتاج وتغير الطاقة ، ثم ان هذه الامكانات ولاسيما موارد الطاقة ، ضرورية للنمو الذى يحدث فى حجم السكان ورغابيتهم ، الا ان هذه الامكانات والموارد تزداد وتتناقص عبر الزمن نتيجة للتغيرات التى تحدث فى البيئة الطبيعية والتطور التكنولوجى ومختلف الأنشطة البشرية الأخرى ، لان قدر الموارد المتاحة التى تسعى الى ضمانها السلطات السياسية ، وبصورة غير مباشرة لإدارة الصراع او تدعيم الاستقرار ، تتراجع مع الزيادات والتقلصات ، وهناك من الدلائل التاريخية ما يثبت ان هذه التقلبات لها اثر عميق على الاستقرار السياسى والحياة الطيبة سواء داخل الدولة او خارجها .

ويؤكد كل المفكرين الذين عالجوا هذا الموضوع الى الراى الذى سبق ان أعاناه عالم الاجتماع البريطانى مالتوس خلال القرن التاسع عشر وذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة - الذى يذهب فيه الى انه فى الوقت الذى تتزايد فيه الوحدات المادية بمسؤولية عديدة (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٠٠) فان الموارد السكانية تتزايد بمسؤولية هندسية (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٦ - ٣٢ - ١٠٠) مما يوصلا فى نهاية الامر بالقطع الى حالة من الندرة ، ومعضلة الندرة هذه هى اخطر ما يواجه الوحدات الاجتماعية او السياسية ، مما يسلمنا الى حالة عنيفة من حالات الصراع (١) .

وكما يحدث الصراع بسبب مفضلة الندرة هذه ، فانه يحدث كذلك نتيجة لدواعى اخرى منها مثلا تجاهل بعض المشكلات الاجتماعية الملحة مثل الاسكان والتعليم والاجور والحقوق والحريات للعامة كما سوف يأتى الحديث .

والاختلافات بين الافراد والجماعات تتيح الفرصة لكثير من انواع الصراع فالبيض مثلا يفتشون عن كل وسيلة تدعم من سيادتهم على السود ، والسود ياتلفون فى محاسبات تنصارع مع البيض فى محاولة لاستعادة حقوقهم

(١) Watt, K., Principles of Enviornmental Science (New York : McGraw Hill, 1973) P. 20.

الطبيعية : والفقراء غالبا ما يحتفون على الاغنياء وينخرطون في جماعات تطالب باعادة توزيع الثروة ، والرجل قد يعمد الى التشبث بافضليته على المرأة ، وتزوع الاديان ثم التعصب لها في بلد ما قد يدعو الى الاحتكاك ، والمطامع الشخصية سبب قوى آخر للصراع السياسى مثلما حدث مع هتلر حين اراد فرض سيطرته على جيرانه من الدول الاوربية .

الا ان ذلك لا يعنى ان كل الفروق تؤدى الى صراعات ، فمما راينا مثلا ان هناك صراعا بين طوال القامة وقصارها ، ثم ان بعض الاختلافات التى تحدثنا عنها قد تكون مدعاة لصراع في بلد ما ، وقد لا تكون كذلك في باد آخر . فالبياض والسود — على سبيل المثال — في الولايات المتحدة الامريكية من اكبر اسباب الصراع السياسى ، ولكنه في اى بلد عربى ليس كذلك على الاطلاق .

ولفهم الصراع السياسى على اى مستوى ، لابد من تحليل الكائن البشرى وهو العامل العضوى او العنصر الديناميكى في معادلة الصراع ، حيث ان العامل البيئى وهو العامل الاستاتيكي في تلك المعادلة يميل الى التأثير على العنصر البشرى ، في محاولة لتحديد من انشطته وذلك هو التحدى الذى تفرضه او فرضته البيئة على الانسان منذ عصوره السحيقة وعلى اية حال فان البيئة في حد ذاتها قد تكون غير مستقرة للاسباب التالية :

اولا : بسبب التغيرات الطبيعية الخارجية التى يمكن ان تحدث بالبيئة مثل الوباء او المرض او القحط او الحرب وما الى ذلك من عوامل .

ثانيا : وهناك كذلك التغيرات الداخلية في طبيعة الكائن البشرى والتى يمكن ان تدعكس وتؤثر ديناميكيا على البيئة الطبيعية ، وكذلك على البيئة الاجتماعية : فحاجات الانسان كلها تتجه الى نشاط بيئى فعال .

ثالثا : التفاعل الذى يتم بين الانسان المنكر النشط والبيئة المستجيبة والذى بهما متكامل معادلة التغير ، لهما اثر كبير على الانسان وبنائه

البيولوجية والنفسية والبدنية ، لاسيما وان كانت أنشطة مقصودة أو متعمدة
ويعنى بها هذا السلوك الموجه الى تحقيق أهداف معينة ، فغلبة الطعام أو
نمرته لن تصنع بالفجائية تؤثر ايجابيا أو سلبيا على الصحة النفسية
والجسدية للأفراد .

رابعا : وبسبب التطور الكبير الذى لحق بوسائل الاتصال الحديثة الان ،
اصبح العالم وحدة حضارية متكاملة ، يعكس الطرف منها ما ينجزه الطرف
الآخر من تطور تكنولوجى يسير بسرعة صاروخية لاسيما خلال هذا الربع
الاخير من القرن العشرين ، مما يعتبر فى الحقيقة تغييرا جوهريا ينال البيئة
بكل ابعادهما (١) .

وطالما كانت العملية كلها تفاعلا ما بين انسان وبيئة ، فان المطالب الداخلية
لتغيير البيئة هى فى حد ذاتها ناتجا للقوى المضوية ، ومحاولة كبت هذه
المطالب وعدم الاستجابة لها يؤدى بالتالى الى توتر قد يتج عنه انفجار وعنف
ومن هنا تتضح أهمية النشاط السياسى المتمثل فى احتواء ذلك الصراع الذى
ينتج عن تلك الاختلافات والمطالب ، حتى لا ينتهى به الامر الى هذا الانفجار
وذلك العنف .

والصراع وليد التغير ، والمجتمع فى تغير مستمر ، فالعوامل الاقتصادية
والاجتماعية والتكنولوجية (كما سبقت الإشارة) ليست ثابتة ، وهى على
الدوام فى تطور مستمر ، ونعيد الى الازمان مرة اخرى استحالة تصور مجتمع
يخلو من صور الصراع ، ومن المستحيل كذلك محاولة القضاء على جميع
تلك الصور فى المجتمع ، ولذلك علينا أن نعيشها بطريقة تكفل لنا تحقيق
الحياة التى تهدف اليها ، ولذلك كله فان معظم التعريفات الحديثة للسياسة
نحى نحو الاعتراك بأن السياسة ماهى سوى صراع حول طبيعة الحياة ،
والعلاقة بين مصالح الجماعات ، ومرة ثانية نرى ان الصراع والقوة هما

(1) James Chowning Davies Biological Perspectives on Human
Conflict, in : Ted Robert Gurr (ed.), Handbook of Political Conflict,
Theory and Research (New York : The Free Press, 1980) P. : 20.

المعصران الرئيسيان المكونان للعملية السياسية ، ومن ثم أكد الكثيرون على أهمية أن الفعل السياسي هو ذلك الذى يتم عن طريق القوة ، وأن جوهر العمل السياسى هو تحقيق الانسجام بين الارادات المتصارعة (١) .

ونعود الى السياسة ومدى مساهمة الصراع فى تعريفها ، حيث تعرض الكثيرون لهذا الموضوع مابين مؤيد مدعم ومعارض ، فالأفراد منذ أن فكروا فى السياسة يتأرجحون بين تأويلين متعارضين ، اذ يرى البعض أن السياسة صراع وكفاح ، فالسلطة تتيح للأفراد والفئات أن تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن يستفيد من هذه السيطرة ، وبعضهم يرى أن السياسة جهد يبذل فى سبيل اقرار الامن والعدالة . فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والخير المشترك وتحميها من ضغط المطامع الخاصة ، الاولون يرون أن وظيفة السياسة هي الابتاء على امتيازات تتمتع بها اقلية ، وتحرم منها الاكثرية ، والاخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الافراد فى الجماعة ، وخلق «المدينة العادلة» التى سبق أن تحدث عنها أرسطو .

والانتماء الى هذا الراى ايمذاك يحدده الوضع الاجتماعى . فانفراد الطبقات المضطهدة المحرومة البائسة يرون أن السلطة لا يمكن أن تكفل الامن والنظام الا لصالح أصحاب الامتيازات فى المجتمع ومن ثم فانهم يرون فى السياسة احدى عمليات الصراع ، اما افراد الطبقات المثمرة الفنية فترى أن المجتمع منسجم وأن السلطة تحقق امانا ونظاما صادقين ، وعليه تكون السياسة عندها ايدماجا وتكاملا ، وكثيرا مايستطيع أصحاب الراى الاخير اقناع أصحاب الراى الاول بأن الصراعات انسياسية لا تؤدى الى خير ، من حيث انها تلحق اضرار بفل المشاركين فيها . ومن ثم فمن المستحسن الخروج من المعركة . وهكذا يخلو لهم الميدان لانجاز ما يريدون (٢) .

(١) عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية . مرجع سابق . ص : ٢٩٢ .

(٢) موريس ديفرديه ، ترجمة سامى الدروبي وجمال الاناسى ، مدخل الى علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) ص : ١١ .

ومن الضروري التعرف، على الظروف التاريخية ونحن بصدد تحليل الصراع 'السياسي' ، فهويز - على سبيل المثال - عندما ذهب الى أن الافراد مخطورون على العنف والحق والإناية ، فما كان ذلك الا لان عصره كان يشهد تطورا ضخما ، حل فيه الاقتصاد الرأسمالي محل الاقتصاد الإقطاعي ، وأجج فيه النظام البرلماني في ازاحة الحكومة الملكية المطلقة ، وبدأت فيه موجة كبيرة من هجرة الأفراد من الريف الى المدينة سعيا وراء فرص أكبر للرزق والحياة الرغدة ، وبذلك فيه الصنفة السياسية جهودا مضنية للاستحواذ على السلطة وإذا ما كان لنا أن نعتبر كل تلك الظروف شيئا طبيعيا ملائها لهذا العصر الانتقالي ، فإن هوبز نظر اليها بدوره كأحد نتائج الصراع وحسب العدوان 'الكامن في النفس البشرية' .

ويحدث في القرن العشرين الذي يمكن أن يتصف بنفس الدرجة من العنف التي عكسها القرنان السادس عشر والسابع عشر ، يحدث أن يصل بعض المفكرين الى نفس استنتاجات هوبز ، ففي ضوء السباق التاريخي لعمليات التطور التي استشعرها ماركس خلال القرن التاسع عشر يذهب كل من اينشتين وفرويد في الثلاثينات ، وكذلك لورنز *Lorenz* في الستينات من هذا القرن الى أن الانسان مخطور على العدوانية المؤدية الى الصراع ، الا أنهم في الدققة أغفلوا الى حد كبير - مثلما وقع فيه من قبلهم - القوى الأخرى التي كان لها الدور الأكبر في اشعال الصراعات العنيفة التي تمثلت في الثورات والحروب المختلفة ، ونعني بها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفي مقابل هؤلاء المتشائمين، يوجد رهط من المفكرين أكثر تفاؤلا مثل ويلسون *Wilson* وروسو الذي نادى بذلك المبدأ الذي اشتهر به ، والذي ورد في بداية كتابه عن العقد الاجتماعي . وفيه يذهب الى أن الانسان ولد حرا الا أنه مكبل بالأغلال في كل مكان ، وما ذلك الا بسبب الظروف الاجتماعية التي تسود مختلف البلدان والتي كان روسو يتحدث عنها كثيرا أثناء معاصرته في محاولة لإصلاح ما فسد من أمورها ، الا أنه يعود ويحدد

قوى ثلاثة في كتابه « Emile » ، يمكن أن تحرر الإنسان : اثنان منها يرجعان الى عامل التشبث الاجتماعية وهما الخبرة التي يكتسبها الإنسان من محيطاته الخارجية ، بالإضافة الى عامل النشأة التي يتوافر عليها مختلف أنشطة المجتمع ، والقوة الثالثة تكمن في عامل الوراثة التي لا تحكم فيها الإنسان .

وفي عالم الامس لم يكن في استطاعة أحد أن يفترض أن حدوث شيء ما يمكن أن ينبىء عن احتمال تكرار حدوثه في المستقبل بصفة يقينية ، الا أن خطوات الاستدلال يمكن أن تعين الإنسان في تبؤاته ، اذا ما استخدمت بصورة منطقية سائبة ، مما يساعد على زيادة الاحتمالات المستقبلية المصادقة ، ولقد كانت مساهمات جون بول سكوت John Paul Scott كبيرة في مجال الاستدلال الذي يربط فيما بين التوى العضوية الكسامة والسلوك الظاهري ، وهو في ذلك يبين لنا مستويات خمس من الانظمة :

- النظام الوراثي .
- النظام الفسيولوجي .
- النظام السلوكي للفرد .
- النظام الاجتماعي .
- النظام البيئي .

وفي هذا الصدد وجدناه يؤكد على أن اسباب الصراع لا يمكن أن تنحصر في احد هذه المنظم فقط ، حيث انها تتصل بها جميعا ، وارجاعها الى نمط واحد ليس سوى تكوض بالتحليل الى المازن البيئي الوراثي القديم (١) .

(1) John Paul Scott, Violence and the Disaggregated Society, in Aggressive Behaviour, 1975, I, pp : 235 - 260

الصراع والاستقرار السياسى

قلنا فى مبدأ التعريف بالصراع أنه خاصية ملازمة للمجتمعات البشرية ، دون أن يكون هناك تحديد لخصائص تلك المجتمعات ، ودون أن يكون هناك تشخيص لحالتها من حيث الاستقرار أو الحراك السياسى ، حيث إن المفهوم ينسحب عليها جبيما ، وعليه فلن يتواجد الصراع فى المجتمعات التى تتصف بالتوتر فحسب ، بل فى تلك التى تتمتع بالقدر الكبير من الاستقرار والطمانية كذلك ، بيد أن هناك فارقا جوهريا فى هذا الصدد ، وهو أنه خلال فترات الاستقرار السياسى كثيرا ما يجد الصراع طريقه الى الحل فى مختلف التفاعلات التى لاتتصف بالعدوانية أو بالعنف . وخلال هذه الفترات يكون التحليل الذى يركز على القوى البيئية مطلوبيا لسببين :

— اولهما لان البيئة الاجتماعية والطبيعية هى عامل مدعم الحاجات المعنوية والمطالب والامال ، التى يرنو اليها الكائن البشرى ، ومن ثم فهى تثل من التوترات التى تعكس الرغبات المكبوتة والمطالب التى لاتجد طريقها الى حيز التنفيذ ، ومن ثم فانها تنحى بالتفاعلات البشرية تجاه الثبات والطبيعية .

— وثانيهما لان الانفراد غالبا ما يجدون المتعة فى هذه الطبيعية والارادة لطيفة فى تفاعلاتهم ، على الرغم من تصعيد تلك التوترات فى بعض الاحيان الى حد الصراع ، الا أنه طالما بقى فى نطاق السلمية فلن يكون ضارا للمجتمع وذلك مالم تتسلط هذه التفاعلات والتوترات على مراحل التطور الفردى او لجماعى للانفراد ، والتى يمكن أن ينتج عنها أن يتعاضد الاصدقاء ويتحارب المتألفون .

والعجيب ان مثل هذه التوترات — من الناحية الاخرى — هى التى تؤدى الى ايجاد الامة المتناسكة من هذا الثبات المتفوق من الافراد . لاسيما وان كانت على مستوى القطاع العريض من الشعب ، وان كانت وافدة غير نابذة من التفاعلات المحلية مما يوحد فى النهاية الاستجابات الفردية والجماعية . وبذلك هى الخطوة الاساسية فى خلق هذا التماسك : والامثلة على هذا كثيرة

في وقت الازمات الدولية التي توحد من مشاعر الوطنية بين مواطني البلد الواحد .

الا أننا لا نستطيع أن ننكر بأن حالات الصراع العنيف عادة ما ترتبط بفترات عدم الاستقرار في المجتمع ، في صورة علاقة سلبية ، وذلك حين لا تستجيب السلطات الحكومية للمطالب الشعبية ، لاسيما حين يتصف سلوكها بسرعة من القهر والتعسف ، وتلك هي الفترات التي لابد من دراسة الكائن البشري والنفوذ الى داخله ، لكي نرى كيف أن المطالب الجديدة — حين يتم كبتها مما يجاب الاحباط على صاحبها — تحول الشخص المحب الى انسان غضوب ، وصاحب عزيمة يضع في مقدمة اهدافه — العاجلة — اعادة تنظيم وترتيب القيم واستخدام المهارات ، كذلك البناءات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان جيفرسون Jefferson يعبر عن ذلك تمامًا حين نص في الاعلان الامريكي للاستقلال عام ١٧٧٦ على أن البشرية تتعرض بصورة دائمة للعباة والمقاساة حين يحدث أى تغيير أو تبديل بصيغ وأشكال المؤسسات التي اعتاد عليها الافراد .

واذا كان لنا أن نستعير المبدأ الطبي : الوقاية خير من العلاج ، فسوف نجد أن أفضل طريقة لضمان الاستقرار السياسى هم ، معرفة اسباب ودوافع الصراع حتى يمكن تجنبها ، ومن الطبيعى أن نجد المجتمعات تسودها العلاقات بالاضافة الى عدم العدالة أو التكاثر في توزيع الموارد بين افراد الدولة الطبيعية للافراد بسبب الاختلافات البيولوجية والاجتماعية والثقافية . الواحدة ، ثم أن توزيع حقوق الملكية والمراكز بين الاعضاء يتيح الفرصة لظهور انواع مختلفة من التحكم الذي يعتبر المخلط الطبيعى لعملية الصراع ولنا في حاجة الى بيان أنه ليس بالضرورة أن تؤدي كل أوجه عدم الاتساق هذه الى صور من الصراع ، وبالمثل لا يمكن لنا أن ندعى أن كل صور الصراع يمكن أن تخلص تماما للجانب السياسى حيث يشوب الكثير منها عوامل أخرى لو خضعت لها العملية لباعدت بينها وبين النتيجة السياسية .

وفي محاولة لتعريف على أوجه عدم الاتساق السياسى التي يمكن أن تؤثر سلبيا على الاستقرار السياسى ، يحدد كل من إكشتاين Eckstein

وَجَر Gurr ثلاثة مقاييس تساعد الباحث في هذا الصدد ، وذلك لانجاز الهدف الاكبر من وراء كل تلك العمليات وهو تدعيم الاستقرار السياسى فى الدولة ، لانها اذا ما تحققت لها ذلك ، انطلقت الى عالم البناء والتشييد ، مما يقربها من تحقيق الرضاية والطمأنينة لشعبها : وتلك المقاييس يمكن تلخيصها فيما يلى :

— لا يمكن ان توجد علاقات عدم انساق الإ بين افراد يؤدون أدوارهم بالفعل فى المجتمع — كأعضاء فى الوحدة الاجتماعية أو السياسية المعنية — ومن ثم فهم أعضاء أصحاب تأثير وفعالية ، ومن المتوقع منهم أن يتفق سلوكهم مع الإرادة العامة للجماعة كلها ، بمعنى محاولة خلق التجانس فى النسق بين المبدأ والإرادة ، وعادة ما تصدر سلطات الوحدة ، سواء كانت دولة أو ائتلى يمكن أن تتناقض وأن تتصادم ، وذلك — كما أسلفنا — لتفاوت القدرات مؤسسة من بين مكوناتها — من القوانين والقواعد السلوكية ما يكفل لها تحقيق الترابط بين أعضائها ، أو بمعنى آخر تحقيق الاستقرار .

— ان تطور هذه الانباط والمعايير داخل الوحدة يشل عاملا هاما من عوامل أحرار النجاح فى عملية الصراع ، وقد ذهب ويلوايت Willhoite (١) إلى أن تركيز السلطة السياسية والقوة والنفوذ انها هو جزء من الطبيعة البيولوجية البشرية ، مما يجعل عملية صناعة القرار أمرا سهلا ميسورا ، وذلك يمهّد الطريق لاعطاء الوحدة قدرا أكبر من المرونة ، ويسمح باستجابات سريعة للتحديات الخارجية سواء كانت تلك التحديات من الوحدات الداخلة فى نطاق الوطن أو الوافدة من خارجه ، ونتيجة ذلك كله أن الوحدات قوية التنظيم حسنة الإدارة هى التى سيقدر لها السيادة على بقية الوحدات التى تنتشر الى ذلك .

— وحيث أن السلطة السياسية يمكن أن نستشعر وجودها فى مكونات الوحدة الاجتماعية ، فإن طبيعة العلاقات بين الانظمة العنوية الرئيسيه

(1) Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioral Perspective. American Political Science Review. 1976, 70 pp. 1110

والإنظمة النابعة الخاصة لابد وان تقع في نطاق اهتمام البحث السياسي ،
وعليه تكون الرغبة الكامنة في ضمان المعاملة الكريمة من قبل الآخرين هي
العامل الحاسم في اى صراع داخل الوحدة أو الدولة ، تنظر فيه اى جماعة
عرقية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية الى بعضها نظرة تعال ورمسة أو
نظرة تبعية وخضوع (١) .

وبصورة عامة فان الاستقرار السياسى لا يتم الا اذا كان الصراع من أجل
المراكز أو الموارد يحدث طبقا للقواعد الراسخة التى تحدد ما يمكن لاي
متنافس ان يقوم بأدائه في هذا المجال ، وللعلم فان التنافس ظاهرة صحية بل
وحوية لبقاء المجتمع وتطوره ، لاسيما وان بقى في حدود ما تراه النظم
الشرعية من قواعد ، ومن ثم فهو حالة مرغوب فيها ، فالليبراليون الكلاسيكيون
على سبيل المثال ، يدرون ان الصراع يؤدي الى التكامل وهو يتطور ويحدث
آثاره في المجتمع ، فاذلهاهرتان اذن متصاحبتان ، والتنافس في ذلك كله يؤدي
الى انتشار الانتاج وحسينه ، مما يدعم الاقتصاد الوطنى والتنافس السياسى
يؤدي الى نتائج مماثلة ، فيفضل هذا التنافس يصل الى الحكم أفضل الناس
واكثرهم كفاءة ، فيحكمون لصالح المجموع ، وفي هذا يرى الماركسيون ان
الصراع هو الذى يساعد على تطور المجتمعات ، وهو الذى يؤدي بالضرورة
الى زوال واختفاء التمارضات والتناقضات ، ومن ثم الى قيام المجتمعات التى
تخلو من النزاعات ، الا ان هذا التكامل لا يظهر الا بعد فترات طويلة من الزمن
حيث ان كل فترة أو حقبة لا تحقق الا تكاملا جزئيا فقط ، يتحقق فيه «مركب»
ما يثبت ان يصبح مصدرا جديدا لتناقض وتعارض (وهم في ذلك انما كانوا)
يستخدمون الجدل الهيجلى كما سبقت الاشارة) ، والانسجام السياسى
عندهم يتطور على نحو ايقاعى الى أن يبلغ التاريخ خاتمة مطافه فيما يعبرون
منه بالمرحلة العليا ، وهى الشيوعية (٢) .

(1) Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis
for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975) PP. : 15 -
23.

(٢) هوريس دى فيرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

وعلى الرغم من ذلك كله فهناك من السلوكيات ما يشوب ذلك ، مما يمكن أن يتمثل في إحدى القواعد العامة في السلوك السياسى ، والتي ثبتت مصداقيتها عبر الأزمنة والثقافات المتغيرة ، أن من يمسك بالسلطة نادرا ما يعترف بصحة إدراية ، والدول الديكتاتورية أفضل مثال يؤيد ذلك الادعاء ، إلا أن الأمر يختلف تماما مع تلك التي تؤمن بالديمقراطية الليبرالية ، حيث يتفق القانون في واجهة مثل هذه الحالات ، ويتمثل القانون هنا في نص مكتوب أو في قاعدة عرفية أو في اتفاق تحترمه كل الأطراف ، وعلى الرغم من ذلك فإن لسلوك الحزب يميل إلى إتاحة الفرصة أمام الأحزاب لتدعم من سيطرتها بحيث تكون المذهب دورية داخل البناء الهرمى للحزب ، وأفضل أمثلة لذلك نجدتها في كل من نستون تشرشل ونارول ديغول وفرانكلين روزفلت ، وهما كانت طبيعة النظام التمثيلي اليابى ، ومهما كان نصيب دوفسج القادة السياسيين من الخبرة ، فإن معظم شاغلى هذه المناصب السياسية فى الحقيقة يستخدمون كل ما يقع تحت أيديهم من إمكانيات للتحكم فى هذه الصراعات التي يمكن أن نسميها بالرأسية ، بمعنى الضغوط التي تمثل تهديدا أمام بقاء أصحاب المناصب فى مراكزهم (١) .

وإدارة هذا الصراع الرأسى فيما يتصل بوضع المكانة داخل النظام الهرمى هو مظهر واحد فقط من الصراع الكلى ، حيث هناك صراع أفتى آخر يتمثل فى صراع المواطنين للحصول على أفضل المراكز فى المجتمع ، وقد يقابله هذا الصراع إلى أن يصبح صراعا ضد السلطة التي تذهب إلى اختيار أساس معين تلك المركز ، ومما لا شك فيه أنه لابد وأن يكون هؤلاء ممن يتمتعون بحب وثقة أهل السلطة ، ولأيهم فى ذلك القدر الذى يصلون إليه من الخبرة أو الدراية السياسية ، ومن هنا نبع المبدأ الذى ينادى باستخدام أهل الثقة قبل أهل الخبرة ، ويبدو أن العامل "نفسى" هو الذى يتحكم هنا ، وحقا أن السلطة مفسدة ، لأنها تدفع الحاكمين أن يرضوا أهواءهم على حساب المحكومين ، وللسلطة أغراء دائم مما يجعل الكل يسعى للاستحواذ عليها .

(١) Gamson, W. A., Power and Discontent (New York : Dorsey, 1968) PP. : 111 - 113.

وما من اسان يملك السلطة المطلقة بمعنى التحرر من كل رقيب الا ويضحي بالعدل والعدالة في سبيل ارضاء أهوائه ومصريه ، وتلك كلها عوامل تفتح باب الصراع على مصراعيه : مما يعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسى .

نقول ان تركيز السلطة أصبح أحد الدواعى الهامة لاثارة الصراع السياسى وذلك بمذ أن فقد مبدأ انفصل بين السلطات بريقة ، يتدخل الحكومة فى كل مجالات الدولة ، ومن المعروف ان مونتسكييه حين كان يدعو الى هذا المبدأ ، فانما كان يهدف الى ضمان الحرية الفردية وحمايتها ومنع طغيان الحاكم واستبداده ، وقد كان المبدأ وليد المبادئ الحرة والمذهب الفردى : الذى أكد على خطورة تجميع السلطات كلها فى يد واحدة ، لما فى ذلك من منافاة للحرية ، واتاحة لفرصة الصراع (١) .

ومن المعروف ان هذا المبدأ كان يذهب الى تعدد الهيئات الحاكمة ، والى أن تمارس كل هيئة وظيفتها المخصصة لها بطريقة استقلالية ، وعلى نحو يجعل من الهيئات الاخرى بمثابة ضابط لها يمنعها من الانراط فى ممارسة السلطة .

وقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا فى تحقيق هذه الغاية ، فقد أدى الاعتراف للشعب بحقه فى السلطة الى قيام هيئات تمثل الشعب وتشارك الحكام فى عملية الحكم ، وبذلك تعددت الهيئات الحاكمة ، وتوزعت السلطة بينها ، ثم عرف هذا المبدأ طريقه الى الدساتير التى أوردت النص عليه . وبذلك أصبح من مقومات النظام السياسى .

وقد بدأ انبيار مبدأ الفصل بين السلطات بسبب التجديدات فى السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى غيرت من مقومات النظام السياسى بصورة عامة ، فما ان ولت تعاليم المذهب الفردى ، وأخلى السبيل أمام مذاهب تدخل السلطة ، الا وأخذت الانظمة السياسية الحديثة بمفهوم جديد للحقوق والحريات

(١) انظر فى ذلك شىء من التفصيل :

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) .

ص : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

العامية ، وأبتعدت عن مبدأ النصل بين السلطات ، وانتهى الأمر إلى هزيمة نظام تركيز السلطة (١) .

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التي تبذلها السلطات لتدعيم الاستقرار وتثبيت دعائمه ، حيث في ذلك بقاؤها متمسكة بمنصة الحكم ، فقد وجد هناك عامل آخر نجح في زعزعة الاستقرار في المجتمعات التقليدية ، تمثل في أثر المخترعات التكنولوجية الحديثة ، التي هزت المجتمعات من الأعماق ، حيث استطاعت أحداث ثورة في إمامة وأشكال السلطة وكذلك في بناء القوالب الاجتماعية ، وقد ظهر ذلك الأثر واضحاً في التغيرات التي شهدتها ونشدها بلدان الثورة الصناعية ، فقبلها كان هناك نمط شائع للاستقرار السياسي بين الوحدات السياسية في العالم أجمع ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك ، إذ أن استخدام التكنولوجيات الحديثة أوجد موارد جديدة على نطاق واسع ، صاحبها مطالبات بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية غير تلك التي سمحت بها السلطات قديماً ، مطالبة لا يستطيعها إلا إرادة سياسية بسلطان متزايد يتناسب والتطور الصناعي ، بسبب وجود الرابطة بين الإمامة المتغيرة للسلطة وإدارة الصراع والاستقرار السياسي ، مما يمكن تسميته بالتطور السياسي الذي يمكن تعريفه على أنه محاولة إيجاد إمامة جديدة للسلطة ، وتكال قومي على أوسع نطاق ، ومشاركة سياسية متزايدة ، وسلوك منطقي منسق مع مؤسسات الدولة المختلفة (٢) .

-
- (١) أحمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص : ٢٨١ .
(٢) يمكن الاستزادة من ذلك فيما يلي :

— Pakenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964, 17. pp : 108 - 120.

— Almond and Verba, The Civic Culture (Boston : Little Brown, 1963) PP : 98 - 105. ...

— Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963, 28, PP. : 253 - 254.

وبعد ذلك كله نستطيع أن نصل أخيراً إلى بعض المفهوم عن الاستقرار السياسي ، وقد حاول كثيرون القيام بذلك ، لعل من أولهم وأفضلهم هو هيروتز ^{Hurwitz} صاحب التعريف الشامل والذي حدد فيه خمسة مضامين استنبطها من المحاولات المعاصرة ، يذهب أولها وأكثرها وضوحاً إلى أن الاستقرار السياسي هو خلو المجتمع من الصراع المحلي وكذلك من أية تفاعلات يمكن أن تتصنف بالعنف (١) ، إلا أن هذا المدخل يلحقه الكثير من الإشكالات ، حيث من الصعوبة بمكان قياس الصراع ، ثم أن تخيل الاستقرار كغياب لظاهرة العنف أمر يضيف إلى رصيد التفكير النظري الذي يمتنع عن الواقع .

وهناك مظهران آخران للاستقرار ، أحدهما اتفاقى ارادى عن طريق الرضا والتبؤل ، والآخر أوتوقراطى استبدادى مطلق ، فى الحالة الأولى يمكن التقليل من مظاهر الصراع والعنف إلى أكبر حد ممكن عن طريق تقبل المواطنين — بكل طواعية واختيار — لأنماط السلطة الموجودة فى المجتمع ، وهنا يبرز دور الفكر الحر الذى يصل إلى قراراته عن طريق المشاركة والإقتناع ، وذلك فى الحقيقة هو أفضل سياج ضد التقلبات السياسية التشنج تعتبر المقتنمة الطبيعية لعمليات الصراع ، بينما أنه فى الحالة الثانية يمكن إنجاز ذلك عن طريق الممارسة المستمرة للإكراه والإجبار والقسر بالنسبة لهؤلاء الذين ينظر منهم المقاومة ، مما لا شك فيه أن كل صوت يرتفع لابد وأن يقابل بالكبت ضماناً لتحقيق الاستقرار ، وفى سبيل ذلك يستخدم الحكام الأوتوقراطيون

(١) اقرأ فى ذلك :

— Russett, B. M., *Inequality and Instability . The Relation of Land Tenure to Politics*, World Politics, 1964. 16 pp. : 425 - 442.

— Feterabend, I. K., Feterabend, R. L., and Latell, N. Y., *Dimensions of Political Change : A Factor Analysis of Cross - National Data*, Presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

من وسيلة ممكنة بدون استثناء لا قوة التي يمكن اللجوء اليها في بعض الاحيان وفي مجال المقارنة لابد وأن يكون الحكم لصالح المظهر الاول ، حيث انه في حالة الاستقرار الاوتوقراطي المفروض أو المصنوع لابد وأن نتوقع ما هو اكثر من حالة الصراع ونعني به الانجرار الذي قد يتم بصورة فجائية عاصفة .

وهناك مدخل آخر للاستقرار السياسي وهو عن طريق الثبات بمعنى ثبات النظام واختفاء ظاهرة التحول أو التبدل فيه ، وفي هذا الصدد يميز هيرولتز بين نمطين هما :

— عن طريق الحكومة المعبرة المتربعة فوق منصة الحكم لمدة طويلة ولعل هذا هو ما كان ماكس فيبر يقصده حين تحدث عن المصدر التقليدي للسلطة —
— خلو المسرح الاجتماعي من التغيرات التي يمكن أن تحدث في بنيته ويبدو أننا لن نذهب مع هذا المدخل حيث سيؤدي بالضرورة الى ظاهرتين خطيرتين :
اولهما زيادة اقبال أصحاب السلطة على التمسك بها — طبقا لما سبق أن تحدثنا عنه من مبدأ — ، مما يحونهم بالتالي الى النمط غير الديمقراطي ،
وثانيتهما : الخوف من تحول رجال الحكم الى « أصنام » سياسية لا يستطيع أحد الاقتراب أو النيل منها .

ويتصف النظام السياسي بالاستقرار ، اذا ما افلح في تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح به وببنيتها الاساسية ، مما يتحتم ازاءه اعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم (١) .

وعلى أية حال ، فما نستطيع ان نقوله هنا بعد ذلك العرض كله ، أن المقياس ليس في هذا أو ذاك ولكن في محاولة خلق نظام دستوري شرعى ، دستوري يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم ، وشرعى بمعنى موافقة السلوك الواقعي للمبدأ الذي تأخذ به الدولة نفسها — كما سبقت الإشارة —
الا أن بعض الصعوبات تنشأ هنا ، تتمثل أولا بهشيم كلنة دستوري إذ أن النظام الاوتوقراطي قد يضع لنفسه دستورا يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية ، وتكون الشرعية تبعا لذلك هي تطبيق ذلك الدستور ، ولذلك فلا بد

(1) Hurwitz, L., Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics, 1973, 5, PP. : 449 - 463

من تجديد مفهوم صحى لكلمة دستورى ، ولعل المقياس هنا هو ما سبق أن نادى به فلاسفة الديمقراطية من اعلاء لصوت الشعب على أى صورة كان ذلك ، طالما كان الجوهر سايبا ، والضمان بعد ذلك بحماية الحقوق والحريات العامة المعترف بها .

والمصعوبة الأخرى التى تنشأ هنا تنصل بالشرعية ومدى الاتفاق حول مفهومها وكيفية قياسها مما يمكننا من سلامة تطبيقها فى نهاية الامر ، ويبدو أننا سوف نذهب - بالإضافة الى ما سبق أن قلناه فى هذا الصدد - مع Lipset . حين يعرف الشرعية بأنها ظاهرة ايجابية مرغوبة أكثر منها الانتقال الى ظواهر سلبية ، ثم أن عدم الشرعية محطم السلطة - وإن كان آجلا - بالإضافة الى أنه يمثل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة (١) .

ويحاول دويتش أن يزيد الامر توضيحا . بأن يضع نقاطا لابد من توافرها لتوفر الشرعية وبالتالي تحقيق الاستقرار فى الدولة ، وكان منطلقه هو المدى الذى يصل اليه المجتمع من اطاعة القوانين حين :

- ١ - تعترف الاحزاب والجماعات السياسية كلها بالتوازنين .
- ٢ - تكون القوانين واضحة ليس بها غموض ، متناسقة ليس بها تناقض
- ٣ - يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة ما .
- ٤ - تنور الثقة لدى كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالتوازنين .
- ٥ - يكون من السهل معرفة هؤلاء الذين يخرجون على القوانين .
- ٦ - يكون التمسك بالقانون مقبولا من وجهة النظر الاجتماعية .
- ٧ - يصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليدا يحمده ويكافئه الجميع .

(1) Seymour Martin Lipset. Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959, 53, p. : 69

٨ - يعترف المناولون بنيتهم تطبيق القوانين فيما يستقبلون من أيام (١). وقبل أن يصل حديثنا عن الاستقرار الى نهايته ، هناك رأى لابد وأن نسوقه في هذا الصدد ، وإن كان يبدو غريباً بعض الشيء ، حيث في الوقت الذي يسمى فيه الجميع الى محاولة القضاء على كل أنواع الصراع نجد هناك من يرى أن الشيء البديل من هذا الصراع ، يمكن أن يكون عاملاً مهدئاً ومساعداً على الثبات والاستقرار . فالصراع الذي يحدث على فترات متباعدة هو في الحقيقة بمثابة صهام الايمان الذي يعمل على تصفية التوترات التي نحترنها المجتمعات وهي في حالة تطورها ، وكما نعلم أن المجتمع كائن حسي يتطور ويتغير بصورة دائمة مما يؤدي بالتقطع الى خلق بعض الصراعات ، التي لا تظهر على السطح السياسي الا حين تسنح الفرصة ، وذلك حالة صريحة اذ لابد من ظهور المرض أو المرض الاجتماعي — على الجسم — بصورة واضحة حتى نتمكن من علاجه ، بدلا من أن يستمر في الخفاء ، يؤدي دوره الهدام للصحة العامة .

والصراع له حسنة أخرى ، اذ أنه من أقوى الدوافع على تماسك النجبة المتصارعة ، حيث عليها أن توحّد من صفوفها ، وتتأسى من احتقادها الذاتية في مواجهة القوة الأخرى — المتصارعة معها — والصراع هنا وسيلة الى معرفة وتكبد الذات ، وذلك من أقوى الاسلحة النفسية لاحتراز النصر في نهاية الامر .

(1) Deutsch, M., The Resolution of Conflict : Constructive and Destructive Processes (New Haven : Yale University Press, 1973) PP. : 379 - 380.

٢١ ، اقرأ في ذلك بصورة مستفيضة .

— Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956) PP. : 33 - 35.

— Ted Robert Gurr, Rogues, Rebels and Reformers : A Political History of Urban Crime and Conflict (Beverly Hill : Sage, 1976).

وإذا ما طورنا مجال البحث ليشمل الصراع الخارجى بين الدولة والدول الأخرى ، وجدناه يحدث نفس الأثر السابق من حيث التناضى عن القوارق الداخلية وتوجيه الأنشطة تجاه الهدف المحدد الذى لابد وأن تضعه الدولة والمواطنين نصب أعينهم ، ولعل ما حدث فى مصر بل وفى العالم العربى عام ١٩٧٣ خير مثال لذلك ، ومن طريف ما يروى فى هذا الصدد أن جماعة - الشماليين - أوقفت نشاطاتها العدوانية خلال أيام الحرب .

وهكذا هل نستطيع القول أخيراً بأن الصراع ليس كآه مظاهر عدوان واقتتال ، حيث أنه يحمل فى بعض أحيائه بعض الصالح العام للمجتمع ، لاسيما حين يدرك الجميع أنهم إنما ينخرطون فى عمليات وأحداث الصراع لتحقيق أفضل السبل لحياة الوطن وأن اختلفت بهم الوسائل .

عوامل الصراع :

نطرقنا ونحن نتحدث عن عملية الصراع وظاهرة الاستقرار السياسى الى بعض العوامل التى تحدث أثرها فى اشعال تلك العملية أو فى شيوخ هذه الظاهرة ، إلا أن الحديث جاء بصورة عامة ، دون أن يكون هناك قدر من التعمق ، وفود أن نعالج هنا العوامل الهامة منها التى تؤثر فى العلاقات أو التفاعلات التى لابد وأن تقوم بين الأفراد ، وأن كان من الطبيعى أن تمر هذه التفاعلات بصورة سلمية صحية ، إلا أنه يحدث فى كثير من الأحيان أن ترتفع حرارتها لتصل الى حالة من الأخذ والرد التى قد تتصف بالعنف فيما نسميه بالصراع .

وعوامل الصراع التى تسببه أو تساعد عليه كثيرة ، منها ما يتصل بالفرد ذاته الذى يتطلع الى ما ليس له ، أو بالنظام الذى يريد أن يفرض مبادئه أو بالبيئة التى تساعد خصائصها على التنافس ، ومنها ما هو اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى أو ثقافى ، الى غير ذلك ، ولعل من أهمها جميعاً :

العوامل البيئىسي :

وفى الحقيقة لم يحدث أن كان هناك ، حتى وقت قريب ، محالجات كثيرة لوضوع الأثر البيئى على الاستقرار السياسى أو على معطيات نظرية الصراع .

على الرغم من وجود بعض الكتابات المتناثرة البسيطة عن العلاقات الدولية والتي تطرقت الى الاثر الجغرافى السياسى «الاجيوبوليتكس» ، كواحد من المتغيرات المؤثرة فى العملية السياسية التى يحتل الصراع فيها مرتبة عالية وعلى أية حال نقد عاليج بعض المفكرين حديثا اثر المنظور البئى على الصراع سواء من وجهة النظر المحلية ام العالمية ، حيث درسوا العلاقة بين عدد السكان وظاهرة العنف ، ويبدو أنهم كانوا يعكسون مذهب اليه افلاطون وارسطو من ان زيادة عدد السكان تؤدى الى اضطرابات سياسية ، وما ذهب اليه مفكرو عصر النهضة الذين كانوا يعلنون الاضطرابات السياسية اننى كان عالمهم يزخر بها بازدياد عدد السكان ، ويبدو كذلك ان هذه الفكرة هى التى أوحى لالمقوس بأرائه عام ١٧٩٨ حيث كان يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء ، الذى يؤدى بالتالى الى زيادة فقرهم — سببا فى طمعهم فى املك الاغنياء وتمردهم عليهم ، مما يساغد على هدم أو تغيير البناء الاجتماعى (١) .

ويبدو ان زيادة عدد السكان وتأثيراتها السياسية قد استهوت عددا آخر من المفكرين ليدرسوها من كل جوانبها . الى الدرجة أنهم بداوا ينظرون الى التاريخ فى محاولة تفسيره بصورة أخرى تتلاءم مع ماينطلقون منه من أفكار ، تتضاعف عدد سكان أوروبا فيما بين سنتى ١٨١٤ و ١٩١٤ هو السبب فى نشوب النزاعات الكبرى التى عرفها النصف الاول من القرن العشرين ، وفرنسا كانت فى نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس الى الموارد الطبيعية ، فاذا بالثورة الفرنسية تتفجر سنة ١٧٨٩ ، ثم تعقبها الحروب التى تلاحقت من ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ ، وفى البلاد المتخلفة الراهنة تتوافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة ، ويدوق قتالسى فى كثير من الاحيان ، ولقد كانت المانيا واليابان بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ مزدحمتين بالسكان ازدحاما واضحا فاجاء ميلهما الى التوسع ، وكان ما سببه هذا الميل من حروب تستهدف امدادها بالمدى الحيوى الذى يعوزها ، وعلى عكس ذلك نرى

(1) Choucri, N., Population Dynamics and International Violence
(Lexington : Lexington Books, 1974) PP. 16 46.

أما نداخل السكان في الولايات المتحدة الأمريكية إبان القرن التاسع عشر
أضعف التوترات الاجتماعية وقتل صراع الطبقات كثيرا (١) ، وقد استندمت
هذه الضغوط الجانبية للإشارة إلى ديناميكيات الصراع الدولي الذي ينتج من
زيادة عدد السكان في البيئات الجغرافية المحددة والتي يصاحبها تطور في
الإمكانات التكنولوجية (٢) .

وعلى الرغم من ذلك فإن نظريات الضغط الديجراني في صورتها البسيطة
هذه لا ترتفع على مستوى النقد ، إذ ليس أكثر البلاد ازدحاما بالسكان هي
أكثرها ميلا إلى الحرب ، والأماكن هولنده أكثر بلاد أوروبا كثافة
سكانها ، والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلدا مسالما جدا ، على
حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسعة من الأرض في أمريكا
الشمالية ، كانت تخرط في نزاعات لا تنقطع ، وإن عوامل أخرى كثيرة غير
كثرة السكان هي التي أطاقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، أضف إلى ذلك ،
أن اثورتين الزوسيتين في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، قد شبها في بلد متخلخل
السكان يستحيل أن تحدث بصدده عن ضغط جانبي أو ديجراني ، إن فكرة
الضغط الديجراني هذه تظل غامضة جدا ، ولا يمكن أن نرجع أسبابها إلى
كثافة السكان وحدها ، وفي هذا الصدد راجت هناك بعض الأفكار التي تحذر
— على سبيل المثال — من «الخطر الأصفر» ، وكانوا يعنون به زحف الجحائن
«المنذالقة من الصين وما جاورها من بلدان ، على الشعوب البيضاء في أوروبا .
ولم في الحقيقة لا تستند على التحليل العلمي لقوة الآسيويين ، بقدر ما تصدر
من مفهوم غامض بنسب الخوف من الجنس الأصفر إذا ما حدث وسيطر .
ويبدو أن ذلك كان منطلق تلك التولسة الشهيرة التي أطلقها أحد القادة
الأمريكيين حين قال : ويل للدب الروسي إذا ما استيقظ التين الأصفر .

(١) موريس ديغرييه : مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٦ .
(2) Choucri, N. and North, R. C., Nations in Conflict : National
Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975)
P. : 96.

وإذا كان ذلك من وجهة النظر الخارجية بالنسبة للدولة ، فإن الضغط السكاني يمثل خطورة كبيرة على البناء الاجتماعي للدولة داخليا ، ولا سيما في البلدان المتخلفة التي تعتبر بيئة مثالية لاثبات مرضيات ما توتس ، حيث تزايد السكان بصورة كبيرة ، في الوقت الذي تعجز فيه الموارد المادية عن مجاراة هذه الزيادة ، فتزداد النقص لقيام الصراعات السياسية ، بخلاف الوضع الذي هو عليه البلدان المتقدمة صناعيا ، حيث تتوفر الإمكانيات الاقتصادية .

ثم أن تفاوت توزيع السكان على الرقعة الجغرافية المحددة كإقليم للدولة يولد الكثير من الصراعات السياسية ، فتخلل السكان في منطقة يحرمها من بعض المزايا الاقتصادية ، مما تحاول تعويضه عن طريق بعض صور العدوان والعكس صحيح ، فالحراك الديمجرافي تجاه المدن يخلق في أكثر الأحيان مواقف ثابتة من وجهة النظر الاجتماعية بسبب التكس الذي يصيب المدن التي لا تستطيع ملاحقة التضخم ومتطلباته ، وعلى سبيل المثال فإن الهجرات الكبرى إلى المدن في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، أدت إلى تراكم أعداد كبيرة من السكان تعيش ظروفًا قاسية ، تخلق بالضرورة بيئة مؤاتية لأنواع من الصراع .

وبالإضافة إلى ذلك هناك مبدأ سياسي معترف به — إذا ما كان التمثيل تبعاً لأعداد المواطنين — أن الكثافة أو الخلطة السكانية تؤدي بالتالي إلى تفاوت في التمثيل السياسي ، مما يساعد على خلق بعض الضغائن بين المناطق المختلفة للوطن الواحد ، وقد حاولت بعض الأنظمة السياسية علاج هذه المعضلة بأن جعلت نفسها مجلسين نيابيين أحدهما عن طرق التمثيل النسبي لعدد السكان في كل قسم إداري ، والآخر تتساوى فيه عدد الأعضاء الممثلين لكل قسم .

وإذا كانت البيئة تضم ذلك العدد من الوحدات البشرية الذين اصطُلحوا على تسميتهم بالسكان ، فإنها تضم معهم العامل الجغرافي الذي يتمثل في رقعة الأرض التي يشغلها هؤلاء السكان ، وبالتقطع فإن لهذا العامل أكثر من تأثير على العملية السياسية ، وفي هذا يصدق نابليون بونابرت حين كان

يرى أن سياسة الدول تعتمد على جغرافيتها ، على الرغم أن جنود أوتارينغ هذه الفكرة يمتد الى عصور سبقت عصر نابليون بقرون عديدة ، فقد عبّر عنها أبيقراط ومن بعده طبقها هيروdot في عمليات تاريخية ، وعرض لها أريسطو في الجزء السابع من كتاب «السياسة» ، حين كان يتحدث عن العلاقة بين المناخ والحرية ، ثم تطرق اليها بودان وونتسكييه في الجزئين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه «روح القوانين» .

وفي الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكر الصلة القوية بين السياسة والبيئة الجغرافية ، فالمحافظون يعترفون بها وكذلك الفاشستيون ويؤيدعا الفكر الليبرالي والفكر الماركسي ، على الرغم من عدم اتفاتهم على درجة قوة هذه انصلة مفلسفة الدين بصورة عامة تذهب الى أن الانسان سجين الجبرسة التي تفرضها الأرض والبيئة ، أما اليسار فيرى أن الانسان حر وأنه يستطيع الانلات من جبرسة الطبيعة ، فتأثير الجغرافيا لا يفصل عن تأثير الأدوات التكنولوجية التي تتاح له أن يغلب على عتبات الطبيعة ، وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معا ، ويزداد العنصر الاول علم حساب العنصر الثاني كلما تقدمت التكنولوجيا ، ان الصراعات الساسية في المجتمعات القديمة تتوقف كثيرا على الجغرافيا ، أما في المجتمعات الحديثة فهي لا تتوقف عليها الا قليلا (١) ومصادقا لذلك هل يمكن أن يتدأوى الانسان المصرى المسالم الذى درج على أرض منبسطة لا تعوقها عتبات طبيعة ، فخرج على هذا النمط من سلاسة الحياة ، بالانسان الجزائرى الذى نشأ على أرض أكثرها مرتفعات تفرض تحديا على الوحدات البشرية التي تعيشها ومن ثم ولابد وأن تختلف طبيعته لكي نخلق منه البيئة انسانية مناظلا ، وفي هذا الصدد اثبت بولدنج Boulding بعد بدض الدراسات التي قام بها — أن العلاقات فيما بين المؤسسات السياسية والسلطة تتحدد في تطورها بالحدود والتحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية (٢)

(١) المرجع السابق ؛ ص : ٦٧-٦٨ .

(2) Boulding, K. E., Ecodynamics · A New Theory of Societal Evolution (Beverly Hills : Sage, 1978) Chapter 1.

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي لاحظ فيها سيجفريد أن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل إلى المحافظة ، وأن المناطق التي يتجمع سكانها أميل إلى التجديد ، وعلى سيجفريد هذه الظاهرة بقوله أن المواطنين في المناطق الأولى منغلزون متهكزون حول انفسهم وتقاليدهم ، أما في المناطق الثانية فإن ما بينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الآراء الجديدة بصورة أسرع وأسهل (١) .

ويبدو أن هذا التحليل يصدق إلى حد بعيد ، رغم أن الناس في القرى يستجيب بعضهم لبعض ، والاضغط الاجتماعي في القرى هو أحد العوامل التي تبعث على المحافظة ، فإن كانت القرى مدناً صغيرة ، فإن الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة ومنها يكن من أمر فإن تشتت سكان الريف أو تجمعهم يتوقف كثيراً على هذه العوامل البيئية بمعناها الواسع ، مما يؤثر بالتالي على التوجهات السياسية لديهم .

ودلينا على هذا التفاعل السياسي الذي يحدث في المدن ذات الكثافة في العدد السكاني ، أن الاشتراكية ما ظهرت إلا في مثل هذه المدن ، إذ هجم العمال قراهم أثر قيام الثورة الصناعية طمعا في قدر من السرزق أوسع . فساءت أحوالهم مما أثار أصوات كثير من رجال الإصلاح فكانت الاشتراكية التي تعنى بحل المشكلة الاجتماعية التي نجمت أثر قيام هذه الثورة الصناعية .

(١) ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

العوامل الاجتماعية

لا جدال في أن العامل الاجتماعي بالاضافة الى ما سبناه، الحديث عنه من عامل اقتصادي هما محور عمليات الصراع جميعا ، ولذلك كثرت الكتابات عنهما سواء من قبل رجال الاجتماع أم الاقتصاد أم السداسة ، وذلك لارتباط الصراع بالانشطة الانسانية الدائمة أو الموجية ، من حيث هو في اغلب الاحيان كمنح حول التيم والاهداف والوسائل ، والباكر والقوة والموارد المتاحة والتي لابد من تحييد اتجاهات الخصم ازاما ، أو التقليل من حدة التنافس عليها والرغبة فيها من الجانب الآخر (١) .

ومدخل القوة هذا - وبصورة اكثر تحديدا مدخل القوة الاجتماعية والقوة السياسية - هو الطريق السليم تجاه تحقيق الحل الذي تسعى اليه المجتمعات البشرية ، وفي الحقيقة أن الذي يؤدي الى ازدياد حدة الصراع وتضاعف حدته - حسبنا نذكر كل من رافن Raven وكروجلانسكي Kruglanski ليس هو مقدار قوة الاطراف المتنازعة - فحسب ، وإنما لابد كذلك من وضع طبيعة تلك القوة في الحسبان ، لاسيما وأن الاستحواذ عليها هو الذي يغري ويشجع الاطراف على المشاركة في عمليات الصراع ، ويترتب على هذين العالين - من وجهة النظر الاخرى - أن مقدار القوة المستخدمة ونوعها يختلفان - عمقا وضخالة - باختلاف حدة الصراع ذاته ، وكذلك تباين خصائص الاطراف الداخلة والمتفاعلة فيه (٢)

ومن ثم نستطيع أن نستخلص أن الصراع بصورة عامة لن يكون مقاصرا - من وجهة النظر الاجتماعية - على ذلك الذي يحدث بين الطبقات ، كما ذهب

(1) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (New York : The Free Press, 1953) P. : 8.

(٢) عبد الحليم محمود السيد ، الاطار النفسي الاجتماعي لسلوك العنف الاجتماعي ، مذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٤) ص : ٦٢ - ٦٣ .

الماركسية ، حسبما جاء في مطاع البيان الشيوعي الصادر عام ١٨٤٨ بنصر الادعاء الشهير الذى ذهب فيه ماركس الى «أن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ الصراع بين الطبقات» ، حيث أن هناك الكثير من الدواعى والمسببات الاخرى ، فالفئات المتنازعة التى تتنازع السلطة لا تقوم على اساس طبقي ، وكذلك نجد ان العداءات القومية والخصومات بين الاسر المالكة ، والنزاعات الايديولوجية او الدينية ، والعداوات بين القبائل والمنازعات الشخصية ، كل ذلك لا يمكن أن يكون مجرد صراع بين الطبقات وهى وأن كانت ترتبط به فليس الا بصورة جزئية بحيث يكون من الخطأ أن يسحب الحكم عليهما بصورة مطلقة .

واذا كان هذا هو بعض النقد الذى يمكن أن يوجه الى الماركسية ، فلعل اهم ما يقال فى هذا الصدد هو انها ذهبت بعيدا فى تقديرها لدور الصراع الطبقي كسبب وحيد للنزاعات السياسية ، التى يمكن أن تحدث على مستوى المجتمع كوحدة كاملة ، ثم ان ماركس لم يكن هو مبتدع هذا الاتجاه الفكرى ، حيث سبقه اليه مفكرون آخرون بصورة تقترب من ذلك تماما ، الا انه عام ، أية حال فان الفضل يرجع اليه فى التاكيد على أن الحراك الاجتماعى ، والنزاع الحتمى العنيف بين الطبقات ، ومحاولة طبقة النروايتاريا انتزاع حقوقها المشروعة من برائن البورجوازية ، هى من الاسباب الهامة الداعية الى اثاره الصراعات السياسية ، ونحن وأن كنا نذهب معهم فى بعض ذلك الحكم ، الا أننا سنواجه هنا بصعوبة اجرائية تتصل بمفهوم الطبقة ، والفترة على تحديدها ، والمقاييس المتبعة فى ذلك ، وعمما اذا كان - على سبيل المثال - الدخل المالى او الادكانات المادية ، او الاشتراك فى القيم ، او الاستخدامات التكنولوجية . أو تزاور الزوجات ، كما ذهب بعضهم ، هو العامل الفيصل فى الحكم على الطبقة .

وعلى أية حال ، فنحن لانستطيع أن ننكر أن هناك بعض التلازم وبعض العلاقة بين الاختيارات او التوجهات السياسية ومستوى المعيشة الذى عليه لتسعب ، الا ان الامر ليس كذلك بصورة مطلقة ، وبشيء من التحليل نصدق الفرضية السابقة التى ذهب اليها رافى وزميله . حيث يتم الصراع فى أحيان

كثيرة بين المطحونين والمطلوبين على أمدهم ، والمضطهدين في المجتمع ، في مواجهة من يمسكون بالسلطة أو يسيطرون على المناصب ، وذلك في محاولة للإطاحة بهم والتفرز إلى السلطة وإلى المراكز والمناصب التي يعتبرونها - وبحق - وسيلة إلى تحقيق الامتياز الاجتماعي ، الذي يمكن اعتباره أحد الدوافع إلى الصراع ، وليس هو قدر الثراء المادي الذي يمكن أن يتحقق من وراء هذه الدوافع وبصورة غير معتمدة .

ويبدو أننا لابد وأن نعائش ماركس في عصره ، حتى يكون حكمنا موضوعيا ولعل ذلك هو أحد المداخل العلمية للدراسة - ، وفي ذلك سوف نرى أن الظروف الاجتماعية المتردية والتي املت عليه أفكاره - ومثلها في أي مكان وفي أي زمان - هي البيئة الصالحة لكل عمليات الصراع . حيث غيبتها تشر الانكار المريضة ، والاخلاقيات الهابطة ، وتغفیر مفاهيم القيم ، وتحول الاهتمام من القضايا المماة إلى الأمور الشخصية ومن الحقائق المعترف بها إلى المواطن الذي يعاني من فقر وجهل ومرض لا يصلح للإسهام في بناء سياسي متكامل بقدر ما يصبح وقودا صالحا لصراع ونزعة .

وإذا كان ماركس قد اعتبر الإنسان المتفاني هو المطلق لدراسة المجتمع المتفاعل مع البناءات المختلفة في أنشطة تقوى وتضعف حسبما يتاح له من إمكانات مادية مما يؤثر لنا بعض صور الصراع في نهاية الأمر ، فقد ذهب إلى نوع آخر من الصراع الاجتماعي تمثل في صراع الإنسان مع بيئته التي يحاول أن يطوعها لصالحه ، وهي الزاخرة بالعقبات والصعوبات المادية ، وذلك عندما يطلق عليه عملية الإنتاج ، وعليه يكون هذا الإنتاج ليس سوى إحدى عمليات الصراع التي يقودها ويخربط فيها الإنسان بصفة تكاد تكون دائمة طينة حياته .

إن كل أسلوب من أساليب الإنتاج ، وكل نظام من الأنظمة لذلك - عن حد ادعاء الماركسية - يولد أشكالاً مختلفة من النظم السياسية ، وبمعنى آخر أشكالاً مختلفة من الصراع بين الطبقات ، مثولة العبودية - على سبيل المثال - التي قامت في العصور القديمة ، كانت تارة استبداد من نوع الديكتاتورية الاستبدادي الذي عرفته بلاد فارس ، وتارة طبقات من نوع حكمه الطفيلان

الذى عرفته اليونان ، وتارة ديمقراطية من نوع الحكم الديمقراطي الذى عرفته اثينا ، وثارة الامبراطورية الرومانية ، ثم ان الدولة الانتطاعية تطورت من حالة اللامركزية القائمة على وجود اقطاعات مستقلة عن بعضها الى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر ، وكذلك فان الدولة البورجوازية هي تارة ديمقراطية غربية وتارة نظام فاشستى ، وفي الدولة القائمة على ديكتاتورية البروليتاريا نستطيع ان نميز النظام السوفيتى من الاظمة الديمقراطية الشعبية ، وبالمثل يفرق المعاصرون من الماركسيين بين «انواع الدولة» و «اشكال الدولة» ، فأنواع الدول تقابل اظمة طبقتية معينة وهى على اربعة انواع : دولة العبودية ، والدولة الانتطاعية ، والدولة البورجوازية ، والدولة الاشتراكية ، وفي داخل كل نوع من هذه الانواع يبتى دائما احد اشكال الدولة او اظمة الحكم او الصور السياسية (١)

وعلى اية حال فان اصراع الاساسى فى نظر الماركسيين يظل هو نفسه فى داخل كل نوع من انواع الدول ، ففى دولة العصور القديمة — على سبيل المثال — كان الصراع الاساسى يقوم دائما بين اصحاب الاقطاع والارقاء ، وفى الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريين ، وفى جميع الاحوال يقوم النزاع بين الذين يملكون ادوات الانتاج والامتلاكات المادية وبين الذين لا يملكون للبقاء احياء الا سواعدهم وعضلاتهم وقدراتهم على العمل .

وكان هذا الصراع الاساسى يتخذ وجوها مختلفة باختلاف شكل الدولة ، وفى داخل كل نوع من انواعها ، فقد كان الرقيق فى دولة العصور الوسطى يصارعون سادتهم دون سند فى غالب الاحيان ، وفى الدولة المركزية الملكية اعتمدوا احيانا فى مصارعتهم لسانتهم على بورجوازي المدينة ، فاذا ما انتقلنا الى الدول الرأسمالية فسوف نجد ان اشكال الصراع التى تخوضها البروليتاريا ضد الطبقة البورجوازية ليست كلها على نمط واحد فى

(١) موريس ديفرجيه ، مرجع سابق ، ص : ٨٧-٨٨ .

الديمقراطيات الغربية ، حيث يتم النضال عن طريق انشاء الاحزاب وحيث
نفسى للعمال أن يوسعوا من تنظيماتهم ، و نجد أخيرا أنه في الانظمة الفاشية
حيث تكون بناءات السلطة داخل الدولة قوية ضارية ، تتخذ المقاومة الشعبية
اشكالا شتى ، من حيث السرية أو العلانية ، وكذلك من حيث الحدوث
المفاجيء أو التطور الطبيعي الذي قد يتم دون أن تستطيع السلطات اعتقاله
ولا بد أن يكون هناك العديد من الضحايا في هذه الحالة .

ان النزاعات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر ، يمكن
ارجاعها الى صراع بين الطبقات بالمعنى الذي كان ماركس يقصده ، فالتعارض
بين المحافظين والليبراليين هو تعارض بين الارستقراطية والبورجوازية .
والتعارض بين الليبراليين من جهة أخرى والاستراكيين هو تعارض بين
البورجوازية ، التي تحالفت عندئذ مع الارستقراطية الاخذة في الانحلال وبين
البروليتاريا ، الا أننا لا نستطيع في ذلك كله أن ننكر تدخل عوامل أخرى في
انصرافات مثل العوامل الدينية والقومية والعرقية وما الى ذلك ، على الرغم
ان بعضها كان ثلوثا اذا ماقيس بالعوامل الطبقيّة ، وكانت تلك العوامل
انثناوية في بعض الاحيان مجرد تغطية للمصالح الطبقيّة ، وعلى أية حال
يمكننا القول أخيرا أن ماركس قد عبر تعبيرا صادقا عما كان يعتقد أنه الحركة
الاساسية للصراعات السياسية ، الا أننا قد توجه الى الماركسية نفس النقد
السابق ، بأن ذلك كان مناسبا فقط لفترة تاريخية عايشها ماركس بكون
حلجته انتصافا لحق الطبقة المغلوبة على امرها وكانت في رأيه هي الطيبة
العملية في ذلك الوقت ، وبالطبع لا يمكن أن ينسحب ذلك على كل مراحل
التاريخ السابق على ماركس أو اللاحق به (١) ، بل لقد كانت هناك بعض
المجتمعات المعاصرة التي خلت بعض الشيء مما تحدث عنه من صراعات
طبقيّة ، بسبب التطور الطبيعي الذي كانت نتيجته تحقيق الحريات والحقوق
الطبيعية للطبقات الاجتماعية كلها ومن بينها الطبقة العمالية ، مثل المجتمع
البريطاني .

١ المرجع السابق ، ص : ٨٩ - ٩٠ .

إيطاليا الممزقة - آننذ - لا يمكن توحيدها الا عن طريق القوة والعنف ، وعليه فقد أعلى من شأن قسوى الصراع فى مواجهة الاعتبارات الدينية والاخلاقية .

ومثل مكينايللى تحدث هوبر عن حالات الصراع التى تسبق اقامة الدولة والتى تأتى الدولة نتيجة لها ، وذلك خلال حديثه عن فكرة العقيد الاجتماعى التى ذهب اليها أيضا من بعده لوك وروسو ، الا أن تأكيد هوبر على الصراع كان اكبر ، وفى ذلك أيضا نجد ميوم يتحدث عن الوسائل السلمية التى تعقب عمليات الغزو المسكرى ، أما ماركس الذى سبق الحديث عنه كثيرا فقد أكد على أن الدولة حلقتها الطبقة المسيطرة على العمليات الاقتصادية والتى تستخدمها بالتالى كوسيلة لاستغلال الطبقات الكادحة لصالح هذه الطبقة المسيطرة ، وقد تأثر بهذا الرأى كذلك اصحاب نظرية الصراع ولاسيما أوبنهايمر .

وإذا ما نفذنا الى داخل بناء الدولة لنلمس عن قرب نوع الصراعات المتواجدة ومدى الصلة السببية بينها وبين مختلف الهياكل ، فسوف نجد أثر الهيئات غير الرسمية فى الدولة مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والجماعات المرفقية وجماعات الضفط كثيرا ما تكون مصدر ازعاج للسلطة السياسية ، وتتبع هذه المشكلة أصلا من الخبرة التى تفتقر اليها القيادات فى معالجة الطبيعة الحساسة التى تتصف بها العلاقة بين الدولة وتلك الهيئات ، ومما لاشك فيه أن النظرة الذاتية واحتلاف الايديولوجيات والمصالح التى قد تتصادم ، قد تكون من الاسباب التى توجد مثل هذه الحساسية ، والنجاح فى احتواء ذلك كله يعتمد على الظروف المجتمعية المتاحة ، والمرونة التى يبدىها الجميع ، بالإضافة الى النظرة الموضوعية والبصيرة وحسن الادراك مما ينبغى أن تتصف به القيادة السياسية .

ومن بين التنظيمات غير الرسمية التى تسيطر على الحياة السياسية وتسبب الصراعات العديدة داخل نطاق الدولة هناك الاحزاب ، بل هى الفعالة باقتدار فى هذا المجال ومن ثم فانه يقع على عاتقها الدور من العمق فى ايجاز التكامل أو فى خلق الصراع والحرب بصورة عامة هو الجماعه من

الأفراد الذين يتباينون في انتماءاتهم الاجتماعية ويشترون في نفس العقيدة السياسية ومن المعترف به أن الحزب دائما ما يخطط للاستيلاء على القسوة السياسية ، ولاشك أن السعي الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذي يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العامين ، وفي نفس الوقت هو الذي يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الأحزاب ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة (١) .

والأحزاب السياسية تقوم بدور إيجابي آخر ، لعله يناقض الرأي السابق ، حيث يدعو إلى التكامل وليس إلى التصارع ، فهي التي تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسي الحاكم ، لأنها تحمل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية التي بيدنا صناعة وتشكيل القرار ، ومن الناحية الأخرى هي التي تمهد للجماهير الطريق نحو الإحساس بالتوحيد مع السلطة السياسية ، ومن ثم فهي تضيف إلى شرعية النظام ، وتزيد من قدرته على التصرف مما يقتل بالتالي من فرص وجود الصراع ، (٢) وفي الوقت الذي نجحت فيه بعض الأحزاب في أن تكون كذلك ، فشلت أكثريتها في خلق ذلك الوعي بالمفهوم الحزبي السليم ، مما أتاح لفرصة الصراع بأن تهب رياحها عنيفة على بناء الدولة ، وهكذا أصبحت الأحزاب مصدرا للصراعات السياسية من جهة وعونا عليها من جهة أخرى .

ثم إننا لو حاولنا تحليل بناءات تلك الأحزاب لوجدنا أن الكثير منها يمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول زعيم برلماني يدعى الكارزمية ، في أكثر الأحيان ، مما ينزل بالنظام الحزبي إلى نوع من الأوتوقراطية ، وكان

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ص : ٢٦٨ .

(2) CroHy, Freeman and Gatlin (editors) , Political Parties and Political Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973) p. : 3.

من المفروض أن يقوم على أساس سليم من تبادل الرأي والمشورة ، وهكذا تنحصر اهتمامات الأحزاب ازاء المشاكل السياسية والامور العامة ، ويتقلص دور الايديولوجيات والمقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة ، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن للوصول الى كرسى الحكم والاحتفاظ به ، وهى فى سبيل ذلك تحاول ارضاء سلطات بيدها مقاليد الامور مما يخرجها تماما عن الممارسة الحربية الصحيحة .

واذا كان مفكرو الصراع قد ذهبوا الى اسباب كل هذه الاهمية عليه حين جعلوه السمة الغالبة على كل الانشطة البشرية ، وحين اقاموا الدولة على عملياته على النحو الذى رأيناه الان ، فقد رأينا بعضا اخر من مفكرى الصراع وهم يعالجون الموضوع ولكن من وجهة نظر مغايرة ، حين يذهبون الى محاولة التخلص من مظاهر الصراع التى تحدث داخل اطار الدولة ، والتى قد تطيح ببنيانها ، وذلك عن طريق الحنول أو القوالب السياسية التى تخفف من هذه التوترات الداخلية ، والتى هى اولها خلق الكيان السياسى الموحد بين طبقات المجتمع من طريق مانسميه بالمشاركة السياسية ، التى تهدف الى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب فى ادارة العملية مما يجعل الحكم بصورة صادقة لرأى المواطنين لاسيما وانها بهذا الشكل تتم فى جو من الحرية والديمقراطية ، وقد تنوعت الآراء وهى تتحدث عن مفهوم تلك المشاركة ، وعلى سبيل المثال قصرها فربا ونورمان على أربعة أنماط تتمثل فى التصويت والحملات الانتخابية ، ثم الانشطة المحلية عن طريق الجماعات غير الرسمية وكذلك المنظمات الرسمية ، وأخيرا المبادرات الفردية التى يضطر اليها المواطن للتعبير عن رأى تجاه سلوك ما (١) .

وفى هذا الصدد ينبغى أن نعى تماما أن مشاركة السياسية تحتل من شخص لآخر ، بل ومن طبقة لآخرى ، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب

(1) Sidney Verba and Norman Nie, Participation in America : Political Democracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972) P. : 78.

المكانة الاجتماعية والاقتصادية الاسلى يميلون الى المشاركة بقدر اكبر من أصحاب المكانات الاقل ، وذلك بنض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الانظمة السياسية التى ينضون تحت لوانها (١) .

وفى الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكسر أن المشاركة السياسية هى الوسيلة الى الاستقرار السياسى ، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أنه ماتوافرت قنوات تلك المشاركة الا وتمتع الشعوب بنظام مستقر تديره حكومة شرعية ، اذ انه كلما كثرت وتدعمت هذه القنوات فى المجتمع ، كلما تضاءلت فرص الصراع فى الدولة ، وعلى النقيض من ذلك نجد أنه مامنع حق المشاركة لاي سبب من الاسباب ، الا وكانت النتيجة هى تلك الصراعات التى نسمع عنها تحدث داخل وخارج نطاق الدولة ، بصورة تكاد أن تصبح مألوفة عنده المواطنين تماما .

وقد ظهر هناك اتجاه جديد هذه الايام ، يتزعمه ارنولد توينبى ، يدعو فيه الى أن الممارسة الواقعية للعملية السياسية هى الضمان للوصول الى الوضع الصالح الذى يسعى اليه النائمون على ادارة العملية ، مما يقلل من وحدة وحرارة الصراعات ، ولذلك فقد كان يرفض ارجاع التطور الحضارى الى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب ، أو البيئات الجغرافية المناسبة ولكن الى القوة الابداعية المحركة التى تخلقها الظروف المجتمعية الصعبة (٢) .

وعلى أية حال فان المنبع الرئيسى لانشطة الصراع انما يكمن فى جمود النظام السياسى ، وعدم تكيفه مع الظروف المتغيرة . ونزوعه الى الاتجاه المحافظ الذى يدعو الى بقاء الوضع على ما هو عليه بدون تطوير ، أما اذا كان النظام اكثر طواعية لتقبل الجديد والرضوخ للتغيير ، واكثر اتصالا بالعالم

(1) Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1977) P. 130.

(2) Arnold Toynbee, A Study of History Abridgement of Vols. I-VI, by D. Smervell (Oxford : University Press, 1962) P : 750.

الخارجي ومشكلاته العالمية المعاصرة ، فانه ينزع بذلك الى سد المنافذ التي يمكن أن ينفث بها الصراع على المجتمع .

وعلى العكس من كل ماسبق ، نجد ان موريس ديفرجيه يذهب الى أن المؤسسات السياسية تعين الإطار الذي يجري ضمنه الصراع السياسي ، والصورة والمضمون لا ينفصلان ، والإطار الذي تنشأ فيه الصراعات يؤثر في هذه الصراعات ، فيقويها أو يضعفها ، ففي ظل النظام الديمقراطي مثلا ، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرة عريضة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة ، تقوى هذه الصراعات من جهة ، لأن التحدث في الأمور وتكرار التحدث فيها يبطئها قوة . وتضعف من جهة أخرى لأنها تستطيع أن تفضح عن نفسها ، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الأمان ، وعكس هذا تماما يحدث في النظم الاستبدادية المعروفة (١) .

ونعود الى الأحزاب السياسية فنجد أن نظمها تقدم لنا مثالا جيدا على استقلال المؤسسات وتأثيرها في الصراعات السياسية التي تختلف في البلاد التي تأخذ بنظام الحزبين (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) عنها في البلاد التي تتعدد فيها الأحزاب (فرنسا وإيطاليا واكثر اقطار أوروبا) ، فنظام الحزبين يزيل الصراعات الثانوية ، ويحير جميع الفئات الممارضة على التعبير عن نفسها في إطار معارضة رئيسية ، أما في نظام تعدد الأحزاب فيسهل التعبير عن النزاعات الثانوية ، ويميل الى تجزئة التعبير عن الصراعات الكبرى ، مما يزيد في عددها .

ويزيد ديفرجيه الأمر تحليلا ، فيقول ان الحزبين في بلاد المجموعة الأولى اي التي تطبق نظام الحزبين ، يميلان الى التشابه ، ومن السهل أن نرى العوامل التي تدفعهما الى التقارب ، لننظر مثلا في المملكة المتحدة التي تضم حزبين أساسيين لتتساءل عن الاصوات التي تكفل النصر في الانتخابات لاي من الحزبين : المحافظين أو العمال ؟ انها ليست أصوات الافراد المتعصبين الذين

(١) مرجع سابق ، ص : ١٠٦ - ١٠٧ .

سيقترعون لهما ، وانما ستكون لاهدما الصراعات المليون أو المليونين من الانجليز المعتدلين الذين يتعون سياسيا في الوسط ، فتارة يقترعون للمحافظين ، وتارة للعمال ، فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ الى تخفيف محافظته ، وحزب العمال الى تخفيف اشتراكيته ، ويسعى الحزبان كلاهما الى اصطناع لهجة هادئة اتخاذ مظهر مطمئن ، ويضطر الحزبان كذلك الى تبني سياسات متجهة نحو الوسط ، أى متشابهة تشابها عميقا ، وهكذا تميل الصراعات السياسية الى النقصان في ظل نظام الحزبين .

أما بالنسبة لنظام تعدد الاحزاب فان النتائج تاتي على عكس ماسبق ، حيث ان كل حزب لا يستطيع أن يزيد من عدد ممثليه الا على حساب جيرانه ، ففرا ، يحاول أن يبرز الفروق التي تميزه عن أقرب خصومه اليه ، بدلا من أن يبرز ما بينه وبينهم من مشابهاة .

وبالاضافة الى ذلك هناك عامل اخر مسبب للصراع يتمثل في العمر الزمني للمؤسسة بعد أن اختفت الدواعي التي أوجدتها ، فالحزب (الراديكالي الاشتراكي الفرنسي ، على سبيل المثال ، هو بقايا تاريخية ، لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعا اجتماعيا محددا ، وكان يعبر عندئذ عن تعارض الليبراليين المتعصبين مع الليبراليين المعتدلين والمحافظين ، والركائز الأساسية لهذا النزاع زالت الآن زوالا تاما ، ومع ذلك ما يزال هناك تنظيمات راديكالية ، ومازال هناك شيء من الايديولوجيا الراديكالية ، بالمؤسسة الراديكالية ما زالت قائمة مما يعتبر مسببا لبعض الصراعات في المجتمع الفرنسي ، فالان لا يوجد حزب راديكالي لوجود نزاعات سياسية ، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالي ، فهناك إذن صراعات ليس لها الا اساس تاريخي ، ان المسافة بين بطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولد في بعض الاحيان نزاعات سياسية عنيفة ، واذا لم يتم اصلاح المؤسسات في حينه فسوف يولد هذا الاستمرار أو التواصل الاجتماعي انفجارات ثورية عنيفة (١) .

العامل الايديولوجي

سبق بنا الحديث ونحن نتعرض لتعريف مصطلح الايديولوجيا ، أن
أفصنا بعض الشيء في بيان كيف أعلی البعض من شأنه كنوع من القيم أو
المثل التي يسعى الإنسان الى تحقيقها ، في الوقت الذي أنكره البعض الآخر
في فترات أخرى غير تلك التي ساد فيها ، فالقرن الماضي - على سبيل المثال -
كان هو قرن الايديولوجيات ، على الرغم من نظرة ماركس اليها ، التي ربطها
بالمراحل الاجتماعية الطبقية ، مما يؤتى الى تضيق نطاقها ، ومن ثم النظر الى
كل ما عدا تلك نظرة النكار ، فهي تعكس الأوضاع وتعتبر عن المصالح الزائفة -
كما سبق أن أشرنا - ، وسواء كانت تلك النظرية أو غيرها هي السائدة الآن
أم تطورت الى مفهوم آخر كما تطورت الماركسية ذاتها ، شأن التغير الذي يحدث
للايديولوجيا هو الذي يتيح الفرصة لقيام الصراعات ، ومن المفترق به أن
الايديولوجيا إنما تنشأ في المجتمعات البشرية لتحل محل أخرى سابقة عليها ،
وإذا ما كان ادعاء ماركس صحيحا فإن كل نمط إنتاج يتطلب ايديولوجيات
جديدة ، وإذا لم يكن ذلك كذلك . ولعل هذا هو الاصول - فان بعض
الايديولوجيات المتصارعة قد تنشأ في الطبقة الواحدة ، مثل تلك التي تتصل
بالمركزية أو البيروقراطية التي تعبر عن النزاعات بين الرؤساء والمروسين .

ودور الايديولوجيات في اثارة الصراعات يأتي من ناحية أخرى كذلك
وتتمثل هذه المرة في وجود الرائد أو الداعية الفكري ، فالنازية - على سبيل
المثال ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك - لم يقدر لها نفس عمر الماركسية ،
حيث افترقت الى وجود الداعية مثنى نجسد للماركسية في كارل ماركس ،
وما لاشك فيه أن مثل هؤلاء الدعاة أو الزعماء لهم أثر كبير في نشأة
الايديولوجيات في بداية أمرها ، بن وفي كيفية تشكيلها على الصورة التي
لمسناها ، وعلى الرغم من احتمال نشأة الايديولوجيا بدون ذلك الرائد ، فإنها
بالقطع لن تكون على مثل هذه الصورة ، والمتكر منهما كان فكره مجردا غسب

قاس للتطبيق العملي ، فانه لابد وان يحمل قدرا من الانعكاس لما يتفاعل داخل مجتمعه من مؤثرات ، حيث ان دوره في مثل هذه الحالة لن يكون مثل الحاكي أو المرأة التي تعكس كل ما يحدث دون أن يستطيع تغييره ، بل ان دوره هو دور الباني أو المعمارى الذى يحسن استخدام الادوات والمعدات التى يتيحها له - المتجر - الثقافى أو الحضارى حوله .

واذا ما كان الحديث السابق قد سقناه بصورة عامة ، فلا بد وأن يكون هناك بعض التحديد لدور الايديولوجيا فى استعمال الصراعات والذى يتمثل فى خطوتين : - من حيث أنها تجمع شتات الافكار فى صورة كلية لتعارض أو تزايد ، فتصل بها فى النهاية الى أن تخلق منها مذهباً أو معتقداً يقف فى أحد الجوانب ، مما يجعل الجانب الآخر يستعد ويتسلح فيبدأ الصراع .

- ومن ناحية أخرى فان الايديولوجيات وهى فى دور تكونها أو وفودها الى مجتمع جديد قد يكون بها مايتعارض مع قيم ومبادئ سائدة ، مما يخلق بعض الصراع الذى يتمق على اثر تمسك الافراد بقيمهم ومبادئهم ، ولاسيما فى بداية الامر ، وفى هذه الحالة عادة ما يحدث هناك توافق من تطویر للتقديم وتكيف للجديد ، مما قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع ، الا أنه فى حالة المناسبات بالقيم فى الميدان الدينى أو السياسى أو الاحلاقى ، فغالبا ما تزداد حرارة الصراع ، لان الايديولوجيات اذا ما انتقلت من مستوى الفائدة أو الضرر ، ومن مستوى اللذة أو الألم ، الى مستوى العدل أو الظلم ، والى مستوى الخير أو الشر ، فانها تتحول بالتالى الى النوع الحاسم القاطع مما يؤدى الى قوة وعنف الصراع .

وفى هذا الصدد يمكن لنا ان نتذكر ان الكنيسة فى أوروبا الاقطاعية كانت جهازا ايدىولوجيا مركزيا ، لان الحاجة الى الدين كوسيلة لاحتواء الثورات الاجتماعية التى بدأت تطل برأسها كانت حيوية بالنسبة

للإيديولوجيين الاقطاعيين ، إلا أننا يجب أن نعترف أنه مابين نظرية عن النظام الاقطاعي والطبقات الاقطاعية يمكن أن تملأ العقيدة الدينية السائدة ، ثم ان الكنيسة في واقع الامر لعبت دورا هاما ، في تلك الفترة ، كمنافسة للثورات الاوربية وكهدف لها في نفس الوقت •

وعلى أية حال فإن الايديولوجيات في حد ذاتها لم توجد بالضرورة كتبرير لشرعية الطبقة الحاكمة ، كالدولة مثلا ، حيث انها كانت تعبر عن المخرج التاريخي الذي انتهت اليه الصراعات داخل الدولة في أشكالها المتغيرة ، انها تعبر عن تجارب وذكريات الشعوب عبر الحقب الزمنية ، ولها بالتالي طابع مزدوج يعبر بالضرورة عن صراعات تاريخية ، وعن نتيجة هذه الصراعات ، النتيجة التي كانت عادة انتصارا للطبقة الحاكمة ، وفي مقابل ذلك يمكن اعتبار الايديولوجيا متنفسا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ومن جهة أخرى لاثبات الدات وتحقيق الشخصية الت

وبما أن القومية - على سبيل المثال - لعبت دورا حاسما في صعود البورجوازية الى السلطة فمن الطبيعي أن تكون القومية ، بوصفها أيديولوجية معينة ، متضادة مع الحكم البورجوازي ومتعادلة معه •

والإيديولوجيا وهي تحقق التكامل من أوجه السلوك المختلفة في تصور كلي للسياسة ، تؤثر بالتالي في هذا السلوك ، وتكون قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الايديولوجيا أشد وضوحا وتامسا . وعلى قدر ما تؤمن بها وتستوعبها القطاعات المعريضة من المواطنين ، التي تشترك في حسن معين تجاه المعارف السياسية فيما نسميه بالوعي السياسي الذي يعتمد في درجة تأثيره على قدر نضجه ، ومن المعروف أن هذا الوعي السياسي يتألف من عوامل كثيرة أغلبها مكتسب من البيئة الاجتماعية التي يعايشها الانسان ، ومن الخبرات والتجارب التي تتراكم وتعمق من هذا الوعي ، وتنبئ من التحليل في هذا المجال يثبت لنا كم تحتل الايديولوجيا مقام الصدارة من بين هذه العوامل

حيث يقع على عاتقها عملية التنمية السياسية لدى المواطنين ، مما يؤخر بصورة ايجابية في الوعي السياسي الذي تختلف الآراء بصدده فيما يحصل بعملية الصراع ، فمن قائل ان الوعي بصورة عامة يساعد على التخفيف من التوترات - كما سبق ان المحنا - ومن قائل بان غلظت تسلس قيلدته اذا ما كان ضحلا من وجهة النظر السياسية (١) .

ان الصراع في حقيقة الامر هو توتر يحدث بين كيانين اجتماعيين . ينتج عن تنافر الاستجابات العقلية او المطلوبة ، وكذلك عن تعارض الاهداف او عدم الاشتراك فيها ، ولذلك فانه في ظل الايديولوجيات المتعارضة ، يفض النظر عن عمومية او خصوصية الواحدة منها ، لا بد وان تتواجد صور الصراع التي تتنوع وتتباين في درجة الكثافة والاستمرارية والمسؤولية ونوع القضايا التي يتور حولها النزاع ، وفي هذا الصدد عل يستطيع ان ينكر ان الايديولوجية الالمانية هي التي صاغت العقلية السياسية التي انبثقت منها الحروب الكبرى ، وبالمثل يمكن ان يقال ذلك على الايديولوجية الفرنسية - كمثال للايديولوجية الغربية - ، ومن ثم فقد ذهب المحللون الى ان الحزب لم تكن مجرد حادث نجم عن اخطاء رجال الدولة والديپلوماسيين ، بل انها متأصلة الجذور في العداء القائم بين مثل العليا والمعتقدات التي تدفن بها الشعوب والتي يتعلنى بها الامر ، وقد تأكدت هذه الحجة في المانيا بصفة خاصة ، وهكذا أمكن تبرير الحرب بصورة عامة على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين - أو بمعنى أوسع أيديولوجيتين - لاثنين ، والذين في هذه الحالة يمكن تحديدها بالمنايا الالمانية والنادية الغربية بصورة عامة ، على الرغم اننا لانستطيع ان ننكر ان هذا الجدل الذي يحدث بين ممثلى الامم المتعدية كان مصدره هو الانفعالات السياسية والتعصب والتحيز القومى ، ولا يمكن أيضا بنفس القوة انكار الصلة بين الايديولوجية السياسية ومثل هذا السبوك العدواني ، وعلى أية

حال لا يمكن كذلك أن نطلق الحكم مؤكدا بصورة مطلقة ، حيث انه ان كان من الحقيقى أن بعض الفلسفات قامت بدور أكبر من غيرها فى صعود النزعة القومية المدوالية ، الا انه من الناحية الاخرى من الخطأ أن نفترض أن نوعا من الفكر الفلسفى هو الذى شجع هذا التطور . فمن الحقائق القريبة أن عددا كبيرا من التيارات الفكرية والشاعرة والمصالح اشتركت كبل منها فى نمو النزعة القومية من ناحية وقاومت آزارها من ناحية أخرى ، فالمثالية والمادية ، والحمية واللاحمية ، والمقلانية واللاعقلية ، والتفاضل والتشاؤم ، والفردية والجماعية والمئين واللائين - كلها شجعت الزيادة فى العدوانية القومية ، وعارصتها من ناحية ، وتلك آلتها عواهل فى البناء الايديولوجى ، وقد لا تكون ذات أثر فوري ، اذ ان الكثير من اندازس الفكرية تنطوى على اتجاهيات وقدرات مختلفة فى النمو ، وكثيرا ما يثبت بعض المفكرين لفكارا تم تفسيرها فيما بعد بواسطة اتباعهم بمعنى مختلف تماما عما كانوا يقصدون (١) .

(١) للاستزادة ، أنظر فى ذلك :

- فردريك هرتز ، ترجمه عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ والسياسة (القاهرة : دار الفكر العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ص

العوامل الاقتصادية

إذا كانت العوامل السابقة كلها عوامل ذات فعالية في نشأة الصراع ، فإن العامل الاقتصادي بكل تأكيد هو السبب في احماء وتأجيج نار ذلك الصراع ، حيث انه يعتبر الى حد بعيد العامل التحسدي لغيره من النظم الاجتماعية ، وحسبه أن يكون عامل تشكيل وتأثير في المجالات العلمية الاخرى والاقتصاد بصورة عامة هو العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الانساني في سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة (١) ، والثناء نظرة عابرة على هذا التعريف الذي يعتبر شاملا وأساسا لكل المحاولات التعريفية التي قام بها الآخرون ، تعطينا دليلا قاطعا على مدى عمق الصراعات التي يمكن أن يحدثها العامل الاقتصادي ، ولاسيما أن الاقتصاد يتداخل بصورة كبيرة مع العلوم الانسانية الاخرى والتي من أهمها علم السياسة ، الذي لايمكن للاقتصاد التغاضي عنه ، وبصفة خاصة لوجود صعوبة كبرى في وضع خط فاصل بينه وبين علم الاقتصاد ، ولعل أفضل دليل على ذلك من أن علم الاقتصاد ظل يعرف ردحا طويلا من الزمن باسم الاقتصاد السياسي ، وبالإضافة الى ذلك فإن لكل من علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ مكانة هامة أيضا بالنسبة للاقتصاد ، وكذلك يعتمد علم الاقتصاد كثيرا على دراسة بعض العلوم الاساسية ومن أهمها الاحصاء والرياضيات (٢) .

وأسباب وجود المشكلة الاقتصادية التي يترتب عليها عمليات الصراع المختلفة يمكن أرجاعها الى مايلي :

-
- (1) Leonell Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London : Macmillan, 1952) P. : II.
(٢) محمد محروس اسماعيل وآخرين ، مقدمة في الاقتصاد (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ص : ١٤ .

أولاً . ان وسائل الانتاج قاصرة على سد واشباع جميع حاجات الانسان مع اختلاف في درجة القصور أو الندرة من مجتمع لآخر ، ومن زمن الى آخر في نفس المجتمع .

وثانياً : ان حاجات الانسان هذه متعددة متجددة متباينة متزايدة مع مرور الزمن ومما يعقد من مشكلة انتاج الحاجات ، وبصعب الوصول الى حل دائم ملائم لها ، حيث ان أهميتها وترتيبها يختلف عند الافراد باختلاف مستويات معيشتهم وأذواقهم وأعمارهم و... : ذائقتهم وتعليمهم وغيرها .

ويريد من حمة المشكلة الاقتصادية وبالتالي من عمق الصراع ان وسائل الانتاج وكذلك السلع والخدمات تصلح كل منها لاستعمالات كثيرة متباينة ، مما يستوجب المفاضلة بين الاستعمالات والحاجات المختلفة وتقديم بعضها على البعض الآخر (١) .

وبالإضافة الى ما تقدم هناك صلة أخرى بين القوانين الاقتصادية وحالات الصراع ، حيث أن تلك القوانين تستلزم توافر عدة شروط لتحقيقها ، فاقانون العرض والطلب - على سبيل المثال - لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لأي مطهر من مظاهر الاحتكار ، ويكون كل فرد من البائعين أو المشتريين مسيراً بعامل المصلحة المادية الفردية (٢) ، ولأمراء في ان المنافسة وخضوع الانسان لعامل المصلحة الفردية هذا إنما هي مقدمات طبيعية لما يتبع ذلك من تصارع حول الفرص المحدودة التي تتيحها امکانات المجتمع .

(١) المرجع السابق ، ص : ٤٩ .

(٢) يوسف محمد رضا ، دراسات في الاقتصاد السياسي (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ) ص : ٤٠ .

ومائتس - الذى سبق الحديث عنه - وهو يقرر فى نظريته الشهيرة على ضوء احصاءاته العلمية ، أن نمو البشر أسرع من نمو الموارد الاقتصادية ، فانما كان يود أن يحذر مما سوف يعقب ذلك فى نهاية الامر ، من مجاعة تهدد مستقبل الانسانية وماينتج عن ذلك من صراعات ، ولعله من هذا المنطلق كان النداء العالمى بتحديد النسل ، وقد تم وضع الاساليب السياسية والاقتصادية والاخلاقية لهذا النداء .

ولا يمكن لاي حديث أن يساق عن اثر العامل الاقتصادى فى الصراع دون أن يكون للماركسية نصيب فيه ، حيث أن الاقتصاد الماركسى قام كله على عمليات صراع ، وإن كلنا نلنا نلجعه فى كلمات موجزة من بدايته ، يمكننا القول بأن ماركس وضع نظرية القيمة الفائضة على أساس قانونه الخاص فى القيمة ، وفسر فى ضوءها طبيعة الربح الرأسمالى ، وانتهى من ذلك الى أن التناقض الاساسى فى الرأسمالية يكمن فى الربح الرأسمالى ، بوصفه سرقة يقتطعها المالك من القيمة التى يخلقها العامل المأجور . وحين فرغ ماركس من فكريته الاستاسيتى هاتين : قانون القيمة ، ونظرية القيمة الفائضة ، واطمان الى كشفهما عن التناقض الاساسى فى الرأسمالية بدأ يستنتج فى ضوءهما قوانين هذا التناقض التى تسوق الرأسمالية الى احتنها المحتزم ، وأول هذه القوانين : قانون الصراع والكفاح الطبقي الذى يخوضه الاجراء ضد الطبقة الرأسمالية ، والفكرة فى هذا القانون ترتكز على التناقض الاساسى الذى كشفت عنه نظرية القيمة الفائضة . بين مايدفعه الرأسمالى الى العسائل من أجور ، ومايتسلمه من نتاج ، فحيث أن الرأسمالى يقتطع من العامل جزءا من القيمة التى يخلقها ، ولايدفع الا جزءا منها ، فهو يقف من العامل موقف السارق ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى قيام صراع عنيف بين الطبقة المسروقة والطبقة السارقة . ويجى بعد ذلك دور قانون آخر ، ليعمل فى تشديد هذا الصراع ومضاعفته ، وهو قانون انخفاض الربح أو بكلمة أخرى اتجاه معدل

الارباح دائما الى الهبوط (١) .

والاقتصاد وثيق الصلة بعلم الاجتماع ، ومن ثم كان التغير الاجتماعى هو العامل الاهم فى تشكيل النظم الاقتصادية ، وفى ذلك تحديث الكثيرون من علماء الاجتماع ، فقد أبرز سبنسر - على سبيل المثال - دور النشاط الاقتصادى للانسان فى تحليله للعلاقات الاجتماعية ، وبالمثل قام دوركايم وفير بدراسة المجتمع من خلال تنظيمايه الاقتصادية التى يجعلونها محورا لتحليلاتهم

الا ان أخطر مايشوب تلك العلاقة التى تربط بين النظم الاجتماعية والاقتصادية ، هو الصراع بين الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية فى قروننا المعاصرة ، فالراسمالية والاشتراكية والمدى الذى تحققه من الحرية الشخصية سواء منها الجوهرية أم الشكلية ، ثم المستوى المفروض الوصول اليه بموثة كافة امكانات المجتمع :

والمجتمع يزخر بمظاهر النراء المادى لتي توحى بفوارق اقتصادية حادة ، مما يثير السخط فى نفوس الطبقات المطحونة ، وادا ماكان الاقتصاد فى أبسط تعريفاته هو مركب شمولى يقوم على التكاملية بين مكوناته العامة ، حتى يمكن ان يقوم على أساس سليم (٢) ، ومن الطبيعى أنه فى ظل هذه الظروف لن نستطيع انجاز التكاملية التى يمكن أن تؤدى الى نوع من الرضا والسكينة التى تتناقض عوامل الصراع فى ظلها ، وانجاز التكاملية هذا ليس له الا طريق واحد هو التخطيط والتنمية فى صورة تخلو من أى تبعية ، الا أننا لابد وأن ندرك مقدما أن التخطيط يجهضه الاقتصاد المتحلف والنظام الاجتماعى

(١) محمد باقر المدر ، اقتصادنا ، الطبعة الرابعة عشر (بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨١) ص : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) المقدمة .

الشردى ، فالمشكلة مترابطة متشابكة تتزحجح فيها الأطراف بين المقدمات والنتائج ، ولا بد وأن يدرك القارئون على عمق التخطيط والتنمية أن التطور السريع يزيده التوترات والتطور البطيء ينقصها سبباً . لأن هذا التطور السريع يحيل الى قلب الأطر التقليدية ، وبذلك يشعر كثير من الناس بأنهم قد اقتلعوا من جنورهم مما يوقعهم فى حيرة من أمرهم ، وذلك ليس فى صالح الاستقرار فى المجتمع .

ونصل أخيراً الى الوسائل الاقتصادية التقية الحديثة ، وكيف أنها لا تجد طريقها فى المجتمع سهلاً يسيراً فى بادى الأمر ، حيث يرتبط تطبيقها برعزة بعض القيم والمبادئ الحضارية السائدة ، وحينئذٍ لذلك ما نجم ان قيام الثورة الصناعية فى أوروبا من أمراض اجتماعية خطيرة ، اتاحت الفرصة لقيام الحركات التى اتصفت بالتعصب فى الرأى وانحس فى السلوك ، ولذلك لابد من « مرحلة وسيطة » لمحاولة احتواء التوترات التى لابد وأن تحدث فى المجتمع وهو ينتقل من حالة أكثرها سلام وطمأنينة الى حالة بها الكثير من مقدمات ومهدات الصراع .

الصراع المحلي والصراع الدولي

حدث أن كتب جان بودان - صاحب الفضل في الكتابة الملمنة عن نظرية السيادة في الدولة بصورة أصيلة - عام ١٥٧٦ ، بأن أفضل وسيلة للحفاظ على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية ، هو الحفاظ على الألفة بين الرعايا ، ولكي تحقق هذا الهدف عليها أن تجد عدوا تخلق مواجهته قضية عامة (١) ، وفي فقرة أخرى يستشهد وليم جراهام سمنر William Graham Sumner بها كثيرا ليؤكد أن علاقة الزمالة والسلام في مجموعات وعلاقة العداء والحرب ضد مجموعات الآخرين بينهما صلات متبادلة ، فالحاجة المباشرة إلى الحرب ضد الخارجين هي التي تسبب الأمن في الداخل ، خشية أن يؤدي النزاع الداخلي إلى اضطراب الجماعة في الحرب (٢) .

وذلك هو الذي يؤدي بنا إلى الافتراض بوجود علاقة وثيقة بين الصراع القومي والصراع العالمي ، بحيث أنه يمكننا القول بأن الاشتراك في الصراع الخارجي في أية صورة كانت - حربية أم سيامية - يزيد من التماسك والتكامل في داخل الدولة المتخزطة فيه ، وذلك اتجاه ذهب إليه كثير من المفكرين المعاصرين إلى الدرجة التي أصبح فيها وكأنه قضية عامة مشتركة

(1) Jean Bodin, Abridged and Translated by M. S. Tooley, Six Books of the Commonwealth (Oxford University Press, 1975) p. 17.

وكذلك يمكن الرجوع في ذلك إلى :

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - revolution in Europe 1870 - 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971) pp. 141 - 150

(2) W. G. Sumner, Folkways (Boston : Gann, 1906) p. 12.

بينهم جميعا (١) .

وعلى الرغم من ذلك ظهر هناك اتجاه حديث آخر يربط بين الحروب وحدوث الثورات ، وذلك بعد أن استمرضى أصحابه الوقائع التاريخية المفدومة والحديثة ، فنصب هؤلاء إلى أن الصراع والعنف التاريخيين يؤديان إلى زيادة وليس إلى نقصان في التوترات الداخلية . وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار ، وعلى هذا يقول تشارلز تيلي Charles Tilly : أن الحرب على عكس «المسمة بالثورات ، ويستشهد في ذلك برأى وولتر لاكوير Walter Laqueur الذي يذهب فيه إلى أن الحرب هي في الحقيقة العامل الحاسم في ظهور المثلث الثورية في العصور الحديثة ، فمعظم الثورات العصرية سواء منها من قبل لها النجاح أم لا ، وقعت في أعقاب بعض الحروب ، فمثل نيبول الثالث ما حدث في باريس عام ١٨٧١ (٢) ، والثورة الروسية عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧ ، والثورات المختلفة بعد الحربين العالميتين ، مثل الثورة الصينية والكوبية والجزائرية والمصرية ، كلها حركات حدثت في بلدان لم تكن بالضرورة منهزمة في حرب ما ، إلا أنها لا يستطيع أن تنكر أن عدم الاستقرار العام الذي تسببه الحروب بالإضافة إلى الخسائر المادية والتضحيات البشرية ، كلها تخلق مناخا ينافر فيه لأحداث تغيير جذري ، حيث أنه في مثل هذه الحالة كثيرا ما يرى أن الجزيء الأكبر من الشعب يحمل السلاح بالفعل في الوقت الذي تقتل فيه قيمة الحياة البشرية عما هي عليه وقت السلم ، وعادة ما تميل السلطة في الدولة المنهزمة إلى التحلل والتفكك ، في الوقت الذي يتلقى فيه السخط الشعبي قوة دافعة

(١) قولا في ذلك :

— Huntington, S. P., Patterns of Violence in World Politics, In S. P. Huntington (ed.) Changing Patterns of Military Politics (New York : Free Press, 1962) p : 40.

(٢) قولا في ذلك :

— جلال يحيى ، أوربا الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨١) ص ٣٩٩ - ٤٠٢ .

من الكرامة الوطنية المجروحة ، عندما حدث للشباب التركي عام ١٩٠٨ ، وكذلك ما حدث على يدى الرئيسين السابقين نجيب وعد الناصر عام ١٩٥٢ ، وهكذا تفقد القيادات القديمة مصداقيتها ، ومن ثم ترتفع الاصوات مطالبة بالتغيير ، ومنفعة فى محاولة تأكيد الذات القومية (١) .

ومن ناحية أخرى وجد هناك من يزعم بأن الصراع الداخلى هو الذى ينعكس سببا الصراع الخارجى ، وفى هذا يقول هاس Haas وهويتنج Whiting ان الجماعات التى تسعى الى الحفاظ على كياناتها وبنائها يمكن أن تكون فى سعيها هذا عاملا مساعدا على حدوث الصراع الخارجى ، وذلك خلال دلائلها عن نفسها ضد الاعداء المحليين ، ثم ان كثيرا ما يحدث فى اوقات التوتر الداخلى بين عليية الذوم ، ان نجد ان سياسة التكامل والتآلف بين الشتمات المتفرقة فى الدولة ، وهى تواجه أى تهديد خارجى سواء كان حقيقيا أم مزعوما ، هذه السياسة سوف تكون فى أغلب الاحيان ذات فائدة كبرى بالنسبة للسلطة الحاكمة (٢) .

وفى تصريح لسميسل رودس Cecil Rhodes اوردته سمل Semmel يلخص فيه بكلمات موجزة الاتجاه الذى يجب أن يتخذه أصحاب السلطة فى الدولة الاوربية فى العصر الحديث ، والذى يعبر عن عقلية لا يمكن أن تكون

(1) Walter Laqueur, Revolution In International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968) p. : 501.

Quoted in :

— Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading: Addison - Wesley, 1978) p. : 210.

(2) Haas and Whiting, Dynamics of International Relations (New York : McGraw - Hill, 1956) p. : 60.

متجاوبة مع متطلبات الحرية في هذه الأزمنة ، ولك حين يقول بأنك إذا ما أردت أن تتجنب حربا أعلية في بلدك فعليك أن تكون استعماريا (١) ، بمعنى أنك إذا ما أردت ضمان التكامل والاستقرار السياسى فى وطنك ، فما عليك الا أن توجه هذه الشحنة من الطاقة التى لو وجهت داخليا لأطاحت بالنظام القائم ، عليك أن توجهها خارجيا فى صورة استعمار ، أى عدوان على بلد آخر .

وعلى الرغم أن طبيعة العلاقة التقليدية بين الصراع الداخلى والخارجى تختلف وتباين ، الا أن الدراسات العلمية فى هذا المجال تثبت لنا كيف يتشابهان عضويا فى كثير من الاحيان ، على الرغم أن هؤلاء الدارسين لم يحرزوا قدرا كبيرا من النجاح فى بيان المقاييس التى تحكم هذه العلاقة ، ولا الشكل الذى يمكن أن تتحدد فى اطاره ، وعلى سبيل المثال لا توجد هناك علاقة إحصائية جوهرية بين المقاييس المستخدمة فى ميادين كل من هذين النوعين من الصراع .

ويمكن لنا الان - بعد ذكر هذه الأمثلة - أن نستعرض بعض الدراسات المنهجية التى تعرضت لدراسة الرابطة بين هذين النوعين بغرض اظهار نشاط ضعفها ونقاط قوتها ، على أنه من الافضل الا تقتصر أى دراسة على أنشطة دولة واحدة فى هذا المجال على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وذلك من منطلقين أولهما أن دراسة حالة واحدة لن توصلنا الى الثنائين الموضوعية التى تحكم العملية بصورة عامة ، وثانيهما أن الدراسات المقارنة - أفضل أنواع الدراسات - هى التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى جدوى ذلك المقياس - أى مقياس - وعلميته ، الا أننا ينبغي أن نضع فى الحسبان كذلك التأثيرات

(1) Semmel, B., Imperialism and Social Reform (Cambridge, Harvard University Press, 1960) p . 16

المدعية المباشرة وغير المباشرة للصراع الحاد حتى على السلوك السياسي الداخلي للدولة ، وعلى سبيل المثال يمكن البحث في تأثير السيطرة والتبعية والتدخل والرساطة الدولية كمؤثرات خارجية على الصراع الداخلي ، وكلها عوامل ذات فعالية في مجال العلاقات الدولية ، ولعل القصد من وراء هذا الاستعراض ليس فقط الوصول الى مجموعة النتائج التي يمكن استخلاصها من الدراسات التجريبية ، ولكنه كذلك محاولة وضع خطة استراتيجية أو نصية يمكن عن طريق تطبيقها تحسين الاسلوب المتبع ازاء مشكلة الصراع .

لاسبما وقد اعتاد الدارسون أن يعزلوا أنفسهم في تخصصات ضيقة ، مثل دراسة الثورات وأعمال الشغب والتحركات الجماعية التي تتم على نطاق واسع وكذلك صور التمرد والانقلاب والاحتجاج العبداني ، وعم في ذلك انما يتجاهلون السلوك الخارجي للدول والحكومات والاستجابات التي تصدر منهم ازاء هذا أو ذاك من الاحداث العالمية ، وادا محاولنا استعراض العلاقات الخارجية والصور المختلفة التي نحدها . فسوف نجد أن الدارسين الذين تطرقوا لبحثها ، بالمثل يقللون من قيمة الاحداث والظروف الداخلية ، فيصوبونها في المرتبة الثالثة من الأهمية ، وطالما أن الصراع القومي على علاقة متبادلة منتظمة مع الصراع الدولي ، فإن مال تلك المحاولات التي يقوم بها هؤلاء الدارسين هو البعد عن الموضوعية ومجافاة العلمية ، مما يجعلها لا تعتمد على نتائج أبحاثهم للقدر الكبير الذي هي عليه من الذاتية ، وفي الحقيقة لابد للباحث أن يتجرد من كل المياع الشخصية ، حتى تخرج درامته ذات ثقل من وجهة النظر العامة (١) .

(١) انظر في ذلك .

— Michael Stohl, The Nexus of Civil and International Conflict. In : Ted Robert Gurr (ed) Handbook of Political Conflict, op. cit., pp. : 297 - 299.

دراسات تطبيقية على الصراع الداخلى والصراع الخارجى

لعل أهم دراسة تمت على مستوى عام شامل فى البحث عن الصلة بين الصراعى الداخلى والخارجى ، هى تلك التى قام بها بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin حين توافر على بعض التحليلات - الطولية - التاريخية للامبراطوريات اليونانية والرومانية والبيزنطية القديمة ، وكذلك بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية على مدى أربعة عشر قرناً (١٩٢٧ - ٥٢٥) ، وذلك من خلال دراسة اجتماعية كان يقوم بها عن هذا الامتداد التاريخى ، وقد وجد هناك علاقة بين الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية ، بدون أن تكون متلازمة بالضرورة زمناً ، حيث يمكن أن تحدث قلاقل داخل الدولة بمجرد أن تظهر هناك غدر الحرب ، ويمكن أن تقع أيضاً نتيجة للحروب التى تعيش الدولة على هامشها ، إلا أن على أية حال فقد كان النوعان - بغض النظر عن الحالات الفردية السابقة - مستقلان عن بعضهما فى أكثر الاحوال التى تمت دراستها - وينبذ أن سوروكين قد وصل الى هذه النتائج عن طريق تقسيم لهذا الامتداد الزمنى الطويل الى عشرات من مائة سنة أو أقل ، وفى نفس الوقت لا يفض الطرف عن الطواهر العامة التى يمكن أن تستقر زمناً أطول من هذه التقسيمات القصيرة الامد تسببها ، مثل تلك الصراعات التى استمرت قرابة القرنين والنصف بين الكنيسة والامبراطورية فى أوروبا إبان العصور الوسطى ، ويبدو أنه لم يوفق الى نتائج حاسمة بعد ذلك ، ولعل السبب فى ذلك هو أنه اعتبر هذه التقسيمات وحدات مستقلة عن بعضها ، إلا أننا لا نستطيع أن نكر أنه تصدى لدراسة أو بالأحرى للكشف عن الاتجاهات العامة لانفجارات العنف الشديد فى الداخل والخارج (١) .

(1) Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics : Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions. Vol. 3 (New York . Bedminster, 1962) p. : 488

وعلى مستوى آخر من الدراسة قام ريموند كاتل Raymond Cattell بمحاولة لاكتشاف الملامح الرئيسية للنموذج الثقافي العام ، وفي هذا الصدد رأيناه يذهب إلى تهليل العامل المشترك في عدد من المتغيرات التي تمثل الخصائص القومية في الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٩٢٧ ، لعدد من الدول بلغ تسبعا وستين ، وقد توصل إلى تحديد انسي عشر عاملا تحكم هذه العملية ، ليخرج منها نتيجة تماثل بعض ما توصل إليه سوروكن من قبل ، فأبياد الصراع الداخلي والصراع الخارجي ظهر أنها مستتاة احداها عن الأخرى ، فيما عدا بعض العوامل التي احتوت معاهدات سرية تدعو إلى اغتياالات وأعمال شنيب. معينة على أي قدر كانت ، وهنا لاستطيع الادعاء بفصل أو استقلال هذه عن تلك (١) .

وفي تعقيب على الدراسة السابقة قام كاتل أيضا بالاشتراك مع بريسل Bruel ، وهارتمان Hartman ، بدراسة أخرى أغفلوا فيها تسبعا وعشرين دولة كانت المساهمة العلمية المتحصل عليها عنهم ضعيفة ، لتيبقى بعبء ذلك أربعون دولة ، وجد أنها تتكون بضرورة رئيسية من الدول الصناعية الجديدة ، لتعطى لنسب التحليلات نتائج مختلفة تماما عما لمسناه في الدراسات البسيطة ، حيث نهد عن طريق تحديد عدد الأفراد المتخذين كعينة للدراسة ، اكتشف كاتل أن تلك العناتين ليستا مستقلتين عن

(1) Raymond Cattell, The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters Journal of Abnormal and Social Psychology, 1949, 44 : 443 - 469

وكذلك اقرأ له دراسة أخرى .

— , The Principal Culture Patterns Discoverable in the Syntal Dimensions of Existing Nations. Journal of Social Psychology, 1950, 31 : 215 - 253.

بعضهما هذا الاستقلال الذي أظهرته دراسته السابقة ، فقد وجد هناك أعمال شغب ، وتورطا في حروب مكررة ، وعددا كبيرا من الصدمات الداخلية والخارجية . مما ينبئ عن وجود ارتباط ما بين انعقاد الصراع الداخلي والخارجي - لاسيما بين الدول المتشابهة الظروف ، وإلى مثل هذه النتيجة تماما وصل كاتل في دراسة أخرى قام فيها بعقد مقارنات بين الدول ذات الحدود السياسية والمناطق الجغرافية التي يمكن أن تضيق أو تتسع لعدد من الدول (١) .

ومما يثير الدهشة أن الدراسة التي أولت الاهتمام الشديد بالبحث في الصلة بين الصراع الداخلي والصراع لخارجي خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة لم تكن موجهة بصفة رئيسية لبحث هذا الموضوع ، حيث - كما يقول صاحبها - بأنه إنما كان يقوم بدراسة استطلاعية لمشروع ما ، وكانت متغيرات الصراع التي أصبحت الأساس لعدد كبير من دارسي الصراع والعلاقة بين نوعيه فيما بعد ، كلها جاءت بنون قصد من هذه الدراسة الاستطلاعية ، وكان قد وصل عددها إلى ٢٢٨ متغيرا (٢) . وفي الحقيقة كانت المستخلصات الناتجة كثيرة للغاية ، بحيث أن هؤلاء الدارسين اعتمدوا عليها في تحديد سلوك الدول المشتركة في الصراع داخليا وخارجيا والذي تم قياسه بالاستماعة بمدد من الأحداث الآتية :

- عدد الاغتيالات ضد رجال الدوله .

(1) Catel, R. B., Bruel, H., and Hartman, H. P., An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations. American Sociological Review, 1951, 17 - 408 - 421

(2) Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York Free Press, 1976)

- عدد الاضرابات العامة التي تقوم بها مختلف القطاعات .
- وجود أو انعدام حرب العصابات .
- عدد الازمات الحكومية داخل البناء .
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة .
- عدد أعمال الشغب التي قامت داخل نطاق الدولة .
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة .
- عدد المظاهرات المادية للحكومة .
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .

وهذه كلها عوامل داعية الى أشكال مختلفة للصراع الداخلي ، طالما أنها لا تتعدى حدود الكيان السياسى للدولة ، أما فيما يتصل بتلك التي عن طريقها تكون قد خرجنا الى مجال الصراع الخارجى ، بمعنى أنها تلك المقاييس التي تتصل بالعلاقات فيما بين الدول فى المجال العالمى ، فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة .
- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية .
- عدد مرات الاحتجاج ضد سياسة الدولة خارجيا .
- عدد الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها .
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الاجانب فيها .
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء أو طرد موظفين دبلوماسيين بمراتب أقل من السفراء .
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة .
- عدد المرات التي التجيء دينا للعمل العسكرى كنوع من الحسل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا .

- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة *
- عدد المرات التي تم فيها "تريكة" القوات العسكرية دون أن تصل الى حد نشوب الحرب *
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة *
- عدد القتلى في جميع أشكال العنف في الصراع الاجنبى *

وقد تم جمع البيانات فيما يتصل بكل هذه التساؤلات عن الدول التي يتراوح عدد سكانها حول المليون والذين يزيدون عن ذلك ، ومن ثم فقد شملت هذه الدراسة التي اجراها رامل عام ١٩٦٣ على بيانات لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وتم جمع بيانات أخرى في الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، بغرض المقارنة وتحسينا لمعاملات الثبات والموضوعية وهما الطريق الى العلمية وذلك بواسطة ريموند تانتر Raymond Tanter وقد ظهرت الدراسة عام ١٩٦٦ ، الا أنها شملت هذه المرة ثلاثا وثمانين دولة نتيجة لمعاملين ، هما زيادة عدد السكان في الدول التي لم تكن قد وصلت الى الرقم السابق، والعامل الثاني هو التطور السياسي لعدد كبير من الكيانات السياسية والاجتماعية التي كانت محتلة ثم حصلت على استقلالها ، مما يدخلها في عداد الدول التي شملتها الدراسة (١) *

وقد استخدم رامل في دراسته ثلاثة طرق مختلفة في تحليل البيانات التي حصل عليها حول الصراع ، تمثلت فيما يلي :

- الاولى تم فيها استخدام التحايل العالمي على اثنين وعشرين متغيرا ، لمعرفة ما اذا كانت متغيرات كن من الصراع الاجنبى والصراع المحلي قد عبرت عن نفس العوامل *

(1) Raymond Tanter, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1968, 10 : 41 - 64.

- الثانية تم فيها استخدام التحليل العاملي كذلك لكن مجموعة على حدة من المتغيرات الخاصة بالصراع الاجنبي والصراع المحلي ، لتحديد ما إذا كان هناك أبعاد مختلفة للصراع الاجنبي والصراع المحلي .

- وكانت الطريقة الثالثة تعمل على مطابقة ومتازمة الأبعاد المختلفة للصراع المحلي والصراع الاجنبي والتي توصلت اليها الطريقة الثانية ، وذلك بهدف تحديد مدى قوة العلاقات بينها والاتجاهات التي تسير في الطريق إليها .

وقد لقيت دراسة رامل بالسائج التي حققها الكثير من التقدير والتقييم ، فقد وصفها نيكولسن Nicholson بأنها رائعة ودمعة بكل ما أنجزت (١) .

وقد زعم كالهون Calhoun أن المؤرخ الحير بأمر الدنيا لا يستطيع إلا أن يبدي إعجابه وتقديره للنتائج التي أثمرتها دراسة رامل التي توصل فيها إلى أن السلوك الاجنبي للصراع لا يرتبط بصورة عامة بالسلوك المحلي له (٢) ، إلا أنه حينما قام ناثر بمراسمته - التي سبقت الإشارة إليها - بفرض المقارنة مع دراسة رامل ، توصل إلى نتيجة مغايرة إلى حد ما ، حيث وجد ارتباطا ايجابيا ضعيفا بين سلوك الصراع المحلي ، وأكثر أشكال السلوك الاجنبي للصراع عدوانية ، على الرغم أن قدرنا كثيرا من الاستقلال قد تأكد بالنسبة للدورين ونتيجة لذلك فقد أعاد تشادويك Chadwick تحليل المادة التي حصلت عليها دراسة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، ليصل إلى نتائج اجمالية نوحى بوجود بعد مشترك فيما يتصل بسلوك الاضطرابات والهياج الشعبي

(1) Nicholson, M., Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971) p. : 50.

(2) Calhoun, D., War and Domestic Political Violence Journal of Interdisciplinary History. 1978, 9 : 189 - 190.

الناتج من المظاهرات وأحداث الفتن ، وذلك فيما يتصل ببعض أشكال السلوك
الاجنبى للصراع المتمثلة فى صور الدبلوماسية العدوانية مثل طرد أو استدعاء
الموظفين الدبلوماسيين وكذلك فى المظاهرات التى تقوم للاحتجاج على النزعة
الاجنبية داخل الدولة (١) .

وحين قارن تانتر نتائج دراسات فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بالنتائج السابقة
لفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ، وجد هناك زيادة طفيفة فى العلاقة ، ولكن بنسبة
تتراوح بين ٨٥ الى ١١٧٪ من التغيرات السابق دراستها ، مما جعله يتوصل
الى حكم آخر مفاده انه قد لا تكون هناك علاقة بسيطة بين سلوك الصراع
الداخلى والصراع الخارجى ، الا أنه ربما تكون هناك علاقة عابرة مختفية وراء
ظواهر أخرى (٢) ، وربما يكون أكثر أهمية من ذلك ان نقول ان دراسة تانتر
هذه كشفت عن مجموعة مختلفة من أبعاد سلوك الصراع الداخلى لم يستطع
راىل اكتشافها ، حيث ان هذا الأخير ذهب الى أن الصراع الداخلى يتنوع فيما
بين أبعاد ثلاثة ليس بينها ترابط هى الهياج والثورة والتخريب ، وبالمثل
تنوع أبعاد الصراع الخارجى أو الاجنبى فيما بين ثلاثة لا رابطة بينها كذلك
هى : الحرب والدبلوماسية والعنوان .

(1) Chadwick, R. W., An Analysis of the Relationship of Domestic
to Foreign Conflict Behaviour over the Period 1955 - 1957. Depa-
rtment of Political Science, Northwestern University, 1963.

— وقد ورد ذكر لهذه الدراسة فى المرجع التالى :

— Fummel, R. J., Dimensions of Foreign and Domestic
Conflict Behaviour : A Review of Empirical Findings. In Pruitt
and Snyder (eds.), Theory and Research on the Causes of War
(Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall 1969) pp. : 224 - 225.

(2) Tanter, op. cit., p. : 60.

وقد وجد تانتز أن البعدين الثوري والتخريبي يمكن أن ينضويوا تحت نطاق الحرب الداخلية بينما أن الهياج وسلوك الصراع الخارجى تتشابه مع الأبعاد التى ذهب إليها رامل .

وتبقى كلمة بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات التطبيقية ، من حيث أنها وهى تستخدم بعض مناهج البحث العلمية ، فقد أفادت الدراسات السياسية فى أنها - على سبيل المثال - وجهت الاهتمام الى جدوى استخدام التحليل العالمى كمنهج للبحث اذا كنا بصدد قياس بعض الظواهر السياسية ومدى تغفلها فى المجتمع ، حيث ان عدا التحليل يبسط أماننا أياطاً شاسعة من البيانات ، قد تصالح لهذا أو ذاك من أغراض البحث ، ولذلك فقد أنجز لنا هذا التحليل - فيما نحن بصدد من دراسة - معرفة التأثير المشترك الذى يمكن أن يوجد بين أنواع السلوك المختلفة فى ظاهرة الصراع السياسى فى قطاع عرضى من الدول ، ومن المؤكد أن هذا التفسير ليس شبيهاً عرضياً ، مما يجعلنا بقليل من المقارنة بين المتغيرات والثوابت فى معطيات البحث نستطيع أن نتنبأ بالوجهة التى يمكن أن يتجه إليها السلوك ، ثم اننا اذا وضعنا أمام أعيننا أن المتغيرات المستمرة والصلوات العرضية ليست بالضرورة متماثلة أو متطابقة فى فترة زمنية محددة كما هى فى أخرى ، فسوف نحرز بلا شك بعض التقدم فى الدراسة .

ومما يعتبر انجازاً كذلك لهذه الدراسات التطبيقية ، أنها جعلت الباحثين أكثر حساسية للتنوع الذى لابد وأن يوجد فى أبعاد الصراع ازاء تطور عامل الزمن واختلاف عامل المكان ، وبما أن هذه الدراسات قاصرة كلها على أسس أمكن استنباطها من نظريات مختلفة ، فقد أمكن استخدام هذا المدخل فى الدراسة الاستطلاعية مما أدى الى توافق نتائجها مع تلك التى توصل إليها الباحثون من الدراسة الاصلية ، على الرغم أن الدراسات

الاستطلاعية لا يمكن الاعتماد على نتائجها بصورة عامة انطلاقاً من مجرد
مماثل يساعد على توضيح الرؤية أمام الباحث لتوجيه الدراسة الاساسية
بالصورة التي يمكن بها انجاز النيات المرجوة ، وذلك عن طريق تفهيم
واستيعاب هذا القدر من المتغيرات التي تتحكم في البيئة أو في الظاهرة المراد
بدراسة .

ولذلك فقد كان المنهج الذي سار عليه تانتر في تحليله نمطاً احتذى به
كثيرون ممن جاءوا بعده يريدون دراسة بعض الظواهر السياسية الأخرى ،
لأن التاملات توصلت الى بناء نظريات ، مما أدى الى انراء الدراسات السياسية
حول الصراع ، ولذلك فقد حدث تقدم كبير في الخمسة عشر سنة الماضية ،
وفي هذا الصدد يمكن تقسيم تلك العجائب التي تعرضت لدراسة الصراع
داخلياً وخارجياً فيما يتصل بالعمليات والنتائج الى أربع مجموعات :

١ - الأولى وكانت حفنة من الدراسات أثبتت وجود علاقات موجبة بين
الابعاد العامة لكل من الصراع الداخلي والخارجي .

٢ - الثانية وتمتاز عن المجموعة الأولى عدداً ، وهي تبين أن العلاقات
الموجبة محدثة ببض النواحي المعينة من الصراع ، وأن هذه العلاقات
تختلف طبقاً للخصائص الشخصية ذات الصلة السياسية للدول موضع
الدراسة .

٣ - وتتمثل المجموعة الثالثة في دراسة مفردة تتحدث عن وجود علاقات
سلبية بين نوعي الصراع .

٤ - وهناك مجموعة رابعة كبيرة - نستعمل على الدراسات الرائدة لراميل
وتانتر التي سبقتنا الإشارة إليها - وقد كانت نتائجها تبرز الافتراضات
بعدم وجود ترابط بين كل من النوعين .

العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى

استطاع فيبرابند Felerabend أن يدرس البيانات التى حقنها كل من رامل وتابتر فى دراستيهما عن سلوك الصراع ، ليحصل فى النهاية على صورة عامة على وسائل العدوان الخارجى لكل دولة على حدة طوال السنوات الست التى تمثل فترة الدراسة ، وليثبت وجود صلة متوسطة بين نوعى الصراع ، الا أن طريقة بناء المقياس بالاضافة الى شمول كل أنواع سلوك الصراع لخارجى ضمن مؤشر العداء الخارجى يجعل من الصعب تفسير النتائج ، وقد توصل كذلك الى أن الدول الكبيرة معرضة فى الكثير من الاحيان الى عدد كبير نسبيا من أحداث عدم الاستقرار . وكذلك الى عدد كبير من التفاعلات العدائية مع الدول الاخرى (١) .

ومن المعروف أن الدراسات التى تمت قبيل عام ١٩٥٥ لم تكن تخطى غالبية دول أفريقيا ، حيث أنها لم تكن قد حققت استقلالها بعد ، ولتستخدم كولينز Collins نفس الاسترانيجية العامة للبحث التى قدسها رامل ، وقام بدراسة العلاقة بين سلوك الصراع الخارجى ، والفوضى الداخلية فى أفريقيا ، خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ . وفى دراسته هذه عن العلاقة داخل منطقة جغرافية محددة ، أعلن أن هناك اختلافات هائلة بين نتائج ونتائج الدراسات السابقة ، وقد استخدم فيها سبعة من مقاييس سلوك الصراع الداخلى وكذلك ثمانية من مقاييس السلوك للصراع الخارجى ، وذلك بالاضافة الى القيام بتحليل قطاع عرضى من الدول الافريقية فى نفس

(1) Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K Invitation to further research - designs, data and methods. In Feierabend, Feiera-bend and Gurr (eds.), Anger, Violence and Politics : Theories and Research, (Englewood Cliffs· Prentice · Hall, 1972) p. . 171

الفترة الزمنية السابقة بالنسبة الى ثلاث ولايتين دولة إفريقية . وقد أظهرت الدراسة أساساً فوريا لأحد اشعيرات المسترحة بين مناطق السيطرة المحلية والخارجية (١) .

وقد دعم كولنز أن الدول الافريقية اكبر تعرضاً لعوامل الصراع الخارجى بسبب الاضطرابات الداخلية ، وذلك بصورة اكبر مما عليه الامر بالنسبة للدول المتقدمة ، وعلى أن فان حجم الارتباطات جعلته يقتقد أن العنف الخارجى كان نتيجة لعوامل اخرى كذلك ، إلا أنه ليس هناك ما يبرز الافتراض بأن آداء العسكرية الرسمى والعنف هما نتائج الفوضى المحلية فى السنوات السابقة ، وكذلك لم يكن هناك أى دليل على علاقة عرضية بين قسوة الصراع الخارجى وأى نمط من أنماط الفوضى الداخلية . وكانت الاهمية الواضحة للدراسة عى فى اكتشافها بأن « الاقليم أو المنطقة الجغرافية » كمتغير يمكن أن يؤثر على نمط العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد أيد هذا الاكتشاف بعد ذلك ستوهل Stohl :
فى أبحاثه التى قام بها عام ١٩٧٠ : التى حدد فيها ملامح معينة للتجذعات السسيونقافية الاقليمية .

وفى دراسة طويلة تطرقت أساساً الى تأثير المساعدات العسكرية أوجد بوبرو Bobrow علاقة ما فيما يتصل بالصراع الداخلى الخارجى وظاهرة التماثل بينهما ، حيث أن العلاقة المتبادلة بين النزاع السياسى (بصورة المختلفة من المطالب وعدم الاستقرار والعنف الداخلى وما الى ذلك) بالصراع أو التعاون الدوليين ، وذلك بالنسبة لحمة عشر دولة

(1) Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa. In J Wilkenfeld (ed), Conflict and Linkage Politics (New York : McKay, 1973) p : 286.

أسيوية من ١٩٥٥ الى ١٩٦٦ ، كانت عالية جدا في مبيع من الدول منها ، ولكن بسبب ادخال كل من أحداث الصراع والتعاون في المتياس ، أصبح من غير الواضح اذا ما كان قياس النزاع السياسى تانر بصورة مباشرة بالتعاون أم بالصراع (١) .

وقد قام ويلكنفيلد Wilkenfeld بدراسة لبيان أثر نظام الحكم على العلاقة بين نوعى الصراع ، وذلك بعد أن قسم الدول الى مجموعات أكثر تجانسا على أساس من شخصياتها السياسية ، فكان أن جعلها معتدلة وشخصية وجمهورية ، وقد أثبت أن الدول المعتدلة أظهرت وجود رابطة قوية بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد درس كمثال لذلك جمهورية الصين الشعبية بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، باعتبارها تمثل الاعتدال فى السلوك السياسى وذلك على الرغم من وجود دراسة سابقة عن الصين أيضا ولكن قبل قيام نورتها عام ١٩٤٨ ، والتي أثبت فيها لي Lee عام ١٩٦١ أن العنف الداخلى فى الامبراطورية الصينية كان يحدث قبل وائتساء وبعد الحروب الخارجية ، بل انه توصل الى حكم فى هذا الصدد ، مفاده أن سلوك الصراع الخارجى يمكن أن يكون عاملا مساعدا على التنبؤ بحدوث الصراع الداخلى ، وليس العكس بأن يصاحب هذا الأخير شيئا من الصراع الخارجى (٢) .

وفى الحقيقة لم تؤد تحليلات ، ويلكنفيلد الى استنتاجات مثيرة ، حيث لم توجد هناك علاقة عامة معينة بين أى من الابداساد الخاصة بالصراع

(1) Bobrow et al., The Impact of Foreign Assistance on National Development and International Conflict Journal of Peace Science, 1973, 1 : 39 - 60.

(2) Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine Wars in China. The China Journal of Science and Art, 1931, 14: 111 - 115.

الداخلي والخارجي التي تغطي كل الأنواع الثلاثة من الدول ، وعلى أية حال فقد أظهرت العول المعتدلة ميلا الى أن ترتبط هذه أنواع الصراع الداخلي قسوة بأشد أنواع الصراع الخارجي ، وقد افترض ويلكنفلد أن نمط الدولة وبناءها الحكومي وطبيعة الصراع في حد ذاته هي العوامل المحددة في العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي . وقد دل ذلك على أن تقسيم الدول أدى في النهاية الى تدعيم القضية الرئيسية بوجود الارتباط بين النوعين (١) .

وقد سجلت هناك علاقات قوية نوعا ما في الدول الجماهيرية بين التبادلات الدبلوماسية ، والنزاع السياسي العام ، وبين الحرب والازمات الداخلية ، وفي الدول الشخصية تبين أن الزيادات في سلوك الصراع الاجتبي ترتبط بزيادات بتنظيم في السلوك في الصراع الداخلي ، وقد افترض ولكنفلد أن العاملين الرئيسيين اللذين يفرقا بين مجموعات الدول الثلاث هما مستوى الإدارة وسرعة اتخاذ القرار من قبل عليا القوم السياسيين ، وذلك متأثر الاختلافات التي توجد بين الدول ، ومن ثم فكلما انخفضت درجة السيطرة التي ينبغي أن تكون كاملة في يد الإدارة ، وكلما تضاعفت حرية اتخاذ القرار ، كلما زادت الروابط بين الساتر في الصراع الداخلي والخارجي .

العلاقة السلبية بين الصراع الداخلي والخارجي

وبعد هذا العرض للدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين نوعي الصراع ، ينبغي علينا الآن أن نتطرق الى وجهة النظر المتأخرة ، أي تلك التي نذهب الى تواجد علاقة سلبية بين كل من الصراع الخارجي والداخلي ، وتشمل

(1) Wukenfled, J., Conflict Linkages in the Domestic and Foreign Spheres. In S. Kirkpatrick (ed.), Quantitative Analysis of Political Data (Columbus : Merrill, 1974) p. 349.

هذه الأخيرة في دراسة واحدة قام بها كجلى Kegley وآخرون ، حيث أنهم لم يجدوا أى علاقة تستحق الذكر بين نوعى الصراع ، ومن العجيب أنهم على الرغم من ذلك زعموا أن ذلك يقوى ثقتهم فى بياناتهم واعتقادهم بأن اكتشافاتهم المبدئية ليست هى مجرد أشياء مثل مجموعة البيانات الخاصة أو الأسلوب التكنيكى المستخدم فى التحليل ، وقد قاموا بتقسيم الدول طبقاً لدرجة التسليح العسكرية الى عالية ومتوسطة ومنخفضة ، ووجدوا أنه فى الدول التى يمكن تصنيفها بأنها ذات عسكرية عالية - ظهرت العلاقات بين الصراع المحلى والاجنبى فى صورة عكسية ، الا أن كجلى Kegley كان قد اعتبر سبباً من هذه الدول ذات القوى العسكرية العالية دولا معتدلة ، وذلك فى تحليله السابقى والتى وجد فيها علاقة موجبة ، وفى الوقت نفسه فإن هذه الدول ذاتها كانت بين الدول التى لم يجد ستوعر فيها علاقة على الإطلاق ، ولعل هذا التناقض فى النتائج هو الذى يبنى أن ينجح على استمرار الدراسة والتحليل (١) .

عدم الارتباط بين نوعى الصراع

يبدو أن منطقة الشرق الاوسط وما تفرخ به من صراعات ، قد أوحى للكثيرين للقيام بالدراسات الميدانية فيها عن الصلة بين الصراع المحلى والصراع الدولى سواء بالنسبة للمنطقة ككل أم بالنسبة لمكان دولة مفردة فيها ، فقام ويلكنغفيلد أيضاً بالاشتراك مع آخرين عام ١٩٧٢ ، بإجراء تحديد لمستويات الصراع المحلى ، والمستويات السابقة المشاركة فى الصراع الاجنبى ، وكذلك السلوك الراهن بالصراع الخارجى السائد فى الدولة . وفى التحليلات التى تمت استخدم هؤلاء نفر سابع عن الاحداث اليومية فى الفترة فيما

(1) Kegley, C. W., et al, Conflict at Home and Abroad . An Emperical Extension. Journal of Pilibics, 1973, 10 : 742 - 752.

بين ١٩٤٩ ، ١٩٦٧ ، فى كل من مصر والعراق واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ، وقد أظهر التحليل العالمى بالنسبة للدول الست كمجموعة ، وكذلك بالنسبة لكل دولة على حدة ، نتائج مختلفة تماما مما يؤكد عدم استقرار العلاقات بين الانواع المختلفة لسوك الصراع . وقد اشارت النتائج الرئيسية الى أن الصراع المحلى يلعب دورا ثانويا نسبيا فى عمليات الصراع الخارجى لكل دولة ، وذلك من منطلق أن البلاد العربية بصورة عامة تزرع تحت خبرات كثيرة من الصراع المحلى الراهن والسابق ، وذلك فى صورة اكبر مما هو عليه الرصع بالنسبة لاسرائيل . وباستخدام نفس البيانات بحث ويلكنفيلد فى العلاقة بين الصراع الخارجى الذى تصدره الدولة والصراع الخارجى الذى تستقبله الدولة ، وقد وجد أن تأثير سلوك الصراع الداخلى على سلوك الصراع الخارجى ضعيف للغاية ، باستثناء الاردن الذى وجد فيه أثرا جوهريا لمستويات الصراع الداخلى ، بينما كان التأثير بالنسبة لمصر صغيرا ، وأما بالنسبة لسوريا واسرائيل فلم يظهر هناك تأثير على الإطلاق (١) .

وتتابعتم الدراسات على هذه المنطقة السد اخذ فى العالم - الشرق الاوسط - التى تمثل بيئة خصبة لاجراء كافة انواع الابحاث ، حيث قام كل من باروز Burrowes وسبكتور Spector بدراسة أخرجها عام ١٩٧٣ ، وكذلك سلون Sloan عام ١٩٧٨ ، إلا أنهم اتبعوا نمطا مغايرا هذه المرة ، حيث قاموا بدراسة سوريا كمحالة منفصلة لبحث المبادئ العامة التى تحكم عمليات الصراع الداخلى والخارجى ، ودسسيما خلال الفترة التى شهدت انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ، وحتى حرب الايام

(1) Wilkenfeld, A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East. In McGowan (ed.), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol : 3. Beverly Hills : Sage, 1975, p. : 205.

السنة في يونية ١٩٦٧ ، وأظهرت النتائج عدم وجود صلة بين نوعي الصراع وكذلك عدم قسوة الصراع الداخلي على التنبؤ بمعانيات الصراع الخارجي ، إلا أن سلون وجد علاقة معينة بين سلوك الصراع الداخلي وسلوك التعاون الخارجي بالنسبة لسوريا ، ولا سيما خلال الفترة التي كان السلوك الداخلي يقع فيها في نطاق العلاقات الطبيعية (١) .

ويمكن لما ان نختتم هذه السلسلة من الدراسات التطبيقية ، بعد أن طال بنا المقام معها ، بتلك الدراسة التي قام بها 'بروين' Eberwein . بالاشتراك مع بعض زملائه على ١٢٥ دولة خلال السنين ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وقد حلل العلاقات المشتركة عن طريق معامل الانحدار ، وقد أثبتت الارتباطات الجزئية أن العلاقات يمكن أن تمزج إلى التأثير المشترك لكل من عدد السكان وحجم الدولة على أبعاد الصراعين . وبصوره عامة أثبتت هذه الدراسة أنها تعود بما مرة أخرى إلى نقطة البداية التي تفترض أن أبعاد السلوك الداخلي والخارجي للصراع ليس بينهما أي ارتباطات (٢) .

(١) Burrowes and Spector, The Strength and Direction of Relationships between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 - 67. In Wilkenfeld, Conflict Behaviour and Linkage Politics (New York : McKay, 1973)

وأظهر كذلك :

— Sloan, T. J., The Association between Domestic and International Conflict Hypothesis International Interaction. 1978 4:

3 - 32

(2) Eberwein et. al., Internal and External Conflict among Nations, 1966 - 67 , Journal of Sociology, 1978, 7 : 21 38.

تعليق على الدراسات التطبيقية

يمكن لنا أن نسأل بعد ذلك عما يمكن أن نستنتج من هذه الدراسات العامة للارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ولعل أول وأهم شيء يمكن للملاحظ العادى أن يلمسه هو أن نتائج هذه الدراسات كلها ينقصها اليثبات حيث لم تكتشف أى علاقة عامة مشتركة ، من أى نوع ، بالنسبة لكل الدول موضوع الدراسة ، ثم إن المؤلف بصورة عامة هو أن سلوك الصراع الاجنبى يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا عكسيا مع سلوك الصراع الداخلى ، أى أن الزيادات فى سلوك الصراع الخارجى ينبغي أن تؤدى الى تناقص فى سلوك الصراع الداخلى ، وعلى الرغم من ذلك لم تكتشف أى من هذه الدراسات وجود أى دليل على مثل هذه العلاقة ، ولكن ما الذى جعل خمسة عشر سنة من الأبحاث العديدة لا تقدم أى دليل على علاقة أعتاد الناس على افتراض وجودها ؟ لعل الإجابة الوحيدة التى يمكن أن يقتنع بها الانسان - طالما أن تلك الدراسات كلها تم اجراؤها بصورة علمية - هي أن هذا المؤلف بافتراضاته هو الخطأ فى المعادلة ، هذا بالإضافة الى ما سبق أن أشار اليه شتاين Stein من أن مجموعة الافتراضات الخاصة بالتماسك بالنسبة للجماعة لم يتم تحديدها واختارها عن طريق هذه الدراسات العامة ، بالإضافة الى أن استخدام مؤشرات أفضل كان مطلوبا لاختبار الافتراضات بصورة أكثر اقناعا ، ثم إن الدقة النظرية لم تكن نموذجا معياريا فى بعض الدراسات مثل دراسة زامل وتأثير ، للرجة أن أحد النقاد وهو أندرو ماك Andrew Mack أشار الى أن هذه الدراسات كلها كانت مضيق للوقت ، قائلا انها مليئة بالعيوب من كل الزوايا العملية ، فالبيانات يحوم حولها الشك ، والمنهج العلمى المتبع استخدم فى الحصول على استنتاجات لم يسبق الإشارة اليها ، وذلك لتطويعها للوصول الى غير

ما تذهب الفروض (١) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت الاستجابات الايجابية لهجوم ماك قليلة للغاية على قدر ما كانت القضايا التي أثارها هامة ، ولكن يبدو أن هجومه كان مبالغا فيه وعدوانيا ، لدرجة أنه لم يسترع انتباه الدارسين الملتزمين بالتحليل المنهجي لإربطة الصراع .

وفي الحقيقة ان المطلوب هو منهج نظري محدد بعناية ، حيث كان الكثير من المشكلات التي واجهت الدارسين في هذا المجال ، ولعل من أولها مصادر المعلومات وتغطية الأحداث ، ومدى قابلية المتغيرات للمقارنة واختيار الوحدات الزمنية المناسبة ، وبناء المؤشرات على أساس من الأحداث الواقعية ، واختيار الوسائل والمستويات المناسبة للتحليل ، ويمكن أن يتلخص الحل في كل ذلك في الخطوتين التاليتين :

— التحديد النظري الدقيق لمظاهر الصراع الداخلي التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأى من مظاهر الصراع الخارجى بصورة محددة .

— وتتمثل الخطوة الثانية في استخدام خطط الأبحاث المناسبة وكذلك طرق التحليل عن طريق المؤشرات الصحيحة والفترات الزمنية التي يمكن أن تحقق المطلوب من وراء الأبحاث .

ولعله اذا ما تم ذلك ، فلن تكون هناك أبحاث مستقبلية يمكن أن يقال عن نتائجها بأنها متناقضة ، لا تؤدي الى بناء علاقات علمية ، ولن تنهم الدراسات بأنها لا تنم سوى نتائج مصطنعة من مجرد بيانات محددة تستخدم وسائل تكنولوجية وادوات احصائية للوصول الى تحقيق نتائج معروفة مسبقا .

(1) Andrew Mack, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research. Comparative Politics, 1976, I, p. : 615.

الحرب والصراع السياسى

من المعروف أن لكل علم وسائله ومناهجه التى عن طريقها يحاول اثبات وجوده ومعالجة قضاياها ، وانطلاقا من هذا يكون لعلم السياسة وسائل ومناهج خاصة به ، سواء فى مجالات النظرية أم التطبيقية ، فإذا ما نزلنا الى المجال التطبيقى وجدنا للسياسة كثرة من الوسائل والاساليب ، التى تستخدمها لتحقيق أهدافها ، ويتفق جميع علماء السياسة وخبرائها أن الحرب هى إحدى هذه الوسائل الفعالة ، إلا أنها وسيلة تختلف فى خططها وأسلحتها التى تكفل لها إنجاز ما تريد ، حيث تستخدم قوة السلاح فى حل النزاعات بين الدول والبيئات ، وفى هذا المعنى كتب أحد خبراء الاستراتيجية فى العالم الأمريكى « كلوسوويتز Clausewitz » يقول أن الحرب ليست عملا سياسيا فعسب ، بل أنها وسيلة سياسية حقيقية ، واستمرار للتفاسل السياسى (١) .

وغالبا ما يكون اللجوء الى الحرب من قبيل الاضطراب ، لما لها من نتائج مدمرة على الأطراف المشتركة فيها ، وإن كان هذا يصدق فيما مضى من حروب ، فسوف يكون أكثر تأكيدا فى المستقبل ، لاسيما وأن استخدمت الذرة ومضاعفاتها سلاحا فى عملياتها المختلفة ، إلا أن الإنسان قد يدخل الحرب عن رغبة طلبا لتحقيق مصلحة ، مع اختلاف تلك المصلحة من دولة الى أخرى ، ويصدق هتلر كثيرا - فى هذا الصدد - حيث كان يعلن أنه لا يحارب إلا من أجل ما يحب ولا يحسب إلا ما يحترم ، ولا يحترم إلا ما

(1) War is not merely a political act, but a real political instrument, a continuation of political intercourse, a carrying out of the same by other means.

- أنظر فى ذلك

--- James Combs and Dan Nimmo, op cit p 242.

يعرفنا (١)، ولا يقف الامر عند هذا الحد ، بل وجد هناك من يذهب الى ابعد من ذلك ، حين يعتبر ماوتسى تونج - رائد الصين الحديثة - ان الحرب ماهى الا وسيلة لاحتراز القوة السياسية (٢) .

واذ كان ذلك هو حديث عن علاقة الحرب بالسياسة ، فما هو الوضع بالنسبة لموضوعنا عن علاقة الحرب بالصراع السياسى ؟

ان خير اجابة على هذا التساؤل هى قولة رايت Wright فى هذا الصدد الذى يعتبر فيها أن العلاقة المباشرة بين الحرب والصراع السياسى - الداخلى بلاشك - سواء كسبب أو كتيجعة ، هى فى الحقيقة شىء عادى تاريخى لا يحتاج الى معالجة متوسعة (٣) .

لقد استحوذت أسباب الحرب على قدر من البحث والدراسة اكثر مما يتيح لنتائجها وذلك شىء طبيعى ، فمما لاشك فيه أن محاولة منع الحروب اكثر إثارة من ازالة آثارها ، وتبذل الدبلوماسية - احدى الوسائل السياسية - فى هذا الصدد ، جهودا كبيرة لمحاولة الحيالة دون نشوب الحروب ، الا أن طغيان الدوافع يكون أقوى فى اكثر الاحيان .

ولكن هل تحسم الحرب النزاع والصراع الخارجى ، ان وقائع التاريخ تذهب الى غير ذلك ، حيث ان شهوة الانتقام ، واستثارة النزعة القومية كثيرا ماتلعبان دورا فى رد الفعل سواء منه العاجل أم الآجل ، ولا يعم أن يكون فى نفس المجال العسكرى ، اذ عادة ماتنتفج كل المجالات المدنية الاخرى أمام

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(2) Political power grows from the barrel of a gun.

- المرجع السابق ، ص : ٢٤٢ .

(3) Wright, Q., A Study of War (Chicago : University of

Chicago Press, 1965) p. : 257

هذين العاملين في محاولة لتعويض ما فشلت فيه القوة العسكرية ، لاسيما ان كان هذا الخصم اشد قوة وبسطة ، ولعل في خبرة اليابان والمانيا بعد الحرب العالمة الثانية ، وهذا القدر الذي وصاتا اليه من العميقة الاقتصادية بعدما كانتا محطمتين تماما ، ما يؤيد هذا الرأي ، وكانهما كانتا تريدان أن تثبتا وجودهما في مجال آخر غير هذا الذي فشلنا فيه .

واذا ما كانت الحرب صورة للصراع الخارجى ، فهل يمكن أن تكون ذات صلة مع صور الصراع الداخلى ، ولاسيما تلك التى تتصف بنفس القدر من العنف والحراة ، ويبدو أنه على الرغم من الدراسات المنهجية العديدة التى بحثت العلاقات العامة بين نوعى الصراع ، فلم يكن هناك سوى القليل من دراسات القطاع الأفقى للعلاقة المحددة بين الحرب كصراع خارجى ، والعنف الداخلى الواسع النطاق ، الا أن هذا القليل أثبت ميلا عاما نحو الربط بين أعلى درجات الحروب الأهلية وأعلى درجات الحروب العامة ، وذلك هو ما توصل اليه دنتون Denton ، بعد أن قام بتحليل البيانات التى تغطى الفترة فيما بين ١٨٢٠ و ١٩٤٩ ، ليصل الى النتيجة التى تؤكد أن الفترات التى تشهد الحروب ، هى نفس الفترات التى تتميز بظهور عدد كبير نسبيا من الحروب الأهلية ، مما يوحى بوجود علاقة ايجابية بين الصراع الداخلى والخارجى فى هذا المقام (١) .

الا أن هناك من الدراسات ما يدعب الى غير ذلك ، حيث توصل كل من فلانيجان Flanigan وفوجلان Fogelman ، بعد تحليلهما لتاريخ خمس وستين دولة فى الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٦٠ ، الى أنه لا يوجد هناك نمط

(1) Denton, F. H, Some Regularities in International Conflict, 1820 - 1949. Background, 1966 9 . p. 294.

عام لعلاقات موجبة أو سالبة بين الحرب والصراع الداخلى الذى يتصف بالعرف ، ومن ثم فقد نشلت فى تكوين أى نظرية فى هذا الصدد (١) .

وفى مقابل أولئك وهؤلاء ، حاولت مجموعة أخرى من الباحثين اثبات الفرضية التى تذهب الى أن الحرب على صلة عكسية بالصراع الداخلى ، الا أن المعطيات التاريخية تؤكد لنا أن للحرب تأثيرات معينة تسبب بعض عدم الاستقرار فى المجتمع ، فالتعبئة العامة التى تلازم هذه الدالة سواء من وجهة النظر المادية أو المعنوية ، والانعكاسات الشعورية التى تصاحب ذلك ، كلها تحدث هزة للاستقرار الداخلى بأقدار تتسع وتتضاءل طبقا للإمكانات التى تتيحها ظروف الحياة فى المجتمع .

(1) Flangimah, W. H., and Fogelman, E. Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective. Comparative Politics, 1970, 3 : p. : 5.

الحرب والاستقرار الداخلي

وإذا كنا قد وصلنا - طبقاً لنتائج الأبحاث - إلى عدم وجود علاقة معينة بين الحرب والصراع الداخلي ، وإذا كنا قد افترضنا احتمال وجود نوع من عدم الاستقرار يصاحب نشوب الحرب بما تستلزمه من أنشطة مدعّمة داخلياً ، فلا بد من العودة إذن في ذلك إلى ماسبق أن افترضه بودان من أن صراع الجماعة مع غيرها ، يقال إلى درجة كبيرة من احتمالات قيام الصراع الداخلي ، مما يعتبر تناقضاً مع مستخلصات الفقرة السابقة ، الأمر الذي يلزمنا بالرجوع إلى الدراسات التي حاول أصحابها تحديد نمط لهذه العلاقة لنرى إلى أي مدى حالفهم الحظ في ذلك ، وقد توصل آرثر شتين Arthur Stein في استعراض ممتاز إلى أنه على الرغم من الافتراضات السابقة كان ينظر إليها على أنها صحيحة حقيقية ، مما يمكن شرحها بسهولة ، فإن الدراسات التجريبية ذهبت إلى وجود عدد من المتغيرات الوسيطة ، وأن الافتراضات ليست كلها حقيقية بصورة موحدة (١) وفي هذا كان شتين يستعرض كثيراً من الكتابات السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والانثروبولوجية ، ليوضح بعد ذلك أن العمل التجريبي القائم على الافتراضات نادر جداً ، ويبدو أننا سوف نتفق مع ما توصل إليه شتين من أن كثيراً من الدارسين يذهب إلى افتراضات داخل وخارج المجموعة أكثر من دراستها بطريقة منهجية منسقة .

وفي دراسة أخرى أجراها أوتربين Otterbein على عينة من خمسين دولة عبر امتداد تاريخي طويل من بداية عام ١٢٥٠ قبل الميلاد وحتى عام ١٩٥٠ من الميلاد ، مستخدماً في ذلك علم الأجناس البشرية ومناطق الأنماط.

(1) Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature
Journal of Conflict Resolution, 1976, 20 : p. 143

المختلفة للعلاقات الانسانية ، في محاولة لتقييم مشاعر العداة وأنشطة الحرب ، وعما اذا ماكان لها من انعكاسات داخلية ، فانه يستطيع التوصل الى دليل يمكن أن يؤيد افتراضات ، ويبدو انه لم يقتنع بهذه النتيجة فكان أن أجرى دراسة أخرى عام ١٩٦٨ ، متحدا فيها معامل الاشكالات السياسية التي يمكن أن تواجهها الدولة داخليا كمتغير وسيط ، الا أن نفس النتيجة تأكدت مرة أخرى ، حيث لم يجد أي صابة هناك بين الحروب الخارجية والدخلية ، بالنسبة للأنظمة السياسية المختلفة ، ومن أولها الأنظمة شديدة المركزية ، ولم تدل هذه النتيجة ، على الرغم من تأكيدها بدراستين مختلفتين ، اعجاب الباحث السابق آرثر شتين . حيث انتقدها بأنها تقدم فرصة محدودة فقط لاختبار الافتراضات لتركيزها على العنف الجسدي ، وليس على النطاق الواسع للصراع (١) .

وتتابع المسيرة مع هؤلاء الذين يحاولون ايجاد علاقة ايجابية بين أوجه الصراع الخارجي والداخلي ، لنجد هناك دراسه عملاقة في هذا المجال ، قام بها عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم Durkheim ، حيث كان أحد القلائل الذين ساهموا بتقديم دليل على صحة الافتراضات ، داخليا وخارجا الجماعة الاجتماعية . وكان كذلك أحد الأوائل الذين استخدموا التحليلات الامبيريقية المنظمة بالطريقة الوضعية ، التي كان دوركايم أحد دعاةها ، ففي دراسته الكلاسيكية عن الانتحار ، التي صدرت عام ١٨٩٧ ، وجد أن للحروب تأثيرا فعالا في الاقلال من معدل جرائم الانتحار . وكذلك تحدث نفس الأمر على السرقات والتزوير والخيانات بصورها المختلفة ، وفي هذا الصدد أيضا ذكر في تقريره كيف حدثت هناك زيادة في معدل جرائم القتل في كل من

(1) Otterbein, An eye for an eye, a tooth for a tooth b A Cross cultural Study of Feuding American Anthropologist, 1965, 67 : 1470 - 1482.

فرنسا وبروسيا ، وذلك في أعقاب الحرب التي قامت بينهما عام ١٨٧٠ (١) ، وقد كانت نتائج دراسة دوركايم هذه .. فيما يتصل بجريمة القتل - موضوع بحث لكثير من العلماء بعد ذلك ، كان من بينهم آرثر Archer وجارنر Gartner ، اللذان نرسان تاريخ ١١٠ دولة خلال القرن العشرين ، وبمقارنة معدلات الجرائم بعد خمسين من الحروب بالتغيرات التي تمت في ثلاثين دولة كمجموعة ضابطة ، وجدا أن معظم الحروب موضع ادراسة صاحبها زيادة كبيرة في معدلات جرائم القتل بعد الحروب ، ويدللان على ذلك بما يأتي :

أولا : أن تفسير عرفية القتل الذي يتمثل في زيادة الجرائم بعد الحروب ، كنتيجة لوجود أعمال من القتل ، التي يعتبرها البعض شرعية ، خلال وقت الحرب ، والتي تنسحب على الحالة التي تعقب وضع الحرب لأوزارها ، كنوع من التقيد - أو الاستمرار - لما كان متبعاً .

ثانيا : ان الأدلة المتاحة تدحض الافتراض بتماسك الجماعة داخليا وخارجيا ، وهكذا فليس هناك الا دليل جزئي فقط ، يمكن أن يؤكد على أن الحرب - بمعنى الصراع الخارجى - تزيد من التماسك الداخلى ، وعلى الرغم من وجود بعض المعاملات المعينة مثل التوتر الاجتماعى والانعزال الشخصى تناقص أثناء زمن الحرب ، فان جريمة القتل - وهى مؤشر هام على هبوط معدل التماسك - تزداد من التاحية المدوية (٢) .

(1) Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951) p : 352.

(2) Archer D., and Gartner, R., Violent Acts and Violent Times: A Comparative Approach to Postwar Homicide Rates, American Sociological Review. 1976, 41 : 937 - 963.

وفى دراسة أخرى من هذا القبيل حاول Haas عام ١٩٦٨ ، من طريق دراسته لعشرة دول أوروبية فى الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ ، من منظور مسببات ودواعى الحرب ، حاول أن يحدد العلاقة بين التوتر داخل الدولة ، والمعدات العسكرية ، وعلى الرغم أن الانتراضات التى تتصل بالاسباب ، لم يكن هناك مايدعمها ، فقد وجد حاسر أن المؤشرات الثلاثة للتوتر - جرائم القتل والانتحار ، والمشروبات الكحولية - كانت عالية بين الدول المتحاربة (١) .

وعلى أية حال فقد وجدت دراسات كثيرة تؤيد وجهة النظر التقليدية بأن الصراع الخارجى يزيد من التماسك الداخلى فى ظل ظروف معينة ، وهذه الأخيرة هى التى تعمل كمتغيرات متداخلة ، وتتضمن كما يتوقع المحللون طبيعة الصراع الخارجى ، وطبيعة العلاقات داخل الجماعة ، ويبدو أنه لكى يتم هذا التماسك لابد من عامل مساعد يستطيع الاثارة أو التهديد للجماعة ، والتى لابد لها فى مثل هذه الأحوال من قيادة حكيمة تستطيع الإبقاء على التماسك بين صفوف الجماعة ، بحيث تكون قادرة على التعامل مع الصراع الخارجى كوحدة ، ومن ثم ينصير الجميع فى مشاعر متألفة ، مما يتيح لهم طمأنينة وعدوا ، وتلك كلها عوامل فعالة فى احراز النصر .

الا أننا لايمكن أن ننكر بصورة مطلقة ، أى اثر للحرب أو الصراع الخارجى على الجبهة الداخلية ، حيث لابد لها من تأثيرات على المدى الطويل على التطور الاقتصادى القومى ، والقدرات والامكانيات المحلية ونمط الاستهلاك الاجتماعى ، لاسيما وان حدثت الحرب بصورة فجائية ، بحيث لا يوجد هناك الوقت لفرض التماسك ، ومن ثم تسنح الفرصة للتشتت والتفريق .

(1) Haas, M., Social Change and National Aggressiveness 1900 - 1960 In J. D. Singer (ed.) Quantitative International Politics : Insights and Evidence (New York : Free Press, 1968).

والحرب لها أهميتها أيضا ولكن من وجهة نظر مختلفة ، حيث أنها على وجه العموم تتيح الفرصة للنزعة لكي تزيد من مواردها بالتخصيص من المواطنين ، ولكي تقوى من نفسها عن طريق التجديد الاجباري ، وهناك الضرائب الإضافية ، والقروض الاجبارية ، والاستيلاء بالقوة على الوسائل المعاونة ، ولكننا نعود مرة أخرى ونقول أن تلك الأنشطة كلها لا تتم عن رضى وطوعية ، حيث هناك البعض من الرعايا الذين لا يتصاعون للأوار . مما يتيح الفرصة لبعض صور العصيان ، الأمر الذى لابد من مقابله بالشدة والقوة من جانب السلطات المحلية ، ومن ثم توجد هناك علاقة ايجابية بين مظاهر الصراع الخارجى والداخلى .

وإذا كانت هذه الاحكام تنسحب على الدول ذات الامكانيات المقصورة ، فان الامر قد يختلف من وجهة النظر التفصيلية ، بالنسبة للدول الكبرى صاحبة القدرات الضخمة ، لاسيما وان كان الصراع الخارجى مع دولة لاتدانيها قوة وامكانيات ، وخير مثال لذلك تلك الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فيتنام ، وقد تولى تاثير هذه الدراسة ليحلل العلاقة بين حرب فيتنام والاضطراب الداخلى فى الولايات المتحدة ، ولذلك قام بتقييم اثر تصاعد مستويات القوة الامريكية فى فيتنام لمقارنتها بعدة مؤشرات منها معدلات التغير فى السياسة وعدد مراته ، وضخامة الاشتراك فى الاحتجاج ضد الحرب ، والمشاركة فى المظاهرات لمطالبة بالحقوق المدنية ، وكذلك اثر الحرب على الاضرابات المدنية العمالية بالإضافة الى معدلات جرائم العنف . وقد توصل الى نتيجة محددة ، مفادها أن تصاعد الحرب (طول مدة المساهمة الامريكية فيها ، لم تكن مرتبطة بالاضطرابات ، كذلك لم يكن لها تاثير على المظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية ولا الاضرابات العمالية ولا جرائم النفس ، على الرغم أن تانتر كان قد وضع افتراضات مسبقة للدراسة بأن التصعيد فى حرب فيتنام يمكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى بعض الانهيارات التى

تصيب النظام الاجتماعي (١) ، وان كنا نعلم أنه قد حدثت هناك اعتراضات كثيرة من جانب الطلبة على استمرار الحرب ضد فيتنام ، ولديهم ما يبرر ذلك تماما ولا يمكن اطلاقا أن نتحدث أن مثل هذا العمل يمكن أن يؤثر في البناء الاجتماعي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت جريدة نيويورك تايمز بدراسة في هذا الصدد شملت الفترة الزمنية من سنة ١٨٩٠ الى ١٩٧٠ ، لتحديد هناك ٢٨٦١ حادثة خلال هذه الفترة التي شملت الحرب الاسبانية الأمريكية ، والحربين العالميتين وحرب كوريا وحرب فيتنام ، وقد استخدمت الجريدة طريقة دراسة الفترات المتقطعة ، لتحديد ما اذا كان هناك بعض التغيرات الطارئة بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالعنف الداخلي سواء في بدايه هذه الحروب أو خلالها أو بعدها .

وأخيرا وإذا كانت لنا كلمة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسات كلها ، فلعلنا من المستحسن ان نذهب الى بعض الافتراضات ، لاسيما وان استطعنا استخدام الصراع الجماعي كمدخل الى السياسة :

أولا : أن الحراك الاقتصادي خلال الحرب يفتح الطريق أمام جماعات جديدة لتدخل في عمليات للإنتاج مختلفه ، ومن ثم فانها تتيح لنسبها الفرصة كي تنافس المجموعات المسيطرة أساسا ، وهكذا تزداد عمليات الصراع الاقتصادي كَمَا وكَيْفَا .

ثانيا : والافتراض الثاني يتعلق بالاحية الاجتماعية ، حيث ان الحراك الاجتماعي أثناء الحرب يرفع من مكانة الجماعات الاجتماعية قليلة الشأن

(1) Tanter, R., International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary evidence. In H. D. Graham and T. R. Gurr (eds.), Violence in America : Historical and Comparative Perspective (New York : Praeger, 1969) p. : 539.

سابقا ، مما يتيح الفرصة لنشأة أنواع أخرى من الصراع ، مع الانساق الاجتماعية المضاربة بقوة في أعماق المجتمع .

ثالثا : وهذه التغيرات التي تحدث في البناءات الاجتماعية والاقتصادية تستلزم إعادة ترتيب أوضاع القوى السياسية في المجتمع ، وذلك بلا شك يزيد ويكثف بين الصراعات فيما بين القمة والقاعدة .

وهل نستطيع بذلك أن ندعى وجود نوع من العلاقة بين الحرب كصراع خارجي وبين العمليات المجتمعية في الداخل ، فإدنا تطبيق هذه الافتراضات على حالات الحرب السابقة لا، كننا القول بأن المدّة المعرفية المتوافرة قبل إجراء البحث كانت تؤيد الزعم بأن الحرب عادة ما يصاحبها زيادة في العنف السياسي المحلي بدرجات مختلفة، وقد ثبت أن الحرب العالمية الأولى كان لها آثار ديناميكية على متغيرات الصراع المحلي ، وبصفة عامة فإن العنف السياسي المعبر عن الحالة الراهنة كان هو المتغير الذي يظهر الزيادة الملموسة في مظاهر الصراع ، ويتمثل ذلك في الفتن العنصرية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي هاجم البيض فيها السود ، وكذلك حدثت بعض أعمال العنف ذات الصبغة الاقتصادية ، حين هاجم الحرس الوطني في الولايات المتحدة العمال المضربين عن العمل ، ويبدو أن مثل هذه المظاهر لم تلق القدر الكافي من التحليل والحراسة ، حيث أن الدراسات السابقة للعلاقة بين الصراع الخارجي والصراع الداخلي لم تكن تتضمن العنف الذي كان يعترفه رجال الدولة أو من يؤيدونهم إلا نادرا .

وبما زال الحديث موصولا عن مظاهر الصراع في أكبر أقطار العالم عسكريا واقتصاديا حيث أن نتائج البحث والدراسة تؤيد بعضها بعضا ، ولذلك فقد اتفقت جميعها في أن مظاهرات الحقوق المدنية والاضطرابات العنصرية يبدو أنها ليست انعكاسا لحرب فيتنام ، حيث وجد أن العنف

الاجتماعى الذى حدث بعد بدء الحرب الفيتنامية لم يكن متأثرا بصورة ايجابية
أو سلبية بالحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد لاحظ Murray
أنه من بين ٢٧٧ ذننة عنصرية تم رصدتها فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥ ؛ وجد
أن ٦٦٪ منها حدثت أثناء سنوات الحرب ، و ١٢٪ منها خلال سنتين من انتهاء
الحرب مع الدول الأجنبية ، وهو اختلاف له أهميته الإحصائية إذ كانت
الاضطرابات موزعة بالتساوى على كل الاعمال ، وقد وجد أحد الدارسين أن
الزيادة التى لاحظناها بالنسبة للعنف فى المظاهرات المعادية للحرب حتى عام
١٩٦٧ ، كانت قد بدأت بصورة كبيرة بواسطة رجال يؤيدون النظام ولذلك
حدثت هناك زيادات ٠ العنف الاجتماعى خلال الفترة التالية لبداية الحرب ٠

التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى

لعلنا بمتابعتنا لكل هذه الدراسات السابقة ، نكون قد استعرضنا بصورة عامة جميع مظاهر العلاقات بين سلوكيات الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ويمكن لنا الآن أن نتجه بالتفكير الى انعكاسات التدخل الخارجى فى حالات الصراع الداخلى لأمة أخرى ، سواء فى الجانب السلوكى أم الجانب البنائى لعمليات التدخل ، التى يمكن أن تأخذ صورا عدة ، منها ما هو مباشر عن طريق تعزيز القوات المتمردة ضد النظام المحلى ، كما تفعل الولايات المتحدة الان فى مساعداتها لقوات ثورا الكونترا المناوئين لحكومة بيكاراجوا ، وهناك مظهر مباشر آخر ، ويشتمل فى تحريك القوات عبر الحدود الدولية للدولة الاخرى ، وغالبا ما يقع ذلك فى صورة سافرة معلنة ، مثلما حدث من جانب الاتحاد السوفيتى تجاه احد جيرانه الضعفاء أفغانستان مع نهاية عام ١٩٧٩ ، وقد يكون التدخل فى صورة مستترة ، مثل اسقاط النظم القائمة عن طريق ما يسمى سياسيا « بالحيل الفذرة Dirty tricks » ، التى تلعب فيها أجهزة المخابرات الدور الاكبر ، كما حدث فى تشيلى حين أطاحت المخابرات الامريكية بالنظام اليسارى المنتخب بصورة شرعية . والى جانب ذلك كله هناك طرق أخرى ذات فعالية قوية فى هذا المجال ، ومثال ذلك استخدام وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها الى تحقيق الأهداف التى غالبا ماتحاك بصورة ذكية ماهرة ، وقد يكون التدخل فى بعض الصور المدسرة ، مثل تعطيل أو تدمير وسائل الخدمات الحيوية فى المجتمع : أجهزة الطاقة أو المياه على سبيل المثال ، وقد تلتجىء الدولة الى مايسمونه بالعمل التفتيشى وهو التصفية الجسدية لرعاة الدولة الاخرى .

ومن الناحية البنائية يمكن أن يكون التدخل فى صورة القيود التى تفرض على امكانيات السلوك بالنسبة للدول التابعة أو المستقلة ، وهذه القيود التى تبني كيان التدخل ، يمكن ألا تكون بالضرورة نتيجة قسرات

سياسية متعددة ، اد أنها فى أغلب الاحيان تكون نتيجة العلاقات الطبيعية بين الدول من خلال التباين الكبير بين القوى ، وازاء هذا يتفق معظم المحللين للعلاقات الدولية الى أن التدخلات ليست سوى نتائج تفاعل بين الظروف الداخلية والخارجية لتلك الدول ، ويبدو أن تلك الدراسات التى سبق الحديث عنها ، تتعرض لذلك العوامل الداخلية والخارجية ، الا أنه شاب معظمها أوجه نقص خطيرة ، حيث انها تجاهلت موضوع الوقت أو الكيفية التى بها تتفاعل مجموعات العوامل ، التى ينامط بها تحديد امكانيات التدخل ، وكم يكون الحادث العرضى فى مثل هذه الاحوال . متعيرا يمكن ادخاله فى حساب الافتراضات ، وبالإضافة الى ذلك ، فانه غالبا ماتحاول التوجهات السياسية المحافظة قيادة المجتمعات لاعادة ترتيب الموارد المحلية لخدمة الأغراض الخارجية ، لاسيما عندما تفتش هذه الموارد فى إيجاد الحل العملى للمشكلة التى تتمثل فى تخطي الحدود فى محاولة لتحقيق أهداف التدخل (١)

وفى الحقيقة أن كل الذين بحثوا فى هذا المجال ركزوا على العوامل الحاسمة الخارجية المسببة للتدخل ، وكان اهتمامهم الرئيسى كذلك يصب على الظروف داخل الهدف ، بمعنى داخل الدولة المعدضة للتدخل ، ثم ان قرار الحرب ليس سهلا اتخاذه ، اذ تحكمه عدة عوامل وعدة اتجاهات ، فنقرار الحرب - على سبيل المثال - تتولى اتخاذه الهيئات المختصة ، الا أنه غالبسا ماتكون هذه على نطاق ضيق ، وليس على المستوى العريض ، وكلما كان متخذ القرار صغير السن كلما كان أكثر ميلا الى السلم منه الى الحرب ، وعادة ماتنخرط الدول فى صراع عنيف اذا ما اختلفت خلفياتها الثقافية ،

(١) أنظر فى ذلك :

— Rosenau, J. N Foreign Intervention as Adaptive Behaviour
In J. N. Moore (ed) Law and Civil War in the Modern World
(Baltimore Johns Hopkins University Press, 1974) pp 151 - 156

لأن التوحد أو الاشتراك في ثقافة معينة هو أحد العوامل المبدئة لأطسروف
المنوان .

ويلخص ميشيل هاس بعض النقاط التي يسميها افتراضات مجتمعية
في هذا الصدد ، فيما يلي :

- ١ - تمجى الدول الديمقراطية نحو السلم أكثر من الدول الاوتوقراطية .
 - ٢ - كلما تطورت الدولة من وجهة النظر الاقتصادية ، كلما كانت أكثر
مسالمة .
 - ٣ - عدم التوازن التجارى هو أحد المؤشرات لقيام الحرب .
 - ٤ - الدول التي تفتقر الى التجانس الدينى بين مواطنيها ، تكون أكثر
سيلا الى دخول الحرب .
 - ٥ - كلما خصصت الدولة الجزء الأكبر من ميزانيتها للنواحي العسكرية،
كلما تزايدت احتمالات دخولها الحرب .
- والى جانب ذلك نجده يحدد خمسة عوامل أخرى يعمل بها المعدلات
المتفاوتة للصراع العسكرى الدولى فى الازمنة والمناطق المختلفة فى العالم :
- ١ - كلما كانت هناك تحالفات بين الدول ، كلما زادت فرص الحرب .
 - ٢ - كلما كانت القوة موزعة بين الدول بصورة متساوية ، كلما كانت
الحرب أكثر احتمالا .
 - ٣ - عادة ماتمميز الحرب الى التقهقر . مع قوة وسمو المنظمات الدولية .
 - ٤ - تتوافق فترات النزاع المحلى ، مع فترات كثافة الصراع العولى .
 - ٥ - كلما كانت الدولة أكثر استقلالا ، كلما كانت فرص الحرب أكثر
احتمالا (١) .

(1) Michael Haas, International Conflict (Indianapolis, Bobbs -

وهنا تبرز أهمية الدراسة التي قام بها بيرسون Pearson لتحليل البيانات التي حصل عليها عن ظاهرة التدخل العسكري بين الدول خلال الفترة الزمنية ، من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، وفيما يتعلق بالصلة بين هذه الظاهرة وبين مظاهر الصراع الداخلي ، افترض بيرسون سؤالين :

اولهما عما اذا كان الصراع العنيف أكثر احتمالا من الصراع الخال من العنف. في اجتذاب التدخل العسكري الاجنبي ؟

وثانيهما عما اذا كانت الحروب « البنائية » أكثر احتمالا لاجتذاب التدخل العسكري الاجنبي من الحروب غير « البنائية » ؟

ولم يتركنا بيرسون دون تحديد مفهوم معين لهذه المصطلحات الجديدة حتى يضعنا على المعنى السليم لها ، فيقول ان الحروب السائبة هي الصراعات المدنية فيما يتصل بالبناءات الفرعية في المجتمع ، والحروب غير السائبة هي التي كان يقصد بها عمليات محددة مثل الانقلابات ، والصراعات المركزة حول السلطة (١) .

وقد وصل بيرسون الى نتائج ، تقاربت مع نتائج باحثين آخرين مثل سليفان (٢) J D Sullivan ، في الدراسة التي قام بها عام ١٩٦٩ ، حيث وجد أن الحروب البنائية كانت في الحقيقة أكثر احتمالا في اجتذاب التدخل عن الحروب اللابنائية ، وكانت هذه التدخلات بصورة عامة في صالح

(1) Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention. Journal of Conflict Resolution, 1974, 13 : p : 265.

(2) Sullivan, J. D., International Consequence of Domestic Violence. Paper Presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

القوات الحكومية في أكثر أحيائها ، ولكن الصراع العنيف - الداخلي - كذلك أكثر احتمالا لاجتذاب التدخل من الصراع ذي المستويات المنخفضة ، وقد تعرضت نتائج ذلك الى أن الدول التي تتفاعل فيها صراعات منخفضة هي التي تتعرض للعدوان الخارجي بصورة اكبر . الا أن أكثر النتائج إثارة ، تاننت تلك التي تدعي أن التدخل الخارجي يزيد الامر سوءا بالنسبة للصراع الداخلي في الدولة المعتدى عليها ، فالحكومات التي ترحب بالتدخل الخارجي تبذل الى الضياع على الجبهات المعارضة ، التي بدورها تزيد من هجومها المسلح على رجال الحكومة وقوات التدخل ، وعليه تزداد عمليات الصراع الداخلي حرارة وعنفًا كلما كان هناك عدوان خارجي ، وخير مثال متزامن الآن ، هو تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان وما تصادفه من مقاومة عسكرية شديدة من قبل المواطنين الأفغان .

وقد توصل ييرسون كذلك الى أن التدخل الذي تقوم به إحدى الدول الكبرى تحكمه عدة عوامل منها وجود منشآت اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية ، أو بصورة عامة وجود مصالح لهذه الدولة الكبرى في الدولة المعرضة للتدخل . وكذلك يتأثر التدخل بتقييم الدولة الكبرى للانظمة الصديقة أو التابعة ، ثم هناك احتمالات وجود علاقة من طرف الدولة الأخرى ، وتلك كلها قضايا يناقشها الكثير من الشك في صدقها المطلق ، حيث انه إذا ما ثبتت في فترة ما لدولة معينة ، فلن تصدق بالضرورة لكل الدول في جميع الأحوال . الا انه على أية حال يمكن لنا أن نفترض أن التدخل يكون أكثر احتمالًا وأكثر منصفية ، إذا ما تعرضت الحكومة في الدولة الأخرى للاضطهاد أو اذا ما تعرضت الانتقام كله للتدمير وذلك في حالة وجود تقارب في المصالح العامة أو روابط اقتصادية أو عسكرية .

الا أن دراسة أخرى قام بها أوديل Odell على ١١٩ دولة في الفترة ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . توصل فيها الى أن عدم الاستقرار أدى الى المزيد من

الاهم بالنسبة للتدخل العسكري أكثر من وجود المصالح الأمريكية في الدول المعرضة للتدخل العسكري، وعلى الرغم من هذه الذجة التي تتصف بالعمومية فإن أوديل لم يكن قادراً على تحديد الصفة المباشرة للعلاقة بين التدخل وعدم الاستقرار (١) .

ولعل أحدث دراسة تعرضت لهذا الموضوع ، هي تلك التي قام بها Weede ، والتي افترض فيها سلسلة عشوائية من المظاهر التي قد تدعو الى التدخل ، تبدأ من الضعف العام الذي يصيب به المجتمع ، الى الاضطراب الداخلي الى بعض صور التمرد أو العصيان ، الى المباشرة في الصراع السلبي ، بمعنى أن تصبح الدولة بذلك هدفاً للتدخل ، والنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن الظاهرة الاعم الادعى الى التدخل الامريكى في الدول التي تتم داخل نطاق النفوذ الامريكى ، هي الانطواء الداخلي ، الذي يحدث في صفوف الدولة الهدف . وذاك هي نفس النتيجة تقريباً التي توصل اليها الباحث السابق أوديل (٢) .

وهناك دراسة ثرية اختلفت بعض الشيء عن الدراسات السابقة في موضوع التركيز ، حيث كانت تتعرض لتحليل الآثار غير المباشرة للنظام الدولي على أنماط الاستقرار الداخلي ، وهي تلك التي قام بها دوران Doran عام ١٩٧٦ ، وقد درس فيها دولة الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community ، وكذلك دول السوق المشتركة لأمريكا

(١) Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention. In Rosen and Kurth (eds.), Testing Theories of Economic Imperialism. Lexington : Heath, 1974.

(2) Weede, E., U S. Support for Foreign Governments or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965. Comparative Political Studies, 1973, 10 : p. 497.

الوسطى Central American Common Market ، وذلك خلال الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٧ ، كان دوران يعمل على تحديد تأثير تكوين وتطوير الأسواق الاقتصادية المشتركة على عدم الاستقرار الداخلي ، ولدهشته وجد أن تكون تلك الأسواق صاحبة قدر من عدم الاستقرار ، إلا أنه سرعان ما انخفضت مستويات النزاع مع تطور الأسواق الى درجة تقل عما كان سابقا قبل نشأتها ، وبصورة أكثر تحديدا كانت هناك اختلافات فيما تعرضت له كل سوق على حدة . فالسوق الأوروبية المشتركة تعرضت لزيادات فى كل أنماط عدم الاستقرار ، بما فى ذلك عدم الاستقرار بين عملية التجموع من السياسيين ، بينما تعرضت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الى زيادة فى عدم الاستقرار بين عملية التجموع دون المظاهر الأخرى ، وقد أدى ذلك بالباحث الى أن يستنتج أنه لى نجب على سؤال ما اذا كان التكامل مرتبطا بعدم الاستقرار ، يجب علينا أن نفكر فى مستوى التأثير الحضارى ، والمرحلة المؤقتة من عملية التكامل ، والاساس الطبقي لعدم الاستقرار (١) : وربما ينبغى علينا أيضا أن ندرس مستوى التبعية الموجود داخل السوق بدوله المختلفة ، أو على ضوء دراسة دوران هذه أن ندرس أيضا موقع السوق داخل منطقة النفوذ المعينة .

وعلى أية حال ، فلا بد وأن يثور السؤال مرة أخرى عن المدى الذى يمكن أن يصل اليه تأثير التبعية الاقتصادية على أنماط عدم الاستقرار الداخلى ، وعلى الصراع بصورة خاصة ، إذ أنه بينما لاتعطينا هذه الدراسات السابقة أية مؤشرات عن وجود علاقات ثابتة بين جوانب مختلفة من التبعية والصراع الداخلى ، فمن الواضح تماما أن نمط عدم الاستقرار الداخلى يتأثر بدرجة ملحوظة بتبعية الدولة أو المنطقة .

(1) Duran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America International Interactions, 1976, 2 : p . 77.

تعليق

يبدو أننا - بعد كل هذا العرض السابق للبحوث التي تطرقت الى دراسة العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجى - لن نصل الا الى نتيجتين ، كلاهما سلبية ، اذ أنه لا يمكن أن نستنتج وجود علاقة واضحة مؤكدة بين نوعى الصراع حسبنا أن تصمد عبر الزمان أو المكان ، والنتيجة الثانية أن انكسار السابقة والتي تذهب الى وجود رابطة ما بين الصراعين لا تزال غير مؤكدة ، بل وتتناقض مع نتائج الابحاث التجريبية المنهجية التي تمت حتى الان ، على الرغم انه تم ادخال تعديلات كثيرة على قوعد البيانات المستخدمة ، وعينات الدول والفترات الزمنية ، وتصميمات البحوث ، ووسائل التحليلات ، وبينما أدت هذه التجديدات والتعديلات فى بعض الاحيان الى اكتشاف علاقات مشتركة لها أهميتها فى البعض من الدراسات الخاصة ، الا ان استمرار نقص الاساس النظرى عرقل تجميع الأدلة ، بحيث أن ما ينتج ليس سوى بعض الترائم لأجزاء منفردة من المعلومات لا تعبر المناقشة النظرية ولا الافتراضات التقليدية .

وماذا نستطيع أن نعله اذاً ذلك ، لكى نحقق لأنفسنا مدحلاً مهيئاً للدراسة الصلة بين ما يقع داخل الدولة من صراع وما يقع خارجها ، مدحلاً يضمن لنا الوصول الى قواعد متكاملة تحكم العملية كلها ، بحيث لو اردنا تطبيقها على كل حالة على حدة لانطبقت ، ومن الواضح أننا نحتاج كخطوة أولى الى مدخل قائم على نظرية علمية ، مناسبة لصلة الصراع وتعتمد على ان ذلك منهج فى البحث ليس سليماً ، وبالتالي كان يقف عقبة فى طريق التطور لنظرية الصراع ، اذ لابد من الاستعانة بكل الابحاث التي تعرضت لكل التطور المتبادل لمعطيات الصراع السياسى والصنف بصورة عامة ، بعد أن تبين لنا أن النظريين بالنسبة للصراع الداخلى والصراع الخارجى كانوا يتجنبون التفكير فى صراع خارج البؤرة الخاصة عند بناء نظرياتهم ، وما لإشك فيه

الجوانب ، حتى يكون لدينا تصور كامل لجميع الأبعاد فى داخل وخارج تلك
البؤرة ، ولأبأس من وضع نموذج عشوائى ، وتبنى عدد كاف من التفسيرات
داخل النموذج ، عند كاف لتغطية جميع خصائص الظاهرة ، ويمكن أن يحدث
ذلك بالنسبة للصراع الداخلى وكذلك الخارجى .

وإزاء ذلك ظهرت بعض الخطوات المبدئية المبشرة بالنجاح ، فهناك بحث
سابق جعلنا أكثر حساسية بالنسبة لحقيقة ان روابط الصراع هى علاقات
جاذبة غير متوقعة ، وسواء كان هناك صراع خارجى يؤثر على الصراع الداخلى ،
أو العكس وبأى تيفية يتم ذلك ، فان كل هذا يعتمد على ظروف كثيرة متباينة ،
منها على سبيل المثال انوقع الجغرافى ، والمميزات السياسية وموضع الدول
فى الصام الدولى ، وقد كانت التجليات المختلفة تميل الى تجاهل هذه
العوامل . وقد رأينا فى الأبحاث السابقة أن الدول التابعة تتأثر بصورة أكبر
بالأحداث الخارجية ، وتكون عرضة للتدخل الخارجى فى شئونها أكثر من
الدول المسيطرة ، ولذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقات بين الصراع الداخلى
والخارجى واضحة جلية فى الدول التابعة ومن المتوقع كذلك أن تكون أبعاد
الصراع فى الدول التابعة مختلفة اختلافا جوهريا عن أنماطه فى الدول
المسيطرة ، وبينما تكون الدول التابعة أكثر احتمالا لان تكون هدفا للتدخل ،
فأبدا أقل احتمالا بأن تكون صاحبة مبادرات للتدخل فى شئون الدول الأخرى .
فالتدخل ، كشكل من أشكال الصراع الخارجى ، من المحتمل أن يكون له
علاقات مختلفة قبل وبعد العنف المدنى فى كل من الدول المسيطرة والدول
التابعة .

وبالإضافة الى ذلك يمكن أن تتأثر نماذج الصراع الداخلى بالموقف
الخارجى بالطرق الأخرى ، فالجماعات المخالفة أو المنشقة فى الدول المسيطرة
مثل الولايات المتحدة الأمريكية من غير المحتمل أن يلتجئوا الى استمداد الدعم
انحارجى أو التامحل ، اذا سمح لهم بالتعبير عن رأيهم ولو بالتظاهر أو بالدلق

السلمية الاخرى . وبالمثل فانه على الرغم من ان السلطات في الدول المسيطرة
تقيم وزنا للرأى العام العالمى ، فإنها لاتخشى بأسا من التدخل الاجنبى ، ولا بد
لهذه الجماعات وعذه السلطات من أن تدرك تماما تلك الحقائق الاستراتيجية .

ولقد كانت هناك دراسات حول الحرب وكيف أنها تؤثر على النظام
الطبقي داخل الدولة ، مما يتيح الفرصة لصراعات عميقة بين الطبقات التى
كانت قائمة ، وكذلك رأينا دراسات أخرى تفترض أن التدخل يزداد التوتر
داخل المجتمع ، وعبر ذلك كثير ، مما يجعلنا نقول بأن هذه الدراسات
وما تستخدم من مباحث يجب قدمت لنا طريقا لدراسة الصراع بنوعيه وكذلك
الصلة بينهما ، واذ كان لنا أن نمضي قدما فى بناء نظرية فى هذا الصدد ،
فإن النقطة الهامة هى أنه لا بد وأن يحدد الانسان ما اذا كان الافتراض متغيرات
كثيرة ، يمكن أن يساعد فى تنمية البحث والتحليل ، ومن الممكن كذلك أن
نرى أى نظرية تثبت قوتها وجدواها فى السياق المحدد ، لان المنهج الذى
نراه مناسباً يمكن أن يكون صعب التطبيق فى المجتمع أو الحقبة التاريخية
المعينة .

وبصورة عامة يمكن صياغة الافتراض فيما يتصل بالصلة بين نوعى
الصراع فيما يلى : أن الصراع الخارجى الذى يحدث لدولة ماخلال وقت معين
يسبب صراعا معينا داخليا لنفس الدولة ، الا أن هذا الأخير عادة ما يتميز
بفترة زمنية أطول مما يستغرقها السابق ، وفى نفس الوقت يمكن
الافتراض بأن ضخامة وكثافة الصراع ، والمتغيرات المتصلة به ، تؤثر على قوة
الارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ومع ذلك فإن كثيرا من
الابحاث السابقة قد قامت لتفريص حوادث معينة ، أو تغيرات فى السلوك ،
وبعد ذلك تربطها برابط مشترك بحدوث أحداث أخرى ، وفى هذا الصدد
رأينا دوركايم - كما سبق أن أشرنا - يذكر كيف كان للحروب الاهلية من
تأثير كبير على اعداد حوادث الانتحار فى كرسى فرنسا وألمانيا ، هذا فى

الوقت الذي كانت فيه حروب الاسر الحاكمة فى ايطاليا وشبه جزيرة القرم غير ذات اثر كبير ، حيث انها لم تحرك جدوع السكان بمش العنف فى الحالة السابقة (١) ، وذلك يوحى باننا نجمن صنعا ، عندما ندوس الحرب اذا وضعنا فى اعتبارنا حواص مثل طول المدة والمجال الذى تشمله ، والخسائر التى تحدثها ، والشعبية الداخلية للنظام ، والبعد الاجتماعى للعداء ، وبالنسبة لمن المفيد ان نستخدم مفايس متنوعة لجوانب أخرى للصراع الخارجى .

وبالمضافة الى قياس حتماتص احدات الصرع الداخلى ، يشفى تطوير مؤشرات الدور الذى تلعبه الدولة فى العنف الداخلى ، على الرغم أن الانساق المتنافسة يمكن أن تعتبر سترك الدولة فى مثل هذه الحالات مؤشرا على الانهيار والديكتاتورية والتسلط ، فإن الدليل هو أن العلاقات الخارجية أثرت على الدور الذى تلعبه الحكومة فى الصراع الداخلى ، وسيكون من المفيد ان يحدد اذا كان الدور الذى تلعبه الحكومات متوقعا أم غير محتمل عند وجود متغيرات خارجية معينة .

ان قيمة هذه الاقتراحات يمكن أن تتحدد فقط بالتحليل الذى ينبغى أن يتم بعد ذلك ، ومهما كانت الاختيارات المتاحة بالنسبة لجميع البيئات ، وبناء المؤشرات ، والمهيج المستخدم لاختبار الافتراضات ، ويجب أن ندرك أننا سوف نجنى أعظم العوائد اذا كانت بدايات كل دراسة تجرى فى تطور نظرى سليم (٢) .

(1) Darkheim, op. cit., pp. : 206 - 207

(2) Michael Stohl, 'The Nexus of Civil and International Conflict', op. cit., pp. : 325 - 326.

الصراع والثورة

رأينا فيما سبق كيف أن الصراع السياسى يتخذ صورا وأشكالا عدة ، تتنوع فيما بين الهين البسيط والشديد العنيف ، وذلك شىء منطقى طالما أن تلك الظاهرة تنصل بالنشاط البشرى الذى تتحكم فيه العواطف والمشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا بد وأن يتنوع الصراع ، والا لسا المجتمع الى نوع من الحدود ، وإذا ما كانت الحرب هى أحد مظاهر الصراع الخارجى العنيف ، فإن الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلى الذى يتصف بالعنف كذلك .

والثورة فى حقيقة الامر هى تغير يتم فى توزيع القوة السياسية والمكانة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية داخل المجتمع ، وذلك فى صورة عنف على نطاق واسع نتيجة للحراك الاجتماعى والصراع الايديولوجى ، ولقد أصبح من المعترف به أن هناك حقيقة مسلم بها ، وهى أن الثورة الناجحة تعد المسرح لتغيير يحدث داخل الدولة ، وقد يكون هذا التغيير فى حد ذاته هو المقسمة الطبيعية لحدوث الثورة .

ويستخدم قاموس علم الاجتماع مصطلح الثورة للإشارة الى التغيرات الجذرية « النهائية » التى تحدث فى الظروف الاجتماعية والسياسية ، وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكوى أو سياسى معين ، ويحل محل نظام آخر (١) .

ويزيد الدكتور العمرى الامر توضيحا ، فىرى فى الثورة قلبا للأوضاع القائمة الى أوضاع جديدة يعتقد قادتها انها تسير بالامة الى طريق أفضل ،

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ .

والى التخلص من الشوائب والأمراض السياسية والاجتماعية التى تنقل كاهل المواطنين ، وهى ليست مجرد تطرر وتغيير جزئى وعلاج لبعض العيوب ، بل هى فوزاد وبركان وقوة لا قبل للحكام على الوقوف فى وجهها ، وهى من أهم قوانين العلوم السياسية من حيث الحركة والنشاط (١) .

والثورة فى الاصطلاح الدولى عمل من عمال العنف ، تتخذ صورة صراع مسلح يقوم به جانب من الشعب فى وجه حكومتهم ، خروجاً على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها ، والثورة وضع قانونى يعتبر وسطاً بين الانقلاب والعصيان والتمرد من ناحية ، والحرب الأهلية من ناحية أخرى ، وفى الحالة الأولى يقرم بالانقلاب لصف من رجال الحكومة أو الجيش ، وقد ينتهى آثاره الى طبقات الشعب ، أما الثورة فيقوم بها قطاع من الشعب يمثل فى كثير من الأحيان طبقة شعبية ، أو مقاطعة من أقليم الدولة ترغب فى التخلص من الولاء والطاعة للحكومة الشرعية ، وإذا امتد هذا النضال المسلح واتسع مداه حتى أصبحت قوات الطرفين متكافئة ، تحولت الثورة الى ما يعرف باسم الحرب الأهلية .

وتختلف الثورة عن الانقلاب أو التمرد كذلك ، من حيث أن التمرد يعتبر مجرماً وخائناً ، أما فى حالة الثورة اذا استكملت عناصرها وتسم الاعتراف بها على أساس الوضع الراهن ، فان الثوار ياملون طبقاً لتواعد الحرب ، وتعتبر الثورة مستكملة لعناصرها اذا كانت فى حوزتها رقعة من اقليم الدولة ، ولها حكومة يدين لها جانب من الشعب بالولاء مع استمداها للولاء بالتزاماتها الدولية ، كالديون الخارجية مثلاً .

ويكون الاعتراف بحكومة الثورة على أسس الامر الواقع ، ويترك لكل

(١) استمد سويلم العمرى ، معجم العلوم السياسية الخيسر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥) ص ٧٣ .

«ولة أن تحدد موقفها بالنسبة للاعتراف بالحكومة الجديدة» ، فقد تسحب
الدولة اعترافها بحكومة الثورة بسبب تطور الاحداث ، أو قد ينتهى الاعتراف
المؤقت باعتراف قانونى ، والاعتراف بحكومة النوار لاينزم سوى الدولة التى
تعلن هذا الاعتراف ، فمن ثم تلتزم بتواين الحياء ، وليس لها أن تبحث عن
كيفية وصول حكومة الثورة الى الحكم مادام لايتنافى ذلك مع مبادئ الاخلاق
الدولية »

وقد يصدر الاعتراف بحكومة الثورة من ذات الدولة التى قامت الثورة
ضد حكومتها الشرعية ، ويكون ذلك عادة لكى ترفع عنها مسؤولية أعمال
الثوار ضد ارواح الاجانب أو ممتلكاتهم ، مما يؤدى الى نزاع بينها وبين بعض
الدول الاجنبية ، فهذا الاعتراف من شأنه أن ييسر طريق حكومة الثورة
للاعتراف بها فى الصعيد الدولى (١) .

ولعل أفضل من كتب عن الثورة هو كرين برنتون Crane Brinton
فى كتابه الشامل عن « علم تشريح الثورة » (٢) ، الذى يقرم فيه بالدراسة
التحليلية لاربع ثورات كبرى فى العصور الحديثة هى :

- الثورة الانجليزية : ١٦٤٠ - ١٦٨٨

- الثورة الامريكية : ١٧٧٦

- الثورة الفرنسية : ١٧٨٩

- الثورة السوفيتية : ١٩١٧

ويحاول أن يستخرج من المقارنة أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها
كمط من أنماط الصراع العنيف على المستوى الداخلى ، الا أنه يبادر ويعترف

(١) احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، طبعة الرابعة (القاهرة :
دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) ص : ٤٢٦ .

(2) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York :
Vintage Books, 1952)

أنه لا يستطيع أن يعتبر بحته للثورة علم اجتماع للثورة الا اذا شمل جميع الثورات في الماضي والحاضر (١) .

وفي معرض تدليله عن سبب اختياره لهذه الثورات دون سواها ، يذكر ما بينها من ظروف متشابهة في كثير من المتغيرات مما يعتبر بيئة صالحة للدراسة المقارنة ، ففي ثورات وقعت كلها في الازمنة الحديثة (وان كانت السوفيتية منها معاصرة) ، وكلها كانت في العالم الغربي ، وقد اتخضت جميعها طابعا شعبيا ، وقد أعلنت كلها طلبا للحرية ، وقامت بها الاكثرية في صراع ضد الاقلية المستاثرة بالامتيازات داخل نسق السلطة ، ونجحت كلها في أن تطيح بالانظمة التي كانت مهيمنة آنذ لكي يحتل رجالها منصبة الحكم بعدها .

ومن ثم يصل برنتون - بعد بعض التحليل - الى أن الثورة هي شكل من أشكال الصراع الداخلي ، الذي تسعى فيه فئة من الأفراد الى البسط على الحكم بعد الاطاحة بفئة أخرى ، وذلك بوسائل تتميز بالعنف .

ويبدو أن برنتون كان متأثرا ، وهو يسوق هذا الدراسة ، بنظرية التعاون الاجتماعي التي وضعها بارينو Pareto (٢) ، وهي نظرية يدين بها علم الاجتماع لعلم الميكانيكا ، لانها تشبه توازن الجسم الاجتماعي أو الجسم السياسي بتوازن الجسم الطبيعي ، وعلى الرغم ما بينهما من بعض

(١) حيث هناك توارث لا حصر لها منذ التاريخ القديم وحتى الثورة الإنجليزية ، وكذلك نشأت هناك ثورات أخرى خلال هذه الفترة التاريخية (١٦٤٠ - ١٩١٧) ، وأعقبها عدد كبير آخر من الثورات القومية في بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم هناك الثورة الصينية الكبرى التي تلاقت فيها الايديولوجية الماركسية والقومية الصينية ، والثورة النازية والثورة الفاشية .

الفروق ، مما يجعل التماثل المطلق غير ممكن ، فإياها تساعدنا على فهم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة ، ويجادل برنتون أن يعرف الجسم الاجتماعي المتوازن بأنه المجتمع الذي يتألف كل عضو فيه ، في وقت ما ، ككل ما يحتاج إليه في حالة مرض مطلق ، أو هو مجتمع كمجتمع النحل أو المتوازن دائما في المجتمع. أدامت الحوافز الجديدة تؤدي إلى استجابات جديدة ، دائما في المجتمع ما دامت الحوافز الجديدة تؤدي إلى استجابات جديدة ، فإذا نشأت حاجات أو ظهرت رغبات جديدة تكيفت العادات والمؤسسات معها ، وأما إذا عجزت العادات والمؤسسات عن التجاوب مع الحاجات الجديدة ، اختل توازن المجتمع وانفجرت الثورة وتفجر الصراع (١) .

وإذا كانت الثورة هي تغير يتم في نظام الحكم الراعي ، وطالما أنها إحدى عمليات الصراع التي يصاحبها العنف ، فإن منطقي الامور يستلزم وجود بعض النتائج التي تظهر على المسرح السياسي في صورة أنظمة جديدة بدساتير جديدة ، حيث أن العنف الثوري يدفع إلى سقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة ، وذلك بالإضافة إلى ما يستلزمه ذلك من إعلانات جديدة للثغور المدنية ، ومجالس جديدة للحكم الشعبي .

وأهم من ذلك كله يأتي صراع الأفكار ، حيث أن الثورة تبدع لنفسها شعارات ومثل حليا جديدة ، تحاول تطبيقها في بيئة تؤمن بغيرها ، ومن ثم فلا بد من نشأة الصراع ، إلا أنه من المعترف به أنه بمجرد نجاح الثورة ، فلا بد وأن تسرد بالضرورة قيميا ، ومبادئها التي نادت بها ، لاسيما وأن عهد الأخيرة لن تكون إلا متمشية مع مطالب ومتطلبات الشعب ، مثلما حدث بالنسبة للمبادئ التي أعلنت من شأنها الثورة الفرنسية من حرية واخفاء ومساواة .

(١) أنظر في ذلك :

- حسن صعب ، عام السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٣٤٠ - ٣٥١ .

ولا يقتصر الصراع على كونه نتيجة للثورة فحسب ، بل ان أغلبه يحدث قبل الثورة كذلك ، الا أننا لاستطيع أن ندعى انه صراع الطبقة البورجوازية ضد الطبقة الارستقراطية فقط ، بل اننا نجد أيضا صراع النبلاء والارستقراطيين ضد بعضهم البعض ، كما أننا لانجد في الثورة السوفيتية صراع البروليتاريا ضد البورجوازية ، بل نجد أيضا صراع البورجوازيين بين بعضهم ، بل وربما أن حالات الصراع القبلي للثورة ، هي المهدة والمساعدة لنشأة وقيام الثورة ، ولكن طبيعة هذه تختلف عن طبيعة تلك ، حيث أن الصراع قبل الثورة كان صراعا في سبيل الحياة الكريمة وتحقيق الحريات الحقيقية للإنسان ، أما الصراع فساد الثورة ، هو ضد الثورة المضادة ضد الثقاليد التي كانت سائدة ، الصراع القبلي هو صراع عزم وعزيمة ، والصراع البعدي هو انتظام أو محاولة انتظام في الصف الناصر .

الا أن هناك نوعا آخر من الصراع البعدي والذي يتمثل في الخلافات التي تظهر بين الثوار ، الذين اتحدوا في صراعيهم ضد النظام القديم ، والذين فرقت بينهم الابداء لوجهات المختلفة والمصالح الشخصية والاضغوط المقيمة ، مما يكون من نتيجته أن يتصارع المؤتلفون سابقا ، وتآكل الثورة بحالها ، مما يهيئ الفرصة للمتطرفين أن يمسكوا بأزمة الموقف ، وغالبا ما يمثل هذا التطرف في فرد تتجسم بيده كل السلطة ، يعرف باسم « الرجل القوي » ، مثل كرومول في إنجلترا ولينين في روسيا ، وروبسبير في فرنسا .

ولعل ذلك هو مايجعلنا نطلق على الثورة مصطلح البيضاء أو الحمراء ، فهي حمراء ان أطاحت برؤس كثيرة ، مثل الثورة الفرنسية التي أعدمت وقتلت الالاف ومن أولهم الملك والملكة ، بل ان بعض رجال الثورة أنفسهم لم ينجوا من المفصلة كذلك ، ومثلها كانت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي ، الا أن الثورات البريطانية خلال القرن التاسع عشر والقرن لسابع عشر والقرن الثالث عشر كانت أقرب الى البيضاء منها الى الحمراء ، بمعنى أن الصراع كان يتم سلميا دون اراقة لدماء كثيرة ، ويحدث التطور وانتقال السلطة دون ضحايا كثيرين .

ونعود الى دراسة برنتن حيث توصل الى عدة حقائق يلخصها حسن صعب
في هذه النقاط الاربعة .

اولا : ان بين الثورات الاربعة اختلافات شديدة ، ولكن بينها أيضا
تشابهات تجعل مفهوم (الحمى الثورية) ينطبق عليها كلها .

ثانيا : تدل هذه الثورات على وجوب دراسة أقوال الناس وأفعالهم بدون
البحث عن علاقة منطقية بين الاثنين ، لأن الناس في فترات الازمات يقولون
ما لا يفعلون ، أو يفعلون ما لا يقولون .

ثالثا : وتدل هذه الثورات على أنه لا يمكن تدمير الناس تغيرا سريعاً
ومباشاً تحت وطأة الإدهاب أو بتغيير القوانين ، والنرائع ، وغلاة المتطرفين
الذين يحاولون هذا يخطئون . لأن فترة العافية التي تلي فترة الازمة تظهر أن
النزعة لم تغير الناس تغيراً عميقاً .

رابعا : ان الثورات الاربعة التي سلسلتها الدراسة المقارنة تعد « الانسان
المستضعف » بحياة أفضل ، وتعزز أمله بالسعادة ، وتقوى رجاءه بتحقيق
حاجاته المادية ، وتبني الشيوعية هذا الأمل اليوم أكثر مما يتبناه أبناء
الثورات الثلاث الاخرى ، ولكن الثورات الاربعة لم تتوصل بعد لانجاز هذا
الوعد نجازاً صريحاً ، ولكن هذا يمنع شعوب الصين وشرقي آسيا والشرق
الادنى من التعلق بهذا الوعد تعلقاً حماسياً بالغا ، ولايسوغ لنا الاكتفاء
بالقول بأن هذا الوعد مستحيل الانجاز ، لأن الاخفاق في انجازه سيكون
صدراً لثورات جديدة ، فتصبح الثورية بذلك أشبه شيء بسرطان يتعذر
إشناؤه ولو الى حين ، ولذلك فان الاولى بنا أن نولي هذا الوعد مايمكن من
عنايتنا ، وأن نبذل أقصى جهد لوضعه موضع الانجاز (١) .

الا أن بعض الاحكام التي يسوقها برنتون ، بعد ذلك كله ، يشوبها

بعض القصور أو بعض التناقض ، حين نراه يذهب الى أن الثورات قد ساعدت على تكامل البلدان التي تقع فيها ، دون أن يذكر كيف يتم ذلك ، أو دون أن يشير الى الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية ، والتي لابد منها للقضاء على الصراعات الاخرى المتولدة عن قيام الثورة ، ثم انه لم يوضح لنا ما يمكن ان يحدث هذا التكامل في خلق « الشخصية القومية » الجديدة للأمة التي قامت بها الثورة . وذلك ليرحمى بتوان على ايجاده هذا النوع من الصراع

وعلى الرغم من ذلك ، فلانستطيع أن ننكر أن الثورة بصورة عامة تحدث الكثير من التغييرات في طبيعة السلوك الفردي ، حيث يميل الى أن يصبح قوميا جماعيا بعد أن كان فرديا نفعيا .

وللنا اذا ما أردنا دراسة الثورات لكي نخرج أيديولوجية معينة ، وجب علينا أن نتجاوز ذاتية المضمون لكل ثورة على حدة الى الشكل العام الذي يتخذه المضمون يختلف من ثورة الى أخرى تبعا للظروف التاريخية ، والاضاع الاجتماعية المختلفة فلا يمكن الاستناد الى شيء متغير مختلف في اعطاء تحديد عام ثابت ، ان الايديولوجيات الثورية الكبرى تختلف في المبدأ الثوري أو المضمون الايديولوجي الذي تنطلق منه ، ولكن تلتقي جميعها في بعض الخصائص الاساسية التي تشكل منها كل ايديولوجيا ثورية ، ان الاختلافات من ناحية المضمون لا يمكن حصرها ، فكل ايديولوجية ثورية تحاول أن تعبر عن ذاتها في مبادئ ونظم خاصة تحاول أن تجسدها في واقع نحو .

والثورة تعدد تفسيراتها تبعاً للمدارس التي تحاول التفسير وخلفياتها الفكرية ، فهناك على سبيل المثال - كما يذكر قاموس علم الاجتماع - التفسير الذي ساد القرن التاسع عشر والذي طوره الماركسيون والمفكرون اليساريون ، والذي - وفقا له - تصبح الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي الوسائط الضرورية لتحقيق تقدم الانسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والمساواة ، والتحكم الذاتي والمساواة والانسجام الاجتماعي ، وفي مقابل هذا الاتجاه

هناك اتجاه آخر محافظ بمثله مفكرون من أمثال نيتشه ولوبون ، وبيرون أن الثورات إنما تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة ، تحطم النظم القائمة ، ويستندون الى تفسيرات سيكولوجية ، الثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الفوضى وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية .

أما أصحاب الانجازات العلمية السوسولوجية والرضيعة فيعتبرون مصطلح الثورة مصطلحا وضعيا ، وليست له دلالة قيمة ، فكافة التفسيرات الجذرية التي تحدث للنظام السياسي أو الحكومة في المجتمع هي ثورات الى المدى الذي تستند فيه هذه التفسيرات الى قاعدة شعبية مريضة (١) .

وكم هو جميل أن نرى الفكر الكلاسيكي كذلك يتطرق الى تحليل الثورات بصورة تكاد تكون، مصرية تماما ، حيث ألفرد أرسطو الكتاب الثامن من مؤلفه « السياسة » للبحث في نظرية عامة للثورات ، مستعرضا أسبابها وعللها في جميع أشكال الحكم في شيء من الاسهاب ليصل الى فرضية عامة ، مؤداها أن عدم المساواة هو دائما ركيزة أية ثورة (٢) ، ولعله بذلك كان يبحث في الدواعي المؤدية للصراع ، لعدم المساواة هذا بالإضافة الى عدم الرضا ، والاختلاف في وجهات النظر ، وتباين القدرات هي الأسباب التي تدعو الى قيام مثل هذا النوع من الصراع العنيف ، وهي التي تطرق اليها أرسطو في بحثه عن نظرية عامة للثورات ، التي تناولها بنظرة واقعية موضحا أن المذاهب السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد في المساواة ، إلا أن الواقع يوضح أنه عند التطبيق فإنها تحيد عن هذه المساواة (٣) ، فهو يرى أن

(١) محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

(٢) علي أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق .

ص ١٦٣ .

(٣) أرسطو ، ترجمة احمد لطفي السيد ، إنشائية (القاهرة : الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص : ٣٨٦ .

الطقة لادنى قد تنور فى محاولة للحصول على مساواتها بالصبة الاعلى ، وهذه الاخيرة قد تنور فى محاولة للمنافسة على تفوقها وتميزها .

واذا كانت تلك هى اسباب رئيسية لقيام الثورات ، فان ارسطو يسرد اسبابا اخرى - ثانوية بالنسبة لهذه - منها الاحتفار والاهانة والخوف والتساذى فى السيطرة او الريادة الكبيرة فى بعض اجزاء الدولة ، وقد تكون الثورات مرجعها الى تسريع فى الانتخابات والكيد والاحمال أو اختلاف الاصول (١) . رتت كنها عوامل فعالة فى اثاره القعد والصنية مما ينسر نفقات واضطرابات فى انظمة الحكم ، ومن ثم توجد البيئة الصالحة لنشوء صنيات الصراع .

ويبدو ان ارسطو كان اسبق من ماركس حين ارجع الثورة الى بعض الاسباب الاقتصادية ، حيث ان هذه الاخيرة اذا ما حدث بها اختلال ، واذا لم تتوافق مع المعطيات السياسية فى المجتمع ، او اذا وجدت هناك حالات لعدم التوافق للظروف الاقتصادية والسياسية ، او اذا ما انفصلت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية ، فسوف تكون النتيجة بالضرورة صراعات سياسية قد تودى بنظام الحكم اذا ما اشتدت وعنف .

ويزيد ارسطو الامر تحليلا حين يدخل عوامل جديدة فى عملية الصراع او الثورة ، حيث يرد الاسباب الى العوامل التالية :

- الاستعداد النفسى للثائرين ، بمعنى أن الثورة لا تقوم الا اذا بلغت

(١) أنظر فى ذلك :

- حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من افلاطون الى محمد عبده (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ١٠٠ - ١٠٣ .

- أميرة حنى مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦) ص ٥٠ - ٥١ .

الشحنة ضد النظام القائم مداها ، ومن ثم فلا حل إلا الإطاحة به والنسوزة
عليه .

- الأغراض والأهداف التي تقوم الثورة من أجلها ، ولابد وأن تكون
عظيمة سامية ، حيث إن الشعب (ومصطنع الثورة لا ينسحب إلا إذا قامت
بها الطبقات العريضة من الشعب) لا يثور للامور الثانوية البسيطة .

- وبالإضافة الى هذين العاملين يذكر أرسطو أن الظروف والاحوال
السائدة غير المتكافئة - كما سبق أو لاحقا - هي التي تفرض على الشعب
أن يثور (١) .

وكم يصدق هذا التحليل ، حيث ان الثورة في حقيقة الامر تحتاج الى
تحول وجداني ، وتجربة باطنية ، لان المتأهل الفكري لا يحقق ثورته، فالفرد
الذي يفهم المشكلة ، يخلق الخطوة الاولى في معاناتها ، ومن يريد معاناتها
يعاود أن يعيها ، ومن يعيها يجب أن يحاول حلها ، وخصوصا عيب
التعبير عنها والتبشير بها ، وان كان وحيدا لمريدا في الميدان .

والثورة تقوم على صعيدين متباينين ، صعيد النقد والتدمير ، وصعيد
البناء باسم مبدأ جديد ، وبمبنى آخر ان الثورة أصبحت تعني علاقة حديثة

(١) أنظر في ذلك

- أرسطو ، السياسة ، مرجع سابق ، ص . ٣٨٦ - ٤١٤ .

وكذلك

- محمد عبد المبر نصر ، في النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار

النهضة العربية ، ١٩٧٣) ص : ٥٩ - ٦٤ .

— James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories
of International Relations (New York : Harper & Row, 1981) pp. :
181 - 206.

بمفهوم جديد ، هذا المفهوم أو هذه الأيديولوجية تكون ثورية عندما تنكسر
النموذج التقليدي القائم ، بما ينطوي عليه من نظم وقيم .

وفي تعليق آخر على نظرية أرسطو ، يعترف الدكتور عبد الستار قاسم
بأن تحليلات أرسطو حول الثورة تلقى في كثير من الأحيان مع أفكار المناظرين
المعاصرين في الحركات الثورية . وقد زاد هذا الالتقاء من حدة الاهتمام
بمفاهيم أرسطو من قبل منتقديه ومؤيديه ، ولذلك يذهب الدكتور إلى أن
أرسطو كان يعمل على تطوير نظرية ديناميكية في الثورة بناء على عيوب
تركيبية وعرضية تميز بها الأنظمة السياسية المختلفة ، ولذا فإنه ينفي
إمكانية اشتراك الثورات المختلفة بأسباب متطابقة أو إمكانية تطابق ثورتين
في تطورهما وسبباتها ويقول أن كل صنف من أصناف الأنظمة السياسية
يرتبط بصنف معين من أصناف الثورة (١)

(١) عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، أفلاطون
وأرسطو (عمان : الخطبة الأردنية ، ١٩٧٩) ص ١٧٢ .

الصراع والمعرفة السياسية

يجدر بنا . بعد أن طال بنا العرض التطبيقي السابق ، أن بحث الآن الموضوع من الجانب الآخر . جانب المعرفة السياسية ، لنرى الى أي مدى كان التوفيق مواتيا لهؤلاء انذين تصدروا لعملية البحث ، والدراسة ، وإن كان أساس التوفيق هذه المرة يقوم على مبدأ السلوك القائم على المعرفة والادراك قبل التصرف العملي .

ويعترف رجال السياسة بوجود قصتين متناقضتين ، بعد كل قراءاتهم في مجال العلم ، أولاها أن علم السياسة سار شوطا بعيدا في طريق التطور ، في فترة قصيرة نسبيا ، بزيادة مطردة في كل من أعداد الباحثين والمبدعين وكذلك في قدر المعلومات المتوفرة لدى علمائه ، أما القضية الثانية فهي نشطة للأمال بقدر ما كانت الأولى مشجعة ، وهي أن احتمال تطبيق هذا الكم المتزايد من المعرفة في إصلاح وحل المشكلات السياسية التي تترسّخ طريق الدول ، ولاسيما مشاكل الصراع والعنف السياسي ، يظل منخفضا بدرجة كبيرة ، وهذا التشاؤم هو بالطبع جزء من رد الفعل لحقيقة مفادها أن كثيرا من هذه المشاكل لها جذور راسخة عميقة لدرجة أن المعرفة بفردتها لن تكون كافية ، وبالمثل فإنه يرجع جزئيا إلى أن عليه القوم من السياسيين نادرا ما تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم وتقييم وتطبيق اكتشافات العلوم الاجتماعية ، ونفس الشيء يطبق على تنمية القوم من المعارضة ، ونعني بهم هؤلاء الذين لديهم تقريبا نفس الخبرة ونفس الاهتمامات ، إلا أنهم ليسوا في مراكز لها تأثير سياسي كبير ، وإن كان لهم دور ما في عملية صناعة القرار السياسي ، التي تعتمد في سائرنا على كل من يأخذ بقدر من المعرفة السياسية ، ولا يغيب عن بالنا أن المعارضة في الدول الليبرالية تقف على قدم المساواة مع رجال الحكم في المشاركة في عملية تشكيل القرار السياسي .

وبالإضافة الى الاعتبارين السابقين يوجد هنا ثالث ، وهو الشغل
النفسى للباحثين أنفسهم فى العلم الكامل بعلاقة بين المعرفة والعمل ، حيث
أن اكتساب المعرفة وتنظيمها يجب أن يسبق بالضرورة عملية التطبيق ، نعم
ان المشكلة لاتصل لاتصالا وثيقا باكتشافات الباحثين فقط ، بل انها تكمن
أيضا بصورة جريئة فى اعمال توصيل تلك الاكتشافات الى هؤلاء الذين ليس
لديهم الا معلومات غير متكاملة ، ولعل هذه القضية الاحيرة هى الاخطر فى
أيماننا الراهنة حيث أن مدعى المعرفة كثيرون ، ويمكن الخطورة هنا هو فى
تأخر هؤلاء على عملية الحل والتعليل ، ومن ثم كان نصف المعرفة خطر كما
يفولون .

ان الذين ينادون بالأصلاح يسكنون بوجهة نظر العلم الاجتماعى
التطبيعى ، الا أن الباحثين فى موضوع السلام - على سبيل المثال - يكرسون
جهودهم للمحافظة على القابوز والاعتماد على حساب المسدالة الاجتماعية ، أو
المحافظة على النظام بدلا من تغيير النظام ، وعليه ينبغي أن يكون الهدف ليس
فى القضاء على مظاهر الصراع بصورة تامة ، حيث أن ذلك لن يكون متاحا ،
ولكن فى احتوائه فى محاولة للتقليل من مفعله ، وزيادة الفرص لتطويع
نتائجها حتى تكون بناة - يمكن الاستنادة منها -

وقبل أن نتحدث عن عملية اكتساب وتقنين المعرفة حتى تصلح للتطبيق ،
نرى البحث أولا فى مدى أهمية المعرفة ، وعن القدر الذى يمكن أن تلعبه
الافكار فى تعديل وتنفيذ مواصفات النظام الاجتماعى والنظم السلوكية ،
التي تتأثر بالظواهر المتشابكة مثل الثروة والموارد والموقع من السلطة ، وفى
الحقيقة أن سلوك الافراد فى المجتمع هو نتيجة عدة عوامل منها ما هو خارجى
إلى ما ذكرنا ، وما هو داخلى فيما يتصل بالشخصية وما يمكن أن تتمتع به من
بصيرة وحسن ادراك ، وتفضيل اختيارات معينة مما ينتج عنه هذا السلوك
المحدد الذى يمكن أن يدعم من الظروف الاجتماعية القائمة أو يعرقلها

تعديلها ، وفي الحقيقة فإن أى طرف اجتماعى أو حدث انسانى هو نتيجة تفاعل معتد بين ثلاث مجموعات من الظواهر الارادية والقدرية والبيئية ، بل ان الظاهرة الارادية فى حد ذاتها هى نفسها نتيجة لكل من القدرية والبيئية بالإضافة الى ظاهرة ارادية سابقة .

وهناك قصية أخرى ترتبط تماما بكن ماسبق ، وتنطلق من التساؤل عما اذا كان التأثير الذى تحدثه الافكار على سلوك الافراد سواء منهم العاديون من المواطنين ، ام رجال السياسة من بيدهم مقاليد الامور . يمكن ان يؤثر بالتالى على علم الظواهر الاجتماعية ، ولعله من هذا المنطلق يبدو ان كارل ماركس وكارل ماركهايم كانا على حق تماما ، عندما كانا يناديان باز افكار كل فرد تتأثر بالزمان والمكان والدور الذى يلعبه وكذلك مركزه الاجتماعى ، الا اننا لابد وان نصيب الى هذه القائمة عوامل أخرى مثل الميراث الثقافى والخلفية الاجتماعية والخبرات والتجارب التى يمر بها الانسان ، وكل ذلك لابد وان يؤخذ فى الحسبان عند شرح افكار أو بدركات أو تفضيلات الفرد . والمفرد هنا هام جدا لانه يجعل توليد المعرفة العلمية والموسوعية المناسبة لنظروف الاجتماعية ممكنا ، الا اننا لابد وان ندرك وكما سبق أن الجنا ، ان الاسلوب العلمى لا يخلق وحده معرفة اجتماعية مفيدة ، فهو ضرورى ولكنه لا يكتفى لى يقدم معرفة ذات مستوى رفيع يمكن ان تطبق فى حل الصراع السياسى ، اذ لابد وان تكون هناك مقاييس وملاحظات وسجلات للظواهر المراد شرحها أو وصفها ، وكذلك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تواجد وقوة واتجاهات مثل هذه الظواهر ، وغنى عن البيان ان تلك المؤشرات لابد وان تكون صالحة ، ونعنى بذلك المدى الذى تصل اليه مؤشراتنا فى تقديم نموذج دقيق للظواهر التى نسمى ان قياسها ، علما بأنه لا يوجد هناك اختبار نهائى وحاسم لصلاحية أى مقياس ، ولذلك فعلينا ان نختمس وأن نحسن بصورة دائمة من صلاحية مؤشراتنا ، ضمانا لعلمية النتائج .

ومن المعروف أن المعاملات الضرورية للبحث الموضوعي هي العلم والمعرفة والنظرية ، ونمى بالعلم هنا مجموعة الاجراءات والافتراضات التي تعتمد عليها ، التي ثبت أنها أفضل من مجموعة أخرى في اكتساب المعرفة وتنظيمها وتقييمها ، أما النظرية فهي مجموعة من المعلومات المكتنزة ، أو هي خليط من الأدلة العملية والتأملات المنظمة والمنطق السليم ، وفي واقع الامر لن يكون عندنا نظرية علمية مالم توضع هذه التأملات في صورة منظمة قابلة للتنفيذ وتثبت صحتها عن طريق الأدلة العملية ، وباختصار فإن أي نظرية علمية يجب أن تكون تجريبية عملية ، إلا أننا لا نستطيع أن ندعي أن مشاكل ونماذج واستراتيجيات البحث في العلوم الاجتماعية تطابق مثيلاتها في العلوم الفيزيائية والبيولوجية .

ولعل كل ماسبق ذكره هو بعض الصعوبات التي تقف عقبة أمام مجموعة المعلومات التي تتطور بانتظام فيما يتصل بالصراع السياسي ، وذلك بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تتعلق بتطبيق بعض الاكتشافات التي ظهرت من الأبحاث عن الصراع ، وتشمل أحدها في اختيار وتحديد الأهداف بواسطة رجال السياسة ، وكذلك العوامل التي تؤثر على تحقيق هذه الأهداف ، سواء كان ذلك التأثير بالسلب أو بالإيجاب ، ومن المعروف أن المنهج العلمي يعتبر أن التحديد السليم للأهداف هو نصف الطريق ، والنصف الآخر هو ضمان الوسائل غير المعوقة للتحقيق .

وعلى أية حال فهناك بعض النتائج الثانوية ذات القيمة التي توجد في الاكتشافات التي تبين تحت أي ظروف ، أو طبقاً لأي أحداث يمكن لبعض أبعاد الصراع أن تتحول إلى صنف سياسي ، وعلى سبيل المثال ، إذا اكتشفنا أن ٧٥٪ من ٢٢٥ من المواجهات بين القوى العظمى التي حدثت منذ سنة ١٨١٦ ، انتهت بالحرب تحت ظروف من التكافؤ المسلح ، والزيادة الكبيرة في الاتفاق العسكري ، نستطيع أن نفترض توصيتين . أحدهما أنه من الأهمية

يمكن ضرورة تجنب المواجهة في مثل هذه الظروف التي عادة ما تساعد على الاسراع بها ، والناية أن أي محاولة للاتصال من حالة التكافؤ المسلح إلى حالة التفوق هي عملية تحمل الكثير من الخطورة ، حيث أنها تدفع المتنافسين إلى ارتكاب العماقات العسكرية في محاولة لتحجيم القوة الأخرى ، ودليلنا على ذلك استعراض التاريخ الذي يزرع بمثل هذه الحالات (١) .

وبجرنا هذا إلى الحديث عن علماء السياسة والمهنة الملقاة على كاهلهم وكذلك الأبعاد التي يتحركون في نطاقها ، وإذا كان أيشتين قد ذهب إلى وجود العالم الموضوعي ، الذي تختلف الصورة والتصورات عنه تبعاً لاختلاف الموقع ، فإن نفس الشيء يحدث لعالم السياسة ، الذي يمكن أن يراه الإنسان موضوعياً من خلال منظور واحد فقط ، ورجل السياسة تحكمه أبعاد معينة لا يستطيع أن يتعداها سواء في حياته العامة أو في أبعاده الموضوعية ، منها .

— البعد الأيديولوجي أو العقائدي وهو الذي يفرض عليه مبلوكسا محددات إزاء كل القضايا التي قد يكون طرفاً فيها ، وشال ذلك ما يميز عنه الآخر بالشرق أو بالغرب ، وأحياناً باليسار أو باليمين .

— بعد التقدم أو التخلف وهو بعد يقل يد الإنسان أو ييسطها تبعاً للإمكانات التي يتيحها تواجده في بيئة معينة ، وأظنا لسنا في حاجة إلى بيان كيف أن الموارد المحدودة تضع رجال السياسة والاقتصاد أمام مسئولية ليست بالبيئة وهم يحاولون علاج مشكلات التخلف في "تومش" .

— بعد الهوية سواء منها المحلية أو القومية أو الطائفية أو العرقية وأحياناً الدينية وهي ما يلتجئ إليها رجل السياسة كطوق نجاة في عالم

(1) David Singer, Conflict Research, Political Action and Epistemology. In Ted Robert Gurr (ed.), op. cit., p. 498.

أصبح مصدر قلق واضطراب نفسى بسبب ما يطرأ عليه من تغيرات سريعة ، يلهث الإنسان وهو يحاول اللحاق بها ، إلا أن الاتجاه الحديث الآن ينحى نحو تأصيل هوية عالمية انطلاقاً الى إيجاد الحل المناسب لكل المشكلات الدولية .

- وإذا ما كان أينشتاين قد ذهب الى بعد رابع فى الفزياء يعبر عنه باحتزال الزمان ، فلا بأس أن نستعير وجهة النظر ، لنحاول تطبيقها فى عالم السياسة ، فنوجد بعداً رابعاً يتصل بالمكان والدرة على اختزاله كذلك ، حيث أنه فى ظل هذا التطور التكنولوجى المدهل أصبح العالم ازاءه وحدة متقاربة لاتفصل بين أجزائها حواجز جغرافية أو ثقافية . ومن ثم كان على صاحب الفكر أن يتعامل مع هذه الحقيقة ، على الرغم من وجهة النظر الاخرى التى تذهب الى الزيادة البعوضة بين الشمال والجنوب ، أو بين الدول الفنية والدول النامية .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أن رجل السياسة الذى يقدم على دراسة الصراع السياسى ، أو الذى يريد أن يتخبط فى إحدى عمليات الصراع عليه أن يحيط بهذه الابعاد جميعاً ، لان المعرفة كل متكامل ، اذا ما افترضنا حيزاً جاءت النتائج متوقعة معينة .

ولعل كل مأسوق الحديث عنه هو الاساس الذى اطلق منه التجديد الذى يتأل علم السياسة هذه الايام . فيما يعرف باسم الثورة السلوكية - كما سبق أن أشرنا - التى تحاول أن تدمج النظرية والوسيلة والمجال فى دراسة الظاهرة . دون أن يقتصر ذلك على الميدان السياسى فقط ، انطلاقاً من أن الإنسان كائن اجتماعى ، لا يصفى بصورة قامة لنوع واحد من النشاط فحسب .

الباب الثالث
الماركسية

تمهيد

سبق لنا بعض الحديث عن الماركسية كإيديولوجية كانت سائدة مهيمنة خلال قرن مضى مما أتاح الفرصة لردود وانعكاسات متباينة ظلت تتجاوب عبر مختلف الاقطار حتى الازمة الحالية ، ويبقى لنا الآن أن نتعرف على الأبعاد السياسية في النظرية الماركسية التي ثابتت كما سبق أن أوضحنا - على عمليات القوة والصراع ، ولعل من هذا المنطلق كان اختيارنا لها نموذجا من الفكر الإنساني الذي يمكن أن يحدث انقلابا في المفاهيم وتغيرا في السلوك متخذا في ذلك وسائل أقل ما يمكن أن تتصف بالسلبية .

والماركسية هي المذهب الذي نادى به ماركس ورفيقه أنجلز ثم تابعها لينين وتروتسكي وستالين من بعدها بصورة قد تختلف في بعض التدبيلات دون أن نهمس الجوهر كثيرا ، وهي نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتقديها مقام العقيدة ، التي لا تترك مجالا من مجالات الحياة إلا وتحاول أن يكون لها دور فيه ، عن طريق إعادة تنسيق معطياتها الفكرية بصورة تكاد أن تكون كلية ، ومن ثم فهي دعوة إلى التفكير والفهم لكل ما يدور حولنا في المجتمع وعليها أن نعترف أن الماركسية ليست عقيدة جامدة ميتة ، حيث أثبتت أنها متطورة ، تقبل تحديث الظروف التي تفرض عليها قدر من التغيير ثم إنها المبدأ الرئيسي الذي يستلزم منه ما يقارب نصف السكان فلسفتهم في عالمنا المعاصر .

والماركسية مذهب ذو نزعة نقدية . حيث انتقدت هيجل على الرغم أنها أخذت عنه . ونعتمد للمثالية الألمانية بصورة عامة ، وانكسرت الاشتراكيات السابقة بمذاهبها المختلفة مدعية أنها مجرد آراء خيالية ، واعترضت على الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وعادت الطبقات البورجوازية المالكة لرأس المال . وكان ماركس يعلن في صراحة بأنه إذا انتقد نيبلا هوادة غير هيلب ولا خجل من أية نتائج يمكن حداثها ، طالما أن ذلك ينطلق من موقفه الفكري .

والماركسية هي مذهب الختمية ، حذبة لتطور والنمى الاجتماعى
لكى يصل المجتمع الى المرحلة الشيوعية ، وحتية ديكتاتورية الطبقة
العاملة ، والحكومة العمالية العالمية ، وحتية تواجذ المجتمع الانسانى
الخالى من النظام الطبقي ، وحتية الويول الى نظام الدولة التى لاتعترف
السلطة ووسائلها أو بالاحرى نظام الكيان الاجتماعى الذى لا يعرف
الدولة .

والماركسية مذهب اقتصادى لم يبتدع جديدا ذا امالة يمكن ان
تنسب اليه . وانما استقى من اسلاف عديدين ، حيث اخذ ماركس عن
آدم سميث ، ودينيد ريكاردو وجون لوك المبادئ التى سبق ان نادوا بها
من ان العمل هو اساس القيمة ، وانه المصدر الرئيسى لثروة المجتمع ،
ولعله انطلاقا من هذا جاء الادعاء بتحكم القوانين الاقتصادية فى حياة
المجتمع ، وبصورة عامة يتفق الكثير من المؤرخين المحللين ان المصادر
الفكرية للماركسية وجدت فى الاقتصاد السلبى الانجليزى والاشتراكية
الفرنسية الالمانية .

والماركسب هي مذهب المادية ، حيث تم من تؤمن الا بما هو موجود
وملموس ، والمادة لديها هي اصل الوجود ، يمتدور الحياة ، ومن ثم هي
التي تشكل الفكر وليس العكس . وهي انما حدث لكن حركات التاريخ ،
ولعله من هنا جاءت التسمية التى عرفت بها الماركسية وهي التمسيم
المادى للتاريخ ، وطالما انه لا يوجد فى المادية سوى المادة ، فلا مكان
هناك للروحانيات التى انتزعتها ماركس تمامه ، وانطلاقا من ذلك جاء عدم
اعترافه بالدين ، ولا بد وان تتحدر منه الدولة بالفرء ، ولكن اذا ما كان
ذلك ممكنا بالنسبة للدولة فانه يصعب تمامه بالنسبة للفرد كما اعترف
ماركس نفسه ، ومن هنا جاءت دعوة الرنسية الى محاولة وضع حل
لذلك المنتظر بين الدولة والرايا . او بدولة اخرى — بين المواطنين
والانصار .

والماركسية هي مذهب الثورة ، فحيثما كان ماركس يحل كان بنادى
بالثورة ، ثورة الطبقة العاملة المطحونة ضد الطبقة البورجوازية المستغلة ،
ولذلك لم يكن يقر له قسار في بلد واحد ، بعد أن تضيق به السلطات
الحاكمة فتأمره بالرحيل ، الى ان يستقر به المتام أخيرا في لندن ، البلد
الذى لم يستطع المناداة بالثورية فيه ، لحصول مواطنيه على الحقوق
الديمقراطية والاجتماعية ، ولكن بالتشريعات السلمية ، ومن ثم فلم يكن
هناك داع لتلك الثورة ، كما سوف يأتي الحديث .

مؤثر تاريخي

لم يعد التاريخ يعيش على هامش العملية السياسية ، بعد أن بدأ ينظر الى الوقائع التاريخية على انها ظواهر سياسية ، تبعا لاصدق مناهج البحث في علم السياسة نينا يعرف بالمناهج السلوكي - وقد اثرتنا اليه الان - الذي احدث انقلابا كبيرا في مناهج البحث في علم السياسة ، بسبب استخدامه لكل معطيات العلوم المختلفة من اقتصادية واجتماعية ونفسية وتاريخية ، وهو بصدد عملية التحليل السياسي ، وبناء على ذلك اصبح من الضروري التطرق الى الخلفية التاريخية للفيلسوف او العالم لمحاولة الكشف عن الدوافع التي جعلته يسوق هذا الرأي او ذاك ، وذلك اتجاه سليم من وجهة النظر العلمية ، بل انه هو الذي اثرى المعارف السياسية ، حيث ان الكثير من الابحاث والدراسات الاميلة في علم السياسة لم يتم انجازها الا خلال ازمات تاريخية معينة ، واذا ماكان المؤرخ يسرد ويرتب الوقائع ، فان عالم السياسة يستخدم ذلك كله كمادة اولية في دراساته وتحليلاته ولعله من هذا المنطلق كلن لابد من التعرض لبعض التاريخ البسيط لحياة كارل ماركس .

وكان ماركس قد ولد في ألمانيا (بروسيا الريفانية) مع بداية القرن التاسع عشر (٥ مايو ١٨١٨) في عالم يسود بالارهاصات الليبرالية الاجتماعية والسياسية انعكاسا لانتشار المبادئ التي روجتها الثورة الفرنسية ، والدعوات التي نادى بها لوك في انجلترا وروسو وفولتر من قبل في فرنسا ، وكان أبوه المحامي يهوديا ايمتنق المذهب البروتستانتي ، بعد مولد ماركس الابن بست سنوات ، سعيًا وراء استواء الحياة بين صفوف الشعب الألماني ، والعجيب أن ثلاثة ماركس المشتقة الميسورة الحال لم تكن ذات طابع ثوري اذ كانت تركز الى نوع من الدعة والطمأنينة، وفي عام ١٨٤٥ انجز دراسته بتقديم أطروحة جامعية حول فلسفة الطبيعة بين ديستريكت وأبيقور .

وفي عام ١٨٤٢ اُنتُج للبورجوازيون الراديكاليون في اصدار جريدة
معارضة في مدينة كولونيا ، عمل فيها ماركس محررا ثم اُصبح بعد فترة
رئيسا لتحريرها ، وفي ظله أخذ اتجاه الجريدة الديمقراطي الثوري يزداد
وضوحا ، مما حمل الحكومة على اعتقالها في نهاية الامر .

ومع حلول عام ١٨٤٣ أُقفل ماركس الى باريس ليصدر في الخارج
مجلة راديكالية . ولكن لم يقدر لها ان تواصل الصـور بعد العدد الاول
وذلك بسبب بعض انعموات الادارية والشخصية التي اعانت
اسرائيلها . الا ان كتابات ماركس فيها اثبتت ثورته التي تسعد كل
شيء بلا هوادة في مجتمعه الراهن .

وفي سبتمبر ١٨٤٤ وخلال اقامة ماركس في باريس يحدث ان يصل
بها فريدريك أنجلز في زيارة سريعة ، فيلتقي بكارل ماركس ، ومنذ ذلك
اليوم يرتبط المفكران بمداقة وطيدة استمرت طيلة حياتهما واثرت نتاجا
فكريا غزيرا في كثير من العلوم الانسانية ، وقد خاضا سويا نضالا حادا
ضد مختلف نظريات الاشتراكية البورجوازية ، وصاغوا نظرية وتكتيك
الاشتراكية البروليتارية الثورية ، او مايسمى بالشيوعية الماركسية .

وتتكون هناك جمعية شيوعية سرية عام ١٨٤٧ ، سرعان ما يلضم
اليها كل من ماركس وأنجلز ، حيث يجدان فيها وسيلة الى بسط انكارهما
وممارسة انشطتهما ، فيكتبان المؤتمر الثاني لها - والذي تم انعقاده في
لندن في سبتمبر من نفس العام - بوضع خطة عمل للشيوعية الدولية
بالاضافة الى شرح وتوضيح كل المساهمات المتصلة بها ، وحدث ان قاما
بذلك فيما سميها بـ"البيان الشيوعي Communist Manifesto" ، تعرضا فيه
لفكر المادى الذى اتصف به نظريتهما ، والديالكتيك الذى أخذاه عن
هيجل وعدلا فيه لكي يصبح العلم الاوسع والاعبق للتطور - حسبما كُـدِّا
سببه - ، وكذلك نظرية الانتقال الطبقي والدور الثورى الذى تضطلع

البروليتاريا العمالية في العمليات الاجتماعية لتصبح الحور الذي تدور
حوله وتتركز عليه كل أنشطة المجتمع .

ويبدو ان فرنسا التي قاست كثيرا من دموية ثورتها ، وبدأت تدور
نوعا من السلام الاجتماعي . ضاقت ذرعا بدعوات ماركس الثورية الهاء .
للانظام الطبقي القائم في المجتمع ، وخشيت على نفسها ، فكانت قد
استجابت لطب الحكومة الفرنسية . وطردته من باريس فالتجئ الى
بلجيكا واتام فترة من الوقت في بروكسل . الا ان حبه الشديد لوطنه
والانتماء للطبقة العاملة فيه جعلاه يعود الى المانيا ليدعو الى ثورته
مرة اخرى . ويبدأ رحلة طويلة مع السلطة المحافظة ، يواجه فيها خطر
الحكم عليه اثر محاكمته بسبب اتهام وجه اليه باثارة الطبقة العاملة ، الا
ان الحكمة تبرا سآخته فيضطر ازاء ذلك الى مغادرة المانيا بصورة
نهائية . ويتجه هذه المرة الى انجلترا فيصلها مع منتصف عام ١٨٤٩ ،
ليقضى فيها بقية حياته . ويندو ان ماكانت انجلترا قد حققت في مجال
الحقوق الديمقراطية بالنسبة للمواطنين بصورة عامة ، على اثر اصدار
ثلاثة الوثائق التي تحدد المسيرة الديمقراطية في انجلترا ، والتي تكون
الجزء المدون من الدستور البريطاني ، أقول ان انجلترا وقد فعلت ذلك
مقد استهوت الامامة فيها ، الا انه ركن الى نوع من الهدوء والسكينة ،
حيث انه لم يكن هناك داع للدعوة الى الثورة طالما ان الطبقة العاملة قد
حصلت على اكثر ماكان ترمو اليه في تلك الاونة ، وهكذا اتاحت الفرصة
لماركس بالاشتراك مع انجلز ان يخرجوا افضل ماكتباه على الاطلاق ،
ونسئ به كتاب « رأس المال » . الذي خرج الجزء الاول منه خلال حياة
ماركس . والجزآن الاخران توافرا على اصدارها انجلز بعد وفاة ماركس
عام ١٨٨٢ . وفي هذا يعترف انجلز - ولعله من قبيل الوفاء لصدقه
وزميله - ان ماتم انجازه بالاشتراك مع ماركس لم يكن في قدرته ان يشره
وحده ، وانه لولا ماركس لما كانت هناك نظرية للمادية الديالكتيكية . على

الإنسان من جهود انجاز في تطبيقاتها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية (١).

(١) ولزود من المعلومات عن حياة كارل ماركس ، يمكن الاستئناس بالمراجع التالية :

— David McLellan, The Thought of Karl Marx, 2nd edition
(London : Macmillan, 1980) pp. : 3 - 17.

— Frederick Engels, Karl Marx in Marx and Engels, Selected Works, Vol. II, pp. : 156 - 166.

— لبين . ماركس . اجلس . الماركسية « ، مرجع سابق ،

ص : ٥ - ١٢ .

مكتبة السياسة في النظرية الماركسية

حظيت سياسة مدغشعار بين مختلف العلوم الاجتماعية ، منذ ان نادى ارسطو بانها الفن السند المبرمج . ومن ثم لا بد وان يكون لها تسبق على كل ماعداد مر علوم . انطلاقا من دراستها للانسان وهو في تمامه اضجه وفكره في حلة كونه مواطنا في دولة ، وتبقى السياسة محتلة لتلك المنزلة العالية التي رفعا اليها الاغريق القدماء . ويجيء فلاسفة آخرون يتخذون بوجية النظر هذه بعد ذلك . لعل من اولهم فلاسفة الاسلام : ويكتينا دليلا على ذلك تقدير الامام الغزالي لها حين جعلها في مرتبة تلي مرتبة النبوة .

الا ان البعض الاخر من المفكرين والفلاسفة لم يشاركوا هؤلاء تلك النظرة — المحقة — الى السياسة ، ولعل منطلقهم في ذلك انها كان يتعلق بالسياسة كسلوك عملي ، وليس كعلم نظري ، حيث ان التطبيق تتحكم فيه متغيرات اخرى غير تلك التي تواجه الفكر النظري ، لاسيما وان شاب التطبيق نزعة الى الذاتية ، ولذلك فقد نظروا اليها نظيرة مغايرة حين جردوا من اللبسة الاخلاقية ، فذهبوا الى انها شر ، حيث لا بد لها من قوة ، والقوة مفسدة — كما يقول اللورد اکتون (١) — ولكنهم لم يبدروا وهم يسمون هذه الاحكام ان تلك هي مجرد احكام اخلاقية ولايعنى ذلك انتفاء وجود السياسة كحاجة اساسية حيوية في المجتمع ، وعليه فلا بد وان تكون لها مكانة عالية — فيها كان قدر مجانباتها او بعدها عن المعامل الأخلاقي — ، بل ان مكيا فيللى صاحب السمعة غير الطيبة من وجهة النظر السياسية ، لا يمكن استثناءه من شمولية هذا القول ، على الرغم انه انزل السياسة من سماء المثل التي كانت تحلق فيها منذ ان رفعا اليها الفكر الاغريقي ، الى ارض الواقع والضرورة ، اقول لا يمكن استثناءه وذلك لان حديثه في كل ماكان يكذب جاء سياسيا خالصا .

(١) انظر في ذلك صحتي ٦٠ . ٦١ فيما سبق من هذا الكتاب .

ولكن ما أن بدأ ماركس يصدر أفكاره ، إلا وتغيرت النظرة الى السياسية لديه بصورة تكاد أن تكون مناقضة للغاية لكل من سبقه من مفكرين ، حيث أنكر طبيعتها التي خصها بها كل من تحدث عنها من سبقوه وكذلك من جاءوا بعده ، من حيث أنها الخاصة الحيوية لكل اشكال المجتمعات ، ولذلك كانت الماركسية على قدر ما تعتبر نفسها برنامجا عمليا ، بمثل ما هي مجموعة من انتقيلات النظرية ، فاما تسمى في نهاية الامر الى تجاهل السياسة وانسل بنونها والاستغناء عنها ، حينما تتحقق المرحلة الخامسة من مراحل تطور المجتمع البشري — حسب ادعائها — وهي المرحلة الاشتراكية العليا او الشيوعية ، والتي يتم فيها إلغاء راسب اناسمالية ، وانتهاء على العقبة البورجوازية ، وينمو الانتاج التومى ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتضمحل الدولة ثم تزول ، ويختفى انقسام ، وينتفى وجود السلطة السياسية (١) .

والعجيب انه في الوقت الذي نذهب الماركسية الى ذلك نجدها تصر في الوقت نفسه على ان السياسة لا يمكن دراستها في معزل من بقية انساق المجتمع ، ولا سيما انساق الاقتصادى ، او كما يطلقون عليه البناء التحتى او الاساسى ، وذلك اعتراف كامل منها بوجود السلسلة كاحدى ضرورات المجتمع ، الا انه يمكن القول ان الماركسية تتحدى — بصورة عامة — الافتراض الاساسى الذى يذهب الى وجود ملج رئيسى فى أنشطة المجتمع ، يمكن ان يطلق عليه مصطلح السياسة .

ولعلنا لبنا فى حاشية الى بيان كيف ان تلك النظرة فيهما الكثير من الشطط حيث ان طبيعة بشكل وصيغة المجتمع هي من الامور التي لا بد لعلم ان يدرسها ، وهو الذى يتمثل فى علم السياسة ، وذلك بالاضمان

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ / ص : ٢٩٨ — ٢٩٩ .

الى موضوعات أخرى مثل حقوق الواجبات المواطن ، وصلافة ذلك كله
بالسلطة ونظامها .

ثم ان المناهج التي تستخدمها السياسة هي تلك التي تتعق
بالتحليل الادراكي للمبادئ الأولية الاساسية ، وهناك افتراض بوجود
مجوعة من المشكلات السياسية العامة التي يمكن أن تشترك فيها كل
المجتمعات البشرية على اختلاف مذاهبها الفكرية ومعتقداتها الدينية ،
بحيث يمكن أن تنور حلها النظرية السياسية بدون حاجة الى أبحاث
امبيريقية للظاهرة المعينة في المجتمع المعين وذلك ماجعل المفكرين
السياسيين يعالجون المشكلات السائدة في بيئاتهم وعصورهم على أنها
مشكلات كل الأزمنة وكل العصور .

وإذا ما كان علم السياسة يركز على المؤسسات السياسية
المجتمعية ، فإنه قبل كل شيء يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل
الانساق السياسية الراهنة في المجتمع بغض النظر عن حجتها وقدر
أهميتها ، وذلك بمعنى أن توزيع القوة لا يرتبط فقط بالانساق الكبيرة
الاقتصادية أو الانتصافية .

ومن الطبيعي انظر الى السياسة على أنها تلك الصورة من النشاط
الذي تمارسه مؤسسات مثل المجالس التشريعية على مختلف مستوياتها ،
والسلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة ورجال الإدارة ، والسلطة الرابعة
التي تقع في انصافه والرأي العام ، وذلك بالإضافة الى الأحزاب
وجامعات الضغط ، وتلك كلها مؤسسات أهم ما يميزها هي استقلالها
الذاتي النسبي — بقدر قد يتسع وقد يضيق — عن بقية المؤسسات
الأخرى في المجتمع ، الا انها كلها تحمل الصبغة السياسية .

وبالنسبة لاجاد القوة الواقعي لدى فلاسفة مثل هوبز ومكيافيلي ،
كان ماركس يرى دائما أن السياسة لاتتصل بالحقوق كما تفعل بالنسبة

لقوة ؛ وفي أحد التعليقات على عنبر الفيلسوفين وكذلك فلاسفة العصور الحديثة من أمثال بودان وسبينوزا وروسو وغيرهم ، كتب ماركس يقول ان القوة في كثير من الأحيان يطرأ اليها على انها أساس الحق ، فإذا ما كان الامر كذلك ، لسوف يصبح الحق والقانون مجرد مظاهر أو مجرد تعبير عن العلاقات الأخرى التي تقوم عليها قوة الدولة .

وذلك فقد كان ماركس يعنى بصورة دائمة عدم تجاوبه مع النظرية السياسية كما كانت تمارس في أيامه وكما هي تمارس اليوم ، حيث أن مهمتها — على حد قوله — ليست في محاولة إيجاد تبرير شرعى أو أخلاقى لممارسة القوة السياسية . ولكن في فهم العمليات الاجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية . وإى تفرقة بين النظرية السياسية وعلم السياسة . وبين النظر المسبق والأبحاث الإمبريقية ، هو امر مرفوض تماما ، حيث أن دراسة السياسة انما تقتطو بنفس الطريقة التي تحدث بها العلوم الأخرى . وذلك عن طريق اكتشاف الأنماط السببية على الرغم أن ماركس يعترف بأنه لا يمكن لاي علم أن يدرس قضاياه بدون افتراض مسبق عما يحتمل أن يكتشف بصدها ، لأن دور النظرية هو أن تضع مؤشرات يسترشد بها في عمليات البحث الإمبريقى . وكذلك . تقترح الاتجاهات التي يحتمل أن يكون البحث فيها مثبرا (١) .

وانطلاقا من هذا جاء التأكيد الذى دعت اليه الماركسية من استحالة خراصة السياسة منفردة على أساس انها نسبق مستقل عن بقية انساق المجتمع إنما بنيت الإشارة — وذلك في حدود مايسميه ماركس « بالقلب الموحد للعلاقات الاجتماعية » ، وذلك فإن المجتمع يمكن فهمه

(١) انظر في ذلك :

Alex Callinicos, Marxism and Politics, in Adrian Leftwich, What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984) pp 124 - 135

ودراسته على أساس انه كل مركب أو جاع واحد لا نشطة متعددة ،
الذى تكون فيه الصور المختلفة للحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة ،
مجرد مظاهر مختلفة لهذا للكل ، ولعل الدور الذى تلعبه السياسة فى
داخل هذا الكل الاجتماعى هو الذى يحدد طبيعتها ووسائلها والاهداف
الذى تسعى الى تحقيقها .

ولسقطرادا من ذلك فان السلوك السلبى - حسبما تدعى
الماركسية - لا يمكن دراسته وفهمه وتحليله واستنباط قواعده واحكامه ،
الا عن التطرق الى علوم اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ
والانثروبولوجيا ، بل انها تؤكد على انه ليس هناك سوى علم اجتماعى
واحد . يحتوى ويتضمن بين يديه كل هذه العلوم المختلفة ، وهذا العلم
الموحد هو مابسيه الماركسيون : المادية التاريخية ، او هو الدراسة
المنسقة للتكوينات الاجتماعية المختلفة ، ومثل تلك العمومية او
الشمولية لا تسمح بوجود التخصصات المعينة ، ويبدو ان ماركس قد احس
انه قد ذهب بعيدا فى هذا الاتجاه فى انكار منجزات تلك العلوم وانضالها
على المسيرة البشرية طوال الحقب التاريخية العديدة ، والتي اثمرت فيها
تراثا ضخما يمكن التفاضل عنه اذا ما ارادت الانسانية استواء للمسيرة
واجازا للمزيد من المكاسب العلمية ، نقول انه بعد ان احس ماركس
بذلك ، حاد وأكد بان هذه الدراسات المحددة لابد وأن تستمر فى وضع
ابحاثها وتحديد بواعث سلوكها فى داخل اطار هذا الكل الاجتماعى الموحد ،
وهكذا يمكن فكيف دعوة الماركسية فى ذلك بانها دعوة الى تجميع هذا
الشتات المتناثر للعلوم الاجتماعية الزاهية ~~التي تجعل~~ الماركسيين يذهبون
الى أن محاولة ايجاد علوم متبايزة هي محاولة خلط تقسيمات تعسفية
بمسطحة .

وعلى سبيل المثال لا يمكن نمذ السياسة بدون دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعى
والاقتصادى . وهذا يعنى تخطى الحدود للوصول الى علوم الاقتصاد

والاجتماع والتلويح ، ونفس الشيء يطبق على العلوم الاخرى ، ومن ثم غان للماركسية تعود فتنظر الى السياسة على انها مظهر واحد فقط لهذا الشكل الاجتماعي ، لكي تتم دراستها كجزء من التحليل المتكامل لهذا الكل ، وبصورة اكثر تحديدا يقول لينين في هذا الصدد ، معبرا عن العلاقة بين علمي السياسة والاقتصاد في كتابه بطن السياسة هي بعض التعبير المركز عن الاقتصاد (١) .

وفي معرض التحليل تدمي الماركسية ان الصراعات السياسية انها تنشأ من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل ، ولا يمكن فهم تلك الا في ضوء هذه ، والتي يسميها ماركس بعلاقات الانتاج ، وقد كتب عام ١٨٥٩ يتحدث عن كيف ان الافراد ينخرطون ، وهم يصدد عملية الانتاج الاجتماعي ، في علاقات محددة لا يمكن الاستغناء عنها ، وتستقل تماما عن ارادتهم ، علاقات انتاج تتلاءم بالمرحلة المعينة لتطور قوى الانتاج المادية لديهم ، ثم ان القدر الكلي لهذه العلاقات الانتاجية هو الذي يكون البناء الاقتصادي للمجتمع ، او الاساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء العلوي السياسي والقانوني ، والذي لا يتعارض مع الصور المحددة للسوى الاجتماعي ، وهكذا تستمر الماركسية لتعلن ان نمط الانتاج للحياة المادية هو الذي يشكل عمليات الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية بصورة تكاد ان تكون تامة ، ومن ثم فان وعى الافراد ليس هو الذي يحدد كيانهم ولكن العكس هو الصحيح ، حيث ان كيانهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم .

ويساير مورييس ديلبرجيه ماركس في بعض هذه الآراء ، حيث يذهب الى ان الاتصال بين السلطتين السياسية والاقتصادية انفصال وحى الى حد ما ، لان السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط

(1) Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Progress Publishing House, 1973) I. p. : 503.

على السلطة السياسية ، وهذه الأخيرة في حقيقة الأمر ليس لها وجود مسيطر في الأنظمة الرأسمالية ، حيث أنها في مثل هذه الحالة ليست إلا انعكاسا للسلطة الاقتصادية ، ولا يتكسب الانفصال بين السلطتين وجودا إلا في الأنظمة المخططة ، ومن جهة أخرى فإن تركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة مراكز التقرير السياسي المتعددة صورة خداعة كاذبة . ان الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسي التعددي ليس بديهيا الى الدرجة التي يدعونها ، ومثال الديكتاتورية النازية برهان واضح على ان الاونوقراطية الاستبدادية المسرفة يمكن ان تنشأ في نظام رأسمالي ، ثم ان الفاشية مرتبطة بتطور الرأسمالية . ومرتبطة بمقاومة الرأسمالية لقيام اقتصاد اشتراكي (١) .

والحياة السياسية الحديثة هي التعبير المدرسي - السكولاستي - للحياة الشعبية ، وتلك حالة من الاغتراب تكون الملكية هي قمة التعبير عنها ، والسياسة هي الجانب السلبي لها ، ولن نتمكن من التغلب على هذا الاغتراب حسبما يرى ماركس طالما كان هناك مجالان متبازان هنا المجال الاجتماعي والمجال السياسي ، واعتقد أننا لسنا في حاجة الى التأكيد مرة أخرى ، على أننا لاستطيع ان ندرك المفزى الحقيقي للنظرية السياسية إلا نستطيع ان نمسوه . إقائما الاجتماعات

ويتعرض ماركس سياسة مرة أخرى . ويبدو انه ينساق الى الحديث عنها مرغبا على الرغم من نظره غير السليمة اليها ، ولعل ذلك كان مرجعه الى معاشته لاجواء تغيرها السياسة من كل الجوانب ، وكانت القضية هذه المرة تتخلص في عدم اعترافه بوجود تعريف اجرائي محدد للسياسة ، وفي ذلك كان يقول ان جو المجتمع يصبح سياسيا حين

(١) موريس ديفرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ،

يتوقف العاملون فيه عن النظر اليه كمعطيات لاتقبل التفسير ، ويبدأون في تحريك وتحدي ظروفه القائمة ، ولانجاز ذلك لابد من الانتقال من العزلة الفردية الى الارتباط الجماعي ثم الى التنظيم الشعبي على المستوى القومي ، والرأسمالي لايسمى الى شيء من ذلك ، اذ ان دأبه الاساسي المزيد من المكاسب ناظرا بعين الاعتبار الى شيئين هامين نقط هما :

— مستوى الاجور ، وذلك ما يحدد التكاليف التي يتطلبها العمل
ويتحملها صاحب العمل .

— ساعات العمل اليومي التي ينجزها العامل والتي تحدد قيمة فائض القيمة .

وبعد ذلك نستطيع ان ندعى ان 'الاسان' ، بعد قراءة الإنكار السياسية الماركسية ، يمكن ان يتوصل الى نظرية العمل لديه ، والتي يتسائل بصددتها عما اذا كانت الدوافع مادية ام اقتصادية ، ام هي مجرد عرض لجوهر اقتصادي ، ولعل افضل مثال لذلك هو تفسير ماركس لولاء البورجوازيين الريفيين في فرنسا للجماعة الشرعية ، ولولاء البورجوازيين الحضريين لجماعة اورليانز (١) ، اذ يدعى ماركس انه ليست المبادئ هي التي فرضت هذا التقسيم ، ولكنها الظروف الاقتصادية الناتجة عن نوعين متميزين من الملكية ، او هو العداء التقليدي بين المينة والريف ، او هي المنافسة القوية بين راس المال في المدن والملكية الزراعية في الريف ، وبذهب ماركس الى ابعد من ذلك ليعتبر ان الدوافع ليست سوى مؤشرات لاهتياجات اقتصادية كمنة لاتتركها هذه الدوافع او انها لاتريد ان تعترف بها ، ليصل اخيرا الى نفس النتيجة السابقة — بصدد السياسة —

(١) هو الجناح الصغير المنفرد من الاسرة المالكة الفرنسية في تلك الاونة ، وقد كان من المتبع انه حين كان يخلو لقب « دوق اورليانز » برئاسة شاعله ، فان الذي كان رثه ويرث معه الضيعات الموقوفة عليه ، هو الابن الثاني ، او الاخ الاكبر للملك .

فيقول لمن الفعل الميسرى يصدر أيضا عن الدوائع الاقتصادية .

وإذا ما كانت السياسة توجد حينما يستطيع الأفراد انفساد التوارث ، — كما سوف يلقى الحديث — فيما يتمل باستخدام وتوزيع الموارد ، فلما يعنى ذلك ان السياسة توجد في كل مجتمع ، بل انها توجد كذلك على المستوى الضيق ، مثل العائلة او المجتمع المحلى ، مثل وجودها على المستوى للعريض للمؤسسات الدولة ، الا ان هذه النظرة الى السياسة تناقضت تماما مع ما ذهبت اليه الماركسية في هذا الصدد .

وبعد ارجاع السياسة الى القرارات التى يتخذها كل مجتمع حوز استخدام وتوزيع الموارد يتحدث ليفتوتيش عن نط للعمل الاجتماعى مشابه لهذا الموجود فى الاقتصاد الطبقي الجديد الذى تعامل فيه الوحدات البشرية كمؤسسات اقتصادية عقلية توجهها فوانع استخداماتها بفض النظر عن موقعها النوعى فى المجتمع ، وكانت الماركسية قد اعترضت على النمط مدعية ان مصالح الأفراد متضاربة ، حيث انها تتولد وتنتج من الاستغلال الطبقي ، الذى يعتمد على قدرة كل فرد فى انجاز وتحقيق مطالبه التى تعتمد بالتالى على المركز الذى يشغله الفرد فى الطبقة ، وائ دراسة لعمليات صناعة القرار فى المجتمع لابد وان تبدأ انطلاقا من بناءات القوة وعلاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع .

وإذا ما كانت الماركسية تصر على الوضع الذى يبعى ان تحفله أو تحفله السياسة ، والذى لابد وأن يكون داخل سياق الكل الاجتماعى — كما كانت تدعى دائما — ، فسوف تجدان ذلك يفتاتص مع منطق الامر بالنسبة لعمليات الصراع السياسى ، الذى ليس له بيئة تحتويه داخل نطاق الدولة

(١) انظر فى ذلك :

— Adrian Leftwich, Politics : People, Resources and Power, in
A. Leftwich, op. cit, pp. : 62 - 84

سرى التفاعلات القائمة بين مؤسسات القوة فيها ، ولعله من هذا المنطلق وجد هناك رأى حديث ، يذهب صاحبه الى نسبة الدولة بأنها التركيز المادى الزومى لعلاقات القوى بين الطبقات (١) . وبمعنى آخر ناته اذا كانت الدولة غير مستقلة ذاتيا عن القوى الاجتماعية العريضة ، فلا بد وان تتركز فى بنائها مختلف انواع السداءات التى تصل الى قمتها فى المجتمع الطبى . واذا ما كانت النسبنة تدرس الدولة : بناء وتكوينها وركبها . فلعل السبب الاوحد فى ذلك هو أن الضمان النهائى لاستخدام قرة القبر والعنف يتبع بين ايديها . وان دراسة للسياسة تستبعد أجهزة القوة فى الدولة او تعزلها عن دورها ' الدقيقى فى بناء قوى وعلاقات الاناج . انما تقدم حولا جزئية ونظرات غير ، تكاملة من حيث انها انما تعالج جانبا واحدا فقط ، أما الدراسة التى تتجاهل ذلك — الأجهزة وعلاقتها — فسوف تتنكب الطريق ولن يتاح لها تحقيق الهدف المرجو منها .

فالماركسية اذن هى نظرية القضاء على السياسة ، لانها تحاول اقامة مجتمع شيوعى يمنع فيه وجود الدولة أو الطبقات ، ولعله بما يدعو الى المحجب والفساؤل ان محاولة القضاء على السياسة هذه انما تتم بوسائل سياسية ، لان الشرط المفروض ثوابره لخلق مجتمع لا طبى هو قيام الطبقة العاملة بالاستيلاء على القوة السياسية ، واذا ماكانت تلك القضية تحل . بعض الفاقض فلا بد من ايجاد حل ، وقد حاول لينين ذلك فعلا : حينما ادعى ان تلك الدولة التى تنشؤها ديكتاتورية البروليتاريا ، ليست دولة بالمعنى السليم والمألوف لدينا (٢) ، الا انه يقف عند هذا الحد لايمتداه الى قدر من الوصف ، او التصيل الذى يمكن ان يضع ايدينا على

(1) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London Macmillan, 1978) p. : 129.

(٢) انظر فى ذلك :

— Lenin. Collected Works, op. cit, xxxv, p. . 468.

تخيل أو تصور محدد لطبيعة وهياكلهم وما، وأبليت تلك الدولة، إلا أن
ماركس كان أقرب إلى التخيل — الواقع — حين بحث عن أصل لهذه
الدولة فوجده في الكومونات الفرنسية (١)، والتي فيها تنحل الهيئات
الخاصة من الأفراد المسلحين والمتحدة في لغوات المسلحة واشترطة،

وعلى أية حال لا يسعنا إلا أن نقول أن النظرة الماركسية تجاه
السياسة كانت نظرة تنسم بالتناقض لا يشاركها فيها أحد من الممارسين
السياسيين، إلى الدرجة التي جعلت كثيرا منهم من المعاصرين لماركس
والتأخرين يرفضونها باعتبارها شيئا غير مطلق، وإلى جانب هؤلاء وجد
بعض آخرون حاولوا التخفيف من غلوها وقسوة أحكامها، فكانوا أن
قاموا بتعديل بعض آرائها حتى تتمكن من معايشة المجتمعات المعاصرة.

ومن الناحية الأخرى نعلم جميعا أن النظرية الماركسية السياسية

(١) كان من المألوف إطلاق هذا المصطلح على أي مدينة تحصل على
حريتها من الملك لو السيد الاتطاعى، خلال انقصور الوسطى ولاسيما
المتأخرة منها، وكانت إقامة التحصينات، وتنظيم التجارة وترويجها،
وجمع الضرائب والمحافظة على النظام، تتحمل التنظيم أمرا ضروريا،
وتضمنت أقدم محاولات أهل المدن للقيام بهذه الأمور أن يؤدوا قسما
يربطهم جميعا برباط شخصي، وما أن جسد القرن الثالث عشر، حتى
كانت المدن قد رسخت نظمها وكيانها، وأصبح على من يختارها دار إقامة
أن يقسم اليقين على احترام الكومون الذي كان له مجلس منتخب، ولكن
عندما أصبحت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وإسبانيا في القرنين
السادس عشر والسابع عشر ذات حكم مركزي، ألغت الحكومات تدريجيا
امتيازات الكومونات.

— انظر في ذلك :

— الموسوعة العربية بإشراف محمد زاهد زويال (القاهرة : دار
النديم ، ١٩٦٥) ص : ١٥١٦ .

تقوم أساسا على نظرية فلسفية تجمع بين المادية والجدلية ، وهي
المادية الجدلية :

— فالمادية تشرح كل الظواهر في العالم انطلاقا من مبدأ واحد هو
المادة .

— والجدلية تبحث عن الحقيقة عن طريق اكتشاف المتناقضات وعن
طريق تصاوغها .

ولقد أخذ ماركس الطريقة الجدلية — كما سبق القول — من اسنائه
هيجل ، الذي تنبى فكرة التطور الذي يحدث نتيجة تناقضات متعاقبة :
إيجابيات ، سلبيات ، سلبيات السلبيات ، ولقد أدت الجدلية بماركس
إلى اكتشاف أن الحاضر غير المستقر يؤدي إلى مستقبل منقض للحاضر ،
بمثل ما أن الحاضر هو منقض للماضي .

والى المادية أيضا يرجع أصل التباوت الاجتماعي ، حيث هو
اقتصادي في أساسه ، ولذلك فإن أى إصلاح سياسى لن يؤتى ثمره ،
ما لم يعالج الفاجية المادية ، وإذا كنا نهذب إلى أحداث أى تفسير في
المجتمع ، فعلى أن نعمل على إلغاء الملكية الخاصة أولا (١) .

وسينى بعد ذلك نقطة أخيرة نفذت عن طريقها الماركسية إلى بعض
النحالي السياسى أو بالأحرى نفذت إليها السياسة ، وفي هذا الصدد
يركز القول بأن انتقاد المجتمع لا يمكن أن تستمر إلا إذا مورست بصورة
دائمة . ولن يتم لها ذلك إلا إذا نأثها بعض التجديد والتطوير ، اللذين

(١) انظر في ذلك :

— ماركسيل بريلو وجورج ليسكييه . تاريخ الفكر السياسى
(بيروت : الاهية للنشر والتوزيع . ١٩٨٦) ص : ٢٤٩ — ٢٥٢ .

يستلزمها المجتمع - وهو كائن حي متطور - ومن ثم لماذا وجدت تلك
المنهجية لسوء تدبر وتتحلل ، ولذلك فإنها تدول أن تستفيد من المجزأت
الماضية عن طريق إثارة إثنية جديدة تستند وتتخطى بناءاتها السابقة .

وتثبت لنا عمليات التحليل التاريخي أن النصف الأول من القرن
الشرين شهد بعض الانتماءات التي حدها الفاشية والستالينية ، هذا
في الوقت الذي أصابت فيه الرأسمالية بمرحلة الجمود ، وعلى الرغم من
ذلك فقد ظلت الماركسية الكلاسيكية حية ، الحياة العكسية والسياسة
لم تستطع أن تتعداهما ، ولكن حين بدأت الزمات الاقتصادية تطحن
دول العالم بقوة ، مما لثر للكثير من المراءات السياسية والاجتماعية ،
حدث أن تمت الماركسية بحسوة جديدة واجهتها فيها تحديات جديدة
انحصرت في عملية تطوير مدخل جديد للسياسة من المنظور التاريخي بمعنى
دراسة المؤسسات والعمليات السياسية في إطار خصوصيتها التاريخية ،
ومحاولة ربطها بالكل الاجتماعي - السابق الحديث عنه - ، وكذلك
الفتاكت المظلمة المتواجدة في بناءاتها .

وعلى أية حال فلا يمكن الاكتفاء بذلك ، حيث أن سقطة الماركسية
في نظرتها الى السلسلة لا تتبع في عروضها النظرية ، لان الماركسية ليست
مجرد منهج بحث علمي بل حركة عملية تهدف الى ثورة اشتراكية
كمتقدمة ليجاد مجتبع يخلو من الطبقات ، وفي ذلك تدعى الماركسية انها
تتحدى النصل بين النظرية والتطبيق في الفكر البورجوازي ، ولقد كتب
ماركس عن ذلك في البحث الحادي عشر عن ليوبرباخ كيف أن الفلاسفة
أنلحوا في تفسير العالم بطرق عدة ، الا ان المشكلة تكمن في القدرة على
تغييره (١) ، وهكذا تنكر الماركسية على السياسة ان يكون لها اساس
معرفي ، ومن ثم فإنها تدول اقتلاعها من المجتمع عن طريق القضاء على
العداوات الطبقة التي هي السبب في نشأته ، وعلى الرغم من ذلك كله ،
نار خلفاء الماركسية وحواربي ماركس نفسه من أنجاز ولينين ونروتسكي

الى لوكمبريدج وجريمس كانوا فارعين وممارسين للعمليات السياسية ،
وطالما كانت السياسة موجودة ، وطالما أن الجميع يمارسونها سواء
كانوا يعلمون أم لا ، وطالما انها تكون جزءا من "نظرة البشرية" ، فلن
نستطيع استئصالها من المجتمع ، ولن نفلح في تجاهلها بصورة تامة ،
الا بهتل هذا الذي يضع يديه على عينيهِ ، فلا يتمكن من رؤية الشمس
فيظن انها غير موجودة .

نظرية الصراع في الفكر الماركسي

لا يستطيع المؤرخ السياسي إلا أن يعترف أن الفكر الهيجلي كان له أثر كبير في النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر ، قبل أن يحاول ماركس أن يبرز عيبا في بعض معطياته ، التي تضمنت الفكرتين الرئيسيتين وهما :

— أن 'الجميع في حقيقته أمره هو مجرد توازن متحرك بين قسوى منقضة مولد التغيير الاجتماعي عن طريق توتراتها وحرacاتها المتداخلة .

— أن 'تاريخ الاجتماع هو تطور داخلي منطقي وحتى يطرأ على هذه القوى فيحدث بها حراكا وتغيرا ' . مما يعبر عنه بهذا التطور .

ويظهر ماركس في الامتق . ويترا ويدرس ويحل كثيرا من أصحاب الفكر قبله ، وكان من بينهم معلمه هيجل الذي يقول عنه ماركس انه عدل من فكره ليتسنى له أن يستخدم قدماء في المشي بدلا من رأسه .

وقد عارض ماركس ذلك كله واستبعد من نظرية هيجل الادعاء بأن الشعوب هي وحدات التاريخ الاجتماعي ذات الاثر الفعال ، وأحل صراع الطبقات الاجتماعية محل صراع الشعوب ، وهكذا انتزع من الهيجلية صفاتها التي تميزها بوصفها نظرية سياسية — بمعنى القومية التي كانت تنادي بها ، وكذلك نزعتها المحافظة ، وطابعها المضاد للثورة — وحولها الى طراز قوى وجديد من الراديكالية الثورية .

وكانت العوامل المساعدة على التغيير الاجتماعي ، عند كل من هيجل وماركس هي الصراع الذي لا بد له من قوة ، حيث هي العامل المحدد للنتيجة النهائية ؛ إلا أن الصراع كان بين طبقات اجتماعية ، والقوة الاقتصادية أصبحت بديلة للقوة السياسية ، التي تعتمد في حقيقة أمرها على الوضع الاقتصادي . وفي هذا الصدد لا بد وأن نعي تماما أن الصراع من أجل القوة لا يخفى عند ماركس أن هيجل بالذي يؤدي الى تسوية سلمية للصالح كل

الطرفين المتنازعين (١) .

ثم ان ماركس كان حينها يسوق حديثه عن الثورة البروليتارية ، التي شغلت فكره طوال حياته فيما قبل الفترة البريطانية منها ، كان دائما يتكلم عن امواج البورجوازية ، وكيف أنها تكسف وتظهر نفسها على المسرح الاجتماعى مما ادى الى حتمية وجود الصراع ، وكان لابد وان تنشأ البروليتاريا انعكاسا لذلك ، لتتخذ طريقها الثورى — فى احدى عمليات الصراع — وتلك هى النتيجة الحتمية ، ومن ثم تصبح الثورة الضرورية الحتمية كذلك على اساس انها حركة اجتماعية سياسية ، ويحذرنا ماركس هنا من انه ينبغي ان نعتقد ان الحركة الاجتماعية تهدف الى القضاء على الغاية السياسية ! حيث انهما متلازمان فلا يوجد هناك حركة بروليتارية سياسية الا وتصبحها حركة اجتماعية فى نفس الوقت ، والثورة عنده ، وهى التى تقوم بها الطبقة العاملة ، تهدف فى النهاية الى أن وجود الطبقات مرتبط بتطور الانتاج فى المراحل التاريخية المختلفة ، ولا بد وان يصل المجتمع الى اللابئية — احدى الحتميات الاخرى لديه — حيث لن تكون هناك سوى طبقة واحدة هى البروليتاريا ، التى يعتبرها ذروة التطور الاجتماعى — وهنا ينتهى وجود الصراع — ، وكما تطلع الى زحف تلك الطبقة لتشغل مكانا مهيمنًا فى المجتمع الحديث .

وفى بيان ماهية الصراع ، يذهب ماركس فى مقدمة البيان التلويح الى أن تاريخ كل المجتمعات، الإراهنه انها هو تاريخ صراع الطبقات الذى هو فى الحقيقة القوة الدافعة المحركة للتاريخ ، وعلى حد قول ماركس انه السبيل الى الفهم العميق لكل العمليات السياسية ، ويعود ماركس ليؤكد انه لفهم السياسة لابد من العودة الى اصولها الاولى التابعة فى ذلك الصراع بين الطبقات ، وقد لاحظ ماركس هذا الترابط ، وعبر عنه فى كتاباته التى صدرت عنه اثناء تواجده فى فرنسا ، والتى تعتبر من وجهة

(١) جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ص : ٩٩١ — ٩٩٢

بر العملية تحديلا سياسيا تاريخيا في كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonapar* ، ولأن الدراسة تنبع من هذا الصراع ، فإنه يمكن النظر إليها على أساس أنها ظاهرة تاريخية موقوتة بعصر معين .

والسياسة بصورة عامة هي عملية اختيار جماعى ، كما يحدث في أوجه نشاط التي يتألف فيها الأفراد لأصدار قرار ما (١) ، إلا أن هذا التعريف ليس جافا شاملا لكل أوجه العملية السياسية ، حيث أنه إذا كان اتخاذ القرار هو أحد الملامح السياسية ، فبالقطع هناك ملامح أخرى أكثر وأبعد وأعق . منها على سبيل المثال — وما نحن بمصدده الآن — الصراع فيها بين الأفراد والجماعات ، والذي كما اتفقنا مسبقا هو السمة الغالبة على كل العمليات السياسية ، وعلى أية حال فإنه يمكن أن يشتمل التعريف السابق على هذا الملمح الآخر ، حيث أن عملية صناعة القرار بشوبها بعض الصراع المسبق .

وهناك ملمح آخر يذهب إليه بيتر نيكولسن (٢) ، وهو ملمح القوة والتهر ، وحسبها يدعى صاحبه أنه المميز لكل نشاط اجتماعى داخل أطار الدولة ، ولعل هذا هو أحد اتجاهات بحثنا هذا منذ البداية .

واستخدام القوة والتهر يؤدي بنا الى ظاهرة هامة أخرى ، هي عدم وجود التوازن — ولاتقول المساواة — في توزيع القوة بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، فبثون القوة لن يكون هناك قهر أو تصف أو صراع ، ولا حاجة بنا الى التأكيد على أن تلك الملامح كلها أنها تصود

(١) انظر في ذلك :

— Albert Weale, *Politics as a Collective Choice*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp : 46 - 61.

(٢) انظر في ذلك أيضا :

— Peter Nicholson, *Politics and Force*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp. : 33 - 45.

لتنعكس على الدولة في نهاية الأمر ، وإذا ما كانت الدولة في حد ذاتها هي
جهاز قمع — كما يرى ماكس ليبير — منطلقا في ذلك من ظاهرة احتكار
القوة المطلقة في حدود نطاق جغرافي معين ، إذا ما كان الأمر كذلك ،
فلن يكون الصراع سوى تفاعلات الأجهزة أو الهيئات المختلفة في الدولة
لمحاولة الاستيلاء أو السيطرة على تلك القوة ومراكز ادارتها ، أو محاولة
الذئير على البناءات التي بناط بها عمليات ممارسة القوة ، فيما يعرف
سياسيا بالمشاركة في عملية صناعة القرار .

والسياسة إذن مرتبطة بالدولة بصورة عضوية انطلاقا من ان الدولة
هي الوعاء الذي تمارس فيه سياسة أسطيا . وإذا ما كانت الدولة
يتبنى تصورهما كجهاز ، تخصص في القمع ، « بناء على وجود بعض
الهيئات المختصة من حملة السلاح » (كما كان لينين يسمي القوات
المسلحة في الدولة) ، فان ذلك يمكن تشبيهه بوجود الطبقات الاجتماعية .
وهي ظاهرة حديثة نسبيا في حياة وتاريخ المجتمعات البشرية ، ولذلك
يدعى الماركسيون ان تكوين الدول أو تواجدها ، إنما هو جزء من نفس
العملية ، مثل تلك التي ينقسم المجتمع ازاءها الى طبقات ، وكما يدمى
فهناك الكثير من الأداة التاريخية والأنثروبولوجية ما يدعم ذلك السراى

وبناء على هذا التباين بين تكون الدولة ونشأة الطبقات ، وطالما ان
الدولة تزخر بالصراعات المختلفة نوعا ونوعا واتجاهها ، فلا بد ولن
ينسحب ذلك بالتالى على الطبقات ، فتوجد هناك الصراعات المتنوعة بين
الطبقات وأيديتها المختلفة .

لقد كتب أنجلز في كتابه انصفر — وندى بال شهره واسعة — عن
نصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، كتب يقول ان الدولة هي إحدى
نتائج المجتمع في إحدى مراحل تطوره ، وذلك هو الدليل على ان المجتمع
اصبح منخرطا في ذاتها . شديد مع ذاته ، مما يجعله ينقسم الى عداوات
غير قابلة للتساهل . وتلك هي الدابة الحقيقية لنشاط الصراع في المجتمع

وهنا يتبادر الى الذهن ذلك الاستنتاج التالى ، ويتعلق باستحقاق وجود الصراع فى البيئات البدائية لما لها انها لم تشهد النظام الطبقي ، الذى قلنا منه انه حديث النشأة نسبيا ، ثم ان أى مجتمع يمكن ان يلتجئ الى القوة ، اذا لم يراع الأفراد القوائين والتواعد السارية ، ولتى توصلت اليها الجماعة كلها ، الا ان العنف او القهر يتخذ معانى وصورا مختلفة ، اذا ما وجدت هناك اجهزة متخصصة ومنعزلة عن بقية هيئات المجتمع ، موحدة بذلك الاستخدام الشرعى للقوة التى تؤدى بالتالى وبالضرورة الى خلق الصراع بين هذه الاجهزة وتلك الهيئات وكانت الماركسية تذهب - وهى بصدد ذلك كله - الى ان مجتمعات Communities الدولة هى مجتمعات طبقية ، او بالاحرى هى مجتمعات دولة لانها مجتمعات طبقية ، وتبعا لذلك لن تكون هناك مشكلات سياسية عالمية ، وهن ثم فسوف تقل فرص الصراع الى حد كبير ، وتلك وجهة نظر تتخيلها الماركسية وتحاول تأصيلها فكريا فى نظرياتها عن الصراع .

- واذا كانت الماركسية تحاول ان تضع لنفسها نظرية محددة من السياسة والصراع السياسى ، تذهب فيها الى ان السياسة هى العملية التى تتصارع ازاءها الطبقات ذات المصالح المتعارضة، للاستحواذ على قوة الدولة والاحتفاظ بها ومحاولة التأثير فيها ، فهى ليست وحدها فى هذا المجال ، بمعنى ان هناك بعض النظريات الاخرى التى ترى ان اصول السياسة انما تكمن فى عمليات الصراع الاجتماعى ، الا ان الماركسية تختلف عنها - فى هذا الصدد - فى مظهرين هامين :

اولا : لقد أصبح من المألوف النظر الى السياسة على انها العملية التى عن طريقها يمكن الوصول الى حل الصراعات حول المصالح ، ومن ثم يمكن الحفاظ على التوازن الاجتماعى ، وتلك هى النظرة التى نلخصها بصورة متكررة فى كتابات دالكوت بارسونز ، وكذلك عند أندرو فنسباير

Andrew Dunsire - (١) ، الا ان الماركسية تنكر ان السبلية تستطيع ان تجد الحل للمصراعات التى يؤدى تفاعلها الى وجود السياسة . لانها - حسب قول انجلز الذى سبقته الاشارة اليه - تتضمن الاعتراف بان المجتمع قد انخرط فى تناقضات مع نفسه ، لن تجد الطريق الى الحل ، الا باعادة تركيب وتغيير المجتمع فيها يعرف باسم التطور الاجتماعى .

نابا : نمل لك الاتجاهات . اننى ترجع اصول السياسة الى عمليات الصراع الاجتماعى ، الى اعتبار هذه المصراعات كظواهر دائمة متصلة - لا يمكن انفراجها - من الحياة البشرية . الا ان القيادة السياسية الحكيمة ، التى تتقن فن الحكم ، هى التى تمكن من استيعاب واحتواء تلك المصراعات ، وليس ، حواره انتخلص منها نهائيا . وذلك لسبب بسيط واحد وهو انها لن يتسنى لها ذلك . فالمصراع . كالحصور الكساح بين الجماعات المتنافسة ، هو شئ فطرى غريزى فى المجتمعات البشرية ، ومن ثم فسوف يستمر فى خلق وايجاد السياسة وعملياتها ، مهما كسان هناك من تحولات مجتمعية ، تتوافر على انجازها التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى المجتمع .

ومثل هذه النظرة الى الحياة الاجتماعية يذهب اليها كل من توماس هوبز وفريدريك نيتشه وماكس فيبر ، الا انها مناقضة تماما لكل ماتنادى به الماركسية ، لانه اذا ما كانت السياسة هى نتاج العناء الطبقي ، فلا بد وان تكون محدودة من وجهة النظر التاريخية ، وذلك يتناقض تماما مع الواقع من منطلقين .

من الاول ان السياسة ذات اصور نسبية للغاية .

والثانى انها تستطيع الا ان تعيش تلك العداوات الطبقية .

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— Andrew Dunsire, The Levels of Politics in Adrian Leftwich (ed.), op cit, pp ٥٥ ١٥٥

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن ماركس يستمر في الاضطلاع بأن
أسهامه الاصيل إنما يكمن في مناداته بلر المجتمع الطبقي ليس سوى ظاهرة
وقتية ، ويعلق على ذلك في النقاط التالية :

١ - أن وجود الطبقات مرتبط ببعض المراحل التاريخية بالنسبة
لتطور الانتاج .

٢ - أن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا
٣ - أن الديكتاتورية في حد ذاتها ليست سوى فترة انتقالية تجاه
التخلص من الطبقات والوصول الى مجتمع لا طبقي ، الذي يخلو بالتالى
من كل أوجه الصراع (١) .

وبازلنا نسير مع الماركسية ونظريتها فيما يتصل بالنظام الطبقي في
المجتمع ، والتي تطرق اليها ماركس في أكثر من موضع وفي أكثر من كتاب ،
بل إن كتابه الرئيسى « رأس المال » ، يبدو أنه ماصدر الا لكى يثبت
أن الرأسمالية تتميز من الصور الاخرى في المجتمع الطبقي في أنها تخلق
الظروف المادية والاجتماعية التى يمكن أن تؤدي الى مجتمع شيوعى
لاطبقي ، ومن وجهة النظر المادية يمكن انجاز ذلك من طريق القضاء على
ظاهرة الندرة التى تسبب مختلف أنواع الصراعات ، وذلك لان وجود
الطبقات لها يعتمد بصورة كلية على الندرة الانتاجية الضعيفة للعمل مما
يدع للفرصة للأقلية أن تعيش على حساب عمل الاكثرية ، والندرة التى
يسببها يتصور مايزيد على مليون نسمة جوعا ، هى ندرة اصطناعية ، كما
ترى الماركسية ، ندرة ساعدت على ايجادها علاقات الانتاج الرأسمالية
التي تنظر الى اطعام الفقير كشيء لا طائل من ورائه .

والرأسمالية هى التى تستغل العمال بصورة جماعية ، حسبما ترى

(١) انظر في ذلك :

— Complete Works, op. cit., xxxix, pp. : 62 - 65.

الماركسية ، حين تحشد هم في وحدات كبيرة للإنتاج ، حين ينخرطون في عمليات اجتماعية ، ولابد وأن نتوقع أن يقوم العمال نتيجة لذلك بمقاومة الاستغلال ، مكونين لانجاز ذلك تنظيمات مختلفة — مثل النقابات والهيئات العمالية — تعتمد على قوتهم التي تتمثل في مشاركتهم في عملية الإنتاج ، ولا نستطيع أن نتوقع شيئا غير الصراع الذي لابد وأن يحدث بصدد هذه المقاومة العمالية ضد أصحاب العمل أو الرأسماليين . ولقد آمن ماركس بصورة يقينية أن الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال ينشأ أساسا من هذه المقاومة السابقة ، لكي يتطور بعد ذلك فيأخذ الصبغة السياسية لكي ينعكس على الدولة في آخر الامر ، مما ننتج عنه الإطاحة بها وتأسيس مؤسسات القوة العمالية ، التي تمارس فيها الاغلبية السيطرة السياسية المباشرة لأول مرة ، الا ان هذه الصورة الراديكالية للدولة ، والتي يسميها ماركس ديكتاتورية البروليتاريا ، سوف تكون ظاهرة مؤقتة ، حيث انه في المرحلة العنيفة للنوعية التي ينشأ فيها تطور القوى المنتجة بصورة نهائية على كل مظاهر الصراع والعداوات الاجتماعية ، ومن ثم تسبيل الدولة — على حد قول فريدريك انجلز — .

ومن المعروف ان الكثير من الماركسيين رفضوا آراء مؤسسها الاول لشبكتها ومعارضتها لمنطق الامر ، في حين رأى البعض الآخر منهم محاولة الوصول الى حل وسط ، وجدوه في التعديل من تلك الحثيات التي ذهبت اليها الماركسية ، حتى ننسب امامها عملية التطبيق في المجتمعات الحديثة ، ولعل ، السبب الذي دعى هؤلاء واولئك الى اتخاذ هذا الموقف من الماركسية هو ارجاع كل صور الصراع في المجتمع وعدم المساواة الى العدا الطبقي ، وبالإضافة الى ذلك هناك بعض أوجه النقد الأخرى ، وعلى سبيل المثال :

— ماذا عن المجتمعات الراحنة ، التي ليس لها حكومات أو دول ، هل امتنعت الصراعات فيها ؟ بكل تأكيد انها تزخر بالصراعات مثل أى مجتمعات بشرية أخرى .

— هل يجب أن نثبت النواة في الدول الاشتراكية المتطرفة في الكتلة الشرقية الآن ؟ بالطبع لا ، فقد وجدت هناك حكومات ودول أشد ملكون مركزية من الدول في الكتلة الأخرى .

— هل يمكن أرجاع الصراعات العنصرية أو الجنسية جميعها الى الاستغلال الطبقي ؟ وأظن أننا لسنا في حاجة الى جهد كبير لمعرفة الإجابة

— وهل الدول الليبرالية الديمقراطية الحديثة مجرد مؤسسات طبقية نفسية ؟ ولابد وأن نؤكد هنا على أن المقصود هو الدول التي تتخذ من الديمقراطية فكرا وتطبيقا فعليا لا مظهريا فحسب ، وإذا ما كان الأمر كذلك ، فلنشاهد أماننا فاطمة بحرية الإنسان فيها وتمتعه بكل الحقوق الطبيعية والديمقراطية .

ولسنا ندري ما الذي دما الماركسية الى هذا الشطط ، لقد كانت غير مضطرة الى أن تعلن أن المجتمع اللاتبقي في حالة غياب الدولة هو السذبي يخلو من كل الصراعات ، ولم تكن في حاجة الى هذا التطرف في الحتمية النظرية لاسيما وأن بها بعض المبادئ العملية ، ولذلك تصدى بعض مفكرها الى محاولة ايجاد نوع من التكيف بين المبدأ والإمكانات المتاحة ولاشك أنه في سبيل ذلك يلتجئون الى بعض التغيير والتعديل ، ويبدو أن تروتسكي كان أحد هؤلاء المحاولين حيث يعترف بضرورة وجود مراعات معينة مثل تلك التي تدور حول الراي الشخصي أو حصول مفروعات الإنسان أو حول مشاعره وذوقه وأحاسيسه — بمعنى تلك التي تتصل بالكائن البشري في جسد ذاته — ، إما اذا ما تعلق الأمر بالصراعات السياسية ، فإنه يعود الى حتمية الماركسية في ذلك ، التي تذهب الى أنه لابد من القضاء عليها ، وسوف يتم انجاز ذلك في المجتمعات اللاتطبقية ، مما يحول الطموحات السياسية الى عوامل بناء لقوة الدولة الفنية والتقنية ، ولا بأس أن ينقسم المواطنون الى جماعات تتنافس على سبيل المثال — حول مصلحة الدولة ، أو كيفية الاستنادة من الأراضي

الصحرائية ، أو الوسيلة الى اكبر استعادة من الظروف المناخية ، أو بناء مسرح جديد ، أو حول الانراضات العلمية ، أو حول الاتجاهات الحديثة في الموسيقى ، أو حول افضل السبل لاحتراز البطولات الرياضية (١) .

ولذلك فان القضية لن تصبح رمضا مجردا أو الغاء لوجود الصراع في المجتمع الشيوعي ، بقدر ما هي اعتراف بوجود صراعات غير تابعة من العداءات التي يسببها الاستغلال الطبقي ، ومن ثم نلن نتطلب وجود جهاز متخصص في انكبت أو التهر لتنظيم نتائج تلك الانشطة جيما .

ولقد ذهب بعض الماركسيين المتشددين بعيدا حين ادعوا ان المجتمع الشيوعي هو الاول والوحيد الذي يسمح للفردية بالتعبير عن ذاتها ، أو هو المجتمع الذي يخلف فيه الأفراد مع بعضهم ولكن خشية لمغبة ذلك الاختلاف (٢)

ثم ان هناك نقطة أخرى لابد من بسطها حتى يكون السياق موضوعيا ، ولا بأس في ذلك طالما ان المنطلق علمي ، ولنعترف انه في الوقت الذي لاتدعى الماركسية — تبعا لهذا الرأي الاخير الذي ذهب اليه تروتسكي — ان كل الصراعات تنبع من العداءات انطباقية ، فانها تحاول في الوقت ذاته تفسير التناقضات التي يتصف بها المجتمع الحديث ، وذلك بالتطرق الى مقامها وفاعليتها في عملية الاستغلال الطبقي ، على الرغم ان الكثير منها لا يمكن ارجاعه الي العامل الطبقي ، مثل التناقضات العنصرية أو الجنسية .

ولقد تليدت وجهات النظر المعادية والمعدلة للماركسية ، بالحراك

(١) انظر في ذلك

— L. Trotsky, Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971) pp. : 230 - 231.

(٢) يمكن الرجوع في ذلك الى :

— Theodor W. Adorno, Minima Moralis (London : Macmillan, 1974) p. : 103.

الاجتماعى الحديث الذى تمثل فى الحركات النسائية والقوميات التى يقوم بناؤها على اللون مثل القومية الزنجية ، والتى ترفض هذا الاتجاه الماركسى فى هدم النظام الطبقي ، ولعمل اصرار الماركسية على تعليل التناقضات الاجتماعية والصراع السياسى (متضمنا فى ذلك تلك التى توجد بين الدول القومية) وذلك فى نطاق المفاهيم الاساسية لقوى وعلاقات الانتاج ، مما يجعلها تتخذ صورة الافتراض الطبى ، ومن المعترف به ان اى نظرية علمية لا بد وان تلتى متناقضة مع بعض الحدس الفطرى ، ولقد نادى بعض المفكرين خلال القرن السابع عشر بما ذهب اليه برتراند ولباز فيما اطلق عليه التصور المطلق للحقيقة ، والتى كانوا يوضحون فيها ان خصائص الظاهرة الطبيعية والتى تتمثل بالخبرة اليومية للكائنات البشرية من حيث الموقع والخواص المرئية وفرض الاستفادة منها ، على سبيل المثال - كلها كانت امورا ثانوية بالنسبة لفهم السلوك المرتبط بهذه الخبرة ، وهذا التحليل لا يمد الماركسية باى قدر من المصداقية ، الا انه يذكرنا فى الوقت ذاته ، بان اختبار ادعاءات الماركسية ، مثل اختبار اى فرضية علمية ، انها يمكن فى درجة نجاحها فى تفسير واستيعاب الاحداث البشرية المعاصرة ، والماركسية - كما تعلم جميعا - هى نظرية اميريقية ولا بد من معاملتها والنظر اليها من هذا المنطلق ، ماذا ما استطعنا انجاز ذلك الفهم نسوف يتبين لنا المدى الذى وصلت اليه الماركسية فى مجال التحليل السياسى ، مكتابات ماركس عن كرتسا ، والحديث عن الثورة الالمانية لعام ١٨٤٨ ، والقدر الكبير من كتابات لينين الذى انطلق اليها من البحث المجرد للمواقف المجردة ، وتحليلات تروتسكى للقوى الدافعة للثورة الروسية واسباب قدهورها . وقيام النظام الفاشى الالمانى ، ودراسات جريمنس عن القوة السياسية وكيفية الاحتفاظ او الاطاحة بها ، وقد اثمرت تلك الدراسات كلها كثيرا من النتائج التى ازاحت من طريق النور كسئ

ما استطاع علماء السياسة التتبعيون تحقيقه في مجال العلوم
السياسية (١) .

(١) انظر في ذلك :

— Bertrand Williams. Descartes (N. Y. . Harmondsworth, 1978).

ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

يبدو أن الانتفاضات الأوروبية لعام ١٨٤٨ هي التي أوحشت لماركس ببعض المبادئ السياسية التي نادى بها ، وكان قد بدأت في إيطاليا في يناير لتنتقل إلى فرنسا لتحدث أثرها ، وتذوق الحدود بعد ذلك إلى المقاطعات الألمانية التي عايش ماركس فيها الأحداث عن كثب ، والتي رأى فيها انحصار قوات الملكية أمام قوات الشعب ، وبناء على هذه الخبرة التي عايشها في ألمانيا توصل ماركس إلى مفهوم التغيير الاجتماعي الذي ينتج عن عدم التوازن بين قوى وعلاقات الإنتاج ، والذي أدى به إلى افتراض وع من الصراع من جانب القوى ضد العلاقات التي تحد وتعوق من تقدمها .

ومن الغريب أن نجد ماركس الثوري ، الذي ينادى بالاطاحة بكل الأنظمة التسلطية في المجتمع ، يذهب إلى الإيمان بمبدأ الدساتير على أساس أن الدستور هو الوثيقة التي تنظم العلاقة بين مختلف المؤسسات السياسية وذلك هو الطريق إلى بناء الدولة الصالحة ، علما بأن المبدأ السياسي السليم المفروض اتباعه هو اعتبار الشعب الأساس الذي يقوم عليه الدستور ، والذي تطلق منه ارادة التغيير لو استلزم الأمر ، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الوضع الذي كان قائما في ألمانيا عام ١٨٤٣ ، وضعا ديمقراطيا راديكاليا ، ثم أن الدستور المستقر ينشأ فقط حين تصبح السياسة هي الوظيفة الحيوية للمجتمع ، وليس مجرد قوى تعكس نقائص المجتمع وعيوبه ، وهنا تبدو بعض الحنكة السياسية لماركس حين تصدر منه بعض التنبؤات فيما يختص بالموضع في ألمانيا ، وتصدق تلك التنبؤات ، وأن كانت تجيء متأخرة بعض الوقت ، وعلى سبيل المثال هناك الانقلاب الذي قام به فردريك وليام الرابع في برلين ، وذلك بعد أن أوشك عام ١٨٤٨ على الرحيل .

وعلى غير ما كان يتوقع ماركس وانجلز ظهر هناك عامل جديد على المسرح السياسي تمثل في الشعور القومي ، التي أثبتت أنها أقوى من

الانتماءات الطبقية ، والتي وقعت في طريقتها مما أعاق وضع نظرياتها موضع التنفيذ وكان من أول انعكاسات هذا الشعور أن بدأت الوحدة الألمانية تظهر الى الوجود ، ويبدو أن كلا من ماركس وأنجلز ذهبوا في تناؤلهما الى حد بعيد مخالف لتواتع حين ادعيا في البيان الشيوي أن القومية شيء ينتسب الى الماضي ولم يعد له وجود في حاضرهما ، حيث أن أحداث ألمانيا عام ١٨٤٨ أثبتت الخطأ الذي انزلق اليه البيان ، حين ذهب الى أن الشعور بالقومية يتنافس اذا ماحدث وتطور المجتمع البورجوازي

وبالمثل يتصدى ماركس بالتحليل للأحداث الفرنسية في الفترة فيما بين ثورة فبراير ١٨٤٨ وانقلاب لويس نابليون بونابرت في ديسمبر ١٨٥١ ، وان كان ماركس قد أكد على الدستور وهو يعالج أحداث ألمانيا ، فإنه في فرنسا اهتم بعمليات الثورة وتطورها بعد ذلك ، ولعل من أهم مامهد لثورة ١٨٤٨ - على حيد اعتقاد ماركس - الأزمة الاقتصادية التي فاجت الطبقات الدنيا ، إذ على الرغم من تحسن الأوضاع قليلا ، فقد قامت الثورة فعلا في فبراير ١٨٤٨ ، وذلك بسبب القلق الاقتصادي الذي صاحب تلك الأزمة ، وحين يتعرض ماركس لبعض التحليل نجده يرفض مذهب اليه الديمقراطيون من أرجاع الموقف السياسي ، عبر القسرة كله ، الى عامل واحد فقط ، يتلخص في كلمة واحدة هي الفعل ورد الفعل الذي رددته الجنبات الاوربية ، وهو في ذلك يتهمهم بالتصور حين يرجعون ذلك التطور المعقد الى سبب واحد فقط!

وخلصة القول ان ماركس كان يرى في فرنسا وضعاً مختلفاً بالنسبة للبورجوازية ، إذ كان يعتقد في عدم وجود ثورة بورجوازية بل مجتمع بورجوازي يمر بتحول سياسي (١) .

(١) انظر في ذلك :

جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل
عبد الرحمن خليفة ، عالم الفكر ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ،
نابر وفبراير ومارس ١٩٨١ .

وبالنسبة الى الواقع في ألمانيا نستطيع القول بأن أحداث عام ١٨٤٨ ، قد خيبت آمال ماركس ، وأجبرت على تغيير فكره بعد ذلك ، حيث ان الأمور جاءت ، بصورة عامة ، على غير ما توقع ماركس ، من حيث ان البورجوازية تستطيع ان تستحوذ على القوة السياسية ، ويبدو انه حدث نفس الشيء في فرنسا ، حين اعتقد ماركس ان البورجوازية كان في امكانها الاحتفاظ بالقوة السياسية ، ويمكن لنا ان نعود الى ما قبل سنة الثورات حين ذهب ماركس الى ان البورجوازيات الانجليزية والفرنسية احرزت انتصاراتها السياسية الحاسمة على الأنظمة التقليدية خلال عامي ١٨٣٠ و ١٨٣٢ ، الا ان الأحداث لم تجر على ما كان يهوى بعد ذلك .

وازاء ذلك كله نستطيع ان ندعى بحق ان مجريات الأمور هي التي تحدد الخط الفكري الذي يتبعه الانسان ، ولاسيما ان كان ذا عظمة مستجيبة متفاعلة ، وذلك هو ما حدث بالنسبة لماركس ، حيث انه بدأ يطور من فكره مدخلا جديدا لتفسير الحدث السياسي ، اذ يبدو انه اخفق ان يدرك — او انه تجاهل ذلك تماما — وجود ثورات ومراعات بين البورجوازية وحلفائها الثوريين ، حيث انه ظل حبيس افتراضات ثابتة ، الى ان أجبرته أحداث ١٨٤٨ على تغييرها ، بمعنى انه بدأ يغير من مفاهيمه عن نوع المشكلات التي يواجهها الشعب ، والطريقة التي ينجز بها الحل ، فالشعب عند ماركس يسمى الى تحقيق مايعتقد ان فيه صالحه بالنسبة للموقف الراهن ، وعليه فانه يذهب الى ان أسراف الصراع في فرنسا فشلت لانها لم تكن على يقين من قدرتها على انجاز ماتريد ، وذلك فلم تكن على استعداد لتحمل المخاطر المفروضة وجردها .

وكان ماركس قد توصل الى حكم معين بصدد البروليتاريا ، بانها في المجتمع الاقتصادي الرأسمالي الناضج ، ليست سوى طبقة ترعى مصالحها الخاصة بدون اي تردد او احجام ، وذلك خلال تعرضه للبحث

الوحد الذي كتبه أنجلز عام ١٨٦٥ عن القضية العسكرية البروسية وحزب العمال الألماني ، وذلك في غضون الصراع الدستوري الذي نشب بين البورجوازية التقدمية الألمانية وبسمارك ، وهكذا يتأصل التغير الذي طرأ على فكر ماركس وأنجلز في فترة ما بعد ١٨٤٨ ، والذي يمكن التعبير عنه بأنه امتداد للثقة في البورجوازية التي مثلت في دورها التاريخي ، فالإنسان لم يستطيعوا المحافظة على سيطرة البورجوازية وكذلك الفرنسيون ، وكما كان يأمل أن يجد العوض في البورجوازية البريطانية ، إلا أنها فشلت أيضا في إقامة نظام متكامل لها في مواجهة حزبي التوري والهويج ، الحزبين الرئيسيين في بريطانيا في تلك الآونة (وحزب التوري هو أساس حزب المحافظين مثلما أن الهويج هو أصل حزب الأحرار) .

ويبدو أن عام ١٨٤٨ هو عام التحول الذي ينصف بالعمق في الفكر الماركسي ، وذلك باعتباره كتابات الفترة اللاحقة لهذا العام - بالأضمانة إلى كل ما سبق - والتي وصل فيها وبها إلى أغوار النظام الرأسمالي ليضع يده على أوجه الضعف التي كانت تعتبر مخفلة لمن يريد أن ينتقد ، ومن أهم تلك الكتابات كلتيه هناك انتقاده للاقتصاد السياسي عام ١٨٥٩ ، ونظرية فائض القيمة عام ١٨٦١ ، ورأس المال عام ١٨٦٣ ، وفيها كلها يتعرض ماركس للمشكلة الرئيسية في فكره السياسي المتأخر ، والتي يتساءل فيها عن السبب في بقاء الرأسمالية على الرغم من قسائها على الاستغلال ودمارها ، بيل ويشيد بمجبه انطلاقا من أن هذه الرأسمالية ، تقوم في بنائها ليس على أساس فرضي قوانين ، ولكن بناء على المواقف السلبية للعبياء.

وقد كان ماركس يعتقد أن الدول الثلاث التي كان يتحدث عنها دائما ، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، سوف تضطر إلى تصديق نفسها ، إلا أن بريطانيا بما أنها ذات المسيرة الصناعية بالفعل ، سوف تكون السابقة في هذا المجال ، وإنما سوف تلقى الكثير من العنت إذا لم تظل

مجتبئه بينه وبينه . الا ان ذلك سوف يؤدي الى الاهمية الاجتماعية المتزايدة للبورجوازية ، التي سوف تصبح هي الطبقة الحاكمة ، وقد فشل هذا التنبؤ أيضا بصورة جزئية ، حيث سيطرت البورجوازية في بريطانيا عام ١٨٧٠ بصورة تقريبية ، ولم يكن ذلك نتيجة لقوانين الإصلاح التي صدرت عام ١٨٣٢ ، كما كان ماركس يدعى .

أما عن البورجوازية الفرنسية فقد ظلت متواجدة لمدة عقدين كاملين في ظل الامبراطورية التي تحولت الى جمهورية بسبب الهزيمة الخارجية التي أصابت فرنسا ، والبورجوازية الالمانية نالها الكثير من التساؤل كذلك ، عما اذا كانت قد احرزت تقدرا من القوة بعد ذلك في بداية القرن العشرين .

وعلى أية حال يمكن لنا ان ننفذ الى اساس الادعاءات الماركسية : اذا ما توصلنا الى تقسيمها الى قسمين ، يتصل اولهما بالشخصيات السياسية ، وينتهي الى انه لان البورجوازية سوف تصبح مسيطرة اجتماعيا ، فسوف تسعى الى التحكم في العملية السياسية لمصالحها الشخصية ، والجزء الثاني يذهب الى انه مهما كانت الشخصيات السياسية ، فان النظام السياسي سوف يقدم المصالح البورجوازية بسبب مطالب الأقسام التالية :

وقد سبق بنا بعض الحديث عن المادية الماركسية ، الا ان ما يهنا هنا هو كيف استخدم ماركس هذه المادية للتهديد للثورية - متابعنا في ذلك اصوله الفكرية المسيطرة - ، ومن المعروف انه كان يعسم المادية الى الاتسام التالية :

- المادية المنطوقية التي تذهب الى ان المادة هي اصل كل حقيقة .

- المادية المهجنة وترفض القبلية في البحث العلمي .

— المادية السبولوجية وترفض امكن تفسير المجتمع عن طريق
انكار الناس عن انفسهم .

وقد كان ماركس يؤمن بالمفهوم الاول بصورة اكبر ، والذي كان
يعتد ازاءه ان التطور الاجتماعى يتوقف على تطور قوى الانتاج المادى او
الاقتصادى ، بل انه كان يذهب فى اعتقاده بالمادية الى مساواتها
بالعلمية ، ومن ثم فهم صيغة يمكن تطبيقها على أى فترة من فترات
التاريخ ، وكان اعتقاده فى المادية هو الذى اوحى اليه بإمكان قيام ثورة
جديدة اكثر عمقا ، وابد مدى من الثورات السابقة .

والى المادية ايضا يرجع أصل التناقض الاجتماعى حيث هو اقتصادى
فى نفسه ، ولذلك فان أى اصلاح لن يؤتى ثماره مالم يعالج الناحية
المادية ، واذا كنا نهدف الى احداث أى تغيير فى المجتمع فعليا ان نعمل
على الغناء الملكية الخاصة اولا .

وإذا مذهب المادية بصورة عامة ، والجدلية بصورة خاصة ، هى
العلم النظرى الذى يتوصل لحسبما تدعى الماركسية الى اطلاق القوانين
العامة التى تحكم تطور المجتمع الانسانى ، فان المادية التاريخية هى العلم
الذى بضطلع بتطبيق مبادئ وقوانين المادية الجدلية على المجتمع ، بمعنى
ان المادية التاريخية انما هى علم تطبق لظنك الجوانب النظرية التى
ترسيها المادية الجدلية لانس علم الاجتماع الماركسى ، الذى هو علم
الثورة ، علم ثورة الكتلة البروليتارية ، كما انه علم بناء المجتمع
البروليتارى (١) .

(١) قيسارى محمد سعيد . قضايا علم الاجتماع الماركسى
(الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧) ص : ١٢٩ .

الدولة عند ماركس

حضيت الدولة بالقدر الكبير من دراسات علم السياسة في مختلف عصور التاريخ ، بل لقد وجد هناك من يعرف علم السياسة بأنه علم الدولة وأحيانا علم حكم الدولة الذي يتضمن دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات ، والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالبلد الأخرى ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة ان ادعينا ان الدولة أصبحت المجور الذي تسبب حوله كل الأنشطة السياسية الحديثة والمعاصرة . ولذلك لم يكن لفكر مثل ماركس الا يكون له دور في البحث والتحليل في كل مايتصل بأمور الدولة ، وان كان ذلك كله جاء مغلنا في سياق نظريته عن المجتمع والتاريخ ، وقد انطلق في هذا ، كما هو معروف ، من نقد لفلسفة هيغل ، اذ تترجح الفكرة لديه ، وهو يعالج العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، بين القول بأن الدولة تتحكم في المجتمع ، وانها في نفس الوقت ليست سوى مجرد انعكاسات للظروف السائدة التي لو تحررت من قيود البروقراطية لتطور المجتمع في الاتجاه الصحيح .

وفي عام ١٨٤٥ كتب ماركس « خطة لعمل الدولة الحديثة » ليسجل فيها شعور الدولة بالسمو والتفالى ازاء المؤسسات الأخرى التي تؤلف المجتمع ، وما الدولة في حقيقة امرها الا الوجود السياسية الكبرى في المجتمع ولذلك يجعلها ماركس الشئ التي تستمد منها تلك المؤسسات اشعاع الحياة ، ومن ثم فهي تقع في المركز ، ويسدور الجميع في ملكها ، وتلك نظرة نعجب منها غاية العجب ، اذ ان الدولة عند الماركسية هي مجرد ظاهرة تستلزمها بعض الظروف المجتمعية ، وسرعان ما تنفمر وتبدل الظروف مما يستدعى زوال تلك الظاهرة ، ويبدو ان ماركس انها كان يذهب الى هذه التشبيهات كي يثبت تحكم الدولة وسيطرتها ، مما أصبح نيليا في يد بربور به مذهب في الاطاحة بها ، وغنى عن البيان ان ذلك هو ماحدث فعلا . بالنسبة لمستقبل الدولة في الفكر الماركسي ، الذي

يعمل على الاطاحة بها بالوسائل الثورية ، ولعله من هذا المنطلق كان
ماركس يسخر دائما من رجسائل مثل روبسبير Robespierre
وسان جيسث Saint Juste حيث في الوقت الذي يحاولان فيه اقامة
مجتمع جديد متحرر من سيطرة الدولة ، فاهما سارا على نهج الاقديمين
في ذلك ، وفي مقابل هذين المفكرين ، نجد ماركس يعتبر نابليون الاول
مرحلة من مراحل الكفاح الثوري ضد المجتمع البورجوازي ، حيث كان
يدرك بالعمل جوهر الدولة الحديثة التي تقوم على التطور المستمر لهذا
المجتمع ، بيد انه كان يعتبر الدولة هنا في حشد ذاتها ، ومثلها اطماع
بحرية هذا المجتمع البورجوازي ، نانه لم يكن يبدى اى اهتمام بمصالحه
المادية الاساسية اذا ماحدث وتعارضت مع اهدافه السياسية الخاصة به .
واصطلاح المجتمع السننى عند ماركس لم يثأ الا خلال القرن
الثامن عشر فقط ، حينما تخلصت علاقات الملكية — على حد قوله — من
الجماعات القديمة ومجتمعات العصور الوسطى ، وتلك هى الفكرة
لتدليل ماركس للظروف الاقتصادية الحديثة .

ولانستطيع ، ونحن في معرض انحدث عن الفكر الماركسى ونظريته
الى الدولة ان نخفل اثر الثورات الاوربية لعام ١٨٤٨ وانعكاساتها على
ماركس ، ولاسيما الفرنسية والامامية منها — كما فصلنا القول سابقا —
فيكيف توصلت الجورجوازية الى مراكز القوة والسيطرة والتحكم فى الدولة ،
والبورجوازيون هم سلالة المواطنين الذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا ،
ومن بينها محدر من التحكم الذاتى ، وكانوا عادة من سكان الطبقات الوسطى
التي لعبت دورا فى القضاء على النظام الاقطاعى ، ومقاومة فكرة الحق
الائمى للملوك وارساء أنظمة الحكم على اساس من اتستورية والمساواة
بين الافراد ، وألبورجوازية عند ماركس هى من خلق الانسان الذى لم يعد
يستطيع السيطرة عليها ، وطالما كان الحديث عن نشأة البورجوازية فانا
لن نستطيع اغفال اثر ثورة سنة ١٧٨٩ فى فرنسا ، ويجدر بالذكر هنا ان
ماركس يحس كان يتعرض للتاريخ ، فانه كان يستخدمه كمعامل مساعد

لتفسير نظرياته والتلليل على آرائه ، 'هكذا في الوقت الذي كتبت فيه كتابك انجلز تاريخية بالمعنى الدقيق للكلمة .

ومن المعروف كما اسلفنا ان ماركس اخذ الكثير من هيجل ، وعدل في كثير من هذا الذي اخذه ، وكانت فلسفته عن الدولة هي انعكاس ايجابي احيانا وسلبى احيانا اخرى لوجهة نظر عيجل عن الدولة ، ولعل اهمها كانت تدور (نظرية هذا الاخير) حوله من غلط هو انه على الرغم من اعترافه بحاجة الدولة الى القوة لتحقيق اغراضها والحفاظ على كينيتها ، فانه لم يعتبر القوة ههنا في حد ذاتها . ولم يكن لنبه اهتمام خاص بتقييم وحدة سياسية وثيقة لالمانيا او بقودها . ولكنه آمن بان رسالة الشعب الالمانى هي قيادة العالم في افكر والفلسفة .

ولقد كانت الدولة في فكر هيجل كائنا عضويا روحيا وتعبيرا عن ذكاء العالم ، ومن ثم فان لها سلطة وجلالا وقدسية ، وهى لا تخضع لتقواعد الاخلاق البورجوازية المألوفة ، ولكن اهدافها تكن في تجسيد الروح الاخلاقية وحرية الافراد واراتهم الاساسية ، لغرض الفرد هو ان يعيش حياة كونية ، اى ان يعيش في اتصال عضوي مع جيرانه ، ثم ان مجرّد القوة لا فعالية لها على المدى الطويل ، وليست ارادة اغلبيّة الشعب بالضرورة هي الارادة العامة الحقيقية ، بل الشعب بدون تنظيم الدولة هو جماع لعدد من الاشرار الذين لا يستطيعون التعبير عن ارادتهم الحقيقية . وتلك بالضرورة هي مهمة ممثليه الذين ينبغي ان يكونوا احكم الناس فيه ، والجمعية النيابية يجب ان تتألف من مندوبين من الطبقات الاجتماعية المنظمة ، وينبغي ان يكون لهم نصيب في تكوين الارادة القومية ، وان كان ذلك لا يتم الا عن طريق المناقشات العامة ، وتتمثل وحدة الارادة في الباطل الذي تكون لديه سلطة مطلقة ، اما الجهاز الرئيسى للتأكد من ارادة العامة وصياغتها عند هيجل ، فهو « الحكومة » المؤلفة من اشخاص مختارين بعناية ولديهم شهور ضخم بالواجب والمسئولية ، وهؤلاء « امة

وعلبة واسعة . انها صورة خبيثة من تصور الفلاطون لحكم الرجسبال
ذوى الحكمة (١) .

الا ان الماركسية حين نظرت الى الدولة . فقد كان عن طريق آخر ،
حيث انها انطلقت من افتراضات التي كان لها اثر كبير على طبيعة الدولة ،
ثم انها لم تكن تنظر الى السلطة السياسية الا مجرد تعبير رمسى لتضارب
المصالح في المجتمع البورجوازي . ولقد عبر الاعلان الشيوعى عن ذلك
بعبرا دقيقا حيث انه كان يصر على ان السلطة السياسية هي السلطة
التي تانظها طبقة معينة مقصد اكراه طبقه اخرى ولقد كان الهدف الرئيسى
للماركسية هو ان يحل المجتمع اللاتبقى محل المجتمع البورجوازي بطبقاته
المتصارعة ، مما يعنى اوصول حينا الى مجتمع بلا دولة . وطالما ان
الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب المصالح الطبقية . فهى لا تقوم الا فى
مجتمع طبقي . ان الدولة لم توجد الا فى مرحلة معينة من مراحل التطور
الاقتصادى للمجتمع ، انها لم توجد الا حين اقسام هذا المجتمع على نفسه
فى شكل طبقات متعارضة متصارعة متصارعة من اجل تلك أدوات الانتاج ،
حيث ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وانما للتحيز
للطبقة الغالبة المستغلة .

وموجز القول ان الدولة عند الماركسية هي تلك القوة المنظمة التى
تكره الطبقة المستغلة على الامتثال والاذعان وتجديدها من الوسائل
التي تمكنها من مقاومة مستغليها ومضطهديها ، والتغلب عليهم مع تزويد
الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار فى فرض ارادتها ،
ومجموع الوسائل التي تمكن الطبقة المستغلة من فرض ارادتها على

(١) غردريك هيرس . ترجمة عبد الكريم احمد . القومية فى التاريخ
والسياسة (القاهرة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨)
ص : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

الطبقة المظلومة على أحرارها هي جبر سلطه الدولة (١) .

واذا كان لنا ان نتبع النظرة الماركسية الى الدولة ، لدى القائلين على الفكر الماركسي بعد وفاة ماركس ، لاسيما لدى هؤلاء الذين حاولوا نقل ذلك الفكر الى حيز التطبيق الواقعي ، حينما قامت دول تأخذ به مذهباً وسلوكاً ، ولعل من اول واحم هذا الرعيل لينين الذي كان رائداً للدولة السوفيتية التي تبخضت عنها ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ .

ولا بد وان نتوقع ان يكون الفكر اللينيني عن الدولة امتداداً للفكر الماركسي عنها ، الا ان النظرة التحليلية تبين كيف انه كان يتميز عنه بالصورة الأكثر تحديداً . حيث تحدث عن الدولة في أكثر من موضع في أكثر من كتاب ، وقد جاء ذلك بوضوح في كتاب الدولة والثورة الذي صدر عام ١٩١٧ ، والذي نراه فيه يعكس وجهة النظر الماركسية بصورة تكاد ان تكون تامة ، وقد انطلق فيها من نفس المنطلق الذي ذهبت اليه الماركسية فيما يتصل بعملات التحكم والاستغلال والصراع ، حيث يؤكد مرة أخرى ان جهاز الدولة هو جهاز اكراه في يد الطبقة البورجوازية تكراه به طبقة البروليتاريا ، وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم ، فالدولة هي جهاز التمتع سواء كان ذلك في ظل جمهورية ديمقراطية او في ظل نظام ملكي ، فالدولة في ظل الجمهورية الديمقراطية تظل دولة ، اذ انها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من اشكال الحكومة بخصائصها الرئيسية المميزة لها ، والتي تنحصر في جعل الموظفين ، الذين من المفروض ان يكونوا خدماً للجمهور سائته ، واذا كانت الجمهورية الديمقراطية عند لينين هي الطريق الأقصر الى ديكتاتورية البروليتاريا ، فان ذلك لا يسقط عنها ان الدولة فيها هي الدولة على أية حال (٢) .

(١) محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة (الاسكتندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٤٣٢ - ٤٣٣ .
(٢) محمد طه بدوي : المرجع السابق ، ص : ٤٣٣ .

وانطلاقا من ذلك كله يقول لينين أن الدولة هي النتائج والتعبير من عدم إمكانية المصالحة بين الصراعات الطبقة ، والدولة تنشأ في الوقت وفي المكان ، وإلى المدى الذي لا يمكن فيه التوفيق موضوعيا بين الصراعات الطبقة ، ومن ثم فإن وجود الدولة يثبت أن الصراعات الطبقة لا يمكن المصالحة بينها ، لأنه لو كان من الممكن حل ذلك الصراع سلميا لما كان لوجود الدولة بأجهزتها المتعددة دواعي بناء على مبراه الفقه الماركسي (١)

وفي معرض آخر نجد لينين يتحدث عن الدولة مؤصلا إياها من وجهة النظر التاريخية ، حيث يعود إلى كتاب أنجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ليستد منه - كما يقول صاحب السياسة بين النظرية والتطبيق - زادا تاريخيا وسياسيا غزيرا ، يمرى أن ظهور الدولة بواكب ظهور استغلال الإنسان للإنسان ، وانقسام المجتمع إلى طبقات يسيطر بعضها على بعض ، ويزيد لينين الأمر تحليلا فيقول أنه قد مر عهد لم يكن للدولة فيه وجود ، وكانت العلاقات العامة فيه تستند على المجتمع نفسه ، والنظام وتقسيم العمل على قوة العادات والتقاليد .

وهكذا يثبت التاريخ - على حد قول لينين - أن الدولة بوصفها - الذي تحدثت عنه الماركسية كثيرا - جهازا لقمع الناس ، وحدث حين ظهر هناك مبدأ انقسام المجتمع إلى جماعات من الناس يستطيع بعضهم أن يملك على الدوام سبل الآخرين ونتائجهم (٢) .

وكان لينين يؤكد بصورة مستمرة - كما كان ماركس ينادي دائما - على الفكرة التي كانت تذهب إلى قبول الدولة في نهاية الأمر ، وقد اتهم الانتهازيين بأنهم أنفسهم انحواها ، حينها ادعوا أن الاشتراكية يمكن أن

(١) لينين ، الأعمال المختارة ، الجزء الثاني (موسكو ، ١٩٢٠) ص : ٣٠٦

(٢) محمد علي وعلي عبد المعطي ، السياسة بين النظرية والتطبيق مرجع سابق ، ص : ٢٤٨ .

تتحقق من طريق التطور السلمى الذى نمر به الدولة البورجوازية ، ولقد نادت الماركسية كثيرا بأن الصراع الطبقي يطرئ في المجتمع الذى تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة ، ويجب أن تنشب الثورة البروليتارية لتنتقل السيطرة على الإنتاج الى ايدى الطبقة الوحيدة التى يمكن أن تمثل المجتمع كله : وانتضاء التدريجي على الطبقات المعارضة . سوف تذبل الدولة في نهاية الامر .

وقد سبق لنا بعض الحديث عن محاولة الماركسية التكيف مع الواقع الجديد املا في قدرة التقاليد للتطبيق ، ويبدو ان مثالا لتلك المحاولة لن يكون اصدق من نظرة ماوتسى تونج الى الماركسية اللينينة ، وكيف انه أحدث بها بعض التعديل حتى تتواءم مع الوضع في الصين الى الحد الذى جعل البعض يرون فيها ازاء ذلك علما جديدا لا ينسب الى اصوله القديسة ، ولقد كتب ماو عام ١٩٢٨ من ضرورة أن تتخذ الماركسية شكلا وطنيا - قوميا - قبل امكنية تطبيقها ، اذ ليس ثمة شئ اسمه الماركسية المجردة ، وقد أوضح في ذلك بأن هناك ماركسية ملموسة فقط ، عرفها بلاتها تلك التى تتخذ طابعا وطنيا ، أى تلك التى يمكن تطبيقها على الصراع الملموس في الظروف الملموسة السائدة في الصين ، ومن ثم فلبست الماركسية مصطلحا معزيا تجريبيا ، ولعل ذلك هو نفس منطلق تيتو في يوغسلافيا حين اختط لنفسه خطا ماركسيا مستقلا عما كانت تؤمن به موسكو في وقته . ويستطرد ماو في الاشارة الى تطبيق ذلك المبدأ قائلا انه اذا كان الشيوعى الصينى مرتبط بشعبه لحما ودما ، ويتحدث عن الماركسية نائيا بها عن الخصائص الصينية ، فإن ماوكسيته هذه تعتبر تحريدا أجونا (١) .

واندس لنا ان نلخص كل ماسبق ان قيل في شأن الدولة ، فانه القول بان الماركسية تذهب الى ان الجمع بين نظام الدولة والحرية

(١) محمد نصر م - محل الى النظرية السياسية الحديثة
(الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص : ٢٤٨ .

نشأ بتعدد التشللط على الثالوية العظمى في مجتمع لحساب قلة صفيره ، وهذا المطلق ذاته هو الذي دعا لانجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست في حاجة الى الدولة من أجل الحرية ، وانما لقمع اعدائها ، وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه عن الحرية ، لاينى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها (من الدولة) (١) .

الا ان هناك من المفكرين من يتخذ مدخلا مغايرا للحديث عن هذه الحرية ، وهو بصدد التعليق على دعوة الماركسية للتفكير والنقد سعبا وراء فهم ما يدور حولها من انكار وتحركات ، وانطلاقا من ذلك فانه يتعين انكما يذهب ماركس - ان يتم انجاز الامور التالية :

— تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكفالة الحرية .

— ان يكون للدولة دور ايجابي .

— اعطاء الاولوية للحريات الاقتصادية والاجتماعية .

واذا ماكان ماركس ينظر الى الحريات نظرة دياكتيكية تشيا مسع مذهبه في كل آرائه ، فانه يحال تحديد ثلاث مراحل زمنية لتحقيق تلك الحريات :

اولا : في اقال الدولة الرأستالية البورجوازية تكون الحريات وهمية وشكلية ، غير ان هذه المرحلة لاتخلو من نائدة ، تتمثل في تدعيم مراكز الاحزاب العمالية ، واعطائها فرصة القيام بالدعاية اللازمة للتمجيد بالثورة والقضاء على النظام الرأسمالي .

ثانيا : بمجرد انهيار الدولة البورجوازية تبدأ المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، التي توجه جهاز الحكم للقضاء على الاستغلال الرأسمالي بجميع صوره ، وفي سبيل تحقيق القضاء على

(١) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ، برجيع سابق ،

اضطلال الاتصال للاتصال يتم أثناء جميع القبول التي تحد نشاط الحكام ،
ويصعد مفهوم الحرية بحدى اهتمام كل مواطن في السلطة الثورية ، وكل
من يعلم نظام الحكم فلا حرية له ، فحينما لشعر للحرية لأعداء الشعب ،
أي لن النظرية الماركسية تنطب المناهض للتبعية ، على الاتساق في مرحلة
ديكتاتورية البروليتاريا ، فالحريات ليست وسيلة للتنمية الحكم
وطغيانهم ، وأما باسم الحرية يكون للحكام حرية الممل ، حتى
يتكثروا من خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين المواطن
من ممارسة الحرية فعليا : فالدولة هي وسيلة تحرير الفرد .

ثالثا : وفي هذه المرحلة الثالثة التي لا يتم الوصول اليها الا بالنفاه
رواسب الرأسمالية ، والقضاء على العقبة البيروقراطية ، وبالوصول
الى تنمية الانتاج القومي ورفع مستوى المعيشة تنتهى ديكتاتورية
البروليتاريا وتبدأ مرحلة الاشتراكية العليا ، وتغنيح الدولة ثم تزول
ويختفى الحكام والسلطة السياسية ويمكن في هذه المرحلة تحقيق
الحريات بجميع مفاهيمها أي الحريات التنظيمية والحريات الجسدية
الاقتصادية والاجتماعية (١) ، وهكذا نكون قد عدنا مرة أخرى ، على الرغم
من الحديث - ذى الشجون - عن الحرية ، ولم يستتبع ذلك من اهتمام
واهمية ، كما نتوقعها من الفكر الماركسي في ميدانها العلم أو من مؤيديه
ونحواليه ، نقول عدنا الى ما سبق إن سلفه ماركس في كل حديثه حول
المحور المركزي الوحيد الذي دارت حوله كل نشاطه الفكرية ، من الفناء
للدولة في نهضة الامر .

(١) مصادر الشرحوى ، النظم السياسية في عالمنا المعاصر ، مرجع
سابق ، ص : ٢٩٨ - ٢٩٩ .

لقد وتعليق

حاولنا فيما سبق اعطاء لمحة موضوعية من الماركسية كذهب
وضى ، أحدث كثيرا من البلبلة في أجواء الفكر ، بما ترك من آثار خطيرة ،
فكانت له تلك البصمات ، التي لا يمكن انكارها على الفكر المعاصر ، في
المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن ثور هناك تساؤلات
في هذا الصدد ، اثر ذلك التزمت - الهستري - للماركسية ، من قبل
هؤلاء المصححين - بلا عقل ولا منطق - للبدا ، مما يجعلنا نسألهم عما
اذا كان هذا الضرب من الفكر يجلي عن القصد والمساءلة ، وهل لنا ان
ننوقف عند جملته التي يسميها نهائية ، لانتعدها بالمناقشة والبحث
والتحليل ، مما قد يؤدي بنا الى رفضها او رفض بعضها ، وهل يمكن ان
نسابر في حتمياته واحكامه المطلقة ، لاسيما وقد أصبح كل شيء في هذا
العالم نسبيا غير نهائي ، اللهم الا اذا تعلق الامر بالذات الالهية . في
الحقيقة تلك اسئلة لاحتاج لوقفة تفكير طويلة لمعالجة الاجابة عليها ،
ماركس لمسلن كبقية البشر ، تنسحب عليه معملات الخطأ والصواب ،
ولمسمعنا انه نبي جاء بكرب مقدس يطمئن علينا الإخذ به كحقيقة لا تقبل
الشك ، وعلى سبيل المثال كيف يقوم فكر على الجسدل - ذى الصيغة
الديناميكية ، جدل الفكر وجدل الواقع - ثم ينادى بعد بحقائق نهائية
مطلقة ، يسميها حتميات ، ويذهب الى فلسفة توأما التعمص والتزمت ،
وقاها جامد متجمد لا يرضخ لموامل تغير أو تغير .

الجدل والمساءلة :

ومن المعروف ان ماركس اخذ فكرة الجدل هذه - كما سبق ان
افضنا - من هيجل ، مع فارق جوهري بينهما ، حيث انه في الوقت
الذي تحدث فيه هيجل عن الديالكتيك او الجدل ، وانتهى الى جعله
مثالا مطلقا ، فان ماركس ذهب معاكسا ومنافضا اياه ، حين ابيغ عليه
الصيغة المادية المطلقة عليه ، ولا عجب في ذلك ، فالمحور الذي دارت

حولته فلسفته كلها هي « المادة » ، بل انه طالب بالمسودة الى العالم المادي ، بوصفه الحقيقة الوحيدة ، وفي ذلك : ان يقول ان الفكر الانساني ماضو الا نتاج عضو جمدى هو « المدخ » ، وتلك هي المادية في بداياتها ! ! منطق لا يمكن قبوله ، والا لاعتبرنا لصوت — بناء على ذلك — الحكم — الذي يصدر من اعضاء مليوسة في فهم الانسان ، صورة من صور المادة .

وهكذا يكون ماركس — وان رفض انجاب المثالي المطلق في العملية الجدلية — فقد احتفظ به في صيرته المادية التي استخدمها منجما في الدراسة والاستقصاء والمعرفة : فصارت تفرع باسم المادية الجدلية .

ولابد وان تكون لنا هنا كلمة ، لانه اذا كانت المادة عند الماركسية هي الاساس الذي تنطلق منه كل الانشطة البشرية ، فكيف تكون المادة المادة جدلية ، والمادة جامدة لا عقل لها ولا ادراك فيها ، وليس الجدل ماديا ، لانه احد خصائص العقل الذي تخلق منه المادة ، والجدل مثل كل شيء هو حركة ميمائيكية متطورة ، فكيف تدعى الماركسية انه يوجد في المادة حركة وهي تخلق من كل ملامح الحياة (١) .

واذا لم يكن للعقل مثل هذه المكانة التي يضفيها الماركسيون على المادة فكيف نقيم العمليات التي لاغناء من العقل فيها ، كيف نقيم عمليات النقد ، ونحدث عن الفكر البورجوازي والفكر البروليتاري ، وكيف يكون هناك صراع وتطور وتعديل في الطبقات وما بينها ، وكيف يمكن ان ترتقى عملية الانتاج وطرقه ، ان لم يكن العقل وسيلتها جميعا الى ذلك ؟

(١) انظر في ذلك :

— Fredrick Watkins, The Age of Ideology, The Political Thought:
1750 to the Present (New Jersey, Englewood Cliffs : Prentice - Hall,
1964) pp . 48 - 49.

ان الديالكتيك المادى الماركسى - فى واقع الامر - هو كليطو لا معنى له من الانفاذ التى نفترض الفكر فى ديالكتيك المادة ، واغلب الظن ان ماركس قد اخطا فى فهمه للديالكتيك ، حين يريد « تعقيل » العنصر اللامعتول فى المادة ، حيث كان يظن ان العملية الديالكتيكية فكرها ونشاطها الحس وهذا وهم وخطا ، وادعاء باطل لا يستند الى منطق او علم ، وهذا هو السبب الذى من اجله وصف كونت - عالم الاجتماع الكبير - سائر المائين والماركسيين ، بأنهم « عقول لا علية » (١) .

والى ماذا تدعو الماركسية ، او كما تدعو نفسها الاشتراكية العلمية ، ليس الى اقامة المجتمع الذى يخو من النظام الطبقي ، وكيف يتسنى ايجاز ذلك ، والمجتمعات البشرية تسير نحو التخصص والتخصص الدقيق للنشاط الفردى ، مما يركز ويوصل الانتماءات المهنية ، التى هى الاساس الذى تنطلق منه الطبقات ، الامر الذى يجعلنا ننتع الماركسية - كما فعلت هى بالنسبة للاشتراكيات الاخرى السابقة عليها - بالمثالية وعدم الواقعية ، او القابلية للتطبيق ، ومن ثم فانه يمكن الاحتياط بقائمة المدن الخيالية صعبة التحقيق ومستحيلة المثال ، ومن هم على شاكلتها ، مثل جمهورية افلاطون ، ومدينة البواربى الفاضلة ، ويوتوبيا توماس مور ، مدينة الشمس لتوماسو كابلانلا ، حيث انها جميعا لم تقتصرن ببرنلج تنفيذى او وسائل تطبيق ، ولذلك فلم تتعد كونها مجرد صيحات او خطبايات او آمال للاصلاح ، وكم حاولت بعض هذه الاشتراكيات ان تجد لها نصيبا فى التطبيق العيلى ، إلا ان التوفيق لم يجانها فى كثير او قليل .

وهكذا يتضح لنا كيف يتارجح ماركس بين المادية والمثالية ، مما

١. ل. ميري محمد اسماعيل . سبب عدم اجتماع الماركسى ، مرجع سابق ، ص : ٢٣٥ ، نقلا عن بتروى ، ترجمة عبد الرحمن بسدوى ، مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة (القاهرة : الادارة العامة للثقافة ، ١٩٧٥) .

يجعل بعض المفكرين يظنون أنه إنما يتم بعملية تطبيق وترقيع بين المثالية والمادية ، وفي بيان ذلك يقول علاء الدين المعري عباس العقاد : أنه من قبيل الترقيع أن تستعمل فلسفة هيجل من المثالية إلى المادية ، وتدمجها بمصطلحاتها وأدوارها ، ثم يعضى في شرحه فيتحدث عن الفلسفة النظرية — وهى عبارة عن تصورات الذهن التى قد يصل فيها صاحبها إلى غاية ما يصبو إليه لتقريب الحقيقة إلى الإدراك الإنسانى — فكيف يدعى ماركس أن هذه التصورية باطلة في النظر عند هيجل ، وصانقة في الواقع على يديه (١) .

ولاشك أن هذا الترقيع عرض الماركسية إلى كثير من التمديد والتفسير الجذريين في أصولها المنهجية والفكرية في أقل من ربع قرن ، والحق أن الفكر الشيوعى منذ ولد كان في وضع لا يسمح له بالحياة والاستمرار إلا بمقدار القوة التى يملكها أصحابه ، والفارق يكبر بين هذه القوة وتلك التى يمتلكها الفكر في حد ذاته ، والتى تتيج لسه أن ينطلق إلى التخطيط والتشكيل ومن ثم ماتتاء والاستمرار عبر الاجيال مكونا أتباعا آخرين ، ولعلنا لاندعى جديد أن قلنا أن الفكر الذى يفكر إلى الإمالة لا تتدبر له مثل هذه الاستمرارية ، حتى وإن استطاع أن يلهم أمواتا يملكون أرقاما ولكن لن يكون إلا بصورة وقتية فقط .

ويضيف الدكتور مصطفى طمى انتقادات أخرى إلى ما سبق الحديث عنها ، فيقول أن بطلان المذهب في فلسفه المادى يظهر في محاولة استخراج الموجودات على اختلاف أنواعها من المادة البحتة ، وإذا كانت

(١) مصطفى طمى ، الإسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة ، الطبعة الثالثة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ص : ١٤٥ . نقلا عن : عباس العقاد ، الشيوعية والإنسانية ، ص : ١٤٤ .

والنظر كذلك :

— جان توشار ، مرجع سابق ، ص : ٥٧٠ — ٥٧١ .

الظروف المادية والاقتصادية تؤثر على حياة الانسان ، فان هذا الاثر لا يبعدو ان يكون تكييفا لهذه الحياة ، وتوجيها لبعض اممال الانسان ، لا انه لابد وان ندرك اخيرا ان القوى تبقى ابدا ، وان الوجدان البشرى ان ينعم طالما ان المصدر الذى يستقى منه روائده عوامل البقاء ، لايزان تتمثل به مظاهر الحياة .

من وجهة النظر الفلسفية والعلمية

ومما يؤخذ على التطبيق الفلسفى لمبدأ التقيض فى الفلسفة الماركسية انها تنف لتتقرب تحول المجتمع الراسمالى الى التقيض او المقابل له وهو المجتمع الشيوعى ، ولكنها لا تتقرب انهيار المجتمع الشيوعى ، على الرغم مما تدعيه الماركسية بن احتواء كل شىء على نقيضه ، مما يجعلنا نتوسع سقوط هذا الاخير ، والا فلن تكون الفلسفة الماركسية الا مجرد آراء ليس لها من نصيب يعول عليه فى واقع الامر .

ونستطيع ان نضيف الى ماتقدم لم يعرف عن محاولة ماركس تعديل مهمة الفلسفة ، بحيث يجعلها قاصرة على التغيير ، كمنهج يرسم طريقا للتفكير والعمل فقط ، ومن هنا لم تنجح هذه الفلسفة فى تفسير المتولات الرئيسية عن الانسان والسلم والمصر ، ومن هنا ايضا جاء مقتل الفلسفة المادية ، حيث انتهت الى شىء غريب ، لا هو بقوانين العلم ولا بالفلسفة المثالية الخالصة لتفوق الاخرة بنقطة بدء صحيحة ، هى وجود الله وجودا مجردا ، كذلك انهيار سلطان التفسير المادى تحت ضربات العلم حيث اصبح العلم يعنى بجزئيات نروجه كالتنبات والحيوان والطبيعة والكيمياء الى آخره ، اصبح لكل نوع ولكل فرع من نوع قوانينه وعليه الخاص وظهر بذلك عجز المادية عن تقديم التعليل الصحيح المتفق مع نتائج العلم (١) .

(١) مصطفى حلمى ، المرجع السابق ، ص : ١٤٥ - ١٤٦ .

واذا ما كان العلم ثابتا في كل زمان ومكان . متوحدا في لغته ؛
عالميا في مصطلحاته وأدواته ، فكيف يكون هناك علم بروليتارى وعلم
بورجوازى ، مما يؤدي الى خالى نوع من الذاتية في المنهج العلمى ، وهل
يمكن ان يتقوقع البروليتاريون حول انفسهم ، راضين الاخذ بمنجزات
العلم البورجوازى ، اذا ماحدث وتطور هذا عن ذلك ، ان العكس هو
الصحيح تماما حيث نجد ان الدول التى تدعى انها تطبق الماركسية تسمى
الى الدول الرأسمالية تخطب ودعا عسى ان تنفيض عليها مما افاء الله
لها من علم متقدم ، وتكنولوجيا متطورة ، بل لقد وجدنا ان السدول
الماركسية تتخذ طريقا لا اخلاقا في بعض الاحيان ، في سبيل تحقيق ذلك
سواء في عمليات التجسس ام في عمليات الاختطاف - كما يتم بالنسبة
للخائنات - للاطلاع على اسرارها التكنولوجية ، الى غير ذلك من وسائل
غير شرعية .

وفي الحقيقة ان ذلك تكوّن بالعلم وموضوعيته ، فما سمعنا عن
علم طبى او طائفى ، تمارسه فئة دون اخرى ، او شعب دون آخر
اذا ماتوا نراهم كل متطلبات الاخذ به ، ومن المعترف به من الجميع
ان العلم عالمى غير بيئى لا وطن له ولا جنسية ، فاذا ماحدث به تقدم هنا
عكسته البيئات الاخرى هناك ، والا لما كانت كل هذه الاجهزة التكنولوجية
المعدة قد انتشرت في مختلف البلدان بما فيها الدول التى لم تحظ بمعد
بدر كبير من التطور التكنولوجى ، اللهم الا اذا كان ذلك التقدم ذا صلة
بأمن البلد وامنه ، فلا لوم عليه ان يأتذ في الاحتفاظ به سرا غير معلن .

وبالاضافة الى كل ماتقدم هناك اهتزاز الاسس العلمية للمادية بعد
ظهور « نسبية آينشتين » ، وقانون « عدم الحسم عند هايزنبرج » في
الفيزياء الحديثة وحساب الاحتمالات والاعداد العظمى في الرياضيات
وتسميها في الملل الانسانية ، والحرب الساخنة والباردة ، العسكرية
والسياسية والايديولوجية في قلب العالم الماركسى ، والمتمثلة في التناقض

الموجود بين هذين التطبيقين اللذين ينتهيان الى طبقة واحدة والى عقيدة واحدة ، وكلاهما في يده قيادة الطبقة العمالية ، ذلك التناقض هو في الحقيقة اشد وأعمق من التناقض الموجود بين كل منها مع اقطاب العالم الرأسمالي ، الى درجة ان الشيوعية الروسية تقوم من ناحية بالسمى الى التعاون مع الرأسمالية الاوربية ، لوضع المشروع العسكري لأمن اوربا ضد الخطر الشيوعي الصيني ، اى ان قضية الأمن والمنفعة الاقليمية ابدى من مصالح الايديولوجية والمانع الطبقة ، ومن ناحية اخرى تقوم الصين الشيوعية الثورية بعمد معاهدة ضد الهند مع احدى الدول الاعضاء في الحلف المركزي ، وتلك كلها امور تتناقض قطعيا مع الجدلية والاشتراكية العلمية والحتية التاريخية ، نهى دناع عن السلام العالمى ، وماهو أهم هناك « التمايش السلمى » بين الرأسمالية والابريالية العمالية وبين الشيوعية والبروليتاريا الثورية ، والعجيب ان ذلك يحدث في احد اقطاب الماركسية الكبار في العالم الان .

وقد ظهرت فكرة الحتية ، حين توصل بعض العلماء الى مبدا حتية القاتون العلمى القائم على مفهوم السببية التجريبية ، حيث تراعت لجاليليو ونيوتن قوانين الفلك والمادة في حتية لا تكاك منها ، وليتها وقفت عند هذا الحد في تفسير الحركات الطبيعية — ولو مملت لكان لها عفرها بسبب تصور المنهج التجريسي في وقتها — انها امتد طففايتها بفعل غرور الآخرين بها ونموذهم وشهرتهم العلمية لكى تشمل من العلوم والمعارف ما ليس للتجربة فيه نصيب كعلوم الانسان من اخلاق ونفس واجتماع وتاريخ (٢) .

(١) على شريعتى ، ترجمة ابراهيم الدسوقي ستا ، العودة الى الذات (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٩٢ .

(٢) احمد ابراهيم الشريف ، الحكم والحرية في القنانون العلمى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص : ٢٢ ، ٢٣ .

ولكن ثبت في ضوء التقدم العلمى الحديث خطأ فكرة الحتمية ، وحرًا
محلها الاحتمال والظن والتخمين . فاعلم اذن هو تصورات ذهنية ناشئة
عن الملاحظة والتجريب من شأنها ان تنشر الجديد من الملاحظة والجديد
من التجريب ، وبناء على هذا التفسير فاعلم ليس مطلقا يبحث عن
اليتين غاية ، ولكنه على الاصح مطلب نجاحه يتوقف على درجة
استمراره واضطراده واتصاله .

واذا كان لنا ان سنعرض بعض آراء الماركسيين الذين وقفوا وقفة
موضوعية ازاء الفكر الماركسى . فاعلم من اولهم المواطن الالماني العالم
برنشتين الذى آمن بهاركس وعاصره ، ولكن حين وجده يذهب بعيدا في
مناداته بسلادة العايل الاقتصادى نقط وتحكه في التطور الاجتماعى ،
وحيث وجده ينكر وجود العوامل الاخرى في عمليات الحياة فيما يعتبر
تحيزا غير موضوعى ، لعدم الاعتراف بواقع اجتماعى يفرض نفسه بفض
النظر عن الاراء الشخصية ، اقول حين وجده يذهب الى ذلك عارضه
بشدة وتصدى للرد عليه وتفنيد رايه في هذا الشأن ، وكان هناك كذلك
كل من كاوتسكى ولورنز فون شتين اللذين اخذا على ماركس اهماله
للناحية الاخلاقية ، وقد استبعدوا جميعا ان يقوم العمال بالثورة على
حكومة نبذل جهودها لصالحهم باصدار التشريعات اللازمة لعلاج المساوىء،
الاجتماعية ، ثم انهم ذهبوا كذلك الى ان الوسيلة الوحيدة للسيطرة
البروليتاريا على شئون الدولة كانت في تثقيف وتعليم الطبقة العمالية
نفسها حتى تكون قادرة على التصرف السليم في الانطلاق نحو الاهداف
التي حددها ماركس .

ومثال آخر نجده في كارل ماهايم - عالم الاجتماع الالماني الشهير -
واحد الرواد الاوائل في علم الانكار : الايديولوجيا - وهو الماركسى الذى
لم يكن ماركسيا خالصا . حيث رفض بعض احكام الماركسية ، وذهب الى
ان التغيير الاجتماعى الذى عاصرته الماركسية . هو العلة الخلفية المباشرة

التي انت الى التركيز على « الاساس السئلى » فى دراسة التغير الاجتماعى الكامن فى بنية المجتمعات ، بمعنى أن ماركس قد انشغل فقط بوظيفة الاقتصاد فى البناء الاجتماعى (وكأنه كان بذلك يريد ماسبق أن اعترض عليه « واطنوه السائقون ») ، ولم يلتفت فى نفس الوقت الى تلك الوظائف والادوار التى تقوم بها سائر الانساق الاجتماعية الأخرى ، فلقد أغفل — على سبيل المثال — وظيفة النسق السياسى ، بمثل ما اُغفل دور الموقف المسكرى ومنجزات تكنولوجيا الحرب ، وان كان ماركس فى ذلك يخضع لبعض معطيات عصره ، حين يجعل الاقتصاد يضع حجر الأساس فى بناء المجتمع الصناعى ، وحين يبرز النسق الاقتصادى ملامح التغير الاجتماعى التى تطرا على معالم التطور فى بناء المجتمع الجديد ، ويرد مانهام على ذلك كنهه بالتركيد على وجود عناصر أخرى جوهرية ، تعمل على تحديد مسار المجتمعات ، وتشكيل أنساقها وبرامجها ونظمها ، فك هى عوامل التشكيل السياسى ، حيث أن أى تغير يطسرا على هذه السمات ، كما أن أى اختراع تتوصل اليه فى ميدان التكنيك انحرى ، أو أى اكتشاف فى ميدان التنظيم الاجتماعى أو الدعاية لايسد وأن يؤدى فى النهاية الى تغير واضح على سمات ثقافة المجتمع ، والى تحول اكيد فى شتى أنساقه ونظمه (١) .

الرد على الماركسية فى موضوع الدولة :

ونعود الى موضوع الدولة الذى تذهب الماركسية الى حنبة انتقالها من مرحلة الدولة البورجوازية الى مرحلة دولة البروليتاريا ، وذلك عن طريق الثورة العنيفة ، بينما أن الفاء هذه الأخيرة — دولة البروليتاريا — فى نهاية فترة الانتقال الى المجتمع اللابطبى ، لا يكون الا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها « لادارة الأشياء » الجديدة شيئا فشيئا ، وتلك هى التسمية التى يطلقها ماركس على جهاز الحكم الذى

(١) تبارى محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٠ .

يقوم في الرقعة الجغرافية المحددة ، بعد ذل الدولة البورجوازية وانتفاء الدولة البروليتارية ، الا ان هذا الاستسلام او التحول الاخير يتم تلقائيا وفي صورة سلبية ، وعليه فانه لا يحتاج الى عمل عنيف من جانب المجتمع الجديد ، وانما تسلم دولة البروليتاريا - في نهاية فترة الانتقال - الروح تلقائيا تنبوت ، وتا طبيعيا لتظهر « ادارة الاشياء » مكانها شيئا نشينا حتى اذا ما استقرت ووضحت معالمها فتعدت الدولة صفتها السياسية لتصبح مجرد ادارة لاشياء المشتركة في المجتمع الشيوعي ، الجديد ، الذي يستطيع ان يخط حينئذ على علمه عبارة « من كل حسب قدرته ولكل وفق حاجته » .

ومنطق الماركسية هذا في شأن الدولة لابد وان يؤدي الى القول بان الجمع بين نظم الدولة وحرية امر مستحيل ، اذ كيف تتصور الحرية في ظل جهاز « الدولة » ، الذي شأ يقصد التسلط على الغالبية العظمى في مجتمع لحساب انقة الصغرة ، وهذا المنطلق ذاته هو الذي دعا انجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست في حاجة الى الدولة من اجل الحرية ، وانما لتقع اعدائها وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه عن الحرية لاياتى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها « من الدولة » (١) .

ولكن كيف يمكن ان تتحقق حرية الانسان داخل نطاق الضرورة المادية ، ان الماركسية فلسفة تؤمن بالمادة وحدها دون العقل ، نهى بهذا المعنى فلسفة مضادة للعقل ، وهو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن حرية الانسان المتهتلة في حرية الفكر الفرعية التي نادى الماركسية بوجود توافرها في ظل الحرية الاجتماعية ، واتى ليس لها وجود على الاطلاق امام سيادة الدولة وسيطرتها ، وقد يشار في نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الى توغر ذلك الضرب من الحرية فيمن يتولون قيادة الدولة او الحزب فقط .

(١) محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٤٣٥ .

وكيف يمكن أن تستط من الدولة صفتها السياسية لتحل محلها
ادارة الاشياء في مجتمع لا طبقي ، يقوم كيانه على مشروع اقتصادي ضخم
وقوامه : « من لا يعمل لا يأكل » ، ومن كل حسب قدرته ، ولكل وفق
حاجته » ، ألا يتطلب هذا الكيان اكراها سياسيا أشد بطشا من ذلك
الذي ينتضيه المجتمع البورجوازي ، ولابد أن تقوم في ذلك المجتمع الشيوعي
علاقات وتفاعلات مختلفة مما يختم قيام سلطة لتنظيمها ، التي لو انتقدت
لوقع المجتمع في فوضى لا يستقيم معها أى نظام سواء كان اجتماعيا ام
اقتصاديا ، وكيف يمكن أن نتخيل انسانا مواطنا عاديا يستطيع أن
يعيش بلا دولة تحببه ، وبلا سلطة قوية تحفظ له أمنه وتوفر له
امانه (١) .

(١) أنظر في ذلك :

— ثروت بدوى ، الأنظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ،

١٩٧٥) ص : ٢٣٠ — ٢٣١ .

من وجهة نظر الصراع والثورة :

وبالإضافة الى مذهب المادية ومذهب الحتمية وغيرها ، اصطلاحنا سابقا على تسمية الماركسية بمذهب الصراع ، وقد ذهبت ازاءه الى الحكم السابق الاشارة اليه ، بان تساريخ أى مجتمع ماهو الا تساريخ صراع الطبقات فيه . وهذا الصراع الطبقي هو القوة المحركة التى تعمل فى داخل النظام الاجتماعى . وتقل التاريخ من نظام الى آخر ، وفى هذا كله كان ماركس يدعى — كما هو معروف — انى ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقات الأخرى ، ومن ثم يكون صراع الطبقات هو شعار العمل الذى يجب رفعه بصورة دائمة . والذى ينبغى عليهم أن يملوا على أساسه بلا هوادة . حتى يصلوا الى الاطاحة بالطبقات الأخرى المناوئة لها . ولن يتم انجاز ذلك الا بالوسيلة الحاسمة والسريعة الا وهى الثورة .

والصراع عند ماركس يطلق من عدة مصادر أساسية هى :

— عدم توزيع وسائل الانتاج بشكل عادل ومتساو على أعضاء المجتمع .

— ونتيجة لذلك ، يتكون هناك نوعان من الأفراد ، الأول مالِك لوسائل الانتاج وهم الأقلية ، والثانى فاقد لوسائل الانتاج وهم الأغلبية .

— ويترتب على ذلك توزيع السلطة بشكل غير متساو ايضا بين فئتين من الأفراد ، الأولى مالكة للسلطة والنفوذ والثانية فاقدة لها .

— وهذا بدوره أدى الى بلورة شعور فكرى وحسى لهذا التمييز الاقتصادى والسلطوى ، الذى بدوره أثر تنظيمات اجتماعية متباينة فى أهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية .

— ثبوت فى علاقات الانتاج وتطور سريع هائل فى قوى الانتاج (١) .

(١) معنى غدل عبر ، نقد الفكر الاجتماعى المعاصر (بسيروت : دار الاناق الجديدة : ١٩٨٢) ص : ٢٠ — ٢١ .

إلا أنه يمكن الرد على ذلك كله ، بما حدث من تطور في أحوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية ، خلال تلك الحقب الزمنية التي نعيشها في أزمنة المعاصرة ، التي حقق العمال فيها عن طريق التشريع كل ما كان ماركس يصبو إلى تحقيقه عن طريق الصراع والثورة ، مما نتج عنه أن خفت حدة تلك التوترات التي سيطرت على العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، ويكتنينا دليلا على ذلك ماحقته الطبقة العاملة في مصر الآن - وهو مؤثر لما يحدث في العالم أجمع - من مكاسب في المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يعتبر قلبا للهزم السكاني ، ولعل التحسن الذي طرأ على معدل الدخل للطبقة العاملة ، والزيادة التي حدثت في نسبة الاستهلاك ، مايدعم هذا الرأي تماما .

وإذا كان ماركس يعتبر بذلك من الصراعين الماديين طبقا للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لأنه ينظر إلى العلاقات المجتمعية على أنها قائمة على معطيات وانفrazات العامل المادى الذى يولد شعورا انسانيا للفرد ، وتركيبا حضاريا للمجتمع ، فأننا لايمكن أن نذهب معه ونفرض الطرف من معطيات وحاجات وأهداف الحكومة والأحزاب السياسية والقانون والتفصيلات الأخرى التى بها تستقيم حياة الدولة ، وذلك بالإضافة إلى البناءات الأخرى من آداب وفلسة وأخلاق ومن ودين وما إلى ذلك من قيم وأعراف وتقاليد (١) .

وإذا كان ذلك من الصراع فماذا عن الثورة ، الوسيلة الوحيدة لتغيير واجهة المجتمع عند ماركس ، التى لن يتم إنجازها إلا إذا ملحق بالبنية ذاتها مثل هذا التغيير ، وإذا ماكانت الثورة ظاهرة مشروعة فى حد ذاتها - طبقا لما نذهب إليه الاظلة الديمقراطية فى عصورنا الحالية - وإذا ماكان الصراع كظاهرة اجتماعية هى السمة الغالبة المسيطرة على المجتمعات البشرية - كما تحدثنا كثيرا من قبل - فهل لنا أن نقيم المجتمع

(1) Enrich From, Marx : Concept of Man (New York : Unger Publishing House, 1961) p. : 3.

على علاقة مراعاة أبدية وثورة دائمة ، وهل يقتضئ أن يكون المجتمع في حالة حرب دائمة مع نفسه ، حقيقة أن المجتمع لا يمكن أن يخلو في أى وقت من الأوقات من حالة من حالات الصراع ، إلا أنها حالات هائلة محتملة في أغلبها لا تتحول الى عصف وثورة وقتل وقتل . الا نسيا ندر ، وسرعان ما يحتويها النظام ، ومن ثم تكون عوامل تطور وبقاء ، والا لتحول المجتمع الى حالة الطبيعة التي افترضها هوبز ، حين كان الانسان مزبصا ابد لأخيه الانسان ، ثم ان كل من كتب في هذا الموضوع من رجال الاجتماع ، مثل دوركايم وكارل ماركس وجورج ميل ، ذهبوا الى استحالة وجود مجتمع تسيطر عليه مظاهر العنف والعدوان بصورة دائمة ، مما لا تتحقق معه عوامل الامن والاستقرار والطمانينة ، وهى عناصر جوهرية حيوية في اقامة المجتمع السوى الذي لن تقوم العلاقات بين مكوناته على عصف وحرب .

وفى ضوء التطورات الطبيعية في المجتمعات الصناعية ، يتبين لنا انه لم يكن بالضرورة من طريق العنف ان تحدث تلك التطورات ، بل كسبان هناك البديل للصراع الطبقي ، وقد تمثل في انكسار اخرى لاتست الى الماركسية بصله ، مثل التكامل والتكامل الاجتماعي ، والتعاون والمشاركة الوجدانية ، والاحساس العميق بالقومية ، واعتقد ان قيام حزب العمال البريطانى لم يكن نتيجة لاي من تفاعلات الماركسية ، وهل قامت الثورة السوفيتية الا في مجتمع زراعى عانى فيه الفلاحون والعمال من وطأة الفقر والجوع والحرمان ، ولم تتم الثورة في المجتمع الصناعى في حوض الراين بالمانيا ، كما كان يتبها القاتمون على الثورة الصناعية ، على الرغم من توافر الشروط لقيام الثورة فيه وانطبائها عليه (١) .

لقد ضحى ماركس بالحقيقة في سبيل الثورة والصراع اللذين يجدر فيهما الحل لكل التناقضات التي يزخر بها المجتمع ، مما يثمر في نهاية الامر

(١) انظر في ذلك :

- جان توشار ، مرجع سابق : ص : ٧٤

استئصال اسباب التوتر الذى يفرضه الاختلاف الكبير فى دخول الاسراد فى المجتمع الواحد ، ولكن هل لابد من نشوب الثورة لمعالجة الاعراض المرضية التى تطرا على البنيان الاجتماعى ، وهل لابد من الاطاحة بالذئف بكل المظاهر الاقطاعية ، الا يمكن ان يعمل المجتمع على التغيير والتطوير بدون هزات قد تعصف بكيانه ، فى الحقيقة ما من انسان هناك يمكن ان يحرم الطبقات المطحونة من ان تعبر عن سخطها وتذمرها ، وان تصرخ مطالبة بالعدل ، اللهم الا اذا كان هيكلتورا يفرض مايشاء من نظام ، ومعلومات التاريخ تثبت لنا فى اكثر من حالة ان مثل هؤلاء الحكام لن يطول بهم الابد طويلا مهما هيات لهم الظروف تدرا من الاستمرارية الزمنية (١) .

ويبدو ان سيل المنتقدين لفكرة الصراع عند ماركس لن ينقطع ، طالما وجد هناك مفكرون يعايشون منطلق الحياة بفكر سليم غير منحاز ، ولاسيما لدى رجال الفكر الاجتماعى الذين اسهبوا بتدبر وانصر في محاولة حل مشكلات مجتمعاتهم ، ولكن بغير ذلك الطريق الذى ارتضاه ماركس وقد آثرت ان نتطرق لوجهات نظرهم الكلية فى هذا الصدد - على الرغم ان بعض اجزائها تعرضنا اليها سابقا - حتى نكتل الصورة الموضوعية ، ونفعا لما يمكن ان يوجه الى احدهم بالانتهام بالذاتية .

ومن اول هؤلاء المفكرين نجد رايت ميلز الذى انتقد الفكر الماركسى عن الصراع فى النقاط التالية :

١ - صور لنا ماركس ان الصراع الاجتماعى يستقطب جميع اجزاء المجتمع الانسانى وهذا يحدث نادرا ، انها يحدث فقط فى المجتمعات الرأسمالية ، ولا يحدث فى المجتمعات الاشتراكية ، فلا يمكن ان يعمم هذه النتيجة على كافة انواع المجتمعات الانسانية ، وكان من الاجتر بماركس ،

(1) Karl Mannheim, Man and Society in an Age of Reconstruction
(London : Kegan Paul, 1942) pp. : 240 ; 245.

ان يقول في دراسته للصراع الماركس الاجتماعي الاكثر حدوثا ، كصراع المجتمعات الرأسمالية مع الاشتراكية مثلا . وهنا اعطى ملز (وحدة تحليلية لتقدي ماركس) حيث استختم ماركس الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية للصراع ، بينما اقترح ملز وحدة اوسع منه وهى صراع المجتمع الرأسمالى مع الاشتراكي ، الذى يحدث بشكل دائم في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وذات فعالية اكثر من الصراع الطبقي .

٢ — ارجع ماركس الصراع الاجتماعى للعامل الاقتصادى ونظام الملكية ، وهذا ليس بكاف لتحديد مصدر الصراعات الاجتماعية فهناك مصادر حضارية ودينية واجتماعية وشخصية لم يذكرها ماركس . وهذا يربط ملز مصادر الصراعات الاجتماعية بمكونات البناء الاجتماعى العام وليس بمصدرين كما ذكرها ماركس ، وقد توسع ملز في اقتراحه هذا وهو ضرورة ربط المصادر البنيوية مع الطبقة في احداث الصراعات الاجتماعية ، فنظام الملكية والعامل الاقتصادى الاجتماعى العام تسهم فيه العناصر البنيوية من حضارية ودينية واجتماعية وشخصية) .

٣ — اكد ماركس على نواة الصراع الاجتماعى الطبقي القائمة دائما على المصالح الطبقي . ولا يمكن ان يعم هذا ، فقد تكون هناك مصالح غير طبقي لم يذكرها ماركس . لقد اراد ملز ان يبرز المصالح السلطوية الكائنة في البناء الاجتماعى كمصدر آخر في احداث الصراع الطبقي ، بمعنى تمسك اصحاب المراكز المتسلطة بمصالحهم التسلطية ، ومحاولة حصول افراد المراكز الضعيفة على بعض مراكز القوى ، وجود الحراك الاجتماعى الذى لايسمح لانباء الطبقة العاملة بالصعود الى اعلى السلم الاجتماعى ، ويحافظ على ابناء الطبقة الغنية بلبقاء في مراكزهم العليا .

٤ — ارجع ماركس التغيرات الاجتماعية الى الصراع الاجتماعى ، ولا يحدث هذا دائما ، فهناك تفسيرات اجتماعية مصدرها الاحتكاك الحضارى ، والحرب والتأثيرات التقنية وتأثيرات الصنفة المختارة التى

لم يذكرها ماركس وقد اراد ملز أن يربط التغيير الاجتماعى بالكثير من عامل واحد على عكس ما فكره ماركس ، حيث ربط التغيير الاجتماعى بالمجتمعات التى تحدث فيها صراعات طبقية، بينما اراد ملز أن يتوسع فى مفهوم التغيير الاجتماعى حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات الطبقية ، كالمجتمعات الاشتراكية ، وعلى الرغم من ذلك ، هناك تغيرات اجتماعية تحدث فيها بسبب الاحتكاك الحضرى ، أى تفاعل حضارة المجتمع الاشتراكى مع حضارة مجتمعات أخرى غير اشتراكية ، أو بسبب تطور تقنيات واختراعات جديدة ، أو عن طريق الصنوة المختارة (كالقادة الحزبيين ، وقادة المجتمع المنتخبين ، العسكريين والمفكرين والعلماء والادباء) فى تغيير مجتئهم ومنع عباية التقدم الى الامام وهذا يبين ان الصراع الطبقي ليس هو كل شىء فى احداث التغييرات الاجتماعية ، فهناك مجتمعات لا طبقية ، ولايعنى هذا انها لا تتغير ولا توجد هناك عوامل أخرى غير الصراع الطبقي فى احداث تغيرها (١) .

ان محاولة ملز هذه تستهدف توسيع وتعميق احتمالات وتوقعات ماركس فى دراسته للصراع الطبقي فى المجتمع الانسانى ، فلا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية فى مجتمع رأسمالى وتعميها على المجتمعات الاشتراكية ولقد اضاف ملز مصادر أخرى الى مصادر الماركس (وهى المصادر البنيوية، ووسع من دائرة الصراع — من طبقى الى مجتمعى — وقلل من تعميمات ماركس النظرية ، وبهذا اضاف ملز حقائى جديدة للفكر الماركسى الصراعى لم ينتبه اليها ماركس (٢) .

وبعد ذلك يمكن ان نتعرض لوجهة نظر أخرى تلك الذى ذهب اليها عالم الاجتماع فاندن برج ، والتى تطرق فيها الى معارضة ماركس تماما فيما

(1) Wright Mills. The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford : University Press. 1959) pp. : 36 - 71.

(٢) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص : ٦٦ .

نادى به من معطيات الصراع ، وبالمثل لابد من فكرنا بالكامل حتى ولو جاء بعضها تكرارا لما سبق أن تحدث عنه ملز ، انطلاقا من محاولة احباط الحلقة حول ماركس بهذا اسقاط الفكر الصراعى لديه ، وتلخص وجهة النظر هذه في النقاط التالية :

(١) كان فكر ماركس عن الصراع مركزا على المجتمعات الانسانية بصورة عامة ، مهلا للصراعات الاجتماعية التى تحدث بين الجماعات وانساق النظم الاجتماعية ، فالمجتمع — فى نظره — يتكون من عدة جماعات مختلفة فى الجنس والعمر والمهنة والاقامة والثروة وعلاقة الإنتاج والقوة والنفوذ والسلطة والسمعة الاجتماعية والميراث والفعل ... ومثابه . وهذه الاختلافات تؤدي الى ممارسة ادوار مختلفة داخل انساق المجتمع ، ونهم مصالح خاصة بهم ، ومن المحتمل جدا ، ان تتصارع هذه المصالح فيما بينها بسبب تضارب اهدافها وطرق ممارستها على الصعيد الواقعى ، بمعنى وجود اكثر من جماعتين متضادتين داخل المجتمع ، ولايوجد تداخل فيما بينها ، وليس من المعتول ان ننظر الى المجتمع بانه متصارع من خلال طبقتين متضادتين فى مصالحها الاقتصادية ، وهناك مصالح اخرى انسانية ، ذاتية ، سياسية ، حضارية ، سلطوية ، عقائدية ، جغرافية ، مهنية ، هيمرية ، ومثابه ذلك ، متضاربة تعمل على تقسيم المجتمع الى عدة اقسام متنازعة ومتصارعة ، واختصارها الى قسمين فقط ، ان ذلك يعتمد عن الواقع الاجتماعى .

٢ — ان الفلسفة الديالكتيكية التى استخدمها ماركس لتفسير الصراع الاجتماعى ، كانت ملتزمة على ثنائية عناصرها ، حيث قسمها المجتمع الى طبقتين متمايزتين ومتضاربتين ، ولكن واقع الحال ان (الشيء يولد اعدادا كبيرة ومختلفة من المضادات والركبات فى آن واحد) فلماذا اختصرها ماركس الى طبقتين متضادتين فقط ؟

٢ — ان العملية الديالكتيكية ، مامى الا مصدر للتفسير الاجتماعى

وليس كل شيء ، كما صورها ماركس . فلبناء الاجتماعى لم يُلْخَذ به ، فى حين انه اولى واجدر بالاهتمام من العملية الديالكتيكية لانه يتضمن الحالات الساكنة والديناميكية ، اى تحدث فيه الظواهر المعراية والتضامنية فى آن واحد . والتغير الاجتماعى ، ماهو الا ظاهرة اجتماعية تحدث داخل النظام ، قد يحصل من خلال تضارب عوامل مختلفة ومتباينة فى الاهداف والمصالح وقد تكون هذه العوامل على شكل قيم وانكار وادوار وانساق ونظم جماعات ، وهذه مكونات البناء الاجتماعى . والعملية الديالكتيكية تدرس التضاد والصراع بين القيم الاجتماعية والسياسية والفكر الدينى والنظريات العلمية والفلسفية ، فهى اذن تشمل اكثر من عنصرين بشائين ، وتعكس عناصر البناء الاجتماعى متكاملة . فكان من الاجدر بماركس ان يستخدم عملية بنائية اوسع انفا واكثر فعالية من الديالكتيكية فى تفسيرات التغير الاجتماعى (١) .

ونأتى الان الى مفكر مرموق آخر ، ساهم بقدر كبير فى الدراسات الاجتماعية والسياسية ، وكتب فى علم الاجتماع السياسى محاولا الوصول الى اعماق المشكلة الاجتماعية ، اشتهر بأرائه النقدية التى سبقت عصره ، ذلك هو المفكر التقدمى البريطانى توماس بوتومور ، وكان قد وجه النقد المبرر لماركس فى النقاط التالية فيما يتصل بفكرة الصراع لديه :

١ - ان الشعور الطبقي الذى استخدمه ماركس فى فكرة الصراع كان مفهومًا واسعًا وشاملاً ، فكان من الاجدر ان يحدد ابعاد هذا المفهوم تحديداً علمياً وموضوعياً .

٢ - اكد ماركس بان انكار (الحاكم) ماهى الا انعكاس لانكار

(1) Vandern Berghe, Dialectic and Functionalism, in Walter Wallace (ed.), Sociological Theory (Chicago : Aldine Publishing Co., 1969) pp. : 202 - 210.

طبقة خاصة بطبقة الحكام ، لكنه لم يأخذ بنظر الاعتبار مدى فعالية واعية هذه الإنكار في المجتمع ، أى هل هي تخدم المصالح المصم ، أم الطبقة الحاكمة فقط ، وإلى أى درجة تحصى مصالح هذه الفئة ومدى تسلطها على أفكار الفئات الأخرى ، وعلاقتها بالبناء الاجتماعى العام ، ولم يذكر لنا الإنكار المضادة التى تعكس أفكار الطبقة العمالية ومدى قوتها وديمومتها فى تطويق الفكر التحكى الذى تبنته الطبقة الحاكمة وتدرتها على الإطاحة بها ، وتبايلتها على تنشيط أفكارها وعكس معاناتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل امين وسليم وفعال ، ومدى فعاليتها فى أخذ مكانة الصدارة فى الفكر الاجتماعى .

٣ - تعامل فكر ماركس الصراعى فيها مع الفكر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة ، الذى يمثل الإنكار العامة والفرضيات المنفردة إلى الأدلة العلمية بينما أهمل الإنكار الأخرى غير الطبقة ، أى أن دراسته كانت عامة وبسيطة عن البرهنة العلمية ومتخصصة فقط بالأحوال الطبقيّة لا غير مما لا يمكن تعميم فكره الصراعى خارج إطار الصراع الطبقي ، ولا يمكن أن نعلق صراعه هذا على باقى أنواع الصراعات الاجتماعية الأخرى التى تحصل داخل المجتمع .

٤ - ركز ماركس على مصدرين للصراع الاجتماعى : هما المصدر السياسى والمصدر الاقتصادى ، وأهمل المصائر الأخرى ، كالحضارة والأسرة والدين . فالبناء الاجتماعى يتكوّن من الانظمة السياسية والاقتصادية والأسرية والحضارية والدينية ، مترابطة ومتداخلة ومتفاعلة بعضها مع البعض الآخر . فتتحرك نظام معين يؤثر على حركة نظام آخر ، وتغير أحدهما يؤثر على تغير بقية النظم الأخرى داخل البناء ، وهذا يعنى أن ماركس أهمل علاقة وتأثيرات هذين العاملين على بقية الانظمة الدائرية الأخرى ، وهذا اغفال وأهمال نفسى وتطلى .

٥ - أهمل ماركس الحوائج النفسية للعلاقات الاجتماعية ، أى

الوجدان والعاطفة والرغبات والمخبرات والمكانات الاجتماعية ، واثـر ذلك في ابعاد وتـقارب وتحرك افراد المجتمع .

٦ - اهل التفكير القوي ، ولم يعر اهمية لنموه في بلدان العلم حيث يلعب دورا كبيرا في احداث التضامن الاجتماعي الداخلي ، والصراعات الاجتماعية الخارجية بين التوميات المختلطة ، واثـر تاريخ هذه القوميات وماضيها وتراثها وتعصبها القوي في اشعال الصراعات القومية بينما اقتصر تفكيره الصراعى على الطبقات ، وهى اقل خطرا من الصراعات القومية ، التى كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

٧ - ان فكر ماركس الصراعى لايناسب الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالى الحديث ، انما التقديم . حيث كانت الطبقة البرجوازية مستغلة حياة الطبقة البروليتارية الانتصابية والاجتماعية والسياسية لانهم كانوا ضمائنا - في القرن التاسع عشر - ولاوجد نصير لهم ، ولايلكون مدافعا عن مصالحهم ، كما كانوا عرضة لابتـع صور الاستغلال واشدها لكن الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة تحسنت بشكل كبير في هذا القرن ، بسبب قيام النقابات العمالية وفعاليتها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، والاخذ بنظام المساواة الجماعية ، وتطبيق اسس التلمين الاجتماعى وانتشار نظم الخدمات الاجتماعية ، والعمل على تحقيق سياسة التوظيف الكامل ونهضة الفرص لانراد هذه الطبقة ليحفظوا بالتعليم الثانوى والعالى، ثم تمكينهم من الانخار على نطـلاق صـغير . هذه التحسينات ، ادت الى تقليل حدة وشدة الصراعات الطبقيـة ، اضافة الى زيادة وعى وثقافة العمال وضعفودهم الى درجات اعلى في السلم الاجتماعى ، وهذا خلاف ماتصوره ماركس .

٨ - المقارنة التى عقدها ماركس بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة ، لان هيكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولاسيما ادوات الانتاج . بيد ان السلم الاجتماعى للبلاد

الصناعية المنتجة قد تأثر أصلاً بنظام توزيع الملكية ، حين تعرض لتعديلات عديدة ومعقدة ، فمن الناحية الأولى ، حدثت تغيرات هامة في الملاكات الانسانية ، الخاصة بالملكية ، فبينما تتوزع ملكية المشروعات الصناعية توزيعاً واسعاً على عدد كبير من الناس ، تتركز اداراتها والاشراف عليها في ايدى قليلة ، وحينما لا يتحقق ذلك ، نجد ان ملكية المشروعات تنسحب في ايدى اشخاص لا يتجاوزون هم انفسهم بادارتها ، ولهذا تتضائل اهمية ملكية ادوات الانتاج ، كأساس لتمكين ملاك هذه الادوات — وهم يكونون طبقة اجتماعية معينة — من القبض على شؤون الحكم . وقد عدت التشريعات الحديثة في نفس الوقت الى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، ومن ناحية ثانية ، بدأ يأخذ في الظهور ترتيب جديد للمكانات الاجتماعية ، لا يقوم على اساس الملكية ، ولكنه يتخذ من التعاليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات التي يتمتع بها الناس ، الاساس والمعيار الذي يستند اليه . وفي ناحية ثالثة ، اصبحت سهولة انتقال الاموال من طبقة الى اخرى ، حدوث تقارب وتناسب كبيرين بين الترتيب الذي يأخذه الافراد وفقاً لمراكزهم الاجتماعية ، وبين الترتيب الذي يتعين ان يظفروا به وفقاً لما يتمتعون به من قدرات وكفايات طبيعية . وبالإضافة الى ما تقدم نجد ان :

١ - انتاج المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر قد ازداد عما كان عليه من قبل ، مما أدى الى تحسين في المستوى المعاشي (الاقتصادي والاجتماعي) للمجتمع .

ب - تحدث تغيير في توزيع الدخل القومي .

ج - ازدادت الخدمات والضمانات الاجتماعية نتيجة زيادة الدخل القومي .

د - اعتقد ماركس بان الطبقة البروليتارية سوف تقبض على زمام الحكم وتسيطر على المجتمع الرأسمالي وتزيل النظام الطبقي . الا ان بروتودور يرد على ذلك ، ان اهم العوامل التي تهيء ذلك هو تركز رؤوس الاموال

في إحدى قلة من الراسخين ، يستمر عددهم في التناقص ، وتحول البروليتارية — بسبب تقدم الآلات — الى جيش متماثل ومتجاسس من العمال غير المهرة ، وزيادة بؤس وشقاء افرادها ، واختفاء الطبقة المتوسطة وزوالها من الوجود ، بسبب تدهور احوال اعضائها ، واضطرارهم الى الانخراط في سلك البروليتارية ، وكل هذا الذي توقع مايكس حدوثه لم تسمح الظروف بتحقيقه في اى بلد من البلدان الصناعية المتقدمة .

٩ — لم تحظ الطبقة الوسطى باهتمام محترم من قبل فكر ماركس الصراعى ، بينما بالغ من اهمية الصراع البرجوازى — البروليتارى ، على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال الذين يعملون في المكاتب ، وصغار ارباب المهن الحرة ، حيث اعتبرهم ماركس عمالا يعيشون على بيع عملهم ، وانواقع ان هؤلاء لا يكون وعيا طبقيًا يربطهم بالعمال ، وكل همهم هو ان يعملوا على الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى ازاء نظرائهم ، ان لم يعملوا على التفوق عليهم .

١٠ — توقع ماركس بان الطبقة العاملة سوف تصبح متناسلة في تدرجها المهنى والحرى ونفاية من التفاوتات المهنية والاقتصادية بينما اصبحت الطبقة العاملة في الوقت الحاضر تتصف بمستويات مهنية متباينة في مهارتها وقابلياتها وتخصصاتها المهنية والحرفية. اضاعة الى ذلك، عدم تشابه طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية وبين البروليتارية التى حددتها ماركس كـ 'طبقة العمال في الوقت الحاضر' ، ليست في معظم الأحوال متجانسة ، كما انها لا تشعربوعى طبقى ، او تميل الى اشغال نار الثورة ، وقد ادى الارتفاع في مستوى عيش افرادهم وتحسن فرص التعليم المتاحة لهم الى جعل موال حياتهم يتزايد ثباتها من موال حياة افراد الطبقات المتوسطة .

١١ — اعطى ماركس هبة سيطرة للصراع العالى (بين المعسكر

للرسماني والاشتراكي) وغالى في اسداز الصراع الطبقي داخل الامة
للولحدة .

١٢ - نثل ماركس في ربط لعامل الاقتصادى بالعامل السياسى عند
دراسته لاسباب الصراع .

١٣ - اهل ماركس في فكره الصراعى علاقة الفرد بالمجتمع المحلى
الذى يتعامل به في حياته اليومية ، والذى قد يعكس حضارة اقلية معينة
او عنصرا معينا او بيئة معينة .

١٤ - اهل فكر ماركس الصراعى ، صراع الامم عبر التاريخ .

والى هنا ينتهى نقد بريتمور لفكر ماركس الصراعى، ويمكن ان ننقل الالى
الى الاخير وهو ان الماركسية قد اخطت في اعطاء اهمية كبيرة للصراع الطبقي،
ويبدو ان ماركس لجأ الى ذلك تحت الظروف العصيبة للعمل والعمل في
الاربعمينات ابان القرن الماضى ، التى كان يطلق عليها في انجلترا مثلا
« الاربعينات الجائمة » وقد صور ماركس الصراع الطبقي مثل هذه
التصورات متأثرا في ذلك باللاطون الذى حاول ان يرسم التطور في الدولة
المالية وحتى الديكتاتورية في ظل الصراع الثنائى بين طبقة مالكة واخرى
محرومة . واذا صدق هذا على مجتمع ما في عهد من العهود ، فلن يكون
قاعدة تصدق في جميع التجمعات البشرية المختلفة في تطورها عبر ظروف
الزمان والمكان ، وحتى المجتمعات الحديثة فانها لا تنقسم الى هذا التقسيم
النوعى للجائدين لرسماني وعمالى ، فبين الرأسماليين انفسهم والعمال
انفسهم تنوعات وتميزات عديدة وان ننبر ماركس بان الثورة البروليتارية
اول ماتحدثت في بلد متقدمة صناعوا مثل المانيا او انجلترا لم يصدق ، وانما
حدثت في روسيا التبصرية (١) .

(١) Thor is Bottomore, Modern Society (New York : Pantheon
Books 1959) pp 3 30.

الماركسية في التطبيق العملي

وبدو أننا نسايق سريعا الى الحديث عن الفلسفة الماركسية في حالة التطبيق العملي ، الا اننى اود ان اثير - قبل ان نسوق الامثلة على بعض النشل الذى تحيه اصحابها ، وهم يحاولون نقلها الى حيز الواقع - اود ان اثير الى اعتراف زميله ورفيق كتابه انجلز ، وذلك بصدد بعض تنبؤات ماركس التى كان يسميها يقينية او حتمية ، حيث انه سجل في احدى مقالاته بان ماركس اخطأ التنبؤ تماما حين قال بانه لو وقع هناك كساد اقتصادى او أزمة مثل تلك التى حدثت عام ١٨٤٧ ، فسوف تشب انتفورة مرة اخرى ، الا ان ذلك لم يحدث ، ويرجع انجلز ذلك الاختناق الى عدم تقدير ماركس لامكانيات النمو التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى (١) .

وقد اسفرت الماركسية عند التطبيق عن نزعة لانسانية ، حيث اتسمت بالعنف والقوة ، وهى بصدد القضاء على الطبقات الاخرى ، لانه في سبيل انجاز ذلك الهدف جرت محاولات لابادة الاقليات ، وعلى سبيل المثال فقد جرت هذه الاعمال الوحشية لمواجهة سكان جنوب الاتحاد السوفيتى (طغشند وسمرقند ومرو وغيرهما من بلاد ماوراء النهر الاسلامية) الذين قاوموا الغزو الشيوعى وانتفورة الشيوعية ، فقتل من ابنائها زهاء المئتين مائة شخص دفعا عن قبيهم الدينية والاخلاقية ، ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضيلها على مطالب الحياة المادية ، هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كلب الادعاء الماركسى بان العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى (٢) .

(١) جورج سباين ، نرجية راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس (القاهرة : دار المعارف - ١٩٧١) ص : ١٢٠ .
(٢) مصطفى حلمى ، مرجع سابق ، ص : ١٥٣ .

وطالما أننا في معرض الحديث عن الماركسيون في نطاق التطبيق الواقعي ، فلا بد من الإشارة الى ما أصاب الأحزاب الشيوعية المعاصرة من انعزالية مجتمعية مما يؤدي الى فقدان الثقة فيها ، والحزب السياسي يبدأ بصورة عامة محدود العدد ، قليل الفاعلية والتأثير ، ثم يتطور شيئا فشيئا الى ان يصل الى درجة عالية من القدرة على التفاعل ليكون عاملا هاما حينئذ في صناعة القرار السياسي والذي يمكنه من احتلال المرتبة العالية على المسرح السياسي ، ولكن اذا لم يستقم له الامر بصورة سوية ، نتيجة جمود على المبدأ دون الأخذ بالتطويع ، ونتيجة عدم ادراك المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية فسوف يصاب الحزب بالشيخوخة أو التميع أو انهزال ، مما يؤذن بهييب : ولا سيما وان انحسر عنه الانبعاث والمؤيدون .

ولعل افضل نموذج معاصر يمكن الإشارة اليه هو الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، التي بدأت تفقد شعبيتها وتأثيرها ونفوذها ، ففي فرنسا انخفض عدد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي الى ٢٢٥ ألف عضو ، بعد ان كان قد وصل الى مليون عضو في السنين العشر الماضية ، وانخفض أعضاء الحزب الشيوعي في اسبانيا الى ربع العدد الاجمالي الذي بلغ ٢٤٠ ألف عضو خلال عام ١٩٧٧ ، وفي إيطاليا بلغ عدد الأعضاء في الحزب الشيوعي نحو مليون ونصف في الوقت الذي ترك الحزب فيه ما يقرب من ٥٠ ألف شخص في العام الماضي وحده ، وفي بريطانيا وصل عدد أعضاء الحزب الشيوعي الى ١٢ ألفا ، بعد ان كان ٤٦ ألفا في الخمسينات (١) .

وقد تعرضت الثقافة الماركسية ايضا لنكسة خطيرة خلال الاسواق القليلة الماضية ، حيث فقدت هذه الثقافة الكثير من بريقها وجاذبيتها ، حتى

(١) انظر في ذلك :

— عبده مباشر ، الشيخوخة تصيب الأحزاب الشيوعية في أوروبا ، ضياع بريق الأيديولوجيا الماركسية ، جريدة الاهرام بالقاهرة في ٨٧/٣/٣

ان المطبوعات اليسارية في اوروبا تنفضل عدم الالتزام بالمقيدة الماركسية ، ولم يعد الانضمام الى الاحزاب الشيوعية يجد حماسا او قبولا لدى الشباب .

ومن مطلق هذه المؤشرات الخطيرة ، بدأت تثار المشكلة التي تواجه الفكر الماركسي كقوة محركة وقادرة على تغيير الاوضاع القائمة في القارة الاوربية ، وبدأت ايضا الاحزاب الماركسية تواجه مشكلة الخيارات والحلول التي تسمح بالصحة ونجاة الازمة التي نؤرقها ، فينادى البعض بضرورة العودة الى الاصول الايدولوجية التقليدية ، وينادى الآخرون بالتحرك نحو الوسط الديمقراطي الاشتراكي ، بينما يرى المنظرون الماركسيون ان هذين الخيارين احلاهما مر ، فالاول من شله ان يدفع الاحزاب الشيوعية الاوربية الى هامش الحياة السياسية ، مما يؤدي الى خفض تأثيرها وحجمها ، والثاني سيؤدي الى فقدان الهوية الاصلية والهدف الذي قامت من اجله تلك الاحزاب .

ومشكلة الشيوعية الاوربية لم تقتصر على التصدع والانشقاق داخل الاحزاب ، بل ضربت بجذورها في الاعماق الايدولوجية ، حيث ان المقيدة لمقتضى الكثير من بريقها ، حتى ان الشيوعية الاوربية التي انتعشت في كل من ايطاليا واسبانيا في اواسط السبعينات ، تم التخلص منها اخرا بعد ان فشلت في اعادة النشاط والحيوية الى الاحزاب الماركسية في اوروبا .

والعجيب ان ستوط الديكتاتورية في كل من اسبانيا والبرتغال لم يفسح المجال للاحزاب الشيوعية للوصول الى السلطة ، بل على العكس ساهم في عودة الديمقراطية وترسيخها ، وقد لعب التطور التكنولوجي السريع دورا رئيسيا في حرمان هذه الاحزاب من قاعدتها الرئيسية وهم العمال ، فلم يعد العمال هم نفس العمال الذين تحدث عنهم ماركس ، بل اصبحوا مؤهلين تاهيلا فنيا عاليا يسمح لهم بالتعامل مع تكنولوجيا اللزر وعصر الفضاء ، كما ادى تطور الفكر الرأسمالي الى تحول العمال

الى مساهمين في رأس المال ، ولتجنب الخطر الداهم الذى يحدق بالاحزاب الشيوعية الاوربية ينادى البعض بضرورة العودة الى اللينينية الاصلية ، او تبني بعض مقولات ستالين ، ويرى البعض الاخر ان انعاش الشيوعية الاوربية يكون في توسيع آفاقها بحيث تصبح نوعا من التحالف اليسارى العريض ، ويرى فريق ثالث ضرورة اضاء صبغة ديمقراطية على هذه الاحزاب حتى تجتاز أزمتها .

وتدعو موسكو الى الاتجاه الذى يذهب الى ان الحزب الذى تغيب عنه العناصر الماركسية اللينينية لا يمكن ان يدعى شيوعيا ، ويتضح ذلك من خلال دعم الكرملين للاتية اشيوعية المتشددة في هلسنكى - على سبيل المثال - وذلك من منطق الاقتناع بان الثورة لا يمكن ان تحدث من خلال مناديق الانتراع ، بل من خلال الاعتماد على احزاب صغيرة تتميز بالفعالية والحركة والقدرة على التأثير .

وبعد هذا التصعد الذى أصاب الاحزاب الشيوعية الاوربية اصبح من الصعب عليها تجاوز كبروتها لتعود الى الطبة السياسية بذات التأثير والفاعلية ، ولكن من المحتمل ان تبقى تنظيمات صغيرة بفضل مساعدات ودعم موسكو لها ، املا في ان تحل رياح المستقبل من التغيرات مايسمح بتحقيق المخططات الشيوعية بصورة افضل ، الا انه لعل يبدو انه اصعب بعيد المنال تماما (١) .

وذلك كله هو ما يلخصه جان نوسار في سفره العلمى انضمام عن تاريخ الفكر السياسى ، حيث يتحدث عن الانجاسات الثلاثة الكبرى :
التاويل العام للماركسية ، فى فى ١٠

— اتجاه متحجر نوعى ودرجماطيقى ، يؤدى الى ضلالات غريبة مثل

(١) نفس المرجع السابق .

التوفرية economism ، والانتهازية بمعنى سلخنة المسألة او
النهضة .

— اتجاه أكثر جراءة ، ويتولى مراجعة الماركسية على صعيد التحليل
الفلسفي والاقتصادي ، ليستخرج منها ، في أغلب الأحيان ، استنتاجات
ليبرالية خالصة واصلاحية على صعيد العمل السياسي المحدد .

واخيراً هناك اتجاه أكثر راديكالية يحاول ، وهو الامين على التعاليم
المعينة في الماركسية ، أن ينسب هذه الماركسية دون ان يتقاضي دائماً بعض
الاخطاء (١) .

وكيف يدعو ماركس الى مراحل خمس يتطور فيها المجتمع من واحدة
الى الاخرى ، ما بعد اعترافنا ضمناً بدينامكية المجتمع ، وبعد ذلك يذهب
الى هذا الفصل التفسيري بين الطبقات ، الذي لو ارتضيناه نحن قبيل
الاصطلاح ليس الا ، لأنه عدل خطأ ، وتميز غير علمي ، حيث يستحيل
ذلك من وجهة النظر الواقعية ، بالاضافة الى تعارضه مع ماتذهب اليه
المدرسة الوظيفية او البنائية للمجتمع ، وكذلك لتناقضه مع الاتجاه
العضوي وما يدعو اليه من تكامل وتعاون بين أعضاء الكائن الاجتماعي ،
وفي واقع الامر لا نجد سوى طبقات متداخلة يتمايز بعضها مع بعض في
تفاعل من غير منف ، بل انه طبقاً لبدأ الحراك الاجتماعي تتطلع كل طبقة
الى احتلال مركز اعلى ، مما يجعلها تعيش في حالة من عدم الجهد او
الثبات ، تتصف بالديناميكية المستمرة ، وذلك هو السبب في عدم إيجاد
تلك النواصل الحاسمة بين مختلف الطبقات .

ويبدو ان ماركس اراد ان يثري مقولاته الاقتصادية فكان ان ربطها
بالمقولات الاخلاقية ، حيث تحدث في موضوع فائض القيمة — وهو قضية

(١) جان توشار ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

اقتصادية - مشمرا الى انه خطيئة اخلاقية ؛ وهكذا يقع ماركس في بعض التناقض بين المادية التي تتخبط في اللااخلاقية ، والنزعة الاخلاقية الكائنة في تركيز الماركسية على العدل والثورة على الظلم ، ومنذا يمكن أن تنور قضية الضمير الخلقى وكيف يتسنى له الظهور من بين برائن المادية المتمثلة في الوجود انطبقي والواقع الاقتصادي ، والمادة لا يصدر عنها شعور لا تتمتع بجهاز شعورى ، ان الشعور لا يصدر الا من الاس ككائن ذى مشاعر وحواس ، وتدفق تلك المشاعر لا يصدر الا من كائن يتمتع بحرية التعبير دون قيود طبقية ، لان الفكر عالمى فاذا ما اغلق في حدود طبقية فلن يستقيم امره ، والفكر اذا ما ارتد اطلاقه ، فلا بد من فك اساره ، ولا بد له من حرية لا يشتمل الا بها ، كالبحر اذا ما اطلقت لا بد له من نور يضيء الطريق امامه .

وجهة النظر الدينية

ونلتى أخيراً الى وجهة النظر التى ذهبت اليها الماركسية بصدد الدين ، ومن منا لم يسمع من ذلك الحكم الذى وصفت به الفكر الدينى بصورة عامة ، وماذا نتوقع من مبدأ بمجد العمل فقط ، ولا يؤمن سوى بالالة التى أصبحت بالنسبة له كالتوتم الذى كان موضع عبادة وتقديس الامسان البدائى ، ماذا نتوقع منه من نظرة الى النزعة الروحية التى كأل لها البقام الاسمى من غالبية الفكر الوضعى من قبل ومن بعد ماركس الا الاهمال وعدم الاعتراف ؟ وعلى أية حال لابد من دراسة اصول تلك النظرة لمحاولة صياغة حكم موضوعى ، ويبدو ان افضل من كتب فى هذا الموضوع هو جورج سباين فى تاريخه للفكر السياسى ، وقد انطلق فيه من المادية المسيطرة على الماركسية تماماً ، والتى كانت تعنى عند ماركس رفضاً جذرياً للدين ، او لعلها كانت تعنى الحسادا فى الواقع ، ولما كان الدين من القوى الاجتماعية المحافظة بغير منازع ، فقد كانت المادية عنده مرآنية للراييكالية ، لقد كانت الهيجلية المنشقة التى تحالف معها ماركس ، قد أخرجت فى عام ١٨٢٥ كتاباً عن حياة المسيح لبييد نردريك شتراوس ، وهو كتاب اعتبر ثائناً فى يومه ، لانه فسر قصة الكتاب المقدس على انها أسطورة محسب ، وبرغم أن المعانى المتضمنة فى فلسفة هيجل محافظة بوجه عام ، فقد اقتنع ماركس بأن معناها الصحيح الذى تنطوى عليه ثوري ، ذلك أن الديالكتيك يمكن أن يؤخذ على انه منيب لكل حقيقة مطلقة مفترضة ، وكل قيمة متساوية ، لأنه يبين انها نسبية — أى منتجات اجتماعية تنمو فى حياة المجتمع خلال تطوره الزمنى والتاريخى ، إن اثنال هذه التى يقل لها حقائق ، استنتج ماركس انها جميعاً دعائم وهمية لاية طبقة تسيطر على مجتمع وتستغل الطبقات التى هونها ، والذين يقدم عوامل رضا خيالية او وهمية تفضل أى جهد عائل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية ، وهكذا اذ تفرق المسيحية بين الروح والجسد ، تعرض على الناس حياةً مزدوجة ، وتقدم مباحج خيالية فى السماء كمزاء مما

تطوى عليه الحياة الدنيا من «أسسة حقيقية» ، انه «أفون الشعوب» ،
أى هو المادة المخترعة التى تمنع المظلومين من بذل أى جهد فى سبيل تحسن
حظوظهم عن طريق مقايمة من يستغلونهم ، وقد كانت المادية تعنى
بالنسبة الى الماركسية نزعة علمانية معادية للدين ، وتعتبر شرطا مسبقا
لاى اصلاح اجتماعى شامل (١) .

تلك كانت النظرة الماركسية تجاه الدين ، ولن نرد عليه سوى
بانتلام مواطنيه والمنكرين الاوربيين . ولعل أفضل من نأخذ عنه هنا هو
البرت اشفيتسر الفيلسوف الاخلاقى الالمانى ، والرشد الروحى الذى يدعو
الى حب الانسانية قولا ونفعلا ، والذى منحه جائزة للسلام عام ١٩٥٢
بسبب نزعة الانسانية الشاملة ودعوته المستمرة الى السلام بين الأفراد ،
حيث يقول فى « فلسفة الحضارة » بعد أن يؤكد على ارتباط الحرية المادية
بالحرية الروحية التى لاغناء لها عندها ، اذا ما أردنا للحضارة أن تقتدم وأن
ترتقى . والا سيبقى هناك الى استرداد الحرية الروحية ، الا اذا صلت
اغلبية الأفراد أحرارا روحيا ، والحضارة بصورة عامة عند اشفيتسر هى
التقدم الروحى والمادى للجماهير على السواء ، فاذا ما أخذ المجتمع بكون
واحد متكاملا فقط ، جاء موجعا لا تستقيم له مسيرة متكاملة .

ويستمر اشفيتسر فى اسحق دعيما الى أن نلتقى جابجا كل النظريات
البارعة ، والاستعراضات الشائعة لتاريخ الحضارة ، ولنهتم — بصورة
عملية — بمشكلة حضارتنا ، ومواجهته من أخطار ، ولننتسأل : ما هى
طبيعة هذا الانحلال فى حضارتنا ، ولماذا حدث ؟

(١) جورج ميلين ، مرجع سابق ، ص ١٠٠٢ .

ويمكن كذلك الرجوع الى المراجع التالية للاستزادة من هذا المصدر :

— Lane W. Lancaster, Masters of Political Thought, Vol. III

(Boston : Houghton Mifflin, 1966) p. : 170.

— Harmon, M Judd. Political Thought (New York : McGraw -

Hill. 1964) p. : 404.

وبعدا لم يقرر أن ثمة حقيقة أولية ظاهرة للميلان — والخاصية المروعة
في حضارتنا — هي أن تقدمها المادى اكبر بكثير جدا من تقدمها للروحى ،
مما نتج عنه خلل كبير في التوازن ، فالاكتشافات التى جعلت قوى الطبيعة
تحت تصرفنا على 'حو لم يسبق له مثيل ، قد أحدثت ثورة في العلاقات
بين الانسداد بعضهم وبعض ، وبين الجباعات ، وكذلك بين الدول ،
وأنثرت معارفنا وازدادت توترا الى حد لم يكن في وسع احد أن يتخيله ،
وبهذا أصبحت أحوال الناس المعيشية افضل من عدة نواح ، لكن حساستنا
للتقدم في المعرفة واسباب القرة التى بلغناها جعلتنا ننصوّر الحضارة
تصورا ناقصا معيبا ، فأتانا نغائى في تقدير إنجازاتها المادية ، ولا تنسدر
أهمية العنصر الروحى في الحياة حق قدره ، ولكن الحقائق بدأت تدعونا
الى التنكير ، انها تقول بلسان جاد أن الحضارة التى لا تنمو فيها الا
الزواحى المادية ، دون أن يرافق ذلك نمو متكافئ في ميدان الروح ، هي
اشبه مايكون بسفينة اختلقت قيايتها ومضت بسرعة متزايدة نحو الكارثة
التي ستقضى عليها حتما في نهاية الامر (١) .

ولكن كيف حدث أن ضاع منا العنصر الروحى في الحضارة ؟

لعمري ذلك . ينبغي أن نعود الى الزمن الذى كان فيه هذا العنصر
تشييعا فعالا بيننا على قدر حى مباشر ، وهذا يعودنا الى القرن الثامن
مشرقا ، فعند رجال النزعة العظيمة الذين تناولوا كل شئ بالمثل ، ورأفوا
على كل ظلم كل شئ في الحياة عن طريق العقل ، تجد تعبيراً قويا عن
المقيدة المتينة بان العنصر الجوهري في الحضارة هو الفكر ، صحيح أنهم
بدأوا يتأثرون بالإنجازات الحديثة في ميدان الكشف والاختراع ، وأنهم
نسبوا الى الجانب المادى من الحضارة أهمية مناسبة ، لكنهم زعموا ذلك
رأوا انه من الواضح أن العنصر الجوهري للقيم في الحضارة هو العنصر

(١) البرت اشينيمر . ترجمة عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الحضارة ،
الطبعة الثالثة (بيروت : دار الانطلس ، ١٩٨٢) ص : ١٠٧ .

الروحى ، فتركز اهتمامهم فى المأسام الاول على التتقم الروحى للناسر وللانسانية ، وكانوا يؤمنون بالانسانية أيمانا راسخا متفائلا كل التناول .

ان النظرة العقلية الى الماسم نظرة متدائلة اخلاقية ، وتناولها هو القول بان الماسم تحكمه فلية موجهة الى انجاز الكمال ، ومن هذه الثانية تستمد جهودات الامراء والاسماية عامة - من أجل التتقم المادى والروحى - معانها واهميتها كما تستمد ضمانا للنجاح .

وهذه النظرة اخلاقية لانها تنظر الى مامو اخلاقى على انه اتساق مع العقل ، وعلى هذا الاساس تتطلب من الانسان ، وقد تخلى عن مصالحه الانسانية أن يكرس نفسه اكل المثل التى فانظر التحقيق ، وتتخذ من المعيار الاخلاقى المديار للقل حكم ، وعدة التتقم ذى النزعة الانسانية هى ، بالنسبة الى اتباع المذهب العقلى ، مثل اعلى لايمكهم ابدا أن يخلصوا عنه .

وجينما بدأ رد الفعل ضد النزعة العقلية عند نهاية القرن الثمان عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وبدأ النقد يرشقها بسهامه ، أخذ على قضاؤها انه مسطحى وعلى اخلاقتها بانها عاطفية ، ولكن الحركات الروحانية التى تنفذها وتريد أن تحل محلها ، لايمكن أن تتقدم فى نفس الاتجاه السذى اتجهت فيه النزعة العقلية رغم نقائصها العديدة ، بما الهبت الناس من رمث للحضارة تقوم على العقل ، إن طائفة التتقم فى الحضارة تتفاسل باطلراذ غير ملحوظ ، ويقتدر منطرح النظرة الكونية التى قلمت بها النزعة العقلية ظهريا ، فان الشعور بالواقعية قد ازداد ، حتى انه منذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ، لصبجت المثل تستمد من الواقع لا من العقل ، وهكذا انحدرنا الى حال من عدم المدنية والاعتقار الى الانسانية ، وهذه اوضح حقيقة يمكن تقريرها عن تاريخ الحضارة ، واكرها اهمية (١)

ولاشك الى تلك حقيقة هامة يدركها كل من تحققت في موضوع التطور من متكزين ، وعلى ان العقلية المادية - تلك التي يتركز تفكيرها حول المادة - هي هذه التي تحاكي عقلية الطولولة البشرية في الإدراك ، وهي عناية تنف عند الحس والمساعدة ، وتتركز في الحكم بها وحدهما دون بقية مكونات الكائن للبشرى (١) .

ومن ناحية أخرى فان هذا الغيب الذى تؤمن الانبياء بوجوده من وراء الطبيعة ليس من جنس هذه الطبيعة المادية ، حيث هو شئ أو قوة فعالة مؤثرة ، وله أسلوب في تصرفاته مباين للطرق التي تؤثر بها المادة فيها حولها ، اذ ان هذه المواد يصدر عنها أثرها دون شعور منها ، ولا اختيار لها في صدوره ، اما القوة التي يخضع لها المتدين فانه ينهاها ، على انها قوة شائلة تنصه ما تفعل ، وتتصرف بمحض ارادتها ومشيئتها .

وليس هناك حين ليا كانت منزلته من الضلال والخرافة ، وقف عند ظاهر الحس ، واتخذ المادة المشاهدة معبودة لذاتها ، وانه ليس أحد من عبادة الاصنام والاولئ . كان هدف عبادته في الحقيقة هيكلها الملبوسة ، حيث ان وراءها أو حولها روحا عاقلة خديرا ، مستقل الإرادة يستطيع ان يغير بمشيئته سير الامور ومجرى العادات .

ولذلك يمكننا القول بان هذه القوة التي يقدمها المتدين ليست فكرة مجردة بصورة عقلية خالصة ، بل هي حقيقة خارجية ، وليست مادة يتبع عليها انفس ، بحيث هو غير قهيب لا تتركه الابصار ، وهذه القوة الفينية هي قوة عاقلة تتصرف بالارادة لا بالضرورة (٢) .

(١) محمد البهى ، الدين والعودة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٠) ص : ٢٩٠ .

(٢) أنظر في ذلك - ولزيد من البحث والتعميل حول موضوع الدين الكتاب الرائع : محمد عبد الله دراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٠) ص : ٤٠ - ٤٧ .

و. والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين وضعوا الدين في مكانه ومكانته وتمسكوا لهؤلاء الذين ادموا أن السمر والوجدان لا يؤثران في الحياة المعية والانتصافية بل يثقلان بها ، وإن الحياة مادية الشكل والمضمون ، ولا نصيب فيها للقلب أو الروح ، ومادروا أن قوانين الجماعة وسلطان الحكومة ليسا بكانيين وحدها لاتامة مدينة فاضلة تحترم فيها الحقوق ، وتؤدي الواجبات ، انطلاقا من أن هذا الذي يؤدي واجبه رهبة من العقوبة مثلة في السجن أو السوط ، لا يلبث أن يهله متى اطمان أنه سيبلغ من طائلة القانون .

والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين اوجدوا للعقيدة الدينية اساسا ، نكان أن وجده البعض في العتل الغريزي مثلا في قانوني السببية والغائية ، وكان أن لمسه آخرون في الوعي المتيقظ واشهر الموقد ، ونسأدى بعض ثالث بتواجده في المذاهب الكونية أو الطبيعية وكذلك النفسية والروحية ، بقيادة فلاسفة من أمثال برجسون وديكارت وكانت ، ولسنا الآن في معرض البحث في صحة تلك المذاهب من وجهة النظر العقلانية السلبية ، حيث أن ما يهنا هنا هو لنظائهم جديفا من ضرورة تواجد قوى خفية لابد منها لاستمالة مسيرة الحياة في المجتمع .

وإذا كنا قد عرضنا لمثال من مواطني ماركس ، في الرد على دعواه بانتفاء وجود الدين كعامل جوهري فعال في عملية التطور ، فله من الصعب نظم العقد الكبير الذي يتكون منه للركبة بالإسبق ، ولكن لا بأس من التعرض لنوع آخر من الفكر المأيد للظاهرة الدينية باعتبارها أساسا لوجود الحضارات ، وهو فكر المؤرخ البيطاني المشهور تروولد توينبي .

وفي الحقيقة أن توينبي هو من أهم من فسروا حركة التاريخ على أساس العامل العقائدي ، حيث يرد الحضارات إلى الأديان ، ولا يعتبر الأديان طوائف متباينة الحضارة ، بل على العكس أنها تمثل بداية مرحلة انبهار الحضارة ، إذ تلجأ الأقلية المسيطرة إلى التوسيع حين تفتت بتقومات

الابداع ، وهى لاتحمل الا سلاحا مؤمنا ، لاتتقدم حلولا جفزية لمشكلات مجتمعاتها ، على عكس ذلك كانت الادبان ، اذ وراء كل حضارة من الحضارات القائمة اليوم ديانة عالمية ، فالعقائد الدينية هى التى تسير مجرى التاريخ ، واذا كان هناك مستقبل لحضارة من الحضارات ، فذلك فى حدود هذه الادبان وبسبب منها .

ويرى توينبى ان شخصيات التاريخ لن تكون قابلة للنهم الا اذا نظر اليها باعتبارها أدوات النشاط الروحاني ، والانسان اذ ينشر عقيدة روحانية ، انها يؤدي نملا اجتماعيا اعظم بكثير مما يتبها له تحقيقه باستخدام الطرق المادية البحتة ، فالعقائد الدينية — وفق رايه — دور خطير للغاية فى مجريات التاريخ (١) .

واذا كان توينبى يعتبر الحضارة كلا متماسكا ، فانه لايفصل — فى تكوين الحضارة — الجانب الروحى عن الجوانب الحيوية الاخرى ، وفى ذلك يقول المفكر تشارلز فرنكل ، ان الفكرة الاسلمية التى تقوم عليها فلسفة توينبى التاريخية ، انها نلمسها عندما نلتى الى رايه القاتل بل شىء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، شىء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، ومقاييسها الخلقية تمنح الرؤية الدينية شيئا من الدفء ، ولايمكن ان يعالج أى جزء مستقل دون الاخلال باتزان الاجزاء كلها ، ولايمكن ان يحدث هناك شىء بالصدفة كمنها اتفق ، او بصورة اعتباطية ، فون أن يكون وراءه هدف او سبب معين ، وعليه فلا بد وان يكون لكل شىء غاية محددة ، مما يتسق مع سائر الانشاء الاخرى ، ولذلك فانها كلها تعمل على وحدة الكل (٢) .

(١) فؤاد محمد شبل ، توينبى مبتدع المنهاج التاريخى الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ص : ٤٨ — ٤٩ .
(٢) تشارلز فرنكل ، ترجمة نقولا زيادة ، أزمة الانسان الحديث (بيروت : مكتبة الحياة ، ١٩٥٩) ص : ١٩٣ .

ويبدو ان تأكيد توينبي على مبدأ الروحانية ، وعلى وجه الخصوص في تفسيره الأساسى للتاريخ ، انما كان هو الذى يتضمن حقيقة الفردية ، بمعنى نمو الشخصية الداخلية ، فيما يتيح للكائنات البشرية الفردية اتمام هذه الاعمال الخلاقة في ساحات العمل الخارجى الذى يعتبر السبب في النمو المطرد للمجتمعات (١) .

وليكن لنا بعد هؤلاء جميعا مثال من المفكرين المسلمين الذين اهتموا بتطوير الفكرة الدينية ، ودورها في صناعة الحضارة ، ولعل من اولهم تلكه بنى نبي ، الجزائرى الذى توافر على دراسة مشكلات العالم النامى باعتبارها قضية حضارة قبل كل شيء ، ولذلك جاءت مؤلفاته كلها حول مشكلات الحضارة .

ويصعد الرد على الماركسية في موضوع الفكر الدينى ، كان يرى ان الدين هو التعبير التاريخى والاجتماعى للتجارب المتكررة عبر القرون ، وهو يعتبر في منطق الطبيعة اساس جميع التفكرات الانسانية الكبرى . لذلك فنحن لا نستطيع تناول الواقع الانسانى من زاوية المادة محسوب ، بل لابد من النظر بأكثر اعتبار الى الجانب الروحى ، وهما مكونا الانسان سوية ، ولا غناء لاحدهما عن الآخر ، اذا ما اردنا للحياة استقامة ، ويذهب ابن نبي بعد ذلك الى أن فكرة الضمير الدينى مرتبطة تماماً بالسوعى الاجتماعى ، بحيث لا يمكن أن يتفصل كلاهما عن الآخر ، وعليه فان اصلاح الدين ضرورى باعتباره نقطة انطلاق لكل تغيير اجتماعى (٢) .

وى معرض اخر يعترف مالك بنى نبي صراحة ان الدورة الحضارية لاتتم الا حينها تدخل التاريخ فكرة دينية معينة .

(١) سليمان الخطيب ، أسس مفهوم الحضارة في الاسلام (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٧٨ . نقلا عن البيان ويد جبرى ، المذاهب الكبرى في التاريخ (بيروت : دار القلم ، ١٩٧٢) ص : ٣٣٢ .
(٢) مالك بن نبي : وجهة العالم الاسلامى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) ص : ١٧٥ .

ولكن لماذا تبدأ دورة الحضارة من خلال الفكرة الدينية ؟ يرى مالك بن نبي أن الفكرة الدينية التي تتحكم في سلوك الفرد ، تخلق في قلوب المجتمع غائبة معينة ، تتحقق في مفهوم « آخره » ، وتتحقق تاريخيا في صورة حضارة ، وهذه الغائبة تؤدي بنا إلى الوعي بهدف معين ، تصبح معه الحياة ذات دلالة ومعنى ، وهي حينها تمكن لهذا الهدف من جيل إلى جيل ومن طبقة إلى أخرى ، فإذها حينئذ تكون قد مكنت لبقاء المجتمع ودوامه ، وذلك بثبوتها وضمانها لاستمرار الحضارة ، ودور الفكرة الدينية عند ابن نبي لا يقتضي أن تتحكم في سلوك الإنسان حتى نجعله قابلا لإنجاز رسالة متحضرة ، لكنها تحلل لنا مشكلة نفسية اجتماعية أخرى ذات أهمية أساسية تتعلق باستمرار الحضارة ، فالمجتمع لا يمكنه مواجهة الصعوبات التي يواجهها بها التاريخ كمجتمع مالم يكن على بصيرة جليلة من هدف جهوده (١) .

ثم يعمل سقوط المجتمعات وتدهورها نتيجة لغياب العامل الديني ، إذ أن البناء الاجتماعي لا يتقوى على البناء بمقومات الفن والعلم والعقل ، فالحضارة لا تلبث أن الروح والروح وقدها ، هي التي تتيج للإنسانية أن تنهض وتلتهم ، فحينئذ سقطت الحضارة وانحطت (٢) .

وأخيرا نلحق إلى فكر عربي مترامن ، نرى كيف وجه النقد للفكر الماركسي بصورة ، ويمثل في رأي الدكتور محمد علي أبو ريان ، الذي يوجز فيه كثيرا مما تقدم ، بحيث يمكن اعتباره وجهة نظر نقدية شمولية ، وهو يقيها على محاور ثلاث من الجوانب الفلسفية والعلمية والدينية هي :

أولا : الأساس المادي الذي تنبثق منه الماركسية ، حيث خلغ

(١) مالك بن نبي ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ١٩٦٩) ص : ١٠٥ - ١٠٩ .

(٢) مالك بن نبي : وجهة العالم الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

الثوب العلمى الذى تحاول المادية التاريخية أن تتدثر به ، لأنها أثبتت :

١ - أنها مجرد وجهة نظر تاريخية أو اجتماعية تحاول أن تفسر تطور المجتمع وقد شاركها غيرها من وجهات النظر ، فليست وحدها فى الميدان ، وبذلك ينزل بها من محاولة اضعاء العلمية عليها ، ينزل بها من مكانتها التى يحاول الماركسيون الارتضاع بها فيجعلونها الوحيدة ولايعترفون بغيرها .

والضربة القاصمة للفلسفة الماركسية ناجمة عن تصورها أن مبادئ الجدل بمثابة انكار أولوية Apriori ، بينما انها ليست فى مستوى بديهيات قوانين الفكر الأساسية ، مثل قوانين الجانسة والضغط والحركة فى علم الطبيعة على سبيل المثال .

٢ - فشل علماءهم وفقا لتفسيرهم المادى للكائنات فى تقديم دليل واحد على امكان الخلق الذاتى .

٣ - ان انكار الماركسية لوجود ماهو غير مادى ، يعبر عن موقف غير علمى بالرغم من تبسحها بالعلم وقوانينه ، وان عجز العلماء عن الاحاطة والمعرفة او الاستدلال على ماهو غير مادى ، ليس دليلا على عدم وجوده .

٤ - ان الخطوات المتقدمة التى خطاها العلم فى العصر الحديث ، وبعد افتراضات ماركس وصلت الى تغيير جذرى فى وصف المادة ، حيث انحلت الى ثرات تخطوى على طاقة ، ولم تعد جوهرًا قائمًا بذاته كمتصور العلماء من قبل .

ثانيا : فشل التنبؤات بالحتمية التاريخية وفقا للعامل الاقتصادى والصراع الطبقي .

١ - لم يهتز بناء المجتمع الصناعى المتكامل فى حوض الراين بألمانيا (كما سبق لنا الحديث) كما كان يتنبأ القاسئون على الثورة الشيوعية

ومتهم لينسين ، ولم تصبه الثورة ، وانما تفجرت في المجتمع الزراعى الروسى تحت وطأة معاناة الفلاحين والعمال .

٢ — ان ذلك يثبت ان العامل الاقتصادى ليس وحده المحرك للتاريخ ، بل بسببه الفكر حيث نشأ أولا في ألمانيا وفي فرنسا ، وبارتباطه بالحركة الاشتراكية في انجلترا ، ثم حرك الثورة البلشفية في روسيا القيصرية . اذن لاينفرد العامل الاقتصادى ، كما اثبت علماء الاجتماع بالدفع التاريخى . فهناك العوامل الروحية ومنها الدين ، وهناك ايضا دور البطولة والشخصيات التاريخية البارزة في تحريك عجلة التاريخ .

٣ — كذلك يتضح في ضوء التطورات الحادثة في المجتمعات الصناعية المتطورة . على ان البديل للصراع الطبى هو انكار اخرى لانبت الى الماركسية بصلة ، وهى انكار التعاون والمشاركة الوجدانية ، والتكامل الاجتماعى وكلها افكار ومبادئ على النقيض من فكرة الصراع الطبى .

٤ — اثبات ايدىولوجية الطبقة الوسطى ، تازداد حجمها اتساعا كبيرا وانكش حجم البروليتاريا شيئا فشيئا .

٥ — انهيار الزعم بان دولة البروليتاريا ستلغى في النهاية الى المرحلة الشيوعية ، حيث يتلاشى شكل الدولة .

ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضلها على مطالب الحياة المادية هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بان العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى .

ثالثا : اضرار المبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد الماركسى :

١ — فكرة مائض القيمة ، اذ انه ليس صحيحا ان السلعة تتحدد

بقيمة بالمواد الأولية والعمل فقط ، لأن هناك عوامل أخرى هي العوامل العقلية ، ورأس المال والتنظيم والإدارة والابتكار والتخطيط .

٢ - خطأ التفسير الماركسي للاقتصاد الرأسمالي ونقلا لفكرة الالتزام الدورية والتراكم الرأسمالي ، حيث ترجع أزمة ١٩٢٥ عقب الحرب العالمية الأولى الى اسباب أخرى . أما ما تحول ملايين العمال من الحرب ومن الصناعات الحربية الى الإنتاج المدني .

٣ - إذا تبين أن الأساس الاقتصادي ليس وحده عاملا محركا للتاريخ فقد ظهر هناك عامل جديد لم يخطر على بال ماركس وهو العلم وليس الاقتصاد .

٤ - على أثر غياب الحائز المادي في الإنتاج ومن ثم تدهوره ، قام ليبرمان الاقتصادي السوفييتي بوضع نظام اقتصادي في الإنتاج يحقق الحافز المادي لدى العمال ، وتعتبر هذه الخطوة عن تراجع التنظيم المادي الماركسي (١) .

(١) انظروا في ذلك :

مصطفى حلمي ، مرجع سابق ، ص : ١٥١ - ١٥٤

- نقلا عن :

- محمد علي أبو ريان ، الإسلام في مواجهة تيارات الفكر الغربي
المعاصر (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ / ص : ١٩٩ -

قائمة المراجع

أولا : العربية :

— ابراهيم درويش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— احمد ابراهيم الشريف ، الحتم والحرية فى القانون العلى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) .

— احمد أبو زيد . تايلور (دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧) .

— احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، مخزل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المذمومات (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥)

— احمد سويلم العمري ، اصول النظم السياسية المتلرنة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

— احمد سويلم العمري ، معجم العلوم السياسية الميسر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) .

— احمد عباس عبد البديع ، تىخل الدولة ومدى اتساع مجالات السيطرة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) .

— احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) .

— احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥) .

— ارنست بلركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان . الجزء الاول (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) .

— اسماعيل على سمى ، نظرية التوة ، مبحث فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) .

— البرت اسفيتسر ، ترجمة عبد الرحمن بسوى ، فلسفة الحضارة
(بيروت : دار الانطلس ، ١٩٨٣) .

— السيد محمد بسوى ، مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ،
١٩٦٨) .

— الظاهر لبيب ، موسيولوجية الثقافة (القاهرة : معهد البحوث
والدراسات المصرية ، ١٩٧٨) .

— امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية (القاهرة :
دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .

— امام عبد الفتاح امام ، دراسات هيكلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر
والتوزيع ، ١٩٨٥) .

— اميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة (القاهرة : دار الثقافة
للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) .

— اميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والعضوية (القاهرة :
مكتبة مديولى ، بتون تشاريخ) .

— اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس
(دار المعارف بمصر ، ١٩٨٣) .

— جاكوفليف وفخريون ، اسس المعارف السياسية (موسكو : دار للثقافة ،
١٩٧٥) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ في العلوم السياسية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) .

— تشارلز فونكل ، ترجمة بخولا ريادة ، أزمة الانسان الحديث (بيروت
مكتبة الحد ، ١٩٥٩) .

- ثروت بدوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .
- جاك ماريتان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) .
- جلز توشلر وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تلويح الفكر السياسي (بيروت : الدار العالمية للطباعة والشر والتوزيع ، ١٩٨١) .
- جلال يحيى ، أوروبا في العصور الحديثة حتى الحرب العالمية الأولى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) .
- جوريان ثرمبورن ، ترجمة الياس مرتضى ، ايدولوجيا السلطة وسلطة الايدولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .
- جورج سباين ، ترجمة حسن جلال العروسي ، تطور الفكر السيلسي ، الكتاب الاول (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .
- جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .
- جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الخامس (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .
- جورج لابيكا ، ترجمة كمال خورى ، السلطة والاساطير والايدولوجيات مجلة العلم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٨٠) .
- جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل عبد الرحمن خليفة ، الكويت ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، يناير - فبراير - مارس ، ١٩٨١ .
- حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) .

- حورية توفيق مجاهد ، الفلسفة السياسية من أفلاطون حتى محمد عبده
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) .
- حيدر ابراهيم على ، علم الاجتماع والمراع الايديولوجى العربى ،
مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
العدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٨٥ .
- سعاد النرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر (القاهرة :
دار النهضة العربية ، ١٩٨٢) .
- سليمان الخطيب ، اسس مفهوم الحضارة فى الاسلام (القاهرة :
انزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .
- عادل طاهر ، الفلسفة والايديولوجيا ، مجلة مواقف ، العدد ٥٥ ،
شتاء ١٩٨٢ .
- عبد المنيم محمود اميد ، الاطار النفسى والاجتماعى لسلوك البعف
'دجس-عى' ، بنكرات غير منسورة (جامعة القاهرة : كلية الاداب ،
١٩٧٤) .
- عبد الرحمن خيفة ، مقالات سيادية (الاسكندرية : دار المصرية
بيمميه ، ١٩٨٥) .
- سب رحمن حليفه ، محاضرات فى الايديولوجيا والحضارة ،
(اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- عبد الرحمن خليفة ، فى أغتر السيسى (الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٦) .
- عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، أفلاطون وأرسطو
(عمان : المطبعة الاردية ، ١٩٧٩) .
- عبد الكريم حسنى العبلى ، الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى
فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) .

— عبد الله العروى ، منهوه الادبولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٢) .

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) .

— عز اندين فوده ، المجتمع العربي ، مقوماته ووحدة وتضايه السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦) .

— على احمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسي ، الاغريق الاتدمسون (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠) .

— على شريعتي ، ترجمة ابراهيم شتا ، العودة الى الذات (التساهرة : الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٨٦) .

— على عبد المعطى محمد ، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي (الاسكندرية : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٣) .

— على محمد شبيب ، العلوم السياسية - رئيس : المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢ .

— عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— فريدريك هيرتز ، ترجمة عبد الكريم احمد ، ايقونية في التاريخ والسياسة (القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) .

— فؤاد محب شبل ، الفكر السياسي - دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .

— فؤاد محمد شبل ، توينبي ، مبتدع المنهاج التاريخي الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

- قبلوى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا ، الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- قبلوى محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع، المراكسى (الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .
- كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الايديولوجيا الألمانية ، الطبعة الاولى
من الترجمة الفرنسية (بازييس : سلسلة الاثورات الاجتماعية ،
١٩٥٥) .
- كمال موسى ، الاجتماع ودراسة المجتمع (القاهرة : مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٧٨) .
- لوى بحرى ، مبادئ علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) .
- لينين ، ترجمة الياس شاهين ، ماركس ، انجلز ، الماركسية (موسكو :
دار التقدم ، بدون تاريخ) .
- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة (القاهرة :
دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) .
- مارسيل بريلو وجورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية (بيروت :
الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .
- ملك بن نبي ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٩) .
- ملك بن نبي ، وجهة العالم الاسلامى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) .
- ملك بن نبي ، مشكلة الثقافة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨١) .
- محمد البهى ، الدس والذولة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٨) .
- محمد باقر الصوفى ، اقتصاديات الطبقة الرابعة بعشر الميراث : دار
النصارف للطبوعات ، ١٩٨٩) .

- محمد طه بدوي ومحمد طلعت الفنيسي ، دراسات سياسية وفكرية
(الاسكندرية : مؤسسة المعارف ، ١٩٦٤) :
- محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة (الاسكندرية : مكتبة الممرى
الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .
- محمد عاطف غيث ، قابوس علم الاجتماع (القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٧١) .
- محمد عبد الله هراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٠) .
- محمد عبد المزنر ، في النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار
النهضة للطباعة ، ١٩٧٣) .
- محمد علي ابو ريان ، المدخل الاسلامي للايديولوجية العربية ، نحو
ايدولوجية عربية انتظامية (بيروت : منشورات جريدة بيروت
العربية ، ١٩٦٩) .
- محمد علي ابو ريان ، الاسلام في مواجهة الفكر الغربي المسلم
(الاسكندرية : دار المعرفة العلمية ، ١٩٨٥) .
- محمد طاهر محمد ، اصول الاجتماع للسليمان (الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- محمد علي محمد وعلاء محمد المعطي ، علم الاجتماع ، علم السياسة وعلم النظرية
والتطبيق (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- محمد فتحي البهيبي ، برنامج من الفلسفة السياسية (القاهرة :
مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) .
- محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ،
١٩٧١) .

— محمد محمود ربيع ، 'الايديولوجيات السياسية المعاصرة : قضايا ونماذج (الكويت : شركة كائنة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩)

— محمد محروس اسماعيل وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) .

— سنجيد نصر منها ، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) .

— محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والايديولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢) .

— محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) .

— مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، مجلة قضايا عربية ، السنة ٨ ، العددان ١١ ، ١٢ ، نوفمبر وديسمبر ، ١٩٨١ .

— مصطفى الخشيب ، تعلم الاجتماع وممارسته ، الكتاب الثانى ، المدخل الى علم الاجتماع (القاهرة : المطبوع المصرية ، ١٩٦٥) .

— مصطفى عطى ، الاسلام والازاهب الفلسفية المعاصرة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .

— ~~مصطفى عطى ، الفكر الاجتماعى المعاصر (بيروت : دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢) .~~

— ملحم قران ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

— ملحم قران ، قضايا الفكر السياسى ، القوة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

- مورييس فيفريجيه ، ترجمة سابي الدروبي وجبال الاناسي ، مدخل
الى علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) .
- ميشيل فاديه ، ترجمة امينة رشيد وسعيد البحراوى ، الايديولوجيا
(بيروت : دار النشر ، ١٩٨٢) .
- نبيل السالمولى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة
تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكندرية : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- نبيل السالمولى ، بناء القوة والتنشئة السياسية ، دراسة في علم
الاجتماع السياسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٧٨) .
- هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم
السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) .
- هاينز يولاد ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، في السلوك
السياسى (بيروت : دار الاتفاق الجديدة ، ١٩٦٢) .
- هشام الشاوى ، مقدمة في علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ،
١٩٧٢) .
- يوسف محمد رضا ، دراسات في الاقتصاد السياسى (بيروت :
منشورات المكتبة المصرية ، بدون تاريخ) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Adorno, Theodor, *Minima Moralis* (London : Macmillan, 1974).
- Almond, Gabriel, *Comparative Political Systems*, *Journal of Politics* XVIII, 1958.
- Almond, Gabriel and Coleman. James (eds), *The Politics of Developing Areas* (Princeton University Press, 1970).
- Archer, D. and Gartner, R., *Violent Acts and Violent Times : A Comparative Approach to Homicide Rates* in *American Sociological Review*, 1976.
- Ball, Alan, *Modern Politics and Government* (London : Macmillan, 1974).
- Bendix, Reinhard and Weber Max. *An Intellectual Portrait* (New York : Doubleday, 1960)
- Berl, Adolf, *Power* (New York : Harcourt, Brace and World, 1969).
- Bobrow et al, *The Impact of Foreign Assistance on National Development* *Journal of Peace Science*, 1973.
- Bodin, Jean, *Abridged and Translated by Tooley, M. S., Six Books of the Commonwealth* (Oxford University Press, 1955).
- Bottomire, Tom, *Modern Society* (New York : Pantheon Books, 1959).

— Bottormore, Tom, *Political Sociology* (London : Hutchinson Publishing Group, 1984).

— Boulding, K. E., *Ecodynamics, A New Societal Evaluation* (Beverly Hills : Sage, 1978).

— Brinton, Crane, *The Anatomy of Revolution* (New York : Vintage Books, 1952).

— Burrowes and Spetor, *The Strength and Direction of Relationship between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 — 1967*; in Wilkenfeld (ed), *Conflict Behaviour and Linkage Politics* (New York : McKay, 1973)

— Calhoun, D., *War and Domestic Political Violence*, *Journal of Interdisciplinary History*, 1979.

— Callinicos, Alex, *Marxism and Politics*; in Leftwich, Adrian (eds.), *What is Politics ? The Activity and its Study* (Oxford : Basil Blackwell, 1984).

— Cattell, Raymond, *The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters*; *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 1949.

— Cattell, Raymond, et al, *An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations*, *American Sociological Review*, 1957.

— Choucri, N., *Population Dynamics and International Violence* (Lexington : Lexington Books, 1974).

- Choucri, N., and North R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975).
- Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa; in Wilkenfeld, J. (ed), Conflict and Linkage Politics (New York : Makay, 1973).
- Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956).
- Crotty, Freeman and Gatlin. (eds.), Political Parties and Political Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973).
- Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963
- Dahl, Political Opposition in Western Democracies (New York : New Haven, 1966).
- Davies, James Chowning, Biological Perspectives on Human Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).
- Denton, F. H., Some Regularities in International Conflict, 1820 — 1949; in Background, 1966.
- Deutsch, Karl, The Nerves of Government (New York : the Free Press, 1963).
- Deutsch, M., The Resolution : Constructive and Destructive Processes (New Haven : Yale University Press, 1973).

- Doran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America; in International Interactions, 1978.
- Dougherty, James and Pfalzgraff, Robert, Contending Theories of International Relations (New York : Harper and Row, 1981).
- Dowse, Robert and Hughes, John Political Sociology (London: John Wiley and Sons, 1975).
- Drucker, H. M., The Political Uses of Ideology (London : Macmillan, 1974).
- Dunsire, Andrew, The Levels of Politics; in Lewison Adrian (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basil Blackwell, 1984).
- Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951).
- Duverger, Maurice, Translated by Wagener Robert, The Study of Politics (London : Nelson, 1976).
- Ebenstein, William, 'Great Political Thinkers' (Illinois, Dryden Press, 1969).
- Eberwein et. al, Internal and External Conflict among Nations, 1966 — 67; in Journal of Sociology, 1973.
- Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975).

— Engels, Frederick, Karl Marx; in Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Progress Publishing House, 1973).

— Feierabend, I. K., et al. Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross — National Data, presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

— Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K., Invitation to Further Research - Designs, Data and Methods; in Feierabend et al. (eds), Anger, Violence and Politics Theories and Research N. J. : Englewood Cliffs, Prentice - Hall, 1972).

— Finer, S. E., Comparative Government (Penguin Books, 1972).

— Fink, C. F., Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968.

— Flungiman, W. H. and Fogelman, E., Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective; in Comparative Politics, 1970.

— From, Enrich, Marx : Concept of Man New York : Unger Publishing House, 1961.

— Galbraith, John Kenneth, The Anatomy of Power (London : Corgi Books, 1965).

— Gamson, W. A., Power and Discontent (New York : Dorsey, 1968).

— Garnett, John, *Commonsense and the Theory of International Politics* (London : The Macmillan Press, 1984).

— Girs, Otto, Translated by Ernest Barker, *Natural Law and the Theory of Society, 1500 — 1800* (Boston : Beacon Press, 1975).

— Gurr, T. R., *Rogues, Rebels and Reformers A Political History of Urban Crime and Conflict* (Beverly Hills, Sage, 1978).

— Gurvitch, George , *Twentieth Century Sociology* (New York : Philosophical Library, 1945).

— Haas, M., *Social Change and National Aggressiveness, 1900 — 1960*; in Singer, J. D. (ed.), *Quantitative International Politics : Insights and Evidence* (New York : Free Press, 1968).

— Haas, M., *International Conflict* (Indianapolis : Bobbs-Merrill, 1974).

— Haas and Whiting, *Dynamics of International Relations* (New York : McGraw Hill, 1956).

— Halebsky, Sander, *Mass Society and Political Conflict* (Cambridge University Press, 1978).

— Huntington, S. P., *Patterns of Violence in World Politics*. In Huntington, S. P. (ed.), *Changing Patterns of Military Politics* (New York : Free Press, 1962).

— Hurwitz, L., *Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics*, 1973.

— Judd, Harmon, *Political Thought* (New York : McGraw Hill, 1966).

— Kegley, C. W., et al., Conflict at Home and Abroad : An Empirical Extension; Journal of Politics, 1978.

— Lancaster, Lane, Masters of Political Thought (Boston : Hongkon Mifflin, 1966.).

— Laqueur, Walter, Revolution : in International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968).

— Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine War in China, The China Journal of Science and Art, 1931.

— Leftwich, A., Politics : People, Resources and Power; in Leftwich, A. (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Lipset, Seymour Martin, Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959.

— Lipson, Leslie, The Great Issues of Politics, An Introduction to Political Science, Seventh Edition (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1985).

— Locke, Hume and Ronsseau, Social Contract (Oxford University Press, 1976).

— Maciver, The Modern State (Oxford University Press, 1926).

— Maciver, R. M., The Web of Government (New York : the Free Press, 1975).

— Mack, Andrew, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research; in Comparative Politics, 1975.

— Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict . Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957.

— Makeah, The Basic Works of Aristotle (New York : Randum House, 1941.

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - Revolution in Europe, 1870 — 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971.

— Mannheim, Karl, Man and Society in an Age of Reconstruction (London : Kegan Paul, 1942.) .

— Mannheim, Karl, Translated by Shils, Edwards, Ideology and Utopia (London : Routledge and Kegan Paul 1979).

— Mead, Margaret (ed) Cultural Patterns and Technical Change (Unesco Tensions and Technology Series, 1953).

— Mclellan, David, The Thought of Karl Marx (London Mcmillan, 1980).

— Mills Wright, The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press, 1959).

— Nicholson, M. Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971)

— Nicholson, Peter, Politics and Force; in Leftwich (ed.), what is Politics, the Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention; in Rosen and Kurth (eds), Testing Theories of Economic Imperialism, (Lexington : Heath, 1974).

— Otterbein, An Eye for an Eye, A Tooth for a Tooth : A Cross — Cultural Study of Feuding; in: American Anthropologist, 1965

— Packenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964.

— Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention, in Journal of Conflict Resolution, 1974.

— Poulantzas, Nicos, State, Power Socialism (London : Macmillan, 1978).

— Raphael, D., Problems of Political Philosophy (London : The Macmillan Press, 1976).

— Rapoport, Anatol, Fights, Games and Debates (Michigan University Press, 1960).

— Robbins, Leonell, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London Macmillan, 1952).

— Redee et al. Introduction to Political Science, 4 th edition
(Tokyo : Macgraw Hill Book Company, 1983).

— Rosenau, J. N., Foreign Intervention as Adaptive Behaviour, In
Moora, J. N. (ed.), Law and Civil War in the Modern World
(Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1974).

— Rowe Eric, Modern Politics (London : Routledge and Kegan
Paul, 1974).

— Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York :
Free Press, 1976).

— Russell, Bertrand, Political Ideals (London Unwin Books,
1963);

— Russell, Bertrand, Inequality and Instability, The Relation of
Land Tenure to Politics, World Politics, 1961.

— Sabine, George and Thorson, Thomas. A History of Political
Theory, 4 th edition (Tokyo : Holt Saunders, 1981).

— Scott, John Paul, Violence and the Disaggregated Society, In
Aggressive Behaviour, 1975.

— Seliger, Martin, Ideology and Politics (London : George Allen
and Unwin, 1976).

— Semmel, B., Imperial and Social Reform (Cambridge : Harvard
University Press, 1960).

— Singer, David, Conflict Research, Political Action and Epistemology; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict , Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sloan, T. J., The Association Between Domestic and International Conflict Hypothesis; in International Interactions, 1978.

— Sorokin, Pitrim, Social and Cultural Dynamics : Fluctuation of Social Relationship, Wars and Revolutions, Vol : 3 (New York : Bedminster, 1962).

— Stankiewicz, W. J., Aspects of Political Theory (London : Collier Macmillan, 1976).

— Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature, Journal of Conflict Resolution, 1976.

— Stohl, Michael, The Nexus of Civil and International Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sumner, W. G., Folkways (Boston : Ginn, 1906).

— Sullivan, J. D. International Consequence of Domestic Violence. A paper presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

— Tanter, Raymond, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966.

— Tanter, Raymond, International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary Evidence; in Graham H D. and Gurr, T. R. (eds), Violence in America : Historical and Comparative Perspectives (New York : Praeger, 1969).

— Toynbee, Arnold, A Study of History. Abridgement of Vols. I — VI by Somervell (Oxford University Press, 1962)

— Trotsky, L., Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971).

— Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs 1977).

— Verba, Sidney and Nie, Norman Participation in America : Political Democracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972).

— Watkins, Fredrick, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present : New Jersey : Englewood Cliffs. Prentice - Hall 1964).

— Watt, K., Principles of Environmental Science (New York : McGraw - Hill, 1973).

— Weber, Max, On Law in Economy and Society (Cambridge . Harvard University Press 1954).

— Wale, Albert, Politics as a Collective Choice; in Leftwich, Adrian (ed.) , What is Politics ? The Activity and Its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Weede, E., Support for Foreign Government or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965; in Comparative Political Studies, 1978.

— Wilkenfeld, J., Conflict Linkage in the Domestic and Foreign Spheres; in Kirpatrick, S., (ed.), Quantitative Analysis of Political Data (Columbus Merrill, 1974).

— Wilkenfeld, J., A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East; in McGraw and (ed), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol. 3; Beverly Hills : Sage. 1975.

— Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioural Perspective, American Political Science Review, 1976.

— Williams, Bertrand, Deccartes (N. Y. Harmondsworth, 1978).

— Wright, Q., A Study of War (Chicago University Press, 1965).

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	- تقديم
	- الباب الاول : نظرية القوة
٥	• مدخل تعريفى
١٣	• السياسة والنولة
٢٧	• السياسة والقوة
٣٦	• الاختلاف والاتفاق الايديولوجى حول قضية القوة
٤٥	• منظور تاريخى
٥٠	• نظرية القوة عند السوفسطائيين
٥٥	• نظرية القوة عند مكيايلى
٦٤	• نظرية القوة عند بودان
٦٨	• نظرية القوة لدى فلاسفة المتمد الاجتماعى
٧٦	• هيجل وفكر لقوة
٨١	• تصنيفات القوة
٨٨	• معادلة القوة
٩٠	• الاعتراضات على نظرية القوة
	٨ الباب الثانى : ايدىولوجية الصراع السياسى
١٠١	★ أولا : الايدىولوجيا
١٠٣	• مدخل تعريفى
١٠٣	• فى تعريف الايدىولوجيا
١١٢	• الايدىولوجيا والسياسة
١١٧	• الايدىولوجيا وفلسفة السياسة
١٢٢	• الايدىولوجيا الماركسية
١٣٥	• الايدىولوجيا والثقافة

الصفحة	الموضوع
١٥١	★ ثانيا : نظرية الصراع السياسى
١٥٣	• مدخل تعريفى
١٦٢	• الصراع والاستقرار السياسى
١٧٣	• عوامل الصراع
١٧٣	— العامل البشرى
١٧٩	— العامل الاجتماعى
١٨٥	— العامل السياسى
١٩٣	— العامل الايدىولوجى
١٩٨	— العامل الاقتصادى
٢٠٣	• الصراع المحلى والصراع الدولى
٢٠٨	• دراسات تطبيقية على الصراع الداخلى والصراع الخارجى
٢٢٧	× العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى
٢٢٠	× العلاقة السلبية بين الصراع الداخلى والخارجى
٢٢١	× عدم الارتباط بين نوعى الصراع
٢٢٦	• الحرب والصراع السياسى
٢٣٠	• الحرب والاستقرار الداخلى
٢٣٨	• التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى
٢٤٩	• الصراع والثروة
٢٦١	• الصراع والمعرفة السياسية
٢٦٧	الباب الثالث : الماركسية
٢٦٩	• تمهيد
٢٧٢	• موجز تاريخى
٢٧٦	• مكانة السياسة فى النظرية الماركسية
٢٩٠	• نظرية الصراع فى الفكر الماركسى
٣٠٢	• ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

الصفحة	الموضوع
٣٠٨	• الدولة عند ماركس
٣١٧	- نقد وتعليق
٣١٧	• الجدل والمادة
٣٢١	• من وجهة النظر الفلسفية والعلمية
٣٢٥	• الرد على الماركسية في موضوع الدولة
٣٢٨	• من وجهة نظر الصراع والثورة
٣٤١	• الماركسية في التطبيق العملي
٣٤٧	- وجهة النظر الدينية